

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المواطنة والأصلاح السياسي
دراسة النظام السياسى المصرى (2003 - 2008 م)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في
العلوم السياسية

إعداد
حنان كمال عبد الغنى أبو سكين

إشراف
الأستاذ الدكتور / أكرام بدر الدين
أستاذ العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

مايو ٢٠٠٩ م



جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المواطنة والإصلاح السياسى
دراسة النظام السياسى المصرى (2003- 2008 م)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية

إعداد

حنان كمال عبدالغنى أبوسكين

إشراف

الأستاذ الدكتور / إكرام بدر الدين

أستاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

مايو 2009

الإجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية بتقدير \ امتياز بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠٠٩ بعد استيفاء جميع المتطلبات .

اللجنة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
أ.د/ على الدين هلال	الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية بالكلية	
أ.د/ مصطفي الفقى	أستاذ العلوم السياسية و رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب	
أ.د/ إكرام بدر الدين	الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية	

شكر وتقدير

الحمد و الشكر لله عز وجل على توفيقى في إنهاء هذا العمل المتواضع، فله الحمد والثناء والشكر الجزيل .

أتوجه بالشكر و العرفان الكبير للأستاذ الجليل و المربى العظيم

الأستاذ الدكتور / إكرام عبد القادر بدر الدين

أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة

الذى تفضل بقبول الإشراف على الرسالة ، وكان لى خير دليل و قام بتوجيهى و لم يبخل على بأي وقت أو جهد طوال فترة الإعداد ،بالرغم من تعدد مسئولياته وانشغال وقته ، وقدم لى مساعدته القيمة في تذليل كافة العقبات التى واجهت هذه الرسالة ، وقام بقراءة الرسالة عدة مرات و تصحيحها، وإضافة الأفكار الجديدة لها في كل مرة ، وتدقيق كتابة قائمة المراجع باللغة العربية و الإنجليزية ، وإرشادى إلى المصادر التى استقيت منها المادة العلمية ،وكان صبورا وكريما رحب الصدر للأسئلة و الإستفسارات ،فضلاً عن معاملته النبيلة و الكريمة فلسيادته كل الشكر والتقدير والامتنان .

كما أعبر عن إمتنانى و تقديري إلى الأستاذ الجليل بحر المعرفة الواسع

الأستاذ الدكتور / على الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية فى كلية الاقتصاد و العلوم السياسية وأمين لجنة الإعلام بالحزب الوطنى الديمقراطى

الذى قبل مشكورا مناقشة الطالبة و رئاسة اللجنة ، لإثراء الرسالة بالتوجيهات و الملاحظات القيمة ، ومساعدة الطالبة على إخراج الرسالة بإذن الله تعالى فى شكلها النهائى على مستوى رفيع من اللياقة العلمية ،و مثلت كتاباته وتحليلاته في موضوع الرسالة منبعا غزيرا للمعلومات، فلسيادته وافر الشكرو التقدير والامتنان .

وأتقدم بخالص الشكر للأستاذ الجليل فخر الدبلوماسية المصرية

الأستاذ الدكتور / مصطفى الفقى

أستاذ العلوم السياسية و رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب

الذى اعبر له عن أخلص مشاعر الامتنان و العرفان لقبول سيادته عضوية لجنة المناقشة ، وقد استرشدت بكتاباته و تحليلاته في موضوع الرسالة أثناء الإعداد ، وسعدت كثيرا بتفضله بقبول مناقشتى ، ولسيادته وافر الشكرو الاحترام و التقدير.

ولا يفوتنى تقديم بالغ الشكر و التقدير إلى أساتذتى الأجلاء بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية و أخص بالذكر كل من :

الأستاذة الدكتورة / نجوى حسين خليل

مديرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية

الأستاذة الدكتورة / نجوى الفوال

المستشار بالمركز و رئيس الصندوق القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى

و الأستاذة الدكتورة/ نسرين البغدادى

رئيس شعبة بحوث قوى ومؤسسات التنمية الاجتماعية

و الأستاذ الدكتور / إبراهيم البيومي غانم

رئيس قسم بحوث و قياسات الرأي العام

و الدكتور / حسن سلامة

خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية

و الباحث الصحفى / سمير مرقص

رئيس مجلس أمناء مؤسسة المصري لدراسات المواطنة و ثقافة الحوار

على حسن مساعدتهم لي أثناء برنامج الماجستير بمرحلتيه السنة التمهيدية و فترة إعداد الرسالة ، و تعاونهم معى ، ولهم جزيل الشكرو التقدير .

وانقدم بالشكر أيضا إلى **زملائى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من دفعة** ٢٠٠٦ على وقوفهم جانبى و مؤازرتهم لى لإنهاء الرسالة ، وتخطى الصعوبات التي واجهتنى فترة الدراسة، والشكر موصول إلى السادة العاملين بمكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية و قسم الدراسات العليا ، و وحدة معلومات الأهرام ، والمجلس الأعلى للصحافة ، والمجلس الأعلى للثقافة ، و المكتبة المركزية بجامعة القاهرة، و مكتبة الأسكندرية ، ومعهد البحوث و الدراسات العربية، و المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، و مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على مساعدتهم فى الحصول على المادة العلمية ، فجزاهم الله خير الجزاء .

إهداء

إلى أعظم هبة من الله سبحانه وتعالى أبى و أمى أدام الله عليهما الصحة و العافية

و أخوتى

أمانى و تامر و إيمان و أسماء و محمد

تعجز كل الكلمات عن تقدير حبى لأسرتى التى أنعم الله علىّ بها ، ودون مساعدتهم لى و وقوفهم معى ما كنت أنهيت الرسالة .

إلى كل مواطن مصرى

قائمة المحتويات

شهدت مناطق عديدة من العالم موجات من التحول الديمقراطى ، كبداية للإصلاح السياسى خلال الربع الأخير من القرن العشرين؛ حيث بدأت هذه الموجه منذ النصف الثاني من السبعينات عندما حدث التحول في عدد من دول جنوب أوروبا مثل البرتغال واليونان وأسبانيا ثم امتدت ظاهرة التحول خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين لتشمل العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا ووسط وشرق أوروبا([١]).

و قد امتدت آثار هذه التحولات إلى المنطقة العربية والتى تشهد حيوية غير مسبوقة على الصعيدين الرسمى والشعبى، تتمثل هذه الحيوية فى ارتفاع وتيرة المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي، وشهدت المنطقة العربية بالفعل العديد من إجراءات الإصلاح السياسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سواء شكليا أو فعليا، واهتمت عملية الإصلاح الجارى الآن سواء فى المنطقة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة بقضية المواطنة لأهميتها فى تحقيق الإصلاح السياسى و كونها البوابة التى يأتى عبرها ([٢]).

وشهد مفهوم المواطنة صعودًا فى كتابات النظرية السياسية ،ولم يكن الاهتمام بمفهوم المواطنة عودة لتعريفات الحقوق المدنية والسياسية فقط ، كما لم يقتصر على قضايا الوعي والهوية والانتماء التى شغلت حقل الاجتماع السياسي ، ويمكن القول أنه صار المفهوم الأساسي والمدخل لدراسة العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية فى النصف الثانى من عقد الثمانينات، وارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة فى النشاط الاقتصادي والتمتع بميزاته كما ارتبط بحق المشاركة فى الحياة الاجتماعية وحق المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، وتولى المناصب العامة فضلاً عن المساواة أمام القانون([٣]).

١- محمد زاهي بشير المغيربي ، الديمقراطية و الإصلاح السياسي : مراجعة عامة للأدبيات، فى : كمال المنوفى وعلى الصوانى (محرران) ، الديمقراطية و الإصلاح السياسى فى الوطن العربى ، (ليبيا: المركز العالمى لدارسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦)، ص ٦٤ .

2 – مستقبل الإصلاح السياسي فى العالم العربي ، http://www.voltairenet.org/article90675.html

٣- منى يوسف وحسن سلامة، استطلاع رأي عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية، فى: علا أبو زيد، وهبة رءوف (محررتان)، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٥) ص ص ١١٥٣ -١١٧٥.

يجد المتتبع لحركة الشعب المصرى عبر التاريخ مدى الجهد والكفاح الذي بذله المواطنون من أجل تحقيق المواطنة ، فعلى مدى مئات وآلاف السنين كانت المواجهة بين المحكومين والحكام من أجل الحصول على حقوق المواطنة بأبعادها المختلفة ، فالمواطنة حركة ظل يناضل من أجلها المصريون عبر التاريخ حتى أثمرت فى لحظات النهوض الوطنى بداية من تأسيس الدولة الحديثة، ولاشك أن المواطنة أخذت فى التأرجح بين الصعود والهبوط على مدى التاريخ[1]، ويتيح النظام الديمقراطي فرصة أوسع لممارسة حقوق المواطنة من خلال وجود المؤسسات الفاعلة، والضمانات القانونية اللازمة لعمل آليات المواطنة، لذا يعد تفعيل المواطنة هو جوهر الإصلاح السياسي.

أهمية الدراسة:

يمكن ملاحظة توازي الإصلاح السياسي والنهوض الوطني مع قدرة المواطن المصري على أن ينال حقوق المواطنة، والعكس صحيح ففى لحظات الانتكاسة تتراجع المواطنة ، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى عدة اعتبارات من بينها:

١- محدودية الدراسات الأكاديمية باللغة العربية التى تناولت العلاقة بين المواطنة والإصلاح السياسي خاصة مع تزايد الضغوط داخلياً وخارجياً من أجل القيام بالإصلاح السياسي.

٢- تأتي أهمية الدراسة في ظل مرحلة جديدة من مراحل التحول فى النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة، بعد أن أعلنت حربها العالمية ضد الإرهاب واستخدام القوة العسكرية؛ لفرض نموذج ديمقراطي (حالة العراق) يقود عملية الإصلاح فى باقي الدول العربية.

٣- أهمية دراسة قضية الإصلاح السياسي فى مصر خاصة بعد أن اتخذت بعض الإجراءات الإصلاحية مثل تعديل المادة ٧٦ من الدستور عام ٢٠٠٥، وما تبعها من تعديلات دستورية والتى تؤثر بشكل أو بآخر على قضية المواطنة.

1- سمير مرقص، المواطنة المصرية بين خبرة الداخل الوطنية وصيغ الخارج الكوزموبوليتانية، المرجع السابق ، ص ص ١٠٤٣-١٠٨٠.

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة تحديد هل المواطنة هي المدخل الرئيسي لعملية الإصلاح السياسي فى مصر أم أن الإصلاح السياسي هو الذي ينعكس و يؤثر على المواطنة ،وتحديد أيهما المتغير المستقل و أيهما المتغير التابع من خلال رصد و تحليل مفهوم المواطنة و أبعاده ، وما هي طبيعة علاقته بعملية الإصلاح السياسي التى يشهدها النظام السياسي المصري فى ظل ظهور التيار الإصلاحي داخل الحزب الوطني الديمقراطي، والقيام بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري وما تبعها من تعديل ٣٤ مادة أخرى .

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على عدد من الأسئلة تتمثل فى سؤال رئيسي هو، ما العلاقة بين المواطنة وعملية الإصلاح السياسي فى مصر ؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هي طبيعة المواطنة و أبعادها ؟
- ماذا يعني مفهوم الإصلاح السياسي وما هي آليات تنفيذه وفقاً لرؤية النخبة الحاكمة؟ وهل حدث تغير فى الرؤية بعد ضغوط الولايات المتحدة من أجل إجراء إصلاحات سياسية؟
- هل ضعف تفعيل المواطنة يمكن أن يعوق عملية الإصلاح السياسي؟
- ما الحقوق والواجبات المرتبطة بالمواطنة فى مصر؟
- هل الثقافة السياسية فى المجتمع المصري معوقاً لعملية تفعيل المواطنة؟
- ما هي الإصلاحات التى قام بها النظام وتأثيرها على المواطنة؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

١- توجد علاقة طردية بين المواطنة وعملية الإصلاح السياسي فى مصر بمعنى أنه كلما يتم تفعيل المواطنة فكراً وممارسة كلما أعطى ذلك زخماً لعملية الإصلاح السياسي.

٢- توجد علاقة عكسية بين اشباع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة و القيام بأعمال احتجاجية .

الإطار المنهجي للدراسة :

ستعتمد الدراسة علي اقتراب تحليل النظم لديفيد أيستون لدراسة المواطنة والإصلاح السياسي فى مصر بغية الوصول إلى فهم متعمق للموضوع، ويشير هذه الاقتراب إلى خمسة عناصر أساسية وهي:المدخلات وتتمثل فى المطالب و التأييد ، عملية التحويل حيث التحليل واستيعاب هذه المطالب ،المخرجات وتتمثل فى السياسات والقرارات التى يصدرها النظام نتيجة الاتصال بين النظام والجماهير،التغذية الاسترجاعية وتتضمن تأثير المخرجات على بيئة النظام السياسي، بيئة النظام السياسي وتشمل البيئة الداخلية والبيئة الدولية وما تطرحه من تأثيرات، وبالتالي يبدو النظام السياسي كدائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي يبدأ بالمدخلات وينتهي بالمخرجات، وتقوم التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات ولكن النظام السياسي لا يستجيب إلى كل المطالب التى تواجهه بل يقوم بعملية اختيار لهذه المطالب وإذا عجز النظام عن الاستجابة إلى المطالب يحدث نوع من عدم التوازن، وبالتالي قد يحدث توتر سياسي(١).

كيفية استخدام المنهج فى الدراسة:

تعبر المواطنة عن شعب يتكون من مواطنين يحترم كل منهم الآخر ويتحلون بالتسامح إزاء التنوع، ويعد كل أعضاء المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن أصولهم القومية

1- محمد مهنا و عبدالرحمن الصالحي ، علم السياسة بين التنظير و المعاصرة ، (الاسكندرية: منشأة المعارف ، ١٩٨٥)، ص ٢٥٠ .

أو طبقتهم أو عرقهم أو جنسيتهم، كما تضمن المواطنة لهم المشاركة بفاعليــة فــى العمليــة السياسية وضرورة توافر الضمانات القانونية التى تحمي حقوقهم، وتعد الحقوق التى يمارسها المواطنون ويضمنها لهم الدستور بمثابة **مدخلات للنظام السياسي**، حيث يتعرض لعدة ضغوط متمثلة فى مطالبة المواطنين بكامل حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية علــى اختلاف أبعادها،كما يطالب المواطنون من خلال قنوات التعبير المختلفــة بــإقرار المبــادئ والتزام المؤسسات وتوظيف الآليات التى تضمن تطبيق المواطنة على أرض الواقع، ومن ثم يعمل النظام السياسي المصري على **تحليل واستيعاب** مطالب المواطنين، ومن صور ذلــك؛ **مخرجات النظام** السياسي فى شكل قرارات للإصلاح السياسي ، ومن أمثلتهــا خــلال فتــرة الدراسة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري وما تلاها من قــرارات تمثل استجابة النظام للمطالب، وكذلك السياسات المهتمة بمكافحة الفقــر و تحــسين الوضــع الاقتصادي و الاجتماعي للمواطن ، وتخفيف الإجراءات التى يتم اتخاذها لبنــاء الكنــائس ، وإصداربطاقات الرقم القومي للبهائيين ، وبناء مساكن للنوبيين وتخــصيص أراضــي لهــم لزراعتها كتعويض عما لحقهم من ضرر نتيجة تهجيرهم عند بناء السد العالي ، والعمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ، ورفع سقف الحريــات الــسياسية و ظهــور الحركــات الاحتجاجية .

وتتمثل عملية **التغذية الاسترجاعية** هنا من خلال خلق هذه المخرجات لمطالب جديدة تحقــق المزيد من الإصلاح السياسي وأيضاً تأثير هذه القرارات على عملية ممارسة المواطنــة فــى الواقع وهل أتاح الإصلاح السياسي الفرصة لتفعيلها أم ضيق من حيز الممارسة وحــد مــن آليات التنفيذ . وجدير بالذكر أن النظام السياسي يتحرك فى **بيئــة داخليــة ودوليــة** تــضع الضغوط من أجل الإصلاح السياسي.

<u>أدوات جمع المادة العلمية:</u>

تستعين الدراسة بمجموعة من الدراسات البحثية ،التى تشمل معلومــات نظريــة وإحــصائية ترصد واقع المواطنة وعلاقتها بالإصلاح السياسي ، مع مراعاة تنوع المصادر المكتبية مابين كتب ودوريات و صحف و تقارير و ندوات ومؤتمرات سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

الإطار الزمني للدراسة:

تبدأ الدراسة من عام ٢٠٠٣ حيث طرح الحزب الوطني الديمقراطي رؤيته لمسيرة الإصلاح السياسي والمواطنة في المؤتمر السنوي الأول ،وأكد على ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة على أساس من الثقة والاحترام المتبادل ، وقام بطرح وثيقة حقوق المواطنة المصرية التي تستند إلى الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور والقوانين وتمثل في مجملها منظومة الحقوق والحريات المكفولة للمواطن ،كما استقرت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتنتهي عام ٢٠٠٨ حيث يتم تناول التشريعات الجديدة التي تصدر بناء على التعديلات الدستورية مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وتعديل قانون الأحزاب السياسية .

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بموضوع المواطنة في ضوء متغيرات البيئة الدولية أو المحلية على حد سواء، ولكن الدراسات التي تربط بين المواطنة والإصلاح السياسي هي دراسات قليلة نسبياً ويمكن أن تقسم الدراسات السابقة في هذا الإطار إلى نوعين:

الأول: دراسات تتعلق بالمواطنة.

الثاني: دراسات تتعلق بالإصلاح السياسي.

أولاً: الدراسات التي تتعلق بالمواطنة:

هناك عدة دراسات ركزت على محاور المواطنة منها:

١ـ الدراسات التي تركز على محور تعريف مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية :

ناقشت دراسة" المواطنة "[١] النظام السياسي البريطاني وتطوره ونضال الشعب من أجل نيل حقوق المواطنة، ويرى الباحث أن ضعف المشاركة يرجع لنقص المعرفة بنظام الحكم وحقوق المواطنة، واهتمت دراسة "السياسة الاجتماعية و المواطنة "[٢] بالسياسات الاجتماعية وعلاقتها بالأيديولوجيات المختلفة والمطالب السياسية في محاولة لتكوين نظام الرفاهية ليعود بصفة خاصة على فكرة المواطنة وتطبيقها في صنع السياسة من خلال

1-J G Scott, Citizenship, (London: Edward Arnold , 1985).

2-Julia Parker, Social Policy and citizenship, (London : the Anchor press , 1975).

ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يضع الأطر النظرية لتحليل السياسات البريطانية والحاجة إلى أنواع مختلفة من خدمات الرفاهية وارتباطها بالوضع الطبقى، ثم الجــزء الثــاني يحلــل السياسات العامة فى بريطانيا والتركيز على الطريقة التى تــوزع بهـــا الخـــدمات علـــى الشعب، ثم الجزء الأخير يشرح فكرة المواطنة والمناقــشة حــول مــشكلات اســتخدام المصطلح وأوجه مشاركة المواطن فى صنع السياسة الاجتماعية ، بالإضافة إلى دراســة "مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية"[1] وتقدم هذه الدراسة قراءة أولية لمفهوم المواطنة كما استقر فى الدولة الديمقراطية المعاصرة ثم تناولت المفهوم المعاصر لمبدأ المواطنــة وانتهت إلى أن أهمية الأبعاد القانونية والسياسية ومكانتها المركزية يرجع لكونها الــسبيل الناجح لتنمية امكانات النضال لاكتساب الحقوق .

٢ـــ الدراسات التى تركز على محور المواطنة والدين:

عرضت دراسة" ثنائيات المجتمع ـــ الدولة والدين ـــ المواطنة مساحة التوافق المجتمعــي وفضاءات المسكوت عنه "[2] موقع الدين فى الخريطة المجتمعية فى سياق ثنائيــة العــام والخاص ثم طبيعة دور منظومات القيم والرؤى الدينية فى المجـــال الــسياسي ووزنهـــا النسبي وكيفية تعامل القوى السياسية مع الدين، أما دراسة" حقوق الأقليات غير المــسلمة فى الخطاب الإسلامي المصري "[3] ركز الباحث على الحقوق التــى تكفلهـــا الــشريعة الإسلامية للأقليات غير المسلمة وتعرض لرؤية الخطاب الإسلامي لغير المسلمين .

وبالنسبة لدراسة "أقباط المهجر دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة "[4] هي دراســة ميدانية حول أقباط المهجر ويحاول الباحث عرض خلفية عامة لمعرفــة الأعــداد الحقيقيــة

1- علي خليفة الكواري (محررا) ، المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية ، (بيروت: مركز دراســات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) .

2- عمرو حمزاوي، ثنائيات المجتمع ـــ الدولة والدين ـــ المواطنة: مساحة التوافق المجتمعــي وفــضاءات المسكوت عنه، فى علا أبو زيد وهبة رؤف (محررتان)، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢١-٩٣٨.

3- هشام الحمامي، حقوق الأقليات غير المسلمة فى الخطاب الإسلامي المصري، فى وقائع مؤتمر نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني، (الأردن، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٧)، ص ص ٣٠٩ - ٣١٥.

4- مجدي خليل، أقباط المهجر دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة ، (القاهرة : دار الخيال ، ١٩٩٩).

والهياكل العمرية والتوزيع الجغرافى والوظيفى والتخصصات العلمية والأنشطة السياسية لهذه التجمعات وإلقاء الضوء على التنظيمات القبطية فى المهجر .

٣-الدراسات التى تتعلق بمحور المواطنة والعولمة:

تتبعت دراسة "المواطنة المصرية بين خبرة الداخل الوطنية وصيغ الخارج الكوزموبوليتانية "[١] المسيرة التاريخية للمواطنة فى الخبرة الغربية والسعي لاكتسابها فى أوروبا فى العصور الوسطى ثم الخبرة المصرية للمواطنة فى القرنين الأخيرين، وتوصلت الدراسة إلى أن المواطنة سواء فى الخبرة المصرية أو الغربية ليست قيمة مجردة مثالية وانما هي تعبير عن حالة المواطنين فى ضوء الواقع، لذا هي ذاتها فى حالة حركة ربما تظهر فى لحظة تاريخية ما، متى توافرت الشروط الموضوعية الدافعة لها وأن المصلحة العامة المشتركة هي العامل الحاسم فى دفع المواطنين للحركة نحو اكتساب الحقوق بأبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وقامت دراسة "المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب "[٢] بدراسة العولمة باعتبارها من المستجدات التى تدفع مفهوم المواطنة ليكون فى قلب النقاشات والسجالات الفكرية ، وظاهرة التدخل الدولي لحماية الأقليات الدينية فى الدول المختلفة ، و وضحت دراسة "المواطنة المصرية فى عالم مفتوح والمنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة"[٣] أن مفهوم المواطنة فى مصر ودلالته السياسية والرمزية قد شهد تحولات عميقة منذ بداية العقد الماضي مع بدء الحديث عن مواطن عالمي جديد يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتنتهي إلى أهمية التفاعل مع خطاب المواطنة العالمي نقداً أو توافقاً كشرط أساسي لتطوير خطاب المواطنة .

١- سمير مرقص، المواطنة المصرية بين خبرة الداخل الوطنية وصيغ الخارج الكورموبوليتانية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤٣.

٢- قايد دياب، المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠٠٧)

٣- عمرو الشوبكي، المواطنة المصرية فى عالم مفتوح والمنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة، فى علا أبو زيد وهبة رؤف (محررتان)، مرجع سابق، ص ١٣٣٦.

ثانيًا: الدراسات التى تتعلق بالإصلاح السياسي:

هناك عدة دراسات ركزت على محاور تتعلق بالإصلاح السياسي منها:

١-محور المقارنة بين التجارب العربية فى الإصلاح السياسي

قدمت دراسة"البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب و الخطاب المقابل ([١])"قراءة نقدية للديمقراطية و الخطاب و الخطاب المقابل فى الفكر العربي والفكر الغربي، وتتناول الديمقراطية على أنها غير ثابتة أو أحادية، وناقشت دراسة " الديمقراطية و الإصلاح السياسي فى الوطن العربي([٢])" التجارب العربية فى الإصلاح السياسي مثل المغرب و مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ، و أيضا تجارب الإصلاح السياسي فى أوروبا الشرقية و الدول الآسيوية

٢ــ الدراسات التى تركز على محوردور النخبة فى الإصلاح السياسي:

قامت دراسة "تعديل المادة ٧٦ من الدستور والحراك السياسي فى مصر عام ٢٠٠٥ دراسة للانتخابات الرئاسية المصرية [٣] " برصد وتحليل أبعاد ظاهرة الحراك السياسي التى يمر بها النظام السياسي المصري منذ عام ٢٠٠٥ وما يشهده هذا الحراك من تفاعلات معارضة مع تحديد القوى السياسية والاجتماعية الجديدة التى ظهرت مؤخراً على الساحة السياسية، أما دراسة "الإصلاح السياسي فى خطاب المرأة المصرية ١٨٩٢-١٩٥٢ دراسة فى خطابي ملك حفني،وهدى شعراوي ([٤]) " اهتمت بدور النخبة النسائية فى قضية الإصلاح السياسي خلال

---

[1] – العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب و الخطاب المقابل، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٧)

[2] – كمال المنوفى وعلى الصوانى (محرران) ، مرجع سابق.

3– نادية حلمي موسى الشافعي، تعديل المادة ٧٦ من الدستور والحراك السياسي في مصر عام ٢٠٠٥ دراسة للانتخابات الرئاسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

[4] – هند مصطفى الشلقاني، "الإصلاح السياسي فى خطاب المرأة المصرية (١٨٩٢-١٩٥٢) دراسة فى خطابي ملك حفني وهدى شعراوي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٤).

الفترة بين عامي ١٨٩٢-١٩٥٢ من خلال تحليل خطاب النخبة النسائية النشطة بالاعتماد على اقتراب منهجي أساسه نظرية الجماعة ، وعقد مؤتمر" قضايا الإصلاح العربى الرؤية والتنفيذ(١) " بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى فى الفترة ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤ والعمل الأهلى فى الوطن العربى وتناول إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير المجتمعات العربية ،وانتهى بإعلان وثيقة مؤتمر الاسكندرية وأكدت على أن الإصلاح أمر ضرورى وأن رؤية الإصلاح مسئولية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدنى .

٣-الدراسات التى تركز على محور تأثير العامل الخارجي:

استخدمت دراسة "تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي فى النظم السياسية العربية[٢] " منهج النظام الدولي الذي بحث فى البيئة الدولية للنظم السياسية والطرق التى تؤثر بها البيئة على نشاط تلك النظم وعملها لدراسة مدى تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي فى النظم السياسية العربية ، وسعت دراسة "أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي فى الوطن العربي مع التطبيق على الحالة العراقية[٣] " لمعرفة أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي فى الوطن العربي بعد أحداث ١١ سبتمبر وتحديد العوامل التى أدت لتعاظم الأثر الخارجي فى عملية الإصلاح من خلال استخدام منهج دراسة الحالة وتطبقه على العراق، والمنهج المقارن وتوظيفه للمقارنة بين الرؤية الأمريكية والأوروبية لعملية الإصلاح السياسي.

١- وثيقة الاسكندرية للاصلاح فى العالم العربي، (الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية ،٢٠٠٤) .

2- عبد العظيم محمود حنفى، تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

3- يسري أحمد إبراهيم عزباوي، أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي في الوطن العربي مع التطبيق على الحالة العراقية ٢٠٠١-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧).

الجديد الذى تأتى به الدراسة:

تعمل الدراسة على الربط بين متغيرى المواطنة والإصلاح السياسى وتناول جدلية العلاقة بينهما فقد فرضت قضية الإصلاح السياسى وطبيعته نفسها على مجمل التفاعلات التى شهدتها الساحة السياسية المصرية فى ظل تفاعل وتشابك العديد من العوامل المؤثرة المرتبطة بتزايد حرية الرأى والتعبير وتزايد الضغوط المنادية بالإصلاح فضلاً عن الضغوط الخارجية، ويتجلى ذلك فى ظهور الحركات النشطة فى مجال الإصلاح ويعد ذلك نمطاً جديداً يشهده المجتمع المصرى مما يدل على زخم فى التفاعلات السياسية المصرية فيما يخص قضية الإصلاح والتغيير، ومن ثم تبدو المواطنة وتفعيل ممارستها ضرورة لنجاح عملية الإصلاح خاصة فى ظل حدوث عدة توترات طائفية لم يكن معتاد ظهورها من قبل، مما يجعلها حالة عارضة على المجتمع المصرى كما ستتناول الدراسة الانتخابات التى شهدتها مصر أثناء فترة الدراسة والتعديلات الدستورية التى تؤثرعلى المواطنة والإصلاح السياسي مثل المادة ١٧٩ الخاصة بمكافحة الإرهاب ودورها فى عملية ممارسة المواطنة ، والحركات الاحتجاجية التى يشهدها المجتمع المصري و تأثيرها على كل من المواطنة و الإصلاح السياسي فى ضوء مايشهده الواقع المصرى من مستجدات .

تقسم الدراسة إلي أربعة فصول ، يتناول الأول "المواطنة والإصلاح السياسي (نحو إطار نظري)" من خلال مبحثين الأول "الجدل النظري حول مفهوم المواطنة" ، والثانى "الجدل النظري حول مفهوم الإصلاح السياسي " ، و يتناول الفصل الثاني "واقع وطبيعة المواطنة في مصر" فى ضوء مبحثين **الأول** " الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة في مصر" ، والثاني" الأقليات و المواطنة في مصر" ، و يتشكل الفصل الثالث المعنون"عملية الإصلاح السياسي في مصر" من مبحثين أولهما" الانتخابات و الإصلاح السياسى فى مصر" و ثانيهما " التعديلات الدستورية و أثرها على المواطنة والإصلاح السياسى" ، ويناقش الفصل الرابع " أثر الحركات الاحتجاجية على المواطنة و الإصلاح السياسي" فى إطار المبحث الأول "الحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية" ، والمبحث الثانى "الحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية" .

الفصل الأول

المواطنة والإصلاح السياسي (نحو إطار نظرى)

إن مبدأ المواطنة كما استقر فى الفكر السياسي هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو سياسي ، قانوني ، ثقافى وسلوكي ، ولذلك تتأثر نوعية المواطنة فى دولة ما بالنضج السياسي، والرقي الحضاري ، وعقائد المجتمعات ، وقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى ؛حيث يصعب وجود تعريف جامع مانع لمفهوم المواطنة، بالرغم من صعوبة تعريف المواطنة باعتبارها مصطلح حي ومتحرك فى صيرورة تاريخيه مستمرة و ذلك لا يعني استخدام مفهوم المواطنة دون دلالة ملزمة، تسمح بالوصول الي مفهوم محدد ومشترك للمفهوم ، وجدير بالذكر أن الجوانب المدنية والقانونية والسياسية للمفهوم ليست كافية للتعبير عن مبدأ المواطنة ، وممارسة المواطنة تتطلب حداً أدني من الحقوق للمواطن يتحقق بموجبها الولاء والانتماء، والقدرة على التفاعل الإيجابي ووجود إصلاح سياسي تتم فيه المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف والمساهمة فى صنع الحضارة الإنسانية [1] .

إن الإصلاح السياسى كمفهوم نظرى فى علم السياسة هو أى تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، وتطوير الإطار المؤسسى من أجل دعم الإستقرار السياسى و تفعيل المواطنة فى مجتمع ما ودعم الإصلاح السياسى ليس مجرد أطروحة فكرية أو دعوة يطلقها بعض المثقفين ، إنما سياسة تدعمها القوى الكبرى فى العالم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.[2]

فى ضوء ذلك ينقسم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الجدل النظرى حول مفهوم المواطنة .

المبحث الثانى : الجدل النظرى حول مفهوم الإصلاح السياسى .

---

1 – على خليفة الكوارى ، مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية ، فى على خليفة الكواري (محررا) ، مرجع سابق، ص ص ٣٧ -٣٩ .

2- على الدين هلال، المحاضرة الإفتتاحية لندوة الديمقراطية والإصلاح السياسى فى الوطن العربى فى الفترة ٢١-٢٢ يونيو ٢٠٠٥، فى كمال المنوفى وعلى الصوانى (محرران) ، مرجع سابق ، ص٤٨ .

المبحث الأول : الجدل النظرى حول مفهوم المواطنة

يتناول هذا المبحث تعريف مفهوم المواطنة ومراحل تطوره ثم التأصيل النظري للمواطنة بالإضافة إلى تأثير العولمة على المواطنة ، وتعني المواطنة فى مضمونها تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها فى بقعة جغرافية معينة، و لها حدود محددة تعرف فى الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة ، التى تستند الي حكم القانون وفى دولة المواطنة جميع المواطنين متساوين فى الحقوق والواجبات ، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو اللون أو النوع أو العرق [1].

أولا : تعريف المواطنة :

وهناك عدة مقاربات حول موضوع المواطنة بقصد التعريف العام لها منها :

المقاربة السكونية :

وتعني أن المواطنة قيمة مثالية ساكنة لا تتحرك، وأخلاقية مثل الفضائل الحميدة وتدخل فى مرحلة المثاليات ، وتهتم بما ينبغي عمله دون أن تعني بالمفهوم على أرض الواقع .

المقاربة النصية :

وتعني تعريف المواطنة من خلال النصوص التى وردت فى كتابات المفكرين و المنظرين للمفهوم مثلاً فى السياق المصري كتابات رفاعة الطهطاوي وسعد زغلول ووليم قلادة و طارق البشري .

المقاربة الوافدة او الرافضة :

وهى ترفض مصطلح المواطنة citizenship لأنه وافد من السياق التاريخي الغربي ، ولا يمكن أن تستورده الثقافة العربية كما هو .

المقاربة الحصرية :

وتعني بربط المواطنة بمعني محدد دون غيره وأنها علاقة إنتماء أو ولاء من الفرد تجاه الوطن .

المقاربة الدينية :

وتهتم بقصر المفهوم على العلاقة بين المسلمين والأقباط وهذا المستوي يهتم بالمنظور الديني فقط والعلاقة بين الأغلبية والأقلية العددية . [2]

وستقوم الدراسة بعرض التعريفات المختلفة للمفهوم وتحديد التعريف الذي تتبناه ، فوفقا لموسوعة العلوم الاجتماعية فالدولة هى التى تمنح الشخص المواطنة ، ولايمكن أن يكون الفرد مواطنا فى جماعة عرقية أو كيان غيرمعترف به دوليا، وقلت أهمية التفرقة بين مواطني النظم الجمهورية

---

[1] - سامح فوزى، المواطنة ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،۲۰۰۷) ، صـــ ۷ .

[2] - سمير مرقس، "نشأة مفهوم المواطنة" ، سلسلة محاضرات برنامج الموسم الثقافى فى موضوع تطور المواطنة المصرية ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، فبراير ۲۰۰۸) .

و مواطني النظم الملكية عندما نضجت الديمقراطية في الدول التي احتفظت بطابعها الملكي ، و المواطنة هي وضعية مشروعة تحدد عن طريق قوانين كل دولة الحقوق و الواجبات التي تكون متساوية لكل المواطنين ، دون تمييز على اعتبارات مكان الميلاد أو الإقامة أو النوع أو الاعتقاد أو العرق . بالإضافة للحقوق المدنية هناك الحقوق الاجتماعية التي تضمن قدراً من الحياة الكريمة للمواطنين ، وواجب المواطن هو طاعة قوانين الدولة التي يحمل جنسيتها و الدفاع عنها (١) .

و تعرف أيضا بأنها العضوية النشيطة و الإيجابية للأفراد في الدولة القومية ، التي تؤكد الحقوق و الالتزامات العالمية (٢) .

ويعرف **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** المواطنة بأنها صفة المواطن و التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية ، و تتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلاده وخدمتها في أوقات السلم و التعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية (٣).

بينما **معجم العلوم الاجتماعية** يعرف المواطنة بأنها : أ- وضع لعلاقة قائمة بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي يعرف بالدولة و بها يدين الأول بالولاء و الثاني بالحماية ، وهذه العلاقة بين الفرد و الدولة تتقرر بواسطة القانون الوطني ، و يعترف بها بواسطة قانون الأمم . ب- أنها وضع المواطن في مجتمع قائم على سيادة القانون و مبادئ المساواة ، وتنطبق المواطنة فقط على الشخص الطبيعي الذي يتم منحه الحقوق السياسية و المدنية الكاملة في الدولة ، لكن المؤسسات مثلا لها جنسية وليس مواطنة(٤) .

وتعني المواطنة عند غالب **فقهاء القانون** توافر شروط قانونية معينة للشخص حتي يعد مواطنا ، وفي **معناها السياسي** تشير إلي الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والالتزامات التي تفرضها عليه ومشاركته في شئون وطنه . بينما **المنظور الاقتصادي الاجتماعي** يقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بحيث لا تشغلهم أمور الذات عن أمور الصالح العام أو الخير العام ، والتفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة بما يؤسس التعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك (٥).

أما من **منظور علم النفس** فيعرف المواطنة بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن ، وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الاساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية (٦) .

١-Adam Kuper & Jessica Kuper , The Social Science Encyclopedia , (LONDON, Routledg, 1996,) p p 85 -86

2- Thomas Janoski ,Citizenship and Civil Society ,a Framework OF Rights And Obligations in Liberal Traditional And Social Democratic Regimes. (Cambridge, Cambridge Press , 1998)p 9.

3 - زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٦) ،ص ٦٠ .

4 - إبراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، (القاهرة : منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة و العلوم ، ١٩٧٥) ص ٥٨٠ .

٥- محمد سالمان ، "توجهات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة : دراسة ميداينة "، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الجامعة وبناء المواطنة في مصر ، (القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٧) ص ٤ .

٦- خالد عبد الله بن دهيش، رؤية موطن للوطن بين المواطنة والوطنية، www.suhuf.net.sa/2005ja3/jun141rjy.htm

وتتبنى الدراسة تعريف المواطنة بأنها :

التعبير عن حركة الانسان اليومية مشاركا ومناضلا ، من أجل الحصول على حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية دون تمييز لأي سبب ، واندماج هذا المواطن فى العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد فى إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين .

وأبعاد وعملية المواطنة لم تتكون كلها فى وقت واحد بل مرت بعدة مراحل وهى :

١- فى البداية كانت المساواة أمام القانون أي المواطنة المدنية civic citinzenship .

٢- ثم تحقق التمثيل السياسي فى المجالس النيابية فعرفت المواطنة فى بعدها السياسي political citizenship .

٣- ومع التطور الاجتماعي والطبقى عرفت المواطنة فى بعديها المركب الاجتماعي – الاقتصادي socioeconomic citizenship .

٤- ومع تنامي صعود الهويات الثقافية الدينية والعرقية طرح مفهوم المواطنة الثقافية cultural citizenship.

ومع اكتمال المواطنة بأبعادها بغض النظر عن الدرجة والنوعية التى اكتمل بها كل بعد ،اختلفت المواطنة باختلاف السياق الذي توجد فيه (١) .

تستند الدراسة لعدة اسباب لتبني هذا التعريف لمفهوم المواطنة منها :

١- ينقل المفهوم من كونه قيمة مثالية مجردة الي أرض الواقع ، مع الاعتداد بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي له .

٢- يميز المواطنة عن غيرها من المفاهيم التى تلتبس معها مثل حقوق الانسان ؛ فالمواطنة حركة ونضال لنيل الحقوق بينما حقوق الانسان قيم انسانية مجردة ومثاليات دون أن يتضمن المفهوم السعي لاكتساب تلك الحقوق .

٣- قدرة هذا التعريف على الإلمام بالأبعاد المختلفة لمفهوم المواطنة المتضمنة فى التعريفات التى سبق عرضها .

٤- إمكانية تطبيق هذا التعريف فى أي دولة ومجتمع ، فهو لا يرتبط بسياق معين ، ويرجع أهمية ذلك أنه عند تناول المفهوم فى الخبرة المصرية نجد الممارسات والمعاني دون تجذر مفهوم المواطنة فى الثقافة المصرية على المستوى النظري ؛ لذا ينبغي الاعتداد بعناصر ومكونات المواطنة الفعلية والممارسة وعدم الاقتصار على التعريف النظري .

إن مفهوم المواطنة هو مفهوم خريطة ومنظومة متكاملة، وستركز الدراسة على جوانب المفهوم التى تخدم قضية الإصلاح السياسي و تتضمن العناصر الأساسية لمفهوم المواطنة .

١- سمير مرقس،" المواطنة الثقافية اندماج وتعددية بناء دور العبادة نموذجا" ، ورقة مقدمة لمؤتمر المواطنة : عدالة ومساواة فى الفترة٥ ٢نوفمبر، (القاهرة : المجلس القومي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٧) ، صـ ٣ .

ويمكن استنتاج ان مفهوم المواطنه له ثلاثه ابعاد وهى :

أولها علاقة قانونية : وهى علاقة الجنسية ،وتعنى علاقة بين الفرد والدولة بمقتضاها تسبغ الدولة جنسيتها على عدد من الأفراد وفقا للقوانين المنظمة لذلك .

ثانيهاعلاقة سياسية : تشمل مجموعة من الحقوق والحريات والواجبات ، فالمواطنون وحدهم الذين من حقهم الإستفادة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التى تقدمها هيئات الدولة، وهم وحدهم الذين يحق لهم ممارسة الحقوق السياسية كالانتخابات، والترشيح، وتكوين الأحزاب وأيضا هم وحدهم عليهم واجب أداء الخدمة العسكرية، ومؤدي ذلك أن مفهوم المواطنة يرتبط ارتباطا وثيقا بمشاركة المواطن فى الحياة العامة بما ترتبه له من حقوق وما تفرضه عليه من واجبات فالمشاركة هى أحدى أشكال تعليم المواطنة و تسهم فى تحمل المواطن مسئولية صنع القرار وزيادة ارتباط الجماهير بالوطن .

ثالثها علاقة معنوية وعاطفية :

ترتبط بحب الوطن والولاء لمعطياته ورموزه من لغة وتاريخ وثقافة وغير ذلك من رموز الهوية والانتماء (1) كما أن الاهتمام بمصالح المواطنين يجعلهم مواطنين نشطاء يشعرون بالارتباط بالوطن حيث لا يوجد مجال للتعبئة بل تعتمد مشاركتهم على الإرادة الذاتية فالمواطنة تعتمد على المطالبة بالحقوق ، من لا يطلب حقوقه لا يحصل عليها (2) .

الفرق بين المواطنة وما قد يختلط بها من مفاهيم :

يمكن أن يختلط مفهوم المواطنة ببعض المفاهيم مثل الجنسية و الوطنية و الهوية ولذلك قد يكون من المفيد التفرقة بين هذه المفاهيم و المواطنة و ذلك على النحو التالي :

الجنسية إن الفرق بين المواطنة والجنسية هو " فارق بين الوصف السياسي والمصطلح القانوني، والوصف السياسي هو وصف واقعي يستخرج من أوضاع الحياة المعاشة ويتدرج بين الخفوت والظهور، والتحدد والتداخل ،والانضباط ،والتردد ؛ لأنه نتيجة استقراء الظواهر الاجتماعية، بينما المصطلح القانوني تتحدد به مراكز للحقوق تكون ثابتة، كما تكون باتة وحاسمة وتقطع بين الأمر وغيره، وإذا كان الوصف السياسي يصدر عن أصحاب رأي فى مجتمعهم فإن المصطلح القانوني يصدر عن ذوي ولاية بسلطانهم، ومن ثم يملكون التقرير وإن كان يتضمن قدراً من التحكم .

فالمواطنة والجنسية أمران يشيران الي ظاهرة واحدة تتعلق بالوصف الذي يلحق الفرد بموجب إنتمائه إلي جماعة سياسية قامت على أساسها الدولة لكن الأول يتناوله رجال السياسة والاجتماع بأرائهم ودعواهم ، والآخر يملكه رجال الحكم بقراراتهم وسلطانهم والفصل بين الحق وبين الواجب (1).

1-عماد عواد، "المواطنة الحق فى العمل وتكافؤ الفرص" ، ورقة مقدمة إلي مؤتمر المواطنة : عدالة ومساواة 25 نوفمبر، ، (القاهرة : المجلس القومي لحقوق الانسان ، 2007) ، صـــ 3

2- Charles Pattie and Patrick Seyd , Citizenship and Civic Engagement : Attitudes and Behaviour in Britain, Political studies , 2003 VOL 51, PP 466 .

بينما **الوطنية** تعرفها الموسوعة العربية العالمية بأنها تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلي الأرض ،والناس والعادات ، والتقاليد ،والفخر بالتاريخ ،والتفاني في خدمة الوطن ، ويري بعض المفكرين أن الوطنية تعني النزوع الانتسابي إلي المكان الذي يستوطنه الإنسان مثل ما يجري للجماعة البشرية ، وهذا النزوع موجود لدى الفرد من القدم وهو نزوع عاطفي برز في الشعر والتغني بالأوطان .

ويتضح مما سبق الفارق بين الوطنية والمواطنة، أن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة ، أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه الي جماعة أو دولة معينة لكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة او الدولة ،وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة . والوطنية حب للأرض ، والإنسان ، والعشيرة ، والقيم والخير، والجمال، إن التحلل من الارتباط بالأرض أو الجذور هو بداية إنفراط عقد الانتماء لسلسلة من الارتباطات بالمكان والزمان والمباديء والإنسان ، وكأن المواطنة هي نقطة انطلاق للوطنية وليس محطة وصول ، وعند ذلك يكون الوطن هو المبتدى والمنتهى . (2)

في حين أن **الهوية** هي ذلك الشعور الجمعي المشترك و الشامل لمواطنين في دولة ما ، و يعمل هذا الشعور على تقريبهم من بعضهم البعض ، ويولد لديهم حسا بالانتماء للأرض التي يعيشون عليها ، و يعزز الحاجة المشتركة للتعايش معا إلى حد ربطهم بمصير واحد ، إنه شعور يولد في أدنى درجاته احساسا بالاختلاف عن الشعوب الأخرى ، وفي أعلاه رابطة قوية أقوى من من عوامل التمزق والاختلاف مهما تعددت سواء كانت عرقية أو دينية أو قبلية أو غيرها([3]) ، و يتضح من هذا التعريف أنه لا يرتب نفس الحقوق و الواجبات التي ترتبها المواطنة ، وأن خطاب الهوية لا يطرح مسألة علاقة المواطنين ببعضهم البعض بحيث لايسمح إلا بظهور الانسجام و التعاون و الحوار سواء كان هذا الخطاب خطاب سلطة أو معارضة([4]) ، كما أن الهوية تساعد على تنمية معتقدات و قيم مشتركة و تعطي المواطنين إحساسا بالتضامن و تساعدهم في تحديد ذاتهم مما يمكن معه القول أنها جزء من المواطنة وتظل المواطنة المفهوم الأشمل و الأكثر تحديدا في وصف علاقة المواطن بالدولة بما تمليه من واجبات و تعطيه من حقوق .

وبعد تعريف المواطنة و التفرقة بينها و ما قد يختلط بها من مفاهيم تنتقل الدراسة إلى التأصيل النظري لها كما يلي :

---

[1] -طارق البشري، في المواطنة والانتماء و الدولة ، وجهات نظر ، نوفمبر 2004 ، عدد 70 ، ص 10

2- خالد عبد الله بن دهيش ، مرجع سابق . www.suhuf.net.sa/2005ja3/jun141rjy.htm

[3] – محمد على عمير الشرياني ، الهوية في دولة الإمارات العربية المتحدة 1971 – 2004 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2007) ، ص 43 .

[4] – المرجع السابق ، ص 36 .

ثانيا :التأصيل النظرى للمواطنة

ستحاول الدراسة إلقاء الضوء على المواطنة فى الفكر الليبرالي وذلك لاعتبارين :

١- يتم التطبيق على النظام السياسي المصري ،وهو يتجه لحرية السوق و الاقتصاد الحر والتعددية السياسية و الأخذ بالتوجه الليبرالي .

٢- إن موقف الإشتراكية و الماركسية من المواطنة هو الفتور على اعتبار أنه مفهوم ليبرالي برجوازي نشأ مع الدولة القومية، و توقف عند تأكيد الحقوق المدنية و السياسية دون الاقتصادية والاجتماعية ، و يعني ذلك أن المواطنة تهتم بحماية حقوق الطبقات التى تحكم أكثر من حماية مصالح الذين لا يملكون ، فضلا عن تعارضه مع الاتجاه العام للماركسية فى الانحياز للأممية على حساب القومية ([1])

١-الليبرالية الكلاسيكية :

وهى أيدولوجية وجدت فى الدول الغربية بداية من القرن ١٧ حتى منتصف القرن ٢٠ ، و كانت الليبرالية الكلاسيكية راديكالية فى فكرتها القائلة بأن العلاقات السياسية فى دولة ما يجب ألا تكون بين ملك ورعايا مطيعين ، ولكنها يجب أن تأخذ شكل علاقة الملك الملتزم بنوع من أنواع العقد الاجتماعي مع المواطنين ، إن المواطنة تمثل وضعية مفضلة تمكن الفرد من الحصول على بعض الحقوق ، فالمواطن العادي غير مطالب بالانضمام الى حزب سياسي وعليه فقط الإدلاء بصوته، وكل الأهداف الأخرى تم تحويلها إلى الممثلين السياسيين ،ولذلك تضع الليبرالية الكلاسيكية ثقة كبيرة فى البرلمان والديموقراطية التمثيلية .([2])

٢- الليبرالية الاجتماعية :

تعد نسخة حديثة من الليبرالية بزغت بعد الحرب العالمية الثانية، وقد لاحظت ما تمثله الاعتمادية الاقتصادية من تهديد لاستقلالية المواطنين ولكنها وجدت حلا مختلفا للمشكلة فى صيغة دولة الرفاهية الاجتماعية، ويجب أن يحصن الناس ضد الفقر بحيث لا يصبحوا معتمدين على غيرهم اقتصاديا ، إن لب الليبرالية الاجتماعية لا يتضمن الحقوق المدنية و السياسية فحسب ولكن يتضمن أيضا الحقوق الاجتماعية، إنها تدعم بقوة فكرة المواطنة العالمية و المتساوية و لم تدمج الطبقات الدنيا فقط فى هذا النموذج بل أدمجت أيضا المرأة ونادى الليبراليون الاجتماعيون بنموذج لا طبقى للمواطنة .

ومن أشهر منظري الليبرالية الاجتماعية توماس مارشال و جون راولز و بروس إكيرمان و مايكل والزر و ويل كيمليكا .([3]) ويتم التركيز على محاولات مارشال و رولز كما يلي :

---

[1] - قايد دياب ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

[2] ريان فوت، النسوية والمواطنة ، ترجمة أيمن بكر و سمر الشيشكلي ،(القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٤) ، ص ٧١

[3]- المرجع السابق ، ص ٧٣ .

أ- **توماس مارشال :**

وتعتبر دراسات مارشال رائدة فى معالجة مفهوم المواطنة فى العصر الحديث فلا تكاد تخلو دراسة حديثة حول المواطنة إلا وتستعيد مساهمة مارشال بالتحليل أو النقد أو المراجعة ، ويعرف مارشال المواطنة بإعتبارها مجموعة من الحقوق تمارس بشكل مؤسسى ، فالمواطنة لديه تتكون من ثلاثة عناصر وهى : **العنصر المدني** : ويتضمن الحرية الفردية وحرية التعبير والاعتقاد والإيمان وحق الامتلاك وتحرير القيود والحق فى العدالة ، والمؤسسات المنوط بها تحقيق العنصر المدني فى المواطنة هى المؤسسات القضائية . **والعنصر السياسي** : ويعني الحق فى المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة فى المجتمع باعتبار المواطن عضو فاعل فى السلطة السياسية ، أو كناخب لهذه القوي السياسية ، ويمارس العنصر السياسي من خلال البرلمان أو المجالس المحلية . و **العنصر الاجتماعي** : ويعنى تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعى والتمتع بحياة جديرة بإنسان متحضر وفقا للمعايير فى المجتمع القائم ، ويتحقق العنصر الاجتماعي من خلال نظام التعليم ونظام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

ويرى مارشال أن المواطنة قد تقلص التفاوت الاجتماعى إلا أنها تخلق أشكالاً جديدة من حيث عدم المساواة بسبب التفاوت فى القدرات ، وهو أمر مشروع وضرورى لخلق حافز للعمل ، وعليه فإن المواطنة اذا كانت تتيح فرصا تعليمية متساوية للجميع إلا أنها لا تخلق أوضاعاً متساوية نتيجة تفاوت القدرات ، وعليه تكون المواطنة وسيلة للتدرج الطبقى . تتطور الرأسمالية كنظام اجتماعي وأيضا كبناء طبقي ، لذلك فإن المواطنة الحديثة تتغير من حيث كونها نظام للحقوق تنشأ من دعم نظام السوق وعلاقاته إلي كونها نظام للحقوق يوجد فى علاقة خصومة مع نظام السوق والطبقات عند التطرف فى تطبيق نظام السوق [1] .

المواطنة واقتصاد السوق

لقد اقترنت المواطنة باقتصاد السوق والديمقراطية فى كل الأدبيات والأطروحات التى صدرت خلال العقدين الأخيرين . وتتضح الإشكالية فى أن اقتصاد السوق الذي يعني القدرة لمن يملك ويقوم على الملكية الخاصة وإمكانية الاحتكار ، والملكية الخاصة بحكم التعريف هى ملكية أقلية وتعطيها القوة فى حين أن الديمقراطية تتيح التمثيل السياسي لكل عناصر وفئات المجتمع ،والبرلمان مع التطور لابد أن يكون ممثلا للجميع الأقلية والأغلبية بالمعني الواسع . والإصرار على ربط اقتصاد السوق بالديمقراطية وتحقق المواطنة هو عودة لمرحلة تاريخية عرفت المواطنة على أنها ترتبط بدفع الضريبة، وتقتصر على من يملك وهو ما كان مقبولا فى التاريخ الأوروبي آنذاك .

---

[1] - سمير مرقس ، المواطنة المصرية بين خبرة الداخل الوطنية و صيغ الخارج الكوزموبوليتينية ، فى هبة رءوف و علا أبو زيد (محررتان) ،مرجع سابق ، ص ١٠٥٠ .

فاقتصاد السوق يريد أنصاره التحرك والتحرر بينما المواطنة تفرض ضوابط رقابية ومحاسبية تعوق هذا التحرك والتحرر فى نظر أصحابه لأنه يعد معوقا للانطلاق الاقتصادي [١].

محاولات مارشال لحل اشكالية المواطنة والرأسمالية :

يستطيع مارشال أن يتجاوز هذا التناقض من خلال قيامه بالتميز بين عناصر ومكونات المواطنة الثلاثة فالمواطنة المدنية لا تتناقض مع الرأسمالية و يرى مارشال أن نمو مؤسسات المواطنة الحديثة فى انجلترا يتطابق مع ظهور الرأسمالية ،وهو يعتقد أن ذلك غير سوى وغير طبيعى لأن الرأسمالية ترتبط بعدم المساواة الطبقية بين هؤلاء الخاضعين لها بينما المواطنة هى وضع حيث يتقاسم أعضاؤها الحقوق المتساوية وكذلك الواجبات ؛ لذا فان أثرالرأسمالية على المواطنة لابد أن يأخذ شكل الصراع . لكن فى المراحل الأولي لنمو الرأسمالية فان المواطنة أكدت على المميزات الطبقية وكانت مشروعة فى ظل النظام الإقطاعي، بينما مع نمو المواطنة الحديثة فى منتصف القرن ١٧ فإن الرأسمالية أضعفت الطبقة وسمحت بظهور النظام الطبقى القائم على الملكية الخاصة .

و كانت حقوق المواطنة كلية خلال فترة القرن ١٨ ، ١٩ منسجمة مع اللامساواة الطبقية فى المجتمع الرأسمالي ، وطبقا لمارشال فهذه الحقوق كانت ضرورية لبقاء هذا الشكل مع اللامساواة ، لأن فى هذا الوقت حقوق المواطنة كانت بالأساس حقوق مدنية ، والحقوق المدنية لازمة من أجل الاقتصاد التنافسي ونظام السوق ،وحقوق المواطنة يتم منحها لمن لديهم القدرة على الدخول فى تعاملات الأسواق كأفراد ومستقلين ، ولا يوجد تمييز بين العمال والرأسماليين من منظور الحقوق المدنية وكل منهما له الحق فى دخول السوق ومعاملاته والتناقض مع الآخر ، وإذا كانت هذه الحقوق المدنية جوهر المواطنة فإن المواطنة بهذا التعريف قد قوت اللامساواة الطبقية .

حينما انتقلت المواطنة للحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية فقد تناقضت مع البناء الطبقى ، ويتضح أن فى انجلترا استثناء وحيد أن فى القرن ١٩ تم منح الطبقات العمالية حق الاقتراع والتصويت ولم يكن لهذه الطبقة الخبرة السياسية الكافية لممارسة الحقوق التى منحت لها . ولم تكن هذه النهاية لأن الحركات العمالية استطاعت ان تكون اتحادات العمال وتعبئ نفسها كقوة سياسية فى نهاية القرن ١٩ وكملت المواطنة الاقتصادية المواطنة السياسية وأصبح الوضع أكثر تعقيدا ، والاتحادات العمالية والمساومات الجماعية للعمال أصبحت وسيلة لرفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للعمال وتعد إضافة الحقوق الاجتماعية للدستور تعني بالنسبة لمارشال أن المواطنة والنظام الرأسمالي الطبقى فى صراع .

إن المواطنة الاجتماعية لم تدمر النظام الطبقى تماما، ولكن نمو المواطنة بما تتضمنه من حقوق اجتماعية أعطي الفرصة لظهور لامساواة جديدة فالمواطنة الاجتماعية قللت اللامساواة الاجتماعية ؛ لأن قيمة السوق عند الأفراد لم تعد محددا أساسيا لدخلهم الحقيقي ؛ بسبب قيام الدولة بامدادالخدمات الاجتماعية لكنها لم تستطع إلغاء الطبقات ،ولكن المواطنة فرضت إدخال التعديلات على الطبقة وهذه

١- سمير مرقس، المواطنة والتغيير دراسة اولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦)، ص ص ٩٩- ١٠٠ .

التعديلات تم إعمالها من خلال قيام العمال بممارسة حقوق المواطنة بعد القيام بالحركات العمالية وهذا دليل أن طرح مارشال للمواطنة والطبقة الاجتماعية هو نظرية للتغيير الاجتماعي .(١)

انتقادات تحليل مارشال :

لقد وجه الباحثون ثلاثة انتقادات لنظرية مارشال :

أولها وضع ثلاثة عناصر للمواطنة أعطي انطباعا خاطئا أن العناصر الثلاثة هى متشابهه فى النوع وفى الحقيقة فإن المواطنة الاجتماعية تتميز عن المواطنة المدنية والسياسية بسبب تهديدها للرأسمالية وتناقضها معها وأن الحقوق التى تتمتع بها فى المواطنة الاجتماعية تتضمن إعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب ، **و ثانيها** لم يهتم مارشال بالتأكيد الكافى على عنصر الكفاح من أجل الحصول على حقوق المواطنة مما أعطي الانطباع أن تحقق المواطنة عملية سهلة ولكن بالعكس الكفاح ضروري لحماية المكتسبات القديمة واكتساب الجديد ،**و ثالثها** افتقاد نظرية مارشال للتطبيق العام، ومصطلحه للمواطنة نبع من وجود فرصة مواتية تتمثل فى دولة الرفاهية فى انجلترا ولم يذكر شيئا عن التوترات بين انجلترا وجيرانها أو الاختلافات فى المواطنة من عصر الي عصر ومن دولة لأخرى . (٢)

ب- جون راولز :

يناقش جون راولز المواطنة عبر التساؤل عن الفروض الأولية لاقامة العدالة فى الحياة العامة ويرى أن هنـــاك مبدئين أولهما أن لكل مواطن حق متساوى لأقصى ما تتسع له حدود نظام الحريات الأساسية وذلك اتساقا مـــع نظام حريات مماثل للجميع . و ثانيهما أنه يجب تنظيم التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية بحيث تكون محققة أكبر فائدة للأشخاص الأقل حظوة فى المجتمع وذلك اتساقا مع العدالة و أن تكون الوظائف و المواقع مفتوحـــة لكل من تنطبق عليهم شروط المساواة وتكافؤ الفرص، ومن منظوره تكون المواطنة هى تلك الوضعية الشرعية التى ستنتج للمواطنين اذا ماطبقت المؤسسات هذين المبدئين فى الحياة العامة ومع ذلك لا يشرح راولـــز كيـــف يمكن تحقيق العدل فى النطاق الخاص ، ولكنه يعتقد أنه لا يجب اقحام اية رؤي عن الحياة الجيدة على النـــاس فى عالمهم الخاص .

---

[1] - J. M . Barbalet . Concepts in Social Thought Citizenship , Right , Struggle and Class Inequality , (London , Minnesota press , 1981) . pp 8-10 .

[2]- Dawn Oliver & Derek Heater,The Foundation Of Citizenship ,(New York ,Horrester Wheat Sheaf ,1994) pp 34-36 .

إن نظرية راولز هى نظرية شاملة للمواطنة إذ أنه فى عالم منظم جيدا كما يؤكد يتم تأمين احترام الذات عبر التعزيز العام الذي تمنحه وضعية المواطنة المتساوية للجميع وهو بذلك يصنع بصورة متعمدة الحد الأدني من الافتراضات حول ماهية المواطنة حتى يمكن تطبيقها على كل فرد فى الحياة العامة (١) .

٣- الليبرالية الجديدة :

إن المفهوم التحرري للمواطنة أو الليبرالية الجديدة يحاول أن يجعل العالم السياسي محددا قدر الإمكان من أجل منح الفرد أكبر قدر من الحرية، إنها ضد دولة الرفاهية الاجتماعية ومع السوق الحرة فالليبرالية الجديدة تري المواطنين كمستهلكين عقلاء للبضائع العامة، كما ترى أن المصلحة الشخصية هى الدافع الأساسي المحرك للمواطنين وبهذا المعنى لنا أن نتساءل عما اذا كانت الليبرالية الجديدة تمتلك حقا مفهوما للمواطنة (٢) .

مراحل تطور مفهوم المواطنة

لقد تطور مفهوم المواطنة فى الخبرة الغربية منذ ظهوره فى أثينا ومر بعدة مراحل وهى :

١- المواطنة الأثينية :

عرفت مدينة اثينا المواطنة وإن كان بشكل غير مكتمل ، ولكنها استطاعت بلورة الارهاصات الأولي للمفهوم ، لقد اقتصرت المواطنة الأثينية على عدد محدود من المواطنين ، وإن كان هذا لم يمنع أن يكون للمفهوم طابعه الأخلاقي بمعني أن يتم التأكيد على المساواة بين البشر من الناحية الأخلاقية ، دون أن يكون لذلك تجسيد عملي على أرض الواقع، وإن تحققت المساواة السياسية فإنها تكون فى إطار أشخاص بعينهم أي المرتبطين بالسلطة ؛ لذا انحصرت المواطنة فى بعدها السياسي فى حدود أقلية صغيرة من المواطنين ولم تمتد إلي النساء ،والعبيد ،والأجانب ، بالرغم من التأكيد على إنسانية المواطنة وأن تحققها هو تحقق للإنسان .

٢- المواطنة فى أوروبا فى العصور الوسطي والتحرك نحو اكتسابها :

كانت أوروبا العصور الوسطي تتمحور حول نظام اجتماعي طبيعته إقطاعية؛ حيث قننت بموجبه ملكية الأراضي الزراعية، والممتلكات العينية تقنينا يميز بين طبقة أصحاب الأراضي وعبيد يقومون بخدمتهم وفى هذا الإطار عمل فلاسفة السياسية مثل (توماس هوبز، وجوك لوك ، وجاك روسو) على رفض الواقع وحاولوا أن يجدوا تفسيرا له ، والتبشير بما هو أفضل، وبلورة فكرة العقد الاجتماعي ، فالمصلحة

---

[1] - ريان فوت ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

[2] - المرجع نفسه ، ص ٣٣ . لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا: Jason A. Scorza , Liberal Citizenship and Civic Friendship, Political Theory , VOL 32, NO 1 , February 2004 , p p 85- 90 .

المشتركة فى استمرار المجتمع هى الدافع لتنمية الاتفاق بين الأفراد ، فتعارض المصالح الفردية فى حالة الطبيعة الأولى هو الذي جعل إنشاء المجتمعات ضروريا بالمعنى السياسي ؛ فالعقد الاجتماعي هو شكل من أشكال الاتفاق بين الأفراد والقوى بهدف حماية المصالح الجزئية لتصب فى إطار المصلحة العامة ، والحصيلة هو شكل المجتمع السياسي (الجماعة السياسية) التى تتكون من سلطة (دولة) وأفراد يدعون(المواطنين) باعتبارهم مساهمين فى السلطة السياسية إذا كانوا فى حالة فاعلة، ومؤثرة ومشاركة فى ديناميكية هذه السلطة، ولكنهم إذا تنازلوا عن الفعل والتأثير والمشاركة واذعنوا للسلطة فإنهم يصبحون رعايا ، وتوالت المساهمات الفكرية التى صبت فى مجملها فى جعل المواطن هو موضوع الخطاب والفعل السياسي فى إطار القانون الذي ينظم حقوق وأفعال هذا المواطن فى المجال السياسي داخل الوطن الواحد . (١)

٣- الصراع بين الأباطرة وبين الكنيسة :

لقد استمر الصراع بين الأباطرة أصحاب السلطة الزمنية وبين آباء الكنيسة أصحاب السلطة الروحية فى أوروبا، ولعبت الديانة المسيحية دورا غير مباشر فى تطور مفهوم المواطنة؛ حيث سجلت صرخة لتحرير الإنسان من العبودية واستبداد الحكام ، كمادعت إلى الفصل بين علاقة المواطن بالسلطة و علاقته بخالقه، فولدت بذور حرية العقيدة واحترام السلطة الدنيوية مالم تخرج على القوانين الإلهية وإلا حق للأفراد عدم طاعتها .(٢)

٤- الثورة الفرنسية والتطور الجوهري للمواطنة :

يعد اندلاع الثورة الفرنسية فى القرن ١٨ منعطفا هاما فى تاريخ المفهوم ؛ فقد اتسعت آنذاك الدائرة اليونانية والرومانية الضيقة بشكل هام ومفاجيء لتشمل عدداً كبيراً من أعضاء المجتمع ، والمهم ليس التطور العددي وإنما بداية تحديد معالم جديدة للمواطنة كانت مجهولة فى الشكل اليوناني والروماني تفهم من خلال الخصائص الأربعة للثورة الفرنسية وهى :

ثورة برجوازية تعلقت بالملكية ، و ديمقراطية لأنها تمردت على الإستبداد الملكي ، ووطنية تصدت للغزاة القادمين من وراء الحدود لإعادة النظام الملكي ، وبيروقراطية ومركزية الإدارة المباشرة من باريس وفق تنظيم هرمي صارم لا يعترف بأي استقلال ذاتي للمقاطعات ويعرف بالجاكوبينية .

لابد من التذكير أن الهوية كانت قبل الثورة تحدد بالانتماء لهذه المقاطعة أو تلك لا لفرنسا، و كان للاقطاع حق فى التصرف فى أرزاق الناس ومصادرة الإرث ولكن الثورة أعطت الفرد الحريات والاعتبار وحق الملكية، إنها كانت قادرة عندما قاومت الروس والانجليز والنمساويين الذين حاولوا إعادة النظام الملكي على أن تستصرخ المواطن فى نشيدها الرسمي" إلي السلاح أيها المواطن " و رفعت شعار الحرية ، و الإخاء ، و المساواة ، يبقي أن الثورة الفرنسية على عظمتها لم تكن إلا تقدما هاما على درب طويل ، فقد وسعت حدود المواطنة الإثينية بكيفية لم يسبق لها مثيل، لكنها وقفت عند حدود

١- سمير مرقس، المواطنة والتغيير دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة ، مرجع سابق، ص ص ٢٩ – ٣١ .

2 - قايد دياب ، المواطنة و العولمة تساؤل الزمن الصعب ،مرجع سابق ، ص ٢٩ .

التميز العرقي والجنسي ، فصناع الثورة رفضوا المواطنة لنصف المجتمع (النساء) ولم تعترف فرنسا بحق النساء فى التصويت إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أي قرابة ٢٥٠٠ سنة من إنطلاق فكرة المواطنة ([1]).

٥- مرحلة الإعلان العالمي لحقوق وواجبات الإنسان سنة ١٩٤٨

أصبحت المواطنة لأول مرة فى التاريخ عبر منح الحريات السياسية فى الفصل ٢١ من ميثاق حقوق وواجبات الانسان عام ١٩٤٨ ، نص الميثاق على حق كل شخص فى المساواة دون تمييز بسبب العنصر ، أو اللون ،أو اللغة، أو الجنس، أو الدين ،أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، ودون تفرقة بين الرجال او النساء([2]). إن مثل هذا الإعتراف السياسي والقانوني يعد قفزة نوعية هائلة فى تطور فكرة المواطنة، لكن شتان بين الاعتراف بالحق وممارسته الفعلية ([3]) ، وبدراسة النماذج الكلاسيكة للديمقراطية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا سوف يلاحظ أن بلوغ المواطنة والديمقراطية كان حصيلة تطور استغرق مئات السنوات ، وكان هذا التطور حافلا بالصراع الاقتصادي والاجتماعي بل بالثورات وقد نتج عن الصراع أمران :

دستور يعبر عن الأوضاع الجديدة ، ونشأة البرلمان . أتي الدستور ليعبر عن حركة الناس فى الواقع والنجاح فى استخلاص الحقوق ، ومن هنا فإن الدستور لا يعد برنامجا نظريا أو نصا منفصلا عن الواقع، وانما هو تعبير عن واقع جديد بما يمثله هذا الواقع من تفاعلات جديدة لقوي سعت لتعبر عن نفسها، وتشارك فى اتخاذ القرار بل وفى الحكم كما تحركت نحو إقرار الحريات الشخصية .أما البرلمان فقد نشأت فكرته لتمثيل الشعب، والقيام بالتشريع بشكل عام ،والتشريع الضريبي بشكل خاص .

يلاحظ العلاقة العضوية بين تبلور مفهوم المواطنة فى البداية وبين الوضع الاقتصادي للأفراد وما يملكون، والشخص الذي لا يملك شيئا ولا يدفع ضريبة ليس مواطنا ؛ فقد تأسس مبدأ لا ضريبة بدون تمثيل نيابي ، وعلى الحاكم ألا يفرض ضريبة دون الرجوع إلي ممثلي دافعي الضرائب ،ومع مرور الوقت، واتساع رقعة الديمقراطية، وصعود طبقات جديدة لا تصنف ضمن من يملكون ولكن أصبح من حقها أخذ نصيب فى حكم الوطن وأخذ مفهوم المواطنة يتطور، ليتجاوز المعني الكلاسيكي إلي معني أكثر عمقا وتركيبا، يأخذ فى الاعتبار ليس فقط الجانب السياسي للمواطنة وانما يمتد ليستوعب الاجتماعي والثقافى والمدني ، وهذا التطور لمفهوم المواطنة بسبب تأثير الديناميكية المجتمعية والحيوية التى شهدت حركات عمالية تسعي لنيل الحقوق وحركات نسوية تبحث عن المساواة مع الرجل ([4]) .

---

[1] -تسقط الوطنية عاشت المواطنة ،
www.achr.nu/ktm14.htm

[2] - Universal Declaration of Human Rights ,General Assembly , United Nations .10-12- 1948

٢- تسقط الوطنية عاشت المواطنة ، مرجع سابق .

٣- سمير مرقص،المواطنة والتغيير دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة،مرجع سابق،ص ص ٣٢-٣٣

أسباب تزايد الجدل والاهتمام بمفهوم المواطنة :

شهد المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته ، ويلاحظ في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة عودة الاهتمام بمفهوم المواطنة، ويرجع ذلك لعدة عوامل لعل أهمها ما يلي :

تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم ، وتفجر العنف والإبادة الدموية ليس فقط في بلدان العالم الثالث بل أيضا في قلب العالم الغربي .

و تأسس بروز فكرة العولمة التي اعتمدت على التوسع الرأسمالي العابر للحدود ، وثورة الاتصالات والتكنولوجيا والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية، وسيادة الدولة القومية وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعيا . فضلا عن نمو الاتجاهات الإصولية والدينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية ، و وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلي منعطف خطير في الواقع الليبرالي؛ حيث أدي التطرف في ممارستها إلي تفضيل الأفراد لمصالحهم الضيقة ، وتهديد التضامن الاجتماعي الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي ، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص (١) ، علاوة على ذلك انتهاك حقوق المواطنة في العديد من البلدان التي لم تترسخ بها فكرة التحول الديمقراطي والحاجة لاعادة احياء المفهوم، وقد تظهر المواطنة و الوطنية المتطرفة في دول غير ديمقراطية مثل النازية في ألمانيا و الفاشية في إيطاليا ، ويستطيع القائد المتمتع بشخصية كاريزمية في أحيان كثيرة اكتساب تأييد المواطنين لسياساته و أفكاره بالرغم من تعدد أصولهم الثقافية و الدينية .

قيم المواطنة :

تنهض المواطنة على مجموعة من القيم الأصيلة، هذه القيم تتمثل بصفه عامة في المساواة والعدل والحرية والالتزام والاستقلالية والتوازن، هذه القيم تمثل القاسم المشترك الأعظم بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات وهي الجانب العالمي في مفهوم المواطنة، وقد يضاف إليها أو يحذف منها وقد تختلف ترجمة هذه القيم من الناحية التطبيقية من مجتمع لآخر .

المساواة تمثل المساواة ركنا محوريا و قيمة جوهرية في كل من مفهوم المواطنة و النظرية الديمقراطية الليبرالية ، و تنطوي المساواة على خمسةأبعاد ، و المساواة السياسية هي البعد الأول و يقصد بها المساواة أمام صندوق الانتخاب و المساواة في الترشيح لتولي المناصب العامة و تعني المساواة أمام صناديق الانتخاب أن لكل مواطن يصل إلى سن معين يسمح له بالتصويت في الانتخابات و أن كل الأصوات متساوية و لها نفس الوزن ، أما البعد الثاني المساواة القانونية فتعني أن الأفراد لا يتميزون أمام القانون و أنهم يعاملون جميعا بنفس الطريقة بواسطة النظام القانوني، والبعد الثالث يتمثل في المساواة في الحراك الاجتماعي وتعني أن كل فرد في المجتمع له الحق في الانتقال من طبقة إلى أخرى ، ومن شريحة اجتماعية إلى شريحة أخرى وفقا لما تؤهله له كفاءته و قدرته ، بينما يتعلق البعد

١- هبة رؤوف عزت ، المواطنة بين مثاليات الجماعة وأساطير الفردانية ،
www.islamonline.net/arabic/ mafaheem/2002/05/article2.htm

الرابع بالمساواة الاقتصادية و لايقصد بها المساواة الحسابية أو المساواة المطلقة بين جميع المواطنين فى الدخل ، و إنما المقصود هو تأمين مستوى اقتصادي معين لكل مواطن ، و يأتي البعد الخامس بخصوص المساواة الاجتماعية فيقصد بها أن قطاعات مختلفة من الأفراد ذوي الخلفيات المختلفة و المهن و الدخول المختلفة يمكن أن يرتبطوا معا و أن يتم تقبلهم جميعا كما لو كانت لا توجد بينهم أية اختلافات ([1]) ، واذا كانت المساواة حق للمواطن فهى فى المقابل واجب على الدولة تقع على عاتقها مسئولية تحقيق هذه المساواة ومراقبة تنفيذها ،وتوفير كافة شروطها موضوعيا .

إن مبدأ المساواة خطى خطوات واسعة الي الأمام بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهدت تلك الحقبة تدوين حقوق الانسان فى صورة عهود ومواثيق دولية على النحو التالي :

أ- الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة ١٩٤٨.

ب- العهد الدولي لازالة كل أنواع التمييز العنصري ١٩٦٩ .

جـ- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٧٦.

د- العهد الدولي لإزالة كل انواع التمييز ضد المرأة ١٩٨١ .

إن حق المساواة يستند الي القانون الدولي المتعارف عليه بحكم تضمينه فى عديد من العهود والمواثيق الدولية التى تحظي برضا الأغلبية العظمي من المجتمع الدولي .

بينما يعني الالتزام احترام القوانين من جانب المواطن أو احترام حريات الآخرين والوفاء بما عليه عن واجبات ازاء المجتمع و الدولة كدفع الضرائب مثلا، والالتزام بالصالح العام والحفاظ على البيئة ومراعاة قواعد السلوك القويم ، ومقتضيات النظام العام ، وفى نفس الوقت فان الالتزام من جانب الدولة يعني تحقيق العدالةوالمساواة وتطبيق القوانين ،والالتزام بضرورة إشباع الحاجات الإنسانية للمواطنين وحماية المواطن من الاستغلال ، فى حين **التوازن** يشير إلي التوازن بين الحرية والمسئولية أو بين الحرية والأمن ، أو المصلحة الخاصة والصالح العام أوالحقوق والواجبات، أو بين الفرد والمجموع ، بين الدولة والمجتمع بين المادي والمعنوي ([2])، كما أن واحدة من أعقد القضايا التى تثيرها المواطنة هى مدى إدماج الأقليات فى النسيج المجتمعي لدولة ما،وعندما يمكن أن يتحقق انتماء المواطنين جميعا للوطن وولائهم ومواطنة كل منهم للآخر بفضل المشاركة فى اتخاذ القرارات وكلما اتسعت مساحة المشاركة السياسية واتسعت دائرة الديمقراطية يتم قبول ودمج الأقليات فى المجتمع .

---

[1] - إكرام بدر الدين ، الديمقراطية الليبرالية و نماذجها التطبيقية ، (بيروت : دار الجوهرة ، ١٩٨٦) ، ص ص ٥٥ – ٥٧ .

[2] - منى مكرم عبيد، المواطنة ، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، مارس ٢٠٠٦ ، عدد ١٥ ، صـ ١٥ – ١٧ .انظر أيضا:

Troy D. Glover, The 'Community' Center and the Social Construction of Citizenship, leisure Sciences Routledge publications , Volume 26, Issue 1 January 2004 , pp 79- 80 .

عقبات ترسيخ مفهوم المواطنة :

تتعدد العقبات التى تحول دون ترسخ مفهوم المواطنة منها: ١- الدول حديثة العهد بنشأة الدولة القومية تحاول التأكيد على واجبات المواطن نحوها ولاتهتم كثيرا بالحقوق لأنها فى مرحلة البناء تتميز بالطابع القهري وسيادة الطابع الأبوي .

٢- غياب تداول السلطة وسيطرة البيروقراطية والإنفراد بالقرار وانتشار الفساد دون مساءلة وهذه السلبيات تلعب دورا فى اختزال المواطنة .

٣- احتكار القلة لقدرات المجتمع السياسية والاقتصادية يؤثر على المواطنة من جانبين لأنه يدفع إلي ما يمكن أن يسمى **المواطنة غير المتوازنة** حيث يحصل بعض أفراد المجتمع على امتيازات كثيرة دون القيام بالواجبات المقابلة، الأمر الذي يدفع الي ممارسة الفساد والإفساد، ومن ناحية أخرى فان استئثار القلة بمقدرات الوطن يدفع الآخرين المحرومين من هذه المقدرات إلي حالة من السخط وقد يتراكم فيقلص رابطة غالبية المواطنين بالوطن، مما قد يدفعهم إلي الانزواء بعيدا عن هامش المجتمع وينشأ ما يسمى المواطنة الناقصة (١) .

استراتيجيات تفعيل المواطنة :

باستقراء الأدبيات السياسية يمكن رصد عدة عناصر لتفعيل المواطنة على المستوي الفعلى وهى :
إعادة دمج المواطن فى المجتمع السياسي : يتكون المجتمع السياسي من دولة من جهة وجماعة سياسية تضم المواطنين من جهة أخرى ، يجب ألا يجور طرف على آخر ، وإنما تكون العلاقة علاقة تفاعل ومشاركة ، فالدولة يجب أن تعبر عن إرادة المواطنين ، و **تفعيل المواطنة القاعدية** : لا تستطيع دائرة العمل السياسي فى بعض النظم استيعاب فئات نوعية وشرائح اجتماعية وأجيال عمرية مختلفة ، لذا تصبح دائرة العمل السياسي قاصرة على فئات وشرائح وأجيال بعينها متقاربة فى المصالح والأعمال والانتماء الاجتماعي بحيث تكون هذه الدائرة شبه مغلقة، ومن ثم فان المشاركين من خلالها يصبحون هم المواطنون وعليه فان حقوق المواطنة تكون مقصورة على عناصر بعينها، مما يؤدي إلي استبعاد الشرائح والفئات الأدني فى السلم الاجتماعي وعليه يجب توسيع نطاق المواطنة وتوجه مستواها ليشمل جميع فئات المجتمع ، و**عدم الارتداد الي دولة ما قبل المواطنة** :تتجاوز المواطنة الأشكال الأولية للتجمع البشري مثل الطائفة و العائلة والعشيرة حيث تصبح المصلحة المشتركة هى المعيار الرئيسي الذي يحكم حركة الجماعة بينما الارتداد لدولة ما قبل المواطنة يترتب عليه ظهور الأشكال الأولية للتجمع البشري والنزعات الطائفية بما يهدد المجتمع(٢) و يتأتى ذلك من خلال التضمين ، ويعني الشكل

١- المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣٨ .

٢- سمير مرقس ، المواطنة والتغيير دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة ، مرجع سابق ، ص ص ٦١ -٦٤ .

الذي يكون فيه الأفراد مرتبطين بالنظام الاجتماعي و السياسي و يستجيبون للالتزامات التى ترتبها أدوارهم الاجتماعية([1]) .

المواطنة فى نصوص الدستور المصري :

يوجد للمواطنة مضمون قانوني وسياسي واجتماعي هى مضامين متداخلة والدستور الدائم لجمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ فى الباب الثالث منه حدد الإطار القانوني للمواطنة وما يترتب على وجودها من حقوق وحريات وواجبات وتعتبر المادة ٤٠ من الدستور هى المادة الأساسية فى هذا الخصوص حيث نصت على المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات وحظرت التمييز على أي أسس عرقية أو لغوية أو دينية ([٢]). وبعد التعديلات الدستوريةأصبحت المادة الأولي من الدستور المعدل سنة ٢٠٠٧ تنص على : "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على اساس المواطنة والشعب المصري جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة " . وبناء عليه فان كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضا الحق فى التنمية يكفلها الدستور لكافة المواطنين بدون تمييز ([3])،وستتناول الدراسة نصوص التعديلات الدستورية وأثرها على المواطنة بالتفصيل فيما بعد .

المواطنة والجماعة السياسية :

" الجماعة السياسية هى المجموعة من البشر التى تتحدد وفقا لتصنيف معين يقوم على وصف فعال يصدق عليهم ويميزهم عن غيرهم من المجموعات ، وذلك متي كانت الأوضاع التاريخية قد رشحت الجماعة المصنفة بأن تقوم بوظيفة محددة لحماية صالحها المشترك ، والحصول على حقوق المواطنة . والتفاعل يشكل قوة تماسك لأفراد الجماعة والفاعلية تنشئ ادراكا ذهنيا بالتوحد وبالمشترك العام داخل الجماعة المعنية كما تنشئ شعورا وجدانيا بالانتماء لهذه الجماعة ، و من أمثلة التصنيفات الأساسية المتكررة فى التاريخ البشري للجماعات السياسية فى الغالب الأعم التصنيف القبلي القائم على وحدة الانتماء الأسري ، و التصنيف الديني القائم على وحدة الانتماء العقيدي ، والرؤية الثقافية للكون وللمجتمع، ثم التصنيف القومي القائم على وحدة الانتماء اللغوي وهذه العناصر تتفاعل مع بعضها البعض فى أمة قبلية أو دينية أو قومية ، بما ينشيء ذاكرة مشتركة واشتراكات فى أحداث واحدة وتكوين ثقافى واحد ، أي التكوين النفسي المشترك ، الذي يتيح أن يندمج الفرد فى الجماعة وتكوين الشعور بالانتماء وفى الأدب السياسي الإسلامي كان تآزر الجماعة مع بعضها البعض يسمي العصبية أو

---

1 - Jost Halfmann , Citizenship Universalism, Migration and the Risks of Exclusion , The British Journal of Sociology , VOL 49 , NO 4 . December 1998 . pp 526 .

٢- يحي الجمل، "المواطنة "، ورقة مقدمة الى مؤتمر المواطنة عدالة ومساواة ،(القاهرة : المجلس القومي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٧) ، ص ٢.

٣ - عبدالله خليل ، "حرية تكوين الجمعيات و حق المواطنة "، ورقة مقدمة لورشة عمل حول الرؤية المستقبلية لتعديلات القانون ٨٤ لسنة٢٠٠٢ بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة ، (القاهرة : المجلس القومي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٧) ، ص ٧ .

الحمية وتدعو إلي نصرة الجماعة ضد أعدائها حينئذ يكون حسنا مدعوا اليه ولكن نصر جماعة فرعية ضد الانتماء العام يكون قبيحا منهيا عنه ومن هنا فانه عندما تتراتب وحدات الانتماء بين عام وخاص وبين حاكم و تابع بفعل مرحلة تاريخية معينة فإنه يقوم لدى الجماعة العامة الحاكمة واجب أن تحمي الجماعة الفرعية المندرجة تحتها وان تحفظ لهانصيبها فى الوجود الذاتي إزاء الجماعات الفرعية الأخري وإذا لم تفعل وتحقق التوازن بين الجماعات الفرعية فإنها تتكسر وتتفكك على المدى الزمني المناسب لذلك . وغالبا ما يقوم الإستعمار فى الوحدات القطرية الإقليمية بانتهاك الجماعة السياسة فى توحدها وتكاملها وتقسيم الأقاليم لا على وفق هذه الجماعات بل وفق مصلحته مما يؤدي لتمزيق الجماعات السياسية وأهمية ذلك أن المواطنة هى إحدي وجوه الانتماء للجماعة السياسية لأن المواطنة هى صفة للفرد الذي ينتمي لجماعة سياسية قامت على أساسها الدولة" [١]

وفقا للتقسيم المشار إليه فى بداية المبحث سيتم تناول تأثير العولمة على المواطنة على النحو التالي :

ثالثا :تأثير العولمة على المواطنة

أصبحت العولمة بكل تجلياتها وآثارها الاقتصادية و السياسية العملية التاريخية الكبرى فى حياة العالم المعاصر ، فهناك حركات هجرة واسعة المدى اختيارية أو قسرية ،وانتقال العمالة من قطر لآخر تفتيت المجتمعات ، انقسام الدول و انفصال الأقليات، والمطالبات المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية،والمعارك الطاحنة للدفاع عن الهوية ، كل تلك العمليات المعقدة التى انتشرت فى أرجاء المعمورة كانت وراء اهتزاز سيادة الدولة مما يؤثر على المواطنة و بالتالى وبرزت الحاجة إلى صياغات جديدة لهذا المفهوم القديم ؛بحيث تتكيف المواطنة مع الواقع المتغير للمجتمعات الحديثة([٢]) .

كما تتعدد التحديات التى تتعرض لها الدولة القومية فى الشمال والجنوب ؛ حيث تساهم العولمة فى إيجاد العديد من المؤسسات التى تتنافس مع الدولة فى تخصيص الموارد، و التأثير على عقول المواطنين ، وتحديد قواعد السلوك، فهناك المؤسسات المالية الدولية، والشركات دولية النشاط، وشبكات الإعلام العالمية، والمنظمات غير الحكومية التى تخاطب الرأي العام العالمي، فتلك المؤسسات هى التى تحدد إمكانية تدفق الموارد المالية و النقدية إلى دول الجنوب من عدمه، و تتحكم فى الأسواق الدولية، ومصدر الأنباء والأفكار لقادتها و مواطنيها ، كما تضغط على تلك الدول لتغيير سياستها إزاء احترام حقوق الانسان أو البيئة([٣]) .

وقد تعددت آراء الباحثين فى تأثير العولمة على المواطنة و يمكن تقسيمها إلى تيارين :

١- طارق البشري ، فى المواطنة والانتماء والدولة ، وجهات نظر، نوفمبر ٢٠٠٤،عدد ٧٠ ،ص ٧- ١٠.

2 - قايد دياب ، المواطنة و العولمة تساؤل الزمن الصعب، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

3 - المرجع السابق ،ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤ .

تيار يرى أن ثمة ارهاصات للمواطنة العالمية تدفع إليها مظاهر عجز الدولة القومية ، وتناقضها الداخلي فى مقابل دعم المؤسسات والتفاعلات العالمية المصاحبة للعولمة ، بينما يرى التيار الآخر أن الدولة القومية تتعرض حقيقة لضغوط صادرة عن متغيرات داخلية و خارجية غير أنها مازالت باقية و تشكل أساسا للمواطنة برغم الظواهر والتشكيلات الجديدة التى تفرضها العولمة و التى تفرض على الدولة القومية أن تأخذها فى الاعتبار ؛ حتى لاتظل المواطنة القومية فى حالة أزمة وعلى الدولة الإرتقاء بحال الديمقراطية و استكمال الجوانب التى تدعم المواطنة (١) .

تتعدد تطبيقات فكرة المواطنة العالمية فى العالم الحديث. والتطبيقات العالمية تشمل المجالات الرئيسية ذات الاهتمام العالمي الحالي ، بما فى ذلك البيئة ، والمعونة ، والقضاء على الفقر ، وحقوق الإنسان والسلام ، والحكم العالمي ، والقضايا النظرية ، وهى تشمل أيضا دور الأمم المتحدة ؛ حملات مناهضة للعولمة(٢)، وعموما تنشأ فكرة المواطنة العالمية من أن هناك مصالح مشتركة لكل البشر مثل حماية النظام الأيكولوجى لكوكب الأرض ، ووقف انتشار الحروب المحلية ، و حماية حقوق الإنسان ، و نشر السلام العالمى و غيرها من القضايا و بالتوازى مع الدولة القومية يجب أن ينخرط المواطن العالمى فى المشاركة ، غير أن فكرة المواطنة العالمية لازالت تواجه عددا من التحديات أهمها العمل من أجل تحقيق الديمقراطية العالمية ، و وجود قنوات مؤسسية للمشاركة العالمية ، و التفاعل مع القضايا و الأحداث العالمية (٣)، و قد تؤدى المواطنة العالمية إلى اضطراب و تمزق الهوية الموحدة للدول القومية (٤) .

تناول هذا المبحث تعريف المواطنة والتأصيل النظري لها ، ثم تأثير العولمةعليها ويلاحظ توسع الدراسة فيما يتعلق بالتأصيل النظري للمواطنة و تعريفها مقارنة بالجزء الخاص بتأثير العولمة عليها نظرا لأنهما موضوع الدراسة الأساسي الذي تقوم عليه باقي الفصول ، و سيتم الانتقال إلى المبحث التالي الخاص بالجدل النظري حول مفهوم الإصلاح السياسي .

---

1 - على ليلة ، المجتمع المدنى العربى قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ،(القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٧)، ص ١١٢ .

2 - Nigel Dower , An Introduction to Global Citizenship ,(Columbia , Edinburgh University Press, 2003) p p 20- 22 .

3 - Derek Heater , World Citizenship , (LONDON ,Continuum ,2002) p 97

4 رشيد علمي الإدريسي ، العولمة و المفهوم الجديد للمواطنة ، فى يوسف البحيري (محررا) ، المواطنة و حقوق الإنسان بالمغرب ، (مراكش ، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الجتماعية ، ٢٠٠٥) ص ٧٠ .

انظر أيضا االعلاقة بين المواطنة على المستوى القومي و على مستوى الاتحاد الأوروبي فى :

J. H. H. Weiler , To be a European citizen - Eros and civilization, Journal of European Public Policy, Volume 4 , Issue 4, December 1997 , 519 .

المبحث الثاني : الجدل النظرى حول مفهوم الإصلاح السياسى

تطرح القوى السياسية الإصلاح باعتباره مطلبا شعبيا ملحا، كما ينادى به المثقفون والأحزاب والنقابات ، واليوم أصبح مطروحا من جانب قوى خارجية فى صيغ متعددة وبين سندان المطالبة الداخلية ومطرقة الضغوط الخارجية أصبح موضوع الإصلاح السياسى يثير العديد من القضايا التى تختلف حولها الرؤى، وتتباين فيها الأفكار أهمها فلسفة الإصلاح وأهدافه وأدواته وآلياته وتداعياته المستقبلية.[1] ويتناول هذا المبحث تعريف الإصلاح السياسي و التأصيل النظرى له وتأثير العولمة المتوقع على الإصلاح السياسي .

<u>أولا :تعريف الإصلاح السياسي:</u>

يتميز مصطلح الإصلاح السياسى بقدر كبير من التداخل والغموض ويندر أن نجد تعريفا محددا لمفهوم الإصلاح السياسى، وقد يرجع السبب إلى المرونة فى التطبيق العملى للمفهوم فكل محاولات التغيير أطلق عليها وصف الإصلاح وذلك بغض النظر عن اتجاهات ذلك التغيير، ومضمون الإصلاح يختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى فى المجتمع الواحد[2] ،ويقصد بالإصلاح السياسى هو تحول المجتمعات من مجتمعات استبدادية (شمولية أو سلطوية) إلى مجتمعات ديمقراطية وليبرالية من خلال سلسلة من المراحل والإجراءات لا تتم جملة واحدة مثل الشفافية و نزاهة العملية الانتخابية و توسيع قاعدة المشاركة السياسية و التعددية السياسية و فتح الباب أمام انتخابات تنافسية حرة و إرساء المقدمات الضرورية للديمقراطية.[3]

1- صلاح زرنوقة، رؤى الإصلاح السياسى لدى قوى المعارضة فى مصر، فى صلاح زرنوقة ومصطفى كامل السيد (محرران) ، <u>الإصلاح السياسي في الوطن العربي</u>، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٦)، صـــ ٣٨٥ .

2- يسرى أحمد إبراهيم عزباوى، <u>مرجع سابق</u>، ص ب .

3- <u>البيان الختامي لمؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربى</u> ، (القاهرة : مركزالقاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤) ، ص ١٦ .

كما أن الإصلاح السياسى هو" تعديل أو تطوير غير جذرى فى شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسه ، والإصلاح بخلاف الثورة ليس سوى تحسين فى النظام السياسى دون المساس بأسس هذا النظام.[1]

الفرق بين الإصلاح السياسي وغيره من المصطلحات :

ويتم تناول الإصلاح السياسى ضمن سلسلة من المصطلحات التى تختلط به مثل التحول الديمقراطى والتنمية والتغيير السياسى،**والتنمية هي:** عملية مجتمعية شاملة ذات أبعاد متنوعة سياسية وإقتصادية وإجتماعية تتضمن إدخال تغيرات جذرية بعيدة الأمد فى الهياكل والقطاعات الاقتصادية للمجتمع فضلا عن ضمان العدالة فى توزيع الأعباء والعوائد من التنمية على الفئات الاجتماعية المختلفة مع ضمان المشاركة الشعبية[2] ،**بينما التغيير السياسى**هو دعوة إلى تعديل جذرى فى البنى والهياكل القائمة فى المجتمع ، وهو غالبا

ما يعنى انتقالا شاملا وتتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية وفق عمليتى هدم وبناء مترابطتين بإزالة البنى والأليات القديمة وبناء أليات جديدة على أنقاضها[3] ،**ويعرف التحول الديمقراطى بأنه** الإنتقال من نظام غير ديمقراطى إلى آخر ديمقراطى خلال فترة زمنية محددة يتم فيها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التى تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، يمكن من خلاله ان يغير المحكومين الحكومة ، بالوسائل السلمية وعلى فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية تنافسية [4]،**ويمكن الإشارة إلى التغير او التحول السياسي بأنه** عملية غير إرادية من حيث كونها تحدث أولا تحدث بل هى قانون عام ورئيسي من قوانين الطبيعة والتحول أو التغير عموما يتجه على المدى الطويل نحو الأفضل ، ولكنه

لا يسير دوما فى خط مستقيم فكثير ما تعترضه مشكلات بسبب العوامل الداخلية أو

الخارجية.[5] وتتناول العديد من الدراسات الإصلاح السياسى كأداة ضمن برنامج أوسع لتحقيق الديمقراطية ولذا يمكن القول أن الديمقراطية هى الغاية والإصلاح السياسى ضمن

1- نيفين عبد المنعم مسعد، النظام العربى وقضية الإصلاح السياسى الداخلى، شؤون عربية ، عدد ١٢٣ ، خريف ٢٠٠٥ ، صـ٤٦ .

2- نجلاء الرفاعي البيومي، التحول عن النظم السلطوية فى جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٩ .

3- أكرم البنى ، التباس مفاهيم الديموقراطية ، www. Hdrmut.net / rb/ showthread . php .

4- نجلاء الرفاعى البيومى ، مرجع سابق ، صـ١٠ .

5- جابر سعيد عوض، التغير السياسي فى الأرجنتين فى الفترة البيرونية الأولى ٤٥-١٩٥٥، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،١٩٨١) ص ١ .

عوامل أخرى- هو الوسيلة لتحقيق الديمقراطية مع الأخذ فى الاعتبار أن الإصلاح السياسى قد يحدث فى ظل مجتمعات لها درجة من درجات التسلطية كوسيلة لتكيف النظام السياسى مع التغيرات فى البيئة المحيطة به[1] .

ترى الدراسة اختلاف الإصلاح السياسي عن التنمية فالتنمية عملية شاملة لكل القطاعات بينما الإصلاح يهتم بالتطوير فى المجال السياسي ، ويختلف الإصلاح السياسي عن التغيير السياسي لأن التغيير يعني التعديل الجذري الذي يغير البنية شكلا ومضمونا بينما الإصلاح قد يكون تعديلا طفيفا لا ينال من جوهر الأبنية القائمة ، والفرق بين الإصلاح السياسي

و التحول الديمقراطي أن الإصلاح قد يحدث فى الأنظمة الشمولية و قد تبقى بعيدة عن الديمقراطية حتى بعد عملية الإصلاح بينما التحول الديمقراطي يعني أن يصل النظام المعني إلى الديمقراطية بانتهاء إجراءات ومراحل التحول الديمقراطي ، أما التغير السياسي فهو قد يكون فى اتجاه سلبي للأسوأ أو فى اتجاه إيجابي للأحسن لأنه عملية غير مقصودة فى حين أن الإصلاح السياسي هو عملية مقصودة و يفترض فيها الاتجاه الإيجابي للأفضل .

وقد يكون الإصلاح بهدف الإستجابة للضغوط الداخلية والخارجية لاكتساب الشرعية والإصلاح فى النظم الغير ديمقراطية يعد شرطا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنه يوفر الحكم الجيد والشفافية والمساءلة وحكم القانون ويعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل مختلف مكونات المجتمع ، وترجع أهمية الإصلاح إلى دوره فى إرساء المقدمات الضرورية للديمقراطية والتعددية السياسية وتطوير أنظمة انتخابية تضمن حقوق المشاركة والتمثيل للجميع[2] ، كما توجد عناصر محددة للإصلاح السياسى تتردد فى الأدبيات السياسية بين القوى الفاعلة فى الإصلاح وأهم هذه العناصر : -

سيادة الدستور: - ويعنى أن يكون الدستور هو المرجعية الأساسية فى حكم الدولة، **وتكون المواطنة هى قاعد العضوية فى الجماعة السياسية.** وتقوم على أساس المساواة بين المواطنين بغض النظر عن اللغة والعرف والدين، **ودورية الانتخابات:** ونزاهتها بحيث يتم تداول السلطة بالطرق السلمية سواء فى النظم الرئاسية أو البرلمانية.

---

١ - أحمد محمد عبد ربه، الإصلاح السياسى فى الخطاب السياسى الرسمى تحليل للمسكوت عنه.١٩٩٨ - ٢٠٠٢ ،فى عمرو حمزاوي (محررا) ، بين الشعار و الحقيقة : خطابات و برامج الإصلاح فى عالم متغير، (القاهرة : مركز بحوث و دراسات الدول النامية ، ٢٠٠٤) ص٦٤٠ .

٢- عصام العريان، الإصلاح المطلوب تحقيقه ، مجلة الديمقراطية، عدد ١٣ ، يناير ٢٠٠٤ ، صــــ١١٣ .

والتعددية الحزبية وتعنى حق المواطنين فى تشكيل الأحزاب والانضمام إليها لأنها الآلية لطرح البرامج على المواطنين وجذب تأييدهم[1] .

وبعد الانتهاء من تعريف الإصلاح السياسي تتجه الدراسة للتأصيل النظري للإصلاح السياسي :

ثانيا :التأصيل النظري للإصلاح السياسي :

إن الدعوة للإصلاح السياسى ليست دعوة جديدة فهى دعوة قديمة تظهر وتخبو وفق المناخ العالمى وبحسب موازين القوى الدولية ، فالدعوة للإصلاح تظهر وتشتد فى مراحل التغيير العالمى والمنعطفات الدولية الخطيرة ، فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت مبادئ ويلسون الشهيرة وهى دعوة إصلاحية بما انطوت عليه من مبادئ داعية إلى الديمقراطية وحق تقرير المصير، ولكن اجهضتها الأنظمة السلطوية فى أوروبا وصراعات السلطة فى الولايات المتحدة نفسها،وتجددت الدعوة إلى الإصلاح السياسى مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية فقد أظهرت وحشية الحرب وفجائعها أهمية الإصلاح السياسى ، حيث أن تحليل أسباب الحرب وضع جزءا من مسئوليتها على انعدام الديمقراطية؛ فقد جرى الاستنتاج بأن الديمقراطية هى أفضل الضمانات لسلام المستقبل غير أن الانغماس المبكرفى الحرب الباردة قد انعكس على مفاهيم الديمقراطية ، ورغم التقدم الذى أحرزتة الإنسانية لكن الإصلاح على المستويات الوطنية ظل محدودا ، فقد عطل الصراع مرة أخرى فرص الإصلاح [2] ، وقد يكون من المناسب التعرف على دوافع الإصلاح السياسي :

دوافع الإصلاح السياسى :

اجتهد العديد من المختصين فى تفسير أسباب الإصلاحات السياسية الهائلة التى ميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين ،وتحديد شروط و وسائل هذا التحول من نظم شمولية إلى نظم ديمقراطية وتنقسم هذه العوامل إلى داخلية و خارجية.

١- **العوامل الداخلية للإصلاح السياسى:** لقد ارتبطت بدايات التوجه نحو الإصلاح السياسى فى تحليلات باحثي الموجة الثالثة للديمقراطية بوجود مظاهر واضحة للفشل فى أداء النظام السياسى، وخاصة فى الجانب الاقتصادى منه؛ فبطء معدلات النمو الاقتصادى أو توقفه لعدة

١- Bruce E . Cain , Russell j. Daltion and Susane . Scarrow , Democracy Transformed Expanding Political Opportunities in Advanced Industrial Democracies , (Oxford : Oxford University Press,2000) . pp . 236-238 .

٢- جفال عمار، المفهوم الإشتراكى للإصلاح السياسى ، فى كمال المنوفى ويوسف الصوانى(محرران)، مرجع سابق، ص١٨٠ .

سنوات عند حد معين لا يتجاوزه ، يؤدى إلى خلق مشكلات بين النظام وبين قطاعات متعددة من المجتمع، وفى النظام السلطوي الذي تجمع سياسته بين الحرية الاقتصادية والمركزية السياسية يكون القطاع الأشد خطورة على استقرار النظام بسبب الفشل الاقتصادى هو طبقة رجال الأعمال حيث تتهدد مصالحها[1] ،وتوجد العديد من العوامل الداخلية التى تضغط من أجل القيام بالإصلاح مثل قمع الحريات وعدم القدرة على التعبير عن مشكلات المجتمع وتردى الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية وضعف شرعية النظام السياسى.[2]

و قد لا تشكل الأزمات السياسية العامة وخاصة الاقتصادية تهديدا للنظام السلطوى بما يدفعه نحو الإصلاح اذا أظهر هذا النظام القدرة على إدارة أزماته، وقد تأخذ هذه الإدارة صورا عديدة مثل القمع العنيف أو تقديم الحكومة السلطوية بعض التنازلات السياسية وقيامها بعدد من الإجراءات الوقتية التى تهدف إلى تهدئة الأزمة ، كما أن تمسك النظام السلطوى بعلاقات وثيقة مع طبقة رجال الأعمال وحرصه على إبعاد مصالحهم عن الاضطرابات يساعد النظام على التخفيف من تأثير الأزمات الاقتصادية.[3]

٢- العوامل الخارجية للإصلاح السياسى :

وهى تنجم عن ازدياد عملية الاحتكاك والتقارب بين الوحدات السياسية للمجتمع الدولى رغم تباينها، الأمر الذى أدى إلى نسج علاقات معقدة فيما بينها، ومن ثم أضحت شديدة التأثير والتأثر فى بعضها البعض ، ويمكن التأكيد على الدور الحاسم الذى قامت به العوامل الخارجية فى الإصلاح السياسى، فالدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية والرأى العام العالمى يشكلون مصادر ضغط قوية على الأنظمة السياسية من أجل دفعها نحو الإصلاح السياسى ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتشار الديمقراطية

و تعتبر افريقيا آخر قارة تتأثر بهذا التحول العالمي السريع [4].

قد يمارس عامل الضغوط الدولية تأثيرا هاما فى دفع النظم السلطوية إلى تبنى عملية الإصلاح السياسى ، مثل الغزو العسكرى من دولة لأخرى للإطاحة بالنظام السلطوى، ودفع النظام الجديد إلى البحث فى قضية الإصلاح السياسى، أو التهديد باستخدام سلاح المساعدات

---

[1]- حنان قنديل، عملية الإصلاح السياسى فى مصر بين النظرية والممارسة، فى مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة. (محرران) ، مرجع سابق، صـــ٤٧٩ .

[2] -جمال سلطان، شواغل الإصلاح وهواجسه، مجلة الديمقراطية ، عدد ١٣ ،يناير ٢٠٠٤ ، صـــ١١٩ .

[3]-حنان قنديل، مرجع سابق، ص٤٨١ .

[4]- جفال عمار ، مرجع سابق ، ص١٨ .

الاقتصادية لإجبار الدول على تعديل مسارها، و بلا شك يمكن أن يلعب العامل الخارجي دوراً أكبر مما هو متصور فى العادة إذا كان الخارج هو دولة كالولايات المتحدة ، فقد صارت تتمتع بمكانة تاريخية استثنائية أهلتها منذ نهاية الحرب الباردة ثم أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أن تنصب نفسها مدافعة عن التحولات الديمقراطية فى العالم ، وحامية لها بصرف النظر عن الأهداف غير المعلنة وراء الإصلاح السياسى مثل حالتى غزو العراق وأفغانستان.[1]

وبالنسبة لأنواع الإصلاح السياسى:

تدلنا التجارب العالمية على وجود عدة أنواع من التغيير والإصلاح منها :

١- **الإصلاح القسرى** : الذى يأتى من قوى خارجية بقوة السلاح مثل حالة ألمانيا واليابان وإيطالياوالعراق و يرتبط بذلك أيضا الهزيمة فى الحرب مثل هزيمة النظام العسكري الأرجنتيني فى حرب الفوكلاند .

٢- **الإصلاح نتيجة متغيرات عالمية** : مثل انهيار الإتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية فكانت البداية من السياسة وإقامة نظم ديمقراطية مما فتح الباب لمليارات الاستثمارات التى أدت للنمو الاقتصادى مثل دول شرق أوروبا .

٣- **التطور التدريجى عبر فترات زمنية طويلة** : وقد يأخذ هذا النوع سنوات مثل حالة أمريكا وغرب أوروبا من خلال تطور السوق الرأسمالية والتوسع فى اكتساب حقوق المواطنة.[2]

أما مداخل عملية الإصلاح السياسى:

فتوجد مداخل عديدة للإصلاح السياسى فهناك من يطالب بمكافحة الفساد السياسى المالى والإدارى كمدخل للإصلاح، ولكنه خيار يتحقق على المدى البعيد وقد يكلف كثيرا. وهناك من يدعو إلى تغيير الوجوه وتجديد الحياة السياسية ، ولكن ليس هناك ضامن أن طريقة التغيير ستدعم الديمقراطية أو أن من يأتى سيكون أفضل ممن يذهب.

والبعض يرى أن الإصلاح السياسى يعنى تنويع النخبة وتمثيل فئات أو قطاعات محرومة مثل المرأة والأقليات إلا أن سياسة توسيع الهامش الديمقراطى وبالتحديد فى مجال الصحف والإعلام ليست هى الديمقراطية لأنها تبقى سلطة المنح فى يد سلطة المنع، ولأنها لم تبلور

١- حنان قنديل، مرجع سابق، ص ٤٨١ .

٢- عبد المنعم سعيد، الطريق إلى الإصلاح ، جريدة الأهرام ، ١٩ أبريل ، ٢٠٠٤ .

لنفسها قوة دفع ذاتى، كما أن توسيع هامش حرية الصحف والإعلام يمهد الطريق إلى الإصلاح ويزيده زخما وحيوية ولكنه ليس قادرا على إصلاح النظم الحاكمة وبناء مؤسسات ديمقراطية. (1)

ويتم التركيز على عدة مداخل إصلاحية على نحو أكثر تفصيلا و يتضح ذلك فيما يلى:

١ – المدخل الاقتصادى:

يدعو البعض إلى الإصلاح الاقتصادى أولا وإرجاء الإصلاح السياسى ، ويستند هذا المدخل إلى أن التطور السياسى الديمقراطى كما تقدمه الخبرة الغربية قد استند إلى أوضاع اقتصادية معينة ساعدت على تهيئة المجتمع لتقبل واستيعاب متطلبات الإصلاح السياسى، على أساس أن الإصلاح السياسى يسعى إلى تحقيق مصالح قطاعات كبيرة من المواطنين الذين نمت دخولهم وتحسين أوضاعهم المعيشية بفعل التطور الاقتصادى. ويؤكد هذا التجربة الآسيوية المعاصرة حيث بدأت عملية التنمية الاقتصادية فى هذه الدول فى ظل نظم شديدة التسلط ومع نجاح هذه العملية ، بدأت النظم السياسة الآسيوية فى عملية الإصلاح الديمقراطى نتيجة لتشكل قوى اجتماعية وسياسية جديدة فى مجتمعات هذه الدول لها مصالحها المؤكدة فى تحقيق الإصلاح السياسى.

كما تفترض هذه السياسة أن الإصلاح الاقتصادى ليس محلاً للاختلاف ،كما هو الحال بالنسبة للإصلاح السياسى ؛ لأن الإصلاح الاقتصادى يمكن أن يساعد على تلبية احتياجات ضرورية وملحة لقطاعات كبيرة من المواطنين، ومن ثم فالبدء بعملية الإصلاح الاقتصادى وإعطائها الأولوية يعد بمثابة المدخل الصحيح لتحقيق الإصلاح السياسى طبقا لرأي أنصار

هذا التيار (2) .ويؤخذ على هذا التيار أن نظرته نفعية وغير واضحة إذ قد يزداد اختلال التوازن المجتمعى ويظل الإصلاح الاقتصادى عرضة لتقلبات حياة سياسية مختنقة. (3)

1- على الصاوى،الإصلاح البرلمانى فى الدول العربية ، فى مصطفى كامل السيد و صلاح زرنوقة (محرران)، مرجع سابق ، ص٤ .

2- محمد سعد ابو عامود، محددات مستقبل الإصلاح السياسى فى الدول العربية، فى صلاح زرنوقة ومصطفى كامل (محرران)، مرجع سابق، ص٥٣٧ .

3 – على الصاوى، مرجع سابق ، ص٤٢ .

٢-المدخل المؤسسي ويشمل ثلاثة مداخل :

أولها إقامة مجتمع مدنى قوى: يحقق بناء مجتمع مدنى قوى ومستقل، كمدخل للإصلاح السياسى له عدة أهداف تسهم فى الإصلاح ،أكثرها أولوية هى حقوق الإنسان التى أقرّ بها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والحقوق السياسية التى تنادى بها الدساتير والقوانين وتوسيع دائرة الحقوق والحريات للمواطنين التى تسمح للرأى العام والأفراد على اختلاف انتماءاتهم ومستوياتهم بالمشاركة فى التفكير الجماعى الحر والمنظم ، إضافة إلى ذلك فالمجتمع المدنى يلعب دورا هاما فى بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع ويعلم الأفراد روح المسئولية والتربية على المواطنة وتعويدهم على التعاون. [1]ويتطلب هذا المدخل أن تنمو قوى المجتمع المدنى والأحزاب السياسية إلى مستوى يمكنّها من إجراء تطوير نوعى فى علاقات القوى مع النخب الحاكمة ، بما قد يتضمنه ذلك من احتمال انشقاق النخب الحاكمة ذاتها وانحياز قسم منها إلى الإصلاح ،وتلعب طبيعة تفاعلات المجتمع الدولى مع المجتمع المدنى والنظم الحاكمة دورا حيوياً فى هذا المدخل.[2]

وثانيها إصلاح المؤسسات السياسية : ليس هناك إصلاح دون تغيير،وإصلاح المؤسسات السياسية ،كما أن بناء مفهوم المواطنة أو احيائه يبدأعلى مستوى هذه المؤسسات من خلال تأكيد القيم القانونية ،والقضاء على قيم استغلال النفوذ ، حيث أن مؤسسات الدولة هى الضمانات الأساسية لتقديم خدمات عامة منصفة وتستجيب لاحتياجات المواطنين .[3] ،ويعد البرلمان والوزارة والأحزاب هى أهم المؤسسات التى يجب تطويرها وفقا لرؤية أنصار هذا المدخل على النحو التالى:

البرلمان:يحتاج أن يكون له سلطة فعلية فى مساءلة الحكومة ومراجعتها ، وأن يتم اللجوء إلى الأسلوب الإلكترونى فى التصويت إذا لم يكن يستخدم التصويت الإلكترونى، ونزاهة العملية الانتخابية وضمان أن ينوب عن الشعب من يدافع عن مصالحه .

١- شادية فتحى إبراهيم ،محددات الإصلاح السياسى فى الدول العربية ، فى مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة (محرران)، مرجع سابق، ص٥٢٠ .

٢- هويدا الرفاعى وآخرون، مبادرات الإصلاح فى الشرق الأوسط ، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٧)، ص٢٢٧.

٣- شادية فتحى إبراهيم، محددات الإصلاح السياسى فى الدول العربية، مرجع سابق، ص٥١٨ .

والوزارة: تحديثها يكون من خلال إعطاء مزيد من الإستقلالية للوزارة كمؤسسة ، ومزيد من حرية التصرف للوزير فى القطاع الوزاري الذى يشرف عليه، وأن توجد استراتيجية عامة للعمل بالوزارة لا تتأثر بتغيير الوزير، والأحزاب:تزيد أهمية تطوير الأحزاب لأنها الآلية التى تطرح برامجها على المواطن ، ويفترض أن تمثل كافة القوى السياسية وتعبرعنها، كما أن الأحزاب هى التى ترسى التعددية فى مرحلة التحول الديمقراطى.[1]

و ثالثها<u>الإصلاح البرلماني</u>: يرى أنصار الإصلاح البرلماني أنه يمكن إصلاح كافة المؤسسات من خلال البدء بإصلاح البرلمان ،ويتضمن الإصلاح البرلمانى آليات وإجراءات أقل تكلفة ومخاطرة وأعلى فى عائدها على الأقل ،إذا قورنت بتلك المقترحات عالية المخاطرة والتكلفة مثل تغيير النخبة أو شكل الدولة أو أبنية الحكم ، كما أنه قابل للنماء، فعندما يبدأ من ضمان وتحقيق نزاهة عملية الترشيح والانتخاب فى المجالس المحلية القاعدية يصبح متوقعا أن ينتقل إلى برلمان وطنى منتخب بنزاهة ، ثم إلى تمكين النواب من ممارسة الرقابة والتشريع وضمان استقلالية المؤسسة البرلمانية ، كما أن المؤسسة البرلمانية هى التى تحتمل أعلى درجة فى التنوع واحتواء المصالح المتعارضة ، وتتميز بالقدرة العالية على التكيف مع التغيير إذا قورنت بغيرها من المؤسسات السياسية كالسلطة التنفيذية أو الأحزاب أو القضاء، كما ان اكتساب ثقة المواطن فى البرلمان أيسر وأسرع من ثقته فى الحكومة.([٢])

يرتبط بالإصلاح البرلماني أيضا إصلاح النظام الانتخابي ، ويعتبر النظام الانتخابي فى نظام حديث العهد بالديمقراطية، نتاجا لمساومات مكثفة بين النخبة والعناصر المناوئة لها ، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة من وجهة نظرها ، وعندما يكون النظام الانتخابي مناسبا من وجهة نظر مختلف الأطراف الفاعلة سياسيا، فإن ذلك يحافظ على بقاء الديمقراطية و استمراريتها ، بينما إذا شعر أحد الأطراف بظلم وقع عليه ،فإن ذلك يدفعه إلى اللجوء إلى الأعمال غير المشروعة ، ويهدد بذلك استمرارية النظام ككل،ويمكن أن يترتب على ذلك تقويض لعملية الإصلاح السياسى ([٣])

---

[1]- إكرام بدر الدين، الإصلاح السياسى فى مصر، فى محمود أبو العنين (محررا)، <u>التقرير الإستراتيجي الأفريقى</u>، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، ٢٠٠٧) صـــ٤٦٩-٤٧٠ .

[2] على الصاوى، <u>مرجع سابق</u> ، ص٤٣-٤٥

[3] - إكرام بدر الدين ، اتجاهات التحول الديمقراطي فى شرقي آسيا ، فى محمد السيد سليم و السيد صدقي عابدين (محرران) ، <u>التحولات الديمقراطية فى آسيا</u> ، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٩) ص ٤ .

و يلعب البرلمان فى إطار التحولات الديمقراطية والسياسية دورا محوريا ،إنه أداة هذا التحول فلا يمكن تحقيق ديمقراطية بلا برلمان يمثل المواطن ويعبر عن مصالحه وتطلعاته، كما

لا يمكن أن يكون هذا البرلمان عنصر قوة للديمقراطية إلا إذا كان ممثلا للجماهير نتيجة انتخابات حرة ونزيهة ،وبالتالى فإن الديمقراطية كما تهدف إلى إنشاء برلمان سليم فإنها تعتمد فى نفس الوقت على برلمان قوى. ويمكن ان المد الديمقراطى والإصلاح السياسى يزدادا رسوخا كلما زاد إحساس المواطن بأنه شارك فى صنع السلطة التشريعية ، وأنه قادر على الدفاع عن مؤسساتها التمثيلية إذا ما حاولت السلطة التنفيذية الانتقاص من قدرها كذلك ثقة الرأى العام فى المؤسسة النيابية وكفاءة عمل البرلمان يساعد على موازنة العلاقة المختلة بين البرلمان والسلطة التنفيذية[1].

٣-المدخل القانوني :

يحدد الدستور المبادئ الأساسية التى ترتكز عليها الدولة فى ممارستها للسلطات المختلفة ، وذلك من خلال وضعه للمبادئ القانونية العليا وتوزيعه للسلطة على أجهزة الدولة الثلاثة والاهتمام بحقوق الأفراد وواجباتهم تجاه الدولة وذلك كله من خلال حكم القانون والشفافية، ورغم أن النصوص الدستورية قد لا تكون المحك الحقيقى للممارسة السياسية فى كثير من الدول، إلا أنها قد تكون مؤشرا على وجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بتنظيم العلاقة ما بين البرلمان والحكومة.[2] وتضع النظم الديمقراطية القواعد الدستورية التى تضمن حياد المؤسسة العسكرية وذلك لأن نادرا أن ينعزل الجيش عن السياسية من تلقاء نفسه (٣) .

٤- مدخل تفعيل واحياء المواطنة :

يشير البعض إلى أهمية تفعيل الموطنة وإصلاح المواطنة كمدخل للإصلاح السياسى وذلك مثل محو الأمية والتثقيف السياسى والتعليم المدنى والتربية الديمقراطية فى الأسرة والمدرسة والجامعة والسماح بالمشاركة السياسية والعدالة والمساواة بين المواطنين دون تمييز على أساس الدين أو اللغة أو الجنس .[4]وتشير بعض الأدبيات السياسية لهذا المدخل بأنها (سياسية

---

[1]- على الصاوى، مرجع سابق ، ص٤٤-٤٥ .

[2]- المرجع السابق ، ص٤٨ .

[3] - إكرام بدر الدين ، اتجاهات التحول الديمقراطي فى شرقي آسيا، مرجع سابق ، ص ٤ .

[4]- المرجع السابق، ص٤٢ .

الإصلاح التحتى) حيث يقوم على ضرورة تهيئة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لعملية الإصلاح السياسى فى المجتمع كالعملية التعليمية وعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية وتطوير الخطاب الدينى والتربية على المواطنة وبناء مؤسسات المجتمع المدنى الحديثة القادرة على دفع الإصلاح ، بالإضافة إلى إحداث درجة ملائمة من الإصلاح الاقتصادى بما يؤدى إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين ويوفر الأرضية المناسبة لاهتمام المواطن العادى بقضايا العمل العام والمشاركة السياسية، وبالرغم من المنطق المحكم لهذا المدخل إلا أنه يتطلب وقتا طويلا لإنجازه لأن التطوير والتحديث على المستوى الاجتماعى والثقافى ليس بالأمر اليسير ومن ناحية أخرى فإن المدى الزمنى الطويل لإنجاز هذه السياسة يؤدى إلى إتاحة الفرصة للقوى المقاومة للإصلاح للالتفاف حوله وتفريغه من محتواه بل وإعادة إنتاج الثقافة والقيم المعرقلة للإصلاح السياسى.[1]

وتجدر الإشارة أنه بالرغم من استغراق تطبيق هذا المدخل لوقت طويل إلا أن الفكر السياسى يمنحنا اقتناعا بأن الإصلاح من القاع بدءا بالمواطن هو الأفضل لأنه نتاج ثقافة الجماعة وحركتها المادية فى الواقع المعيشى، لكن حين يصاب المجتمع بضعف يسلبه القدرة على تغيير الأوضاع المتردية تتطلع النخبة إلى دائرة الفعل السياسى الضيقة وتستجيب لبعض طموحات الداخل ولكنها لا تفعل المواطنة كاملة وبالتالى لا يترتب عقد اجتماعى يعيد صياغة النظام السياسى على أساس ديمقراطى ويضع الحد الفاصل بين الحاكم والمحكوم ويقيم من الجماهير وعاء للشرعية السياسية.

ويمكن استنتاج أن جزءا كبيرا من نجاح مدخل تفعيل المواطنة لإجراء إصلاح سياسى يعتمد على ممارسة الموطنة من جانب المحكومين ،واطلاق قدرات المجتمع المادية على أساس تكافؤ الفرص فنقاط التحول فى الغالب الأعم تكون من صنع النخب؛ لأن حركة الجماهير تصب فى قنوات محددة ووسائط سياسية معينة، تمتلكها النخب وبالتالى يكون الدور الأساسى فى حركة الجماهير أن تعمل كدافع محرك للنخب للقيام بالإصلاح السياسى فالنخب الحاكمة هى المطالبة بتصحيح الأوضاع المختلة.[2]

1- محمد سعد أبوعامود، مرجع سابق ، صـ٥٣٦ .

2- عمار على حسن وآخرون ، الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والاخوان المسلمين ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦)، ص٧٠-٧٢ .

٥- **المدخل النخبوي**

عادة ما يحتل القائد فى النظم السياسية غير الديمقراطية- على اختلافها- كل المساحة التى تحتلها فى النظم الديمقراطية الطبقة السياسية فهو صاحب القرار الأول والأخير وهو الذى يختار معاونيه الذين يتحولون إلى فئة من الخبراء يستخدمهم القائد لرفع كفاءته فى ممارسة السلطة السياسية ، ولكى تبدأ عملية الإصلاح فى الدول لابد من وجود قيادات سياسية وطنية تتبنى توجهات الإصلاح وتشترط أن تكون هذه القيادات من داخل النظام السياسى نفسه وتكون قادرة على إطلاق روح الوطنية.(1)

ويرى بعض الأكاديميين أن تأسيس نظم ديمقراطية من خلال انتخابات حرة وإمكانية تداول السلطة عبر صناديق الاقتراع ،هى ممارسة عالية المخاطر بالنسبة لكل الحكومات التى تقوم بالإصلاح السياسى؛ لأن الرؤساء من الممكن أن يفقدوا مناصبهم وكذلك هو الحال بالنسبة للأحزاب التى تساندهم فهى يمكن أن تفقد أغلبيتها البرلمانية فى أى انتخابات نزيهة ،إن المخاطر التى يواجهها الرؤساء فى هذه الحالة تفوق بكثير العوائد أو المكافآت التى قد يحصلون عليها والتقدير الذى سيحمله لهم مواطنوهم لو أنهم تحولوا نحو الديمقراطية.(2) ولكن حقيقة الأمر أن الإصلاح يجدد شرعية النظام و عندما تنجح النخبة فى القيام بإصلاح حقيقى غالبا ما تكتسب تأييد المواطنين .

كما يحتمل أن يؤدى الإصلاح السياسى إلى انقسام النخبة، وعندما يقف النظام السياسى عاجزا أمام الأزمات وتبدأ الطبقات الاجتماعية فى إظهار تبرمها لاسيّما الطبقات التى أيدت النظام السياسى من قبل ،إذا حدث هذا فالأرجح أن تأخذ الانقسامات والخلافات طريقها إلى أعضاء النخبة ذاتها، بحيث يتوزع هؤلاء الأعضاء بين أجنحة ليبرالية وأخرى محافظة ، أما الليبراليون فهم يميلون عادة إلى اعتبار التحول الديمقراطى مخرجا أساسيا من أزمات النظام المختلفة بينما المحافظون هم أشد حرصا على بقاء النظام وعلى إبعاده ما أمكن عن تأثيرات عملية التحول إلى الديمقراطية ،وهناك أسباب تزيد من الانقسام النخبوى: فإذا أعلنت النخبة العليا فى النظام أن من أهدافها الرئيسية الانتقال إلى مرحلة النظام الديمقراطى والتخلى فى المستقبل عن الشكل السلطوى فإن هذا الإعلان لا يلبث أن يفتح الطريق أمام مزيد من الخلافات بين أجنحة النخبة.(3)

---

[1]- شادية فتحى ابراهيم، محددات الإصلاح السياسى فى الدول العربية، مرجع سابق، ص٥١٩ .

[2]- مصطفى كامل السيد، المجتمع المدنى والتطور الديمقراطى فى الوطن العربى، فى مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة (محرران)، مرجع سابق، ص٨-٢٩٠.

[3]- حنان قنديل، مرجع سابق، ص ٤٨٠ .

وتشير الأدبيات السياسية إلى تسمية قيام النخبة بالإصلاح السياسى باسم (سياسة الإصلاح الفوقى) بمعنى أن الإصلاح يأتى بمبادرة من النظام السياسى نفسه من خلال إصدار دستور جديد أو مجموعة من القوانين المنظمة للعمل السياسى والممارسة، ولكن يؤخذ على الإصلاح الفوقى أنه لا يأخذ فى الاعتبار الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وتحاول أن يتجاوزها الأمر الذى يجعل الإصلاح شكليا أو قد تتجه سياسة الإصلاح الفوقى إلى وضع صيغة تحكمية للواقع السياسى بما يؤدى إلى وضع التفاعلات السياسية فى إطار تحكمى يتلاءم مع القائمين على شؤون الحكم. [1]

وهذه المداخل ليست متعارضة فقد تبدأ دولة بتطبيق أحدها او اثنين معا فى نفس الوقت طبقا لظروف كل مجتمع على حدة وأولوياته هذا ما ينقلنا إلى تناول أولويات الإصلاح :

أولويات الإصلاح السياسى.

يمكن أن يقترح اختلاف المعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول أولويات خاصة بكل دولة أو مجموعة من الدول ،بالرغم من أن التركيز على أولويات معينة فى مرحلة محددة لا يعنى التقليل من شأن بقية عناصر الإصلاح السياسى الشامل وعلى سبيل المثال فالأولوية فى مطالب الإصلاح السياسى فى النظم الجمهورية هى تداول السلطة ومن ثم يناسبها مدخل إصلاح المؤسسات السياسية أو الإصلاح البرلمانى ووضع حد زمنى أقصى لفترات تولى رئاسة الجمهورية، بينما فى النظم الملكية الأولوية هى التحول إلى نظم ملكية دستورية لذا فقد يناسبها مدخل الإصلاح الدستورى، ويبقى التأكيد على أن الإصلاح الدستورى الشامل وإعمال مبادئ المساواة والمواطنة وحقوق المرأة تشكل قضية مركزية فى كل الدول.

وفى هذا السياق تبرز عدد من الأولويات المشتركة بين كل القوى الإصلاحية وهى:-

- حرية الإعلام وتدفق المعلومات .
- حرية إنشاء الأحزاب السياسية وتفعيل المجتمع المدنى.
- حرية التعبير والحق فى التجمع والتظاهر السلمى.
- رفع حالة الطوارئ حينما تكون سارية وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية. [2]

١- محمد سعد ابو عامود، مرجع سابق، صـ٥٣ .

٢- هويدا الرفاعي وآخرون ،مرجع سابق ، ص٢٢٨-٢٢٩ .

الطبقات المساندة و المعارضة للإصلاح السياسي:

لقد حدد الباحثون ثلاث طبقات رئيسية تكون مساندة للعملية الإصلاح السياسى وهى:

الطبقة البرجوازية:-عادة ما تؤيد هذه الطبقة استبدال النظام السلطوى بحكومة منتخبة ودستورية إذا كان النظام السلطوى قد بلغ فى ممارساته حدا يضر بمصالحها الحيوية . لكنها فى المقابل تكون على استعداد لمعارضة الحكومة الديمقراطية الجديد بل وبذل الجهود لإزاحتها إذا كانت الديمقراطية ستعنى مزيد من المشاركة للطبقات العمالية والتى ترغب البرجوازية فى إخضاع نشاطاتها لقواعدها التنظيمية.

ولا تختلف **الطبقة الوسطى.** كثيرا فى موقفها من الإصلاح السياسى فهى تؤيد الخطوات التى من شأنها إدراجها على خريطة المشاركة السياسية ولكنها اذا استشعرت خطرا قادما على مصالحها نتيجة مشاركة الطبقات الأدنى فإنها تتجه فى هذه الحالة إلى الوقوف موقفا سلبيا من عملية التحول الديمقراطى . بل لعلها تفضل حينئذ بديلا سلطويا ولكن أكثر تحررا ([1]) .

نجد بالنظر للخبرة الأوروبية أن الطبقة الوحيدة التى تقف فى العادة وبقوة خلف عمليات التحول الديمقراطى هى الطبقة العمالية فهى المقاتل الحقيقي من أجل الديمقراطية،وعند تضرر مصالحها بقوة تواجه الدولة ، ومع ذلك فإذا خضعت تنظيمات تلك الطبقة لسيطرة قيادة كاريزمية أو تحت سيطرة حزب مهيمن يرتبط بجهاز الدولة فإن الأرجح أن تتحول تلك الطبقة إلى أداة للسياسات السلطوية.[2]

وفى مقابل هذة الطبقات التى تساند بصورة أو بأخرى عمليات الإصلاح السياسى والتحول إلى الديمقراطية ،تقف طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية باعتبارها الأشد عداء لمثل تلك العمليات والتى تمثل تهديدا سافرا لامتيازاتها فى استغلال العمالة الزراعية الرخيصة ، كما

تعارض الطبقات المستفيدة من النظام غير الديمقراطي القائم عملية الإصلاح السياسي ، ومن أمثلة هذه الطبقات رجال الأعمال والجناح المحافظ للنخبة السياسية ، فاستمرار حصول رجال الأعمال على امتيازاتهم الاقتصادية بمساعدة النخبة لن يدفعهم إلى التفكير كثيرا فى موضوع الإصلاح السياسي عدا الإجراءات السياسية التى تحمي نشاطهم الاقتصادي (كسيادة القانون واحترام حقوق الأفراد) و خلاف ذلك فإنه ليس متوقعا أن تصطدم هذه الطبقة مع السلطة السياسية حول قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية لمختلف الطبقات ؛ لأنه ليس فى

---

[1] - حنان قنديل، مرجع سابق، ص٤٨٦

[2] - Eva Bellin , Contingent Democrats ,Industrialists ,Labor , and Democratization in Late Developing Countries , World Politics , 52 , January 2000 , pp 176 – 177 .

مصلحتها إعطاء حريات للعمال مثلا أو تداول السلطة بما يدفع بقوى معارضة لها إلى الحكم (1).و هناك إجراءات لتحقيق الإصلاح السياسي تعرضها الدراسة كما يلي :

إجراءات تحقيق الإصلاح السياسى:

هناك عدة إجراءات يتم اتباعها لتحقيق الإصلاح السياسى وتنقسم إلى :

سياسات طويلة الأجل وأهم هذه السياسات ما يلي :

- رفع درجة المشاركة السياسية لأن ضعف المشاركة يحول الديمقراطية لتصبح حكم الأقلية النشطة.
- نشر القيم الثقافية الديمقراطية لأن الديمقراطية تتكون من ثلاثة عناصر وهى

القيم والثقافة الديمقراطية، والمؤسسات الديمقراطية ،والسلوك الديمقراطى ،ويمكن القول أن القيم والثقافة الديمقراطية هى أهم مكونات هذه الثلاثية فلا يمكن وجود مؤسسات ديمقراطية فى غياب القيم مثل التسامح والتعددية وقبول الآخر والمواطنة واحترام الرأى الآخر ، لأن غياب هذه القيم يفسح المجال للتعصب.

- تطوير المؤسسات السياسية (البرلمان- والوزارة- والأحزاب) فإذا كانت القيم والثقافة الديمقراطية تعتبر شرطا لوجود الديمقراطية فإن قوة نضج المؤسسات السياسية يعتبر شرطا لتطبيق الديمقراطية واستمراريتها.
- محاربة الفساد، فالفساد له أشكال ومستويات متعددة، كما أنه يؤدى إلى حدوث ازدواجية فى النظام السياسى حيث يتواجد النظام السياسيى الرسمى بما ينطوى عليه من عملية التخصيص السلطوي للقيم، إضافة إلى نمط آخر من التخصيص للقيم ناتج عن الفساد .
- قضايا حقوق الإنسان : يعتبر موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات المقترنة بالديمقراطية واللصيقة بها،ومن غير المتصور الحديث عن إصلاح سياسى دون أن يرتبط ذلك بضمان وتطوير حقوق الإنسان، بمعنى أن هناك علاقة بين مدى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

---

1 - حنان قنديل ، مرجع سابق ، ص ٤٩١ .

بينما تتمثل أهم إجراءات تحقيق الإصلاح السياسي فى المدى القصير فى :

- تعديل وتطوير النظام الانتخابى لأن نظام الانتخاب الفردى فى بعض المجتمعات قد يسوده العصبية وحدة المنافسة وظاهرة شراء الأصوات الانتخابية، كما يجب تنقية الجداول الانتخابية .
- نزاهة الانتخابات فالأصل فى العملية الانتخابية هو النزاهة وبغيرها لا تكون هناك جدوى من الانتخابات.
- إتاحة الفرصة لجميع الأطراف والقوى السياسية للتعبير عن نفسها طالما أن ذلك يحدث فى إطار من الالتزام بالدستور والقانون.[1]

وجدير بالذكر أن الغرب لم يضع نظرية للديمقراطية ثم عمل على تطبيقها، انما جاءت نتيجة مسار وتجربة ومعاناة ومتغيرات حتى وصلت إلى ماهى علىة فى طبيعتها الحالية من وثيقة الماجنا كارتا فى القرن ١٣ فى بريطانيا إلى وثائق الـ Bills فى القرنين ١٧-١٨ ولم تكن نتيجة قرار، وتكون النظام الديمقراطى على قاعدة التجربة والخطأ ونيل حقوق المواطنة[2] .

ويتضح من ذلك أن الديمقراطية تطبق بتدرجيه لأن القائمين على الأمر السياسى فى الدول غير الديمقراطية لن يفرطوا بسهولة فى تمتعهم بمناصب مطلقة، وترى السلطة السياسية غالبا فى الدول التى تقوم بالإصلاح السياسى أن التدرج هو الطريقة المثلى، بينما تنحاز الجماهير غالبا إلى النقيض مطالبة بكسر المراحل ، والسلطة السياسية قد تبرر موقفها بأن الشعوب قاصرة وتحتاج إلى رعاية وتربية على المواطنة.

وترى الدراسة أن التذرع بعدم نضج الجماعة لتقبل الديمقراطية ،هو وسيلة لتحقيق مصالح فئة معينة داخل النظام السياسى الآخذ فى الإصلاح السياسى، لأن الاجتهادات العديدة داخل نمط الحكم الديمقراطى تتيح تطبيق إحداها فى أى مجتمع دون الارتكان إلى الخصوصية والثقافة واتخاذها حجر عثرة.[3]

١- إكرام بدر الدين ، الإصلاح السياسى فى مصر ، مرجع سابق، ص ٤٦٩-٤٧٢ .

٢- محمد السماك، نحو مفهوم إسلامى للديمقراطية، فى كمال المنوفى وعلى الصاوى (محرران)، مرجع سابق ، ص١٧ .

٣- عمار على حسن، مرجع سابق، ص٧٧ .

و فيما يخص مستقبل الإصلاح السياسي **تتعدد العوامل المحددة لمستقبل الإصلاح السياسى** ويرجع هذا التعدد إلى عدة أسباب أولها:عدم الاتفاق على مفهوم محتـوى الإصـلاح ومـداه وآلياته والنتائج التى يترتب عليها من دولة لأخرى.

و ثانيها الظروف الداخلية والإقليمية واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وبعضها البعض ، وثالثها الضغوط الإقليمية والدولية التى تدفع نحو الإصلاح السياسى الأمر الذى يخلق حساسية خاصة تجاه عملية الإصلاح السياسى والقوى السـياسية المحركـة لهـا ومقاصدها ومدى ارتباط الضغوط الداخلية بالضغوط الخارجية،وأخيرا تتحدد نتائج الإصلاح السياسى إلى مدى كبير بالهدف من التغيير فقد يكون الهدف هو مجرد ضمان استقرار النظام القائم ، وقد يكون تلبية مطالب الجماهير وكسب رضاها، وقد يكون حل المشاكل التى يعـانى منها المجتمع ،وكل هدف من هذه الأهداف يستلزم مدى معينـا مـن الإصـلاح ، فـضمان الاستقرار يعني مجرد إصلاحات شكلية ما لم يكن مجرد الإيهام بأن هناك إصلاحا تتم وبالقدر الذى يضمن استقرار النظام ، ولكن تلبية مطالب الجماهير أو حل المشاكل القائمة تحتاجـان إلى مدى أوسع من الإصلاح .[1]

ويمكن الإشارة إلى عدة سيناريوهات للإصلاح السياسى متوقع حدوث إحداها عند القيام بعملية الإصلاح وهي كما يلي :

سيناريوهات الإصلاح السياسى:

١- سيناريو الإصلاح السياسى السريع:

ويقوم على أساس أن تأخذ القيادة السياسية بزمام المبادرة بالقيام باتخاذ إجراءات تتعدى كـل التوقعات الداخلية والخارجية فتدعو إلى تشكيل هيئة شعبية منتخبة لوضع دستور جديد وفقـا لمعايير الدساتير الديمقراطية والجمعيات الأهلية ،وتطلق حرية الصحافة والرأى وتدعو إلـى انتخابات برلمانية تتنافس فيها كل القوى السياسية المشروعة دون تدخل من جانـب الـسلطة السياسية.

وهذا السيناريو قد يدفع إليه الضغوط الداخلية والخارجية القوية والمتزايدة ويقوم على أسـاس تقدير صانع القرار السياسى أنه من الأفضل بالنسبة له أن تنطلق المبادرة بالإصلاح من خلاله بدلا من أن تنطلق المبادرة نتيجة الضغط سواء داخليا أو خارجيا .

---

[1]- صلاح زرنوقة ، رؤى الإصلاح السياسى لدى قوى المعارضة فى مصر ، مرجع سابق، صـــ ٣٨٤ .

والواقع أن هناك محددات تواجه هذا السيناريو، منها مدى قدرة المجتمع على تحمل تبعات هذا السيناريو والآثار السلبية المتوقعة نتيجة إحداث تغير سريع ومفاجئ ومواقف القوى السياسية الداخلية ذات المصلحة في الوضع القائم.

٢- **سيناريو الإصلاح التدريجي البطئ:** يقوم هذا السيناريو على أساس أن الظروف الموضوعية لا تسمح بالقيام بإصلاح جذرى سريع، ومن ثم يجب وضع خطة للإصلاح المتدرج تقوم على أساس توفير الظروف الموضوعية لتقبل الإصلاح، والعامل المحدد لهذا السيناريو يتمثل فى مدى قدرة صانع القرار على التعامل مع الضغوط وقدرته على اكتساب التأييد المساند لهذا السيناريو ومدى الاستعداد لتقديم بعض التنازلات من جانب القوى السياسية المسيطرة على الوضع القائم، ولكن هذا السيناريو يتيح للقوى المقاومة للإصلاح إعادة ترتيب أوراقها بما قد يؤدى إلى إجهاض خطوات الإصلاح السياسى.

٣- **سيناريو القاطرة:-**

وتقوم فكرته على أساس اختيار صانع القرار السياسى لبعض الجوانب السياسية التى يقوم بتغيير جذرى بها اعتقادا بأن التغيير في هذه الجوانب من شأنه أن يقود إلى التغيير فى باقى مكونات النظام السياسى، فقد يلجأ إلى تغيير البرلمان من حيث التشكيل وأسلوب الانتخابات ووظائفه وعلاقته بالسلطات الأخرى، وبالتالى يمكن أن يؤدى هذا إلى إحداث تغيير فى باقى مكونات ومؤسسات النظام وأهم محددات هذا السيناريو تتمثل فى مدى صحة تحديد الجانب الذى يمكن أن يكون قاطرة للإصلاح ومدى قدرة صانع القرار السياسى ومدى اكتسابه للمصداقية ومواقف القوى السياسية التى يمكن أن تضار من أى نوع من أنواع الإصلاح .

٤- **سيناريو الإصلاح الشكلى:**

يقوم على أساس لجوء صانع القرار إلى القيام بإصلاحات شكلية دون الاهتمام بتحقيق إصلاح فعلى باعتبار أن هذا الأسلوب يتيح الفرصة للمناورة وكسب الوقت والتخفف من حدة الضغوط أملا فى تلاشيها فى المستقبل وبعض المثقفين قد يروجون إلى هذا السيناريو على أساس انه خطوة على الطريق ويمثل الحصول على شئ بدلا من لاشئ . ويتوقف هذا السيناريو على مدى قدرة صانع القرار على المناورة والقيام بحملات دعاية للترويج لما يقوم به من إصلاح

شكلى ومدى اقتناع القوى السياسية الداخلية بخطابة السياسى ، إلا أن هذا السيناريو يمثل مخاطرة كبيرة ؛ لأنه قد يؤدى إلى خلق حالة من اليأس الداخلى من الإصلاح السياسى السلمى الأمر الذى يزيد من حدة التطرف والعنف السياسى وقد يصل إلى الانفجار الداخلى.[1]

وقد يكون من الضرورى معرفة تأثير العولمة على الإصلاح السياسي وما قد تفرضه من تحديات على النحو التالي :

ثالثا : تأثير العولمة على الإصلاح السياسي

يدور سجال حول تأثير العولمة على عملية الإصلاح السياسي و تشير الدراسة إلى أراء المحللين فى هذا الصدد و تقسمهم إلى تيارين ، وستقوم بالتركيز على دور العامل الخارجي فى تحقيق الإصلاح السياسي فى الفصل الثالث ، فيما يخص **التيار الأول** : يرى أن التجارة والعولمة توفران التحفيز للإصلاح السياسي من خلال توسيع نطاق حرية الناس للتحكم أكثر فى حياتهم اليومية. فى الدول الأقل نمواً، يعني توسيع الأسواق انتفاء الحاجة إلى رشوة أو استعطاف المسؤولين الحكوميين للسماح لهم باستيراد البضائع ، فلا تبقى قوانين الرقابة تقيد حريتهم فى السفر إلى الخارج. ويستطيعون الحصول بسهولة أكبر على وسائل الاتصالات كالهواتف النقالة، والوصول إلى الإنترنت، وشبكات البث التليفزيوني .ويعتمد الناس بصفتهم عمالا ومنتجين، فى البلدان الأكثر انفتاحاً بمقدار أقل على السلطات لتأمين معيشتهم. فعلى سبيل المثال، فى بلد أكثر انفتاحاً تقود فيه الأسواق الحرة الاقتصاد لن تبقى الحكومة قادرة على منع الصحف المستقلة من نشر الأخبار إن هى أغضبت السلطات الحاكمة، كما أن وسائل الإعلام العالمية تكشف إساءة معاملة العمال وانتهاك حقوق الإنسان.

والحرية الاقتصادية تساعد بدورها فى تغذية طبقة متوسطة، متعلمة، وواعية أكثر سياسياً ، فصعود طبقة من أصحاب الأعمال والمجتمع المدني الأكثر ثراءً تخلق القادة ومراكز النفوذ خارج نطاق الحكومة. فالناس المتحررون اقتصادياً سوف يطالبون بمرور الزمن كما أنهم سوف يتوقعون ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية كذلك. بالمقابل تستطيع الحكومة القادرة على عزل مواطنيها عن بقية العالم بسهولة أكبر السيطرة عليهم وحرمانهم من الموارد والمعلومات التى يستطيعون استعمالها لتحدي سلطتها.

---

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ٥٤٧-٥٤٨ . أنظر ايضا : سيناريوهات الإصلاح السياسي فى مصر ، http://www.aljazeera.net

و سار عدد من النظم خلال العقدين الماضيين فى طريق الإصلاح الاقتصادي والتجاري المؤدي إلى الإصلاح السياسي، فقد كانت كوريا الجنوبية وتايوان حتى الثمانينات من القرن الماضي تحت حكم أنظمة استبدادية لا تسمح بالكثير من المعارضة العلنية أما اليوم، وبعد سنوات من التوسع التجاري ، أصبحت كلتاهما تتمتع بأحزاب سياسية متعددة، وتمنح الحريات السياسة والمدنية لمواطنيهما. تشمل لائحة البلدان التى اتبعت بنشاط هذين المسارين المزدوجين فى الإصلاح كل من تشيلي، غانا، المجر، المكسيك، نيكاراغوا، باراغواي، البرتغال، وتنزانيا.

بكلمات أخرى،" تجد الحكومات التى تمنح مواطنيها قدراً كبيراً من الحرية للمشاركة فى ظل التجارة الدولية و العولمة أنه من الصعب عليها أن تحرمهم من الحريات السياسية والمدنية. فى حين أن الحكومات التى "تحمي" مواطنيها خلف جدران من الرسوم الجمركية وحواجز أخرى للتجارة الدولية تجد أن الأفضل لها حرمان هؤلاء المواطنين من نفس هذه الحريات. وبالطبع، لن تكون العلاقة المتبادلة بين الانفتاح الاقتصادي والحرية السياسية عبر البلدان كاملة تماما، لكن لا يمكن إنكار الاتجاهات العامة فى هذا السياق.و تعني تطبيقات السياسة الخارجية الأميركية فى أحيان كثيرة أن بإمكان التجارة والتنمية سويا مع فوائدهما الاقتصادية، أن تثبتا أنهما أداتان قويتان لتوسيع الحريات والديمقراطية حول العالم" ([1]) .

بينما يرى أنصار **التيار الثاني** أن المشروع الأمريكي فى ضوء العولمة ، وطبيعته البنيوية التى تستهدف التأسيس الإمبراطوري متوافقاً مع النزوع الغربي "لشراكة متوسطية"، لا يهدف فى الحقيقة والواقع إلى حل المسألة الديمقراطية وبناء مقومات التنمية البشرية والإصلاح السياسي والاقتصادي فى الوطن العربي، كما يشاع إعلامياً، وإنما ينشأ ويكتسب أبعاده بصورة متدرجة مرتكزا على أهدافٍ أخرى أكثر وضوحاً مهما حاولت القبضة الأمريكية التخفى بقفاز الحرير وتتلخص هذه الأهداف:

١ – محاولة الإجهاز على المشروع النهضوي الوطني وما يندرج فى إطاره من توحد قومي وإصلاح سياسي وتنمية مستقلة متعددة الأبعاد، وبناء مقومات القاعدة المادية والسياسية والثقافية.

---

[1] Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil For Democracy-, www.freetrade.org 30 -6-2008

٢ – حصر وتطويق الدول النامية، وإعادة ترتيب أوضاعها السياسية والأمنية والاقتصادية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية على مقدراتها، وممارسة الاستغلال المنظم لثرواتها، إضافة لتهميش وإفقار المجتمع بكافة فئاته وشرائحه الاجتماعية.

ومثال ذلك التداعيات الأمنية وانتهاك لحقوق الإنسان بعد العدوان واحتلال العراق من جوانتانامو إلى سجون التعذيب الوحشي على امتداد الأرض العراقية، ، فالأمر أبعد مدىً من ذلك، ويدخل فى إطار الحراك الإمبريالي للعولمة الراهنة، وتداعياتها على مستوى العالم (١).

و تجدر الإشارة فى نهاية هذا الفصل إلى اختلاف مفهوم المواطنة فى الخبرة الغربية عنه فى الخبرة العربية ، كما يمكن استنتاج أن الإصلاح السياسى يجب أن يكون عميقا ولا يكفى لــه إجراء بعض التغييرات فى الدساتير أوقوانين الانتخاب أو إتاحة الفرص أمام بعــض القــوى المعارضة للمشاركة الشكلية فى السلطة ،إن الإصلاح بطبيعته يهدف إلى التغييــر للأفــضل وبالتالى من المفترض أن يتجه إلى إيجاد ميثاق اجتماعى جديد بين الدولة والمواطن ويــستمد افكاره من التجربة الإنسانية وأن تتوافر إرادة الإصلاح ثم أفكار لهذا الإصلاح.(2)

كما تم استخلاص إطار نظري يتم تطبيقه على النظام السياسي المصري ، بالنسبة للمواطنــة تنقسم إلى حقوق اقتصادية و اجتماعية و حقوق سياسية و مدنية إضافة إلى حرية الدين .

و الاعتقاد وعدم التمييز بين المواطنين على أي أسس دينية أو لغوية أو إثنية ، وفقا لذلك يتم تناول الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فى المبحث الأول بالفصل الثاني ، و تناول الأقليــات العددية (الأقباط و البهائيين) و الأقليات النوعية (المرأة والنوبيين) فى المبحث الثاني ،

و بالنسبة للإصلاح السياسي تتناول الدراسة الإجراءات التى قام بها النظام السياسي المصري لتحويل المجتمع إلى مجتمع ديمقراطي وليبرالي من خلال سلسلة من المراحل والإجراءات لم تتم جملة واحدة مثل الشفافية و نزاهة العملية الانتخابية و توسيع قاعدة المشاركة السياسية

و التعددية السياسية و فتح الباب أمام انتخابات تنافسية حرة و إرساء المقــدمات الــضرورية للديمقراطية، و تقوم الدراسة بالتركيز على أبرز مؤشرات الإصلاح فى الفترة من(٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) و هى الانتخابات الرئاسية و البرلمانية (انتخابات مجلسى الشعب و الشورى) ، ثم التعديلات الدستورية و دراسة أثر هذه الإجراءات الإصلاحية على المواطنة وذلك بالفــصل الثالث ، باعتبار تبني النخبة لإحياء و تفعيل المواطنة كمدخل لعملية الإ صــلاح الــسياسي ،

---

[1] - عمار قربي ، **الإصلاح السياسي عربيا وسوريا** ، ١٧ – ٦ – ٢٠٠٧ ، **http://www.nohr-s.org**

[2]- جفال عمار ، مرجع سابق، صـــــ١٩٣ .

ونظرا لتعريف المواطنة السابق ذكره بأنها سعي دائم من المواطنين لاكتساب حقوق المواطنة على اختلاف أبعادها ، تقوم الدراسة فى الفصل الرابع بدراسة الحركات الاحتجاجية و أثرها على المواطنة والإصلاح السياسي باعتبارها تشابك بين المتغيرين ، فسعي المواطنين للـدفاع عن مطالبهم و تحقيقا لمواطنتهم يرتبط بسماح النظام السياسي لهم بالقيام بالتظاهر والاعتصام و الاستجابة إلى مطالبهم كلما أمكن ذلك بتوسيع هامش الحريات و إعطاء فرصـة للقـوى المختلفة للتعبير عن نفسها وتفعيل مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات و هو ما يعـد مـن مؤشرات الإصلاح السياسي .

الفصل الثانى

واقع وطبيعة المواطنة فى مصر

تنطوي المواطنة على الاحترام المتبادل في علاقة المواطن بدولته وبأفراد مجتمعه و رضاء المواطن و شعوره بالإنتماء لا يولد معه ، و إنما ينمو تدريجيا مع إدراكه لما تبذله الدولة من جهد لخدمة مواطنيها و رعايتهم ، و بقدر ما يتمتع الفرد باحترام لحريته المدنية وحقوقه الاقتصادية و الاجتماعية دون تمييز ، إذا شعر الفرد بأن لا مكان له في مجتمعه نتيجة اضطهاد الدولة أو غيره من المواطنين له يتقلص شعوره بالمواطنة و الانتماء بل انه قد يتجه إلى السفر و الهجرة ، و يصبح أكثر تقبلا لاكتساب مواطنة دولة أخرى يتمتع فيها بحقوقه([1]) . لقد أثرت العولمة والطابع الكونى للاقتصاد و الدعوة للتكامل معه و انتشار القيم الديمقراطية على الدولة و إلتزاماتها بتوفير الأمن الاجتماعي مثل الصحة و التعليم واضطرت الدول النامية إلى خفض الإنفاق الاجتماعي ، كما لم تعد الدولة هي المصدر الوحيد للخدمات الاجتماعية مما يثير التساؤل حول حقوق المواطنة ([2]) والحقيقة التاريخية التي تمثلها الوحدة الوطنية تقوم على أساس تاريخي هو التجانس الديني في مصر ، و عرفت مصر تاريخ طويل من التسامح و التعايش بين المواطنين المسلمين و الأقباط بالرغم أن التاريخ لم يخلو من لحظات توتر و أزمات .([3])

ويهتم هذا الفصل بدراسة واقع و طبيعة المواطنة المصرية بالتركيز على مبحثين هما :

١- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة في مصر.
٢- الأقليات و المواطنة في مصر .

---

[1] - منى مكرم عبيد ، المواطنة ، مرجع سابق ، ص ٦ .

[2] - Robert R Kaufman and Alex Segura Ubiergo ," Globalization ,Domestic Politics , and Social Spending IN Latin America" , World Politics , vol 53 , July 2001, p p 553- 554 .

[3] - قايد دياب ، المواطنة و العولمة تساؤل الزمن الصعب ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

المبحث الأول : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة فى مصر

تغير وجه العالم منذ التسعينات من القرن العشرين علي نحو غير مسبوق ولم يرتبط التغير فقط بتعقد شبكات الاتصال وسهولة تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات بل ارتبط أيضا بتغيرات في علاقة الدولة بالمواطنين ومن أهم التحديات التي تواجه الدولة تلك المرتبطة بالسياسيات الاجتماعية والاقتصادية [١] ،وقد زاد الاهتمام بتأثير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن على موضوع المواطنة في مصر بسبب المسئولية الاجتماعية للدولة والمتمثلة في تحقيق التوازن بين مختلف الطبقات والفئات وعدالة توزيع الاستثمارات بما يضمن الارتقاء بمستوي الحياة وتحقيق المواطنة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي وينعكس ذلك على شرعية النظام القائم و استقراره السياسي [٢].

هناك عامل هام يتعلق بالبعد الاقتصادى و الاجتماعي للمواطنة و هو توسيع قاعدة المستفيدين من عوائد التنمية و استفادة جميع المواطنين من ثمار التنمية ، ويمكن القول أن المطلوب لدفع الإصلاح أن يسير كل من الإصلاح السياسى و الاقتصادى و الاجتماعى بخطى متوازية و متساوية .

وتعد المواطنة بمثابة المعيار الأساسي لتقييم الواقع المحلي لأي دولة والمقياس لمدى تلبية احتياجات الجماهير وقدرة النظام السياسي علي الوفاء بالتزاماته، ومن ثم فالمواطنة مقياس لا يخطيء لتقدير مدى شرعية النظام وبالنسبة للجماهير تعد محور النضال من أجل الديمقراطية وبالنسبة للحكومات تعد المواطنة أحد أهم مداخل الإصلاح السياسي ويحاول المبحث قياس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة من خلال المحاور التالية :

أولا : الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة (المستوى النظري)

ثانيا : الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة(المستوى الواقعي)

ثالثا : الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة(المستوى المقارن) و فيما يلي تفصيل لهذه المحاور :

١- أحمد زايد، "السياسة الاجتماعية في عالم متغير : رؤية نظرية "، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨،(القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،٢٠٠٨)، صـ ١ .

2- إمام حسنين ، "السياسة التشريعية وتحقيق العدالة الاجتماعية "، ورقة مقدمة لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٦- ٢٩ مايو ٢٠٠٨، مرجع سابق ، ص٣ .

أولا : الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة (المستوى النظري)

المقصود بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة :

يتسع البعد الاقتصادي والاجتماعي للمواطنة ليشمل العديد من المفاهيم المرتبطة بتوزيع عوائد التنمية والأداء الوطني وقضايا الفقر والبطالة ومدى وجود طبقة وسطى عريضة (١) ويمكن تعريفه أنه : حصول المواطن علي نصيب عادل ومنصف من الخدمات العامة والدخل القومي والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، ويتداخل البعد الاجتماعي مع البعد الاقتصادي ، كما يكون هناك طبقا للحقوق الاقتصادية للمواطنة عدالة في الحصول علي عوائد التنمية وانخراط المواطن في المنظومة الاقتصادية ، ومن الضروري أن ينعكس النمو الاقتصادي علي مستويات معيشة المواطنين وألا يتم التمييز علي أي أسس اجتماعية أو دينية أو لغوية أو إثنية (٢).

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور المصري :

يكاد يتطابق الدستور المصري في الباب الثاني الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع مع المواد التي ينص عليها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة ما يتعلق بحقوق التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتي أصبحت تمثل استحقاقات في الوقت الراهن ففي (المادة ١٦) ينص الدستور علي أن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص علي توفيرها للقرية في يسر وانتظام وفقا لمستواها ، وفي (المادة ١٧) تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وتنص (المادة ١٨) علي أن التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة علي مد الإلزام إلي مراحل أخرى وتشرف علي التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي . (٣)

الاتفاقيات التي تنص علي حقوق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية :

لا تقتصر حقوق المواطنة فقط علي التشريعات المصرية ولكن لها مرجعيات في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها مصر مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادر عن الأمم المتحدة في الجزء الثالث منه في المواد من (٦-١٥) وتشمل الحق في العمل (مادة ٦) والحق في التمتع بشروط عمل عادلة (مادة٧) والحق في الضمان الاجتماعي

١- صلاح سالم زرنوقة، قراءة في مفهوم المواطنة في وثائق الحزب الوطني ، في هبة رءوف و علا أبو زيد (محررتان) ، مرجع سابق ، صـ ٣٠٧ .

2- وائل نوارة ، المواطنة في مصر بين الفساد و تحدي البقاء ، الإصلاح الإقتصادي ، عدد ٢١ ، أغسطس ٢٠٠٨ ، ص ٣٨ .

٣- إمام حسنين ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(مادة ٩)والحق في حماية الأمومة والطفولة (مادة ١٠) والحق في مستوي معيشة كاف بما في ذلك التمتع بأعلى مستوي من الصحة يمكن بلوغه (مادة ١٢) والحق في التعليم (مادة ١٣) والحق في المشاركة في الحياة الثقافية (مادة ١٥) (١) .

رؤية الحزب الوطني الديمقراطي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة وارتباطها بالإصلاح السياسي

لقد طرح الحزب الوطني الديمقراطي رؤيته للمواطنة وربط بينها وبين الإصلاح السياسي والديمقراطية في عدة أوراق ومؤتمرات بدءاً بالمؤتمر السنوي الأول للحزب في سبتمبر ٢٠٠٣ والتي أكدت في ورقة النقاش التي صدرت عن المؤتمر علي دعم مسيرة الإصلاح السياسي والمؤسسي والثقافي من خلال إحياء مفهوم المواطنة وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة وتوفير العدالة الناجزة للمواطنين وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وقد عقد مؤتمر الحزب الوطني المؤتمر الأول في الفترة ٢٦ –٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣ تحت شعار الفكر الجديد وحقوق المواطن ، ويرى الحزب أنه علي الرغم من الخطوات التي اتخذت في مجال تدعيم المواطنة وترسيخ مباديء العدالة واحترام الدولة لحقوق المواطنة إلا أنه مازالت هناك فجوة بين احتياجات المواطن وطموحاته المطلوب تحقيقها و ما يحصل عليه في الواقع وبناء عليه فالحل في رأي الحزب يكمن في توطيد العلاقة بين المواطن والدولة وتعزيز ثقة المواطن في الدولة ويعد ذلك من الأهداف التي يضعها الحزب في صدارة أولوياته ذلك أن النهضة المنشودة لن تتحقق في غياب المسئولية الاجتماعية للمواطن . ويقتضي تجاوز هذا التحدي إعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة علي أساس من الثقة والاحترام المتبادل باعتبار أن المواطن شريك كامل وفاعل في صنع القرارات المتعلقة به وأن تمكين المواطن قد أصبح ضرورة ملحة خاصة وأن الاعتماد الكامل علي الدولة قد أصبح مستحيلاً (٢)

كما تحدثت وثيقة حقوق المواطنة و الديمقراطية (٣) عن أهداف الحزب في مسيرة الإصلاح السياسي والمؤسسي حيث يرى الحزب أن رؤيته لهذا الإصلاح تتطلب تحقيق عدة أهداف : منها إحياء مفهوم المواطنة وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة وبخصوص هذا الهدف يسعي الحزب إلي إعلان وتأكيد حقوق المواطنة في إطار وثيقة تحدد حقوق المواطن وواجباته الأساسية مع التأكيد علي أن تضم هذه الوثيقة الالتزامات الأساسية للمواطن المسئول اجتماعيا

١- سامية قدري ، "الاستحقاقات الاجتماعية للفئات الأكثر فقرا في مصر" ، مؤتمر قضايا الفقر والفقراء في مصر ٢٢ – ٢٤ مايو ٢٠٠٧ (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٧) ، ص ٥ .

٢- صلاح زرنوقة ، مرجع سابق ، صـ ٣١٥ .

3 - وثيقة حقوق المواطنة والديمقراطية ،(القاهرة : الحزب الوطني الديمقراطي ، ٢٠٠٣)

مثل الانضباط واحترام القانون والمشاركة وإمكانية مساءلة الحكومة ، كما يسعي الحزب لتنفيذ سياسات لتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة مثل إنهاء وتسوية الخصومات القضائية بين الدولة والمواطنين وتحديث نظام القيد في الجداول الانتخابية وتيسير حصول المواطنين علي الرقم القومي وإزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين علاقة الشرطة بالمواطنين وتحديث نظام الإدارة المحلية .

ويلاحظ أن هذه الرؤية تنطلق من إيمان عميق من جانب الحزب بضرورة الإصلاح وشموله واستمراريته في آن واحد بعبارة أخرى فان الحزب يعتقد بوجود ترابط وثيق بين عملية الإصلاح السياسي والمواطنة وعدم استباق إحداهما للأخرى بل ضرورة تزامنهما معا فالمواطنة عامل من عوامل الإصلاح السياسي [١] ، و اتساقا مع هذا المنطق فقد تمت عدة إصلاحات منها إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان ، المجلس القومي للمرأة ، وقامت السلطات بإلغاء المحاكم الاستثنائية وألغت الأشغال الشاقة في السجون وبعض بنود القانون التي كانت تسمح بحبس الصحفيين . [٢] وقد تم تشكيل وزارة جديدة في ٢٠٠٤ برئاسة د / أحمد نظيف وغلب عليها الطابع التكنوقراطي وتولى رجال الأعمال لحقب وزارية، وأعلنت عن سياسات لبيرالية مثل خفض الجمارك والضرائب وترشيد الدعم وإحياء الخصخصة ، ولاقت استحسانا في أوساط المال وقوبلت بالثناء من العواصم الأوروبية.[٣]

كما طرح الحزب وثيقة لحقوق المواطنة في مؤتمره السنوي الثاني في سبتمبر ٢٠٠٤ وأكدت علي أن المواطنة ترتب مجموعة من الحقوق لكل المصريين دون تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ،كما أكدت الوثيقة علي إلتزام الحزب وحكومته بهذه الحقوق والسعي إلي تفعيلها سواء في صورة تقديم مشروعات قوانين تستكمل البناء القانوني لمنظومة حقوق المواطنة أو في صورة سياسات عامة تلتزم بها حكومة الحزب بما يهدف إلي ترجمة هذه الحقوق إلي واقع، وجدير بالذكر أن حكومة الحزب تبنت العديد من الإجراءات التي استهدفت تحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن خاصة ما يتعلق باللوائح والإجراءات

١- صلاح سالم زرنوقة ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٦ - ٣١٧ .

٢- مصطفي كامل السيد ، المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في الوطن العربي ، في مصطفى كامل السيد و صلاح زرنوقة (محررا) ،الإصلاح السياسى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٣٢ .

٣- حسن أبو طالب وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، (القاهرة . مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ٢٠٠٥) ، ص ٤١٨ . و مثال ذلك

إلغاء العقوبات السالبة للحرية الواردة في المواد ٢٦ و٢٧ و ٢٩ و٣٠ و ٣١ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات ويكتفي بعقوبة الغرامة المقررة بهذه المواد ، ولمزيد من التفاصيل انظر : تقرير المنظمة المصرية حول حرية الصحافة في مصر ، ١٢ يوليو ٢٠٠٦ ، http://www.eohr.org/ar/report/2006/re0712.shtml

المتعلقة بالخدمات الأساسية للمواطن مثل استكمال مشروع الرقم القومي وتقديم اقتراحات تتعلق بتحديث القيد في الجداول الانتخابية وتسوية الخصومات بين الدولة والمواطنين . [1]

عقد عام 2005 المؤتمر السنوي الثالث للحزب بعنوان (الفكر الجديد والعبور للمستقبل) وركز علي صياغة البرنامج الانتخابي الذي يتوجه به الحزب إلى المواطن سيتم الإشارة لها عند التعرض للبرامج الانتخابية .

أيضا طرح الحزب في مؤتمره السنوي الرابع في سبتمبر 2006 عدداً من السياسات الجديدة لتفعيل حقوق المواطنة استناداً إلي الرؤية السابقة والبرنامج الانتخابي للرئيس مبارك [2] فضلاً عن وثيقة سياسات المواطنة والديمقراطية الصادرة عن المؤتمر السنوي الرابع في سبتمبر 2006 للحزب الوطني ، وأكدت علي 19 حقا للمواطنة وهي الحق في الحياة والمساواة والملكية وفي الجنسية وممارسة النشاط الاقتصادي وفي التعليم والرعاية الصحية والعمل والضمان الاجتماعي وفي حرية التفكير وإبداء الرأي وحرية العقيدة وفي الانتخابات والتمثيل النيابي وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات وفي المعاملة الإنسانية الكريمة ومنع التعذيب وتوفير العدالة الناجزة وفي التنقل وتداول المعلومات والحق في البيئة النظيفة .[3] و جدير بالذكر أن هذه الحقوق تنص عليها مختلف دساتير العالم و من الضروري انطباقها من الناحية الواقعية .

و قد عقد المؤتمر العام التاسع في نوفمبر 2007 تحت شعار (بلدنا بتتقدم بينًا) ويتضمن محاور المؤتمر محور المواطنة والديمقراطية وتم التأكيد فيه علي دعم التعددية الحزبية وتعزيز حكم القانون والعدالة وتمكين المرأة وتعزيز الحريات العامة ودعم دور المجتمع المدني والنقابات المهنية كما يتضمن سياسات تحديث البنية التشريعية والسياسية وحماية امن المواطن من خلال قانون مكافحة الإرهاب . [4]

ثم شهد عام 2007 نقطة تحول هامة في الحياة السياسية تمثلت في أكبر تعديل دستوري شهدته البلاد يهدف إلي تعزيز حقوق المواطن – طبقا لوثائق الحزب– من خلال التأكيد علي المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وأن مصر دولة مدنية تقوم علي الطابع المدني للدولة والشرعية الدستورية كأساس للحكم ونظام سياسي يقوم علي مؤسسات مدنية تستند في شرعيتها إلي حكم القانون [5] ، و استمرارا لهذا النهج طرح الحزب الوطني وثيقة حقوق

1- وثيقة حقوق المواطن المصري، (القاهرة :الحزب الوطني الديمقراطي ، 2004)، ص ص 21 – 22 .
2- وثيقة المواطنة والديمقراطية، (القاهرة :المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي ، نوفمبر 2007) ، صـ 2 .
3- وثيقة سياسات المواطنة والديمقراطية، (القاهرة: المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الديمقراطي ، سبتمبر 2006) ، صـ 1 .
4- محاور السياسات المطروحة علي المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي ، www.sis.gov.eg
5- وثيقة المواطنة والديمقراطية 2007 ، مرجع سابق ، صـ 2

المواطنة و الديمقراطية في المؤتمر السنوي عام 2008 و تناولت السياسات التي اتخذها الحزب لتفعيل المواطنة من خلال رصد التطور التشريعي في مجال الأحوال الشخصية سواء للمسلمين أو الأقباط والعمل على مراجعة القوانين القائمة و تنقيحها ، وإصدار تشريعات جديدة تدعم حقوق المواطن مثل :تعديل بعض أحكام قانون الطفل (رقم 12 لسنة 1996) لتعزيز الحماية القانونية والاجتماعية له، وحفاظا على حياة المواطن وتحقيقا للإنضباط المروري تم إدخال تعديلات على قانون المرور رقم 66 الصادر سنة 1973 و محاولة تطوير النظام الانتخابي ودعم مشاركة المرأة في البرلمان من خلال امكانية تحديد نسبة للمرأة في ظل نظام انتخابي جديد وفقا للتعديلات الدستورية عام 2007 ، و تعديل القانون رقم 100 لسنة 1993 بشأن ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية لتسهيل إجراء الإنتخابات في النقابات ، فضلا عن دعم المحليات و تفعيل اللامركزية وهو ما تجلى في معالجة ازمة رغيف الخبز بفصل الإنتاج عن التوزيع و إنشاء شبكة توزيع قوية داخل كل محافظة، كما يقوم المجلس الشعبي المحلي لكل محافظة بإقرار الخطة الإستراتيجية بها و يتم محاسبته على تنفيذها ([1]) .

تشير أغلب الدلائل أن ما تقدمه الحكومة في مجال الإصلاح السياسي يتمثل في إعادة النظر في قوانين الانتخابات وقانون الأحزاب وربما قانون الطوارىء وفي تنظيم حركة النقابات والجمعيات و تحسين أداء بعض أجهزة الدولة التي تتعامل مع المواطنين مباشرة . ([2])

وسيتم الإشارة لرؤية قوي المعارضة للمواطنة و الإصلاح السياسي عند تناول البرامج الانتخابية لانتخابات برلمان 2005 .

ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة (المستوى الواقعي)

بعد الإشارة للوثائق وتعديلات القوانين على المستوى النظري قد يكون من المناسب دراستها على المستوى الواقعي و تتعدد الجهود التي تبذلها الدولة لتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن و سيتم القاء الضوء على برنامج الرئيس مبارك الانتخابي ، برامج العقد الاجتماعي الخمسة والخمسين ، الخطة الخمسية ، الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة السياسة التشريعية المصرية وتحقيق المواطنة .

[1] - وثيقة حقوق المواطنة و الديمقراطية 2008 ، (القاهرة : الحزب الوطني الديمقراطي ، 2008) ، ص ص 7 – 10 .

[2]- صلاح سالم رونوقة ، رؤية الإصلاح السياسي لدي قوي المعارضة في مصر ، في مصطفي كامل السيد وصلاح زرنوقة (محرران) ، ، مرجع سابق، ص 396 .

أ- : برنامج الرئيس مبارك الانتخابي : لقد طرح الرئيس مبارك برنامجه الانتخابي عام ٢٠٠٥ في الانتخابات الرئاسية وأكد علي مبدأ العدالة الاجتماعية و لم يختلف في ذلك عن وثائق الحزب الوطني ومؤتمراته وإدراجها في التعديلات الدستورية التي جرت في مارس ٢٠٠٧ .

أما التصور التنفيذي لتحقيق العدالة الاجتماعية فقد جاء في خطاب الرئيس وشغل ٦٠ % من الحجم الكلي للبرنامج والبرامج هي :

برنامج شبابنا يعمل

وبرنامج حياتك أفضل

وبرنامج تأمين اليوم والغد

وقد جاءت تصريحات وخطب الرئيس لتؤكد أن العدالة الاجتماعية التي تم النص عليها في برنامجه الانتخابي تعني في جوهرها النمو الاقتصادي ، ثم تحدث مرة أخرى عن العدالة الاجتماعية باعتبار أنها مرادف للمواطنة بمعني أنها حق كل مواطن في أن يصل لأقصي ما تسمح به قدراته ومواهبه بعيداً عن أي تفرقة أو تمييز .

لقد اهتم البرنامج الانتخابي للرئيس بالمشكلات الاقتصادية بدرجة أكبر من اهتمامه بقضايا الإصلاح السياسي وتضمن المحور الاقتصادي القضايا التي تشغل المواطن المصري والسياسات التي تهدف لزيادة فرص العمل ورفع معدلات الاستثمار وثمة ثلاثة برامج تناولت قضايا البطالة والتشغيل وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والقصور في شبكات الضمان والتأمينات الاجتماعية علي النحو التالي :

- **برنامج شبابنا يعمل :**

بالنسبة لعمل الشباب يحاول البرنامج توفير ٤,٥ مليون فرصة عمل خلال ٦ سنوات من (٢٠٠٥ -٢٠١١) وأوضح كيفية توزيع هذه الفرص منها :

- ٦٠٠ ألف مشتغل جديد خلال ٦ سنوات في المشروعات الفردية ومتناهية الصغر .

- ٩٠٠ ألف مشتغل جديد خلال الـ ٦ سنوات في المشروعات المتوسطة ، كما يهدف البرنامج إلي إنشاء ١٠٠٠ مصنع كبير وتوفير ٤٢٠ ألف فرصة عمل جديدة في ٤٠٠ قرية جديدة في الظهير الصحراوي وهو ما أطلق عليه برنامج القرية الجديدة لاستصلاح مليون فدان في الصحراء .

- ومليون و ٢٠٠ ألف مشتغل جديد باستثمارات جديدة ضمن برنامج لتطوير السياحة خلال المدة نفسها .

- **برنامج حياتك أفضل :**

تحدث البرنامج عن خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتطوير العشوائيات وتوفير مياه الشرب

ويعمل البرنامج علي توفير آليات مد خدمة التأمين الصحي لـ ١٠٠ % من المواطنين بحلول عام ٢٠١٠ علي مجموعة أسس ، منها أن يدفع كل مؤمن عليه جزاءاً من تكلفة أقساط التأمين طبقا لقدرته المالية بنسب متفاوتة وتتبني الدولة تمويل أقساط التأمين للطبقات غير القادرة في المجتمع وأن يقوم التأمين الصحي بالتعاقد مع كافة المستشفيات العامة والخاصة والمؤسسات العلاجية وحرية اختيار المواطن للمستشفي وإنشاء هيئة قومية لضمان جودة الإدارة تشرف علي منظومة الخدمة الصحية ويتم من خلالها وضع برنامج الست سنوات لتطوير نظم إدارة المستشفيات العامة وتحقيق التكامل بين الوحدات الصحية الفردية وتأهيلها ووضع برامج سريعة للارتقاء بمستوي النظافة العامة للمستشفيات والتعقيم والرعاية . و **بالنسبة للتعليم** يطمح البرنامج إلي إنشاء ٣٥٠٠ مدرسة في ٦ سنوات بالإضافة إلي المدارس التي تتولي هيئة الأبنية التعليمية إنشاءها وتنفيذ برنامج متكامل لتدريب المعلم وتطوير مهاراته يتضمن تدريب ٤٠٠ ألف مدرس ورفع الأجور الأساسية للعاملين بالجهاز التعليمي وبناء علي أولويات التعليم سيتم وضع كادر خاص للمعلمين ،**أما الإسكان**

فيهدف البرنامج إلي إنشاء نصف مليون وحدة سكنية للشباب علي مدار ٦ سنوات في كافة أرجاء الجمهورية علي أن تقوم الدولة بتوفير الأراضي مجانا وإمدادها بالمرافق والخدمات لقطاع المقاولات الخاص لبناء الوحدات السكنية وأن ينشيء القطاع الخاص نصف مليون وحدة سكنية علي أن توفر الموازنة دعماً بواقع ١٥ ألف جنيه للوحدة ويدفع المواطن المنتفع ٥ آلاف جنيه كمقدم للوحدة ويتم توصيل مياه الشرب إلي حوالي ٩٦ % من القرى الأم وفيما يخص **العشوائيات** تحدث البرنامج أيضا عن العشوائيات وتقنين الملكيات فيها وتوصيل المياه والكهرباء لسكان العشوائيات بطريقة مقننة وتوفير المدارس والوحدات الصحية وخدمات الشرطة والتركيز علي تطوير برامج لخلق فرص عمل مثل التدريب الحرفي والقروض الصغيرة بين سكانها .

- **برنامج تأمين اليوم والغد :**

ويتضمن وعودا بتحسين مستوي المعيشة للفئات الأولي بالرعاية من خلال :

١- رفع أجور الفئات الأدني في السلم الوظيفي وزيادة الأجور الأساسية للموظفين بنسبة ١٠٠ % خلال ٦ سنوات مع تضييق الفجوة بين أعلي الأجور وأدناها في الدرجة ذاتها في إطار هيكل جديد للأجور .

٢- رعاية العاملين في القطاع غير المنظم وذلك بإعداد تشريع يقنن أوضاع العاملين في القطاع غير المنظم يتيح علاقة تعاقدية مرنة في هذا القطاع .

٣- تطوير نظام المعاشات علي نحو يضمن التحسين المستمر لدخول أصحاب المعاشات وتحسين نظام صرف المعاش باستخدام الكروت الذكية للصرف وتوفير بدائل تأمينية مختلفة ويمكن للمؤمن عليه حالياً الاشتراك في نظام تأمين خاص بالإضافة إلي النظام الحكومي وتدعيم رقابة الدولة علي صناديق التأمين ونظم المعاشات الخاصة .

٤- الضمان الاجتماعي لتوفير معاش لمن لا معاش له وذلك بوضع نظام معاشات لكبار السن غير المؤمن عليهم كبرنامج تأميني مستقل وإدارة ذلك النظام من خلال الخزانة العامة للدولة وضمان حد ادني من المعاش للمرأة المعيلة غير المؤمن عليها وإنشاء صندوق تأمينات خاص بالمرأة العاملة التي تدير مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة وزيادة فرصتها في الاستفادة من القروض .(١)

ب- أهم السياسات الحكومية لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة

تهتم الحكومة المصرية في الخطط القومية والبرامج المختلفة التي تنتهجها بالتركيز علي حقوق المواطن المصري في الحصول علي التعليم والصحة والرعاية والمواطنة وقد أعلن الرئيس في أكثر من مناسبة أن هناك حاجة ملحة لمنظومة جديدة للتنمية تضع الإنسان في محور العملية التنموية . وقد حرصت عدة جهات حكومية وحزبية علي مراعاة الجانب الاجتماعي للنمو والتنمية وطرح أفكار تخدم هذا الغرض وتم تحرير عقد اجتماعي جديد يمد الجسور بين المواطن والدولة .

إن مقولة أن النمو الاقتصادي هو القاطرة التي تنجذب خلفها قاطرة التنمية الاجتماعية هو افتراض ثبت أنه جانبه الصواب والواقع أن النمو الاقتصادي هو أحد العناصر الضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية ولكنه ليس العنصر الوحيد . (٢)

- **برامج العقد الاجتماعي الخمسة والخمسون :**

اقترح تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٥ برامج العقد الاجتماعي الخمسة والخمسون من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ، وقد تم تصميم هذه البرامج بشكل متعمق وتغطي ٨ قطاعات رئيسية تتناسب مع الاختصاصات الوظيفية للهيئات الحكومية وهي :

---

[١] - البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك ، موقع الحزب الوطني الديمقراطي ، www.ndp.gov.eg/ar/archive/progrom_.6.aspx

[٢] - نحو سياسات اجتماعية متكاملة في مصر ، موقع وزارة التضامن الاجتماعي www.mss.gov.eg/../ministry_projects

١- **الفقر** : وبه ٤ برامج لوزارة التضامن الاجتماعي .

٢- **التعليم** : وبه ٢٤ برنامجا لوزارة التربية والتعليم تغطي مراحل التعليم الأساسي والمهني وقبل المدرسة ومحو أمية الكبار .

٣- **التأمين الصحي** : له برنامجان لوزارة الصحة .

٤- **الضمان الاجتماعي** : برنامج واحد لوزارة المالية .

٥- المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر :وبه ٦ برامج للصندوق الاجتماعي للتنمية

٦- الميكنة الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي به٣برامج لوزارة الزراعة .

٧- المياه والإصحاح ١٠ برامج وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة .

٨- الإسكان وتنمية المجتمعات العمرانية ٥ برامج لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة .

وتلك البرامج لها انعكاسات علي المواطنة الاجتماعية وقد أدرج معظمها في الخطة السنوية والخمسية الحكومية للاستثمار غير انه توجد بعض المعوقات البيروقراطية والمالية التي تعترض وضع برامج الرعاية الاجتماعية موضع التنفيذ وهذه البرامج تقوم بها الحكومة وحدها، وقد قام رئيس الوزراء بإنشاء مركز العقد الاجتماعي وبدأ نشاطه في عام ٢٠٠٨ ويرفع تقاريره إليه مباشرة . (١)

- **<u>الخطة الخمسية :</u>** تركز الحكومة علي قضية البطالة كما سبقت الإشارة في برنامج الرئيس مبارك الانتخابي وأيضا دور المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في خلق فرص عمل هي بنود رئيسية في رؤية الحكومة المصرية للتنمية طويلة الأجل حتي عام ٢٠٢٢ هذه الرؤية التي تركز علي نمو اقتصادي مستمر لاغني عنه في ايجاد وظائف إنتاجية مستديمة ويتضح هذا التركيز في الخطتين الخمسيتين (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) ، (٢٠٠٧ – ٢٠١٢) التي تؤكدان أهداف التنمية وتعزيز التصدير وترسيخ الصناعة وتطويرها وتصحيح حالات اختلال التوازن المكانية وتخفيض معدلات الفقر وزيادة مشاركة المرأة . (٢)
- **<u>الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة :</u>** قامت الحكومة بعدة إصلاحات مالية من أجل تحسين الأداء حتي ينعكس ايجابيا علي المواطن وقد استهدفت الإصلاحات المالية التي قامت بها الدولة حفز النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي **وأهمها :**

---

[١] ـ <u>تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨</u> ، (القاهرة البرنامج الإنماني للأمم المتحدة و معهد التخطيط ، ٢٠٠٨) ، صـ ٢٥

[٢] ـ <u>المرجع السابق</u> ، صـ ٣٧ .

إصدار التعريفة الجمركية الجديدة : وإلغاء رسوم الخدمات علي الواردات وكـذلك الرسـوم الإضافية ، صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مما يرفـع الإدارة الضريبية والحد من ممارسات التقييم الشخصي من قبل موظفى الجمارك ، وإصدار قـانون الضريبة علي الدخل : رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي هدف إلي تخفيف الضريبة علي المواطنين من خلال رفع حد الإعفاء الضريبى وتخفيض عدد الشرائح الضريبية وخفض سعر الضريبة ليصبح بحد أقصي ٢٠ % بالإضافة إلي إلغاء رسم تنمية الموارد وإرساء دعائم علاقة جديدة بين الممولين والإدارة الضريبية قائمة علي الثقة المتبادلة ، و أيضا تعديل قانون الضريبة علي الدمغة : ويهدف إلي التيسير علي المواطن من خلال مراعاة عدة أبعاد يأتي في مقدمتها سعر الضريبة وطبيعة الأوعية الخاضعة لها، تعديل قانون الضريبة العامة علي المبيعات رقـم ١١ لسنة ١٩٩١ وذلك للسماح بخصم الضريبة السابق تحميلها علي السلع الرأسمالية بالإضافة إلي إعفاء الخبز بجميع أنواعه .

وقد كان لتلك الإصلاحات المالية الأثر الفعال في زيادة الإيرادات العامة إلا أنها لم تواكب الزيادة في المصروفات وترجع تلك الزيادات في عجز الموازنة إلي ارتفاع مخصصات الدعم .[١]

وتقوم الحكومة المصرية بتقديم الدعم وفي البداية لم يكن الدعم الحكومي لبعض السع والخـدمات مقصوراً علي الغذاء وأنما كان يشمل الزراعة والنقل ومنتجات الطاقة وقروض الإسكان والـسلع والشركات الصناعية وبعض أوجه الرعاية الصحية ودعم السلع الغذائية مما يسهم في توفير الأمن الغذائي لقطاع كبير من السكان معظمهم من الفقراء وله أثر توزيعي علي الطبقات الاجتماعية .

وهناك العديد من القضايا التي يثيرها موضوع الدعم من أبرزها خطأ الاستهداف ووجـود نـسبة من الفقراء لا يصلهم الدعم لسبب أو آخر وخطأ الشمول أي وجود نسبة من الـسكان الأغنيـاء يستفيدون من الدعم وهم لا يستحقون وتتخذ الحكومة إجراءات لخفض قيمة دعم الغذاء كما يثـار الجدل حول تقديم الدعم بصورة نقدية .[٢]، وقد حدثت زيادة في الإنفاق العـام فقـد زاد مـن ١٣٤,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٢ ليصل إلي ١٦٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ و ٢٠٢,٨٥ مليار جنيه في العام ٢٠٠٥ –٢٠٠٦ وترجع تلك الزيادة الكبيرة في الإنفاق إلي شمول هذا البنـد علي الدعم المخصص للطاقة والذي تجاوز ٤٠ مليار جنيه والذي بدأ إدراجه في الموازنـة مـن العام المالي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ .[٣]

١ـ باهر عتلم ،" المالية العامة في مصر خلال قرن زمني ملامح أساسية "، ورقة مقدمة الي مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام ١٢ ـ ١٣ مايو ٢٠٠٨ في إطار الاحتفال بمئوية جامعة القاهرة ، (القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨) ص ص ١٨ـ ١٩ .

٢ـ عزت حجازي،"الفقر سوء توزيع الثروة والناتج الاجتماعي"، ورقة مقدمة إلي المؤتمر السنوي التاسع قضايا الفقر والفقراء في مصر ٢٢ـ ٢٤ مايو ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ٩ .

٣ـ باهر عتلم ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

ج – السياسة التشريعية المصرية وتحقيق المواطنة :

انحازت السياسة التشريعية المصرية منذ بداية سياسات الإصلاح الاقتصادي إلي الجانب الاقتصادي والمالي علي حساب الجانب الاجتماعي وصدرت العديد من التشريعات المالية التي تخص الضرائب والجمارك والبنوك والاستثمارات مثل قوانين حوافز الاستثمار والمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة في حين جاءت التشريعات ذات الطبيعة الاجتماعية قليلة مقتصرة علي القوانين التقليدية مثل منح العلاوة للعاملين في الدولة والمعاشات والقوات المسلحة والقوانين التنظيمية التي تهتم بفئات معينة دون أن يكون لها اثر مباشر علي العدالة الاجتماعية مثل قانون محاكم الأسرة وقانون صندوق تأمين الأسرة وإنشاء صندوق إعانة طواريء للعامل [١]، وهناك أيضا قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ أو المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٠ والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ (معاش السادات) وقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، وهذه القوانين تتضمن إلزام الدولة بمساعدة الفقراء دون تحملهم أعباء مالية كبيرة [٢] و ترى الدراسة أنه بالرغم من توجه الدولة لتحقيق المواطنة الاجتماعية إلا أن التشريعات متناثرة ومن الأفضل جمعها في بوتقة واحدة .

وقد تم فتح اعتمادات إضافية في الموازنة العامة لتمويل العلاوة الاجتماعية التي أعلنها الرئيس مبارك بنسبة ٣٠ % من أول مايو ٢٠٠٨ وقد تضمنت هذه التشريعات إلغاء الاعفاءات الضريبة للمؤسسات التعليمية الخاصة وعدد من المشروعات الاستثمارية وإلغاء دعم الطاقة للمشروعات كثيفة الاستعمال للطاقة وزيادة أسعار المحروقات من البنزين والجاز والسولار؛ حيث أشارت الحكومة إلي أن هذه الحزمة تستهدف العدالة الاجتماعية لفرض ضرائب علي الأغنياء يستفيد منها الفقراء ويثير ذلك العديد من التساؤلات في ضوء تمتع المنتج بقدرة كبيرة علي نقل عبء أي ضريبة إلي المستهلك المباشر للسعة . [٣]

ثالثا : الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة(المستوى المقارن)

بعد إلقاء الضوء على كل من المستوى النظري و المستوى التنفيذي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد يكون من المفيد إلقاء رؤية مقارنة بينهما وهى كما يلي :

بمطالعة تقارير التنمية البشرية في الأعوام من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ يتضح أن في الحالة المصرية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من مؤشر التنمية البشرية لكل فرد وهو ما يفيد بأن النمو الاقتصادي لم يأت مصحوباً بتحسن متكافيء في التنمية البشرية وبعبارة أخرى فإن النمو المشاهد في الناتج المحلي الإجمالي في حد ذاته قد لا يتسبب في تحسن المتغيرات

١- إمام حسنين ، مرجع سابق ، ص ٦ .
٢-عطية مهنا ،" حق الفقير في الحماية من الفقر" ،ورقة مقدمة لمؤتمر قضايا الفقر و الفقراء في مصر ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ١٣ .
٣- إمام حسنين ، مرجع سابق ، ص ٧ .

الخاصة بالتنمية البشرية إلا إذا جاء مصحوباً بسياسات تنموية معنية بتطوير قطاعات التعليم والتدريب والصحة ، وأن تواضع مؤشرات التنمية البشرية يرجع بصفة أساسية إلي ضآلة حجم الإنفاق العام الموجه لمجالات التعليم والصحة والتدريب كنسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي وضعف جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في الوقت الذي كان معدل النمو السكاني بطيء في تراجعه . (١)

١- الوضع العام للاقتصاد المصري من ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ :

لا يمكن الفصل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأن الوضع الاقتصادي السائد في المجتمع ينعكس علي المواطن وسلوكه ومدى الحقوق التي يتمتع بها وسيتم إلقاء الضوء علي الوضع الاقتصادي العام لمعرفة الإنجازات والاخفاقات ، لقد واجه الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة ظروفا مواتية وأداء جيدا حيث حقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي ٦,٨ % عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ، و ٧,١ % في عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ و ٧,٣ % في النصف الأول ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ ، مع تحقيق فائض في الميزان الجاري وميزات المدفوعات الكلي تراكم الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي بالإضافة لأداء جيد للبورصة وسوق المال ، وزيادة معدلات النمو من ٤,١ % عام ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ إلي نحو ٤,٨ % ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ . (٢)

ويقيس دليل التنمية البشرية إنجازات الدولة فيما يتعلق بمواردها البشرية حيث يتسم بكونه دليلا مركبا يقيس معدل أداء الاقتصاد في ٣ أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي المستوي الصحي والتطورات الخاصة بالخدمات الصحية والمستوي التعليمية والتقني والتطورات الاقتصادية التي يشهدها هذا المجتمع (٣) ،وتشير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن مصر احتلت مرتبة متأخرة في القائمة التي تضم ١٧٧ دولة حيث احتلت مصر المرتبة رقم ١١٢ في حين تقدمت سبع دول عربية مرتبة لمراكز أفضل. (٤)

<u>٢- إنجازات البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك :</u>

بداية لقد أثار البرنامج الانتخابي للرئيس عدة تساؤلات أهمها كيف يمكن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية دون أن يطرأ التغير علي منهج التنمية المتبع منذ ٢٤ عاماً وأن التمويل

١- عالية المهدي وأنور عبد العال ، "السكان والتنمية الاقتصادية في مصر" ، ورقة مقدمة الي مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ .
٢- فائقة الرفاعي، "السياسة النقدية لمصر خلال مائة عام (١٩٠٨-٢٠٠٨)" ، ورقة مقدمة لمؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام في إطار الاحتفال بمنوية جامعة القاهرة ١٢- ١٣ مايو ٢٠٠٨ ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .
٣- عالية المهدي وأنور عبد العال ، مرجع سابق ، صـ ١٧ .
٤- علي جبلي وآخرون ،" السياسة الاجتماعية والتنمية الإنسانية في مصر رؤية مستقبلية "، ورقة مقدمة لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨، مرجع سابق ، ص ١٠ .

المطلوب سنوياً لهذا البرنامج ٢٢٠ مليار جنيه في المتوسط وهو مبلغ يزيد علي الإيرادات التي كانت متوقعة في موازنة ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ مما ينذر بصعوبات التمويل . [١]

وتؤكد التقارير التي صدرت عن الحزب الوطني والحكومة أن ما وعد به الرئيس مبارك في برنامجه الانتخابي قد تحقق وفق البرنامج الزمني المحدد له وأن الأزمات التي يواجهها المجتمع المصري في سبيلها إلي التراجع بينما تقول التقارير والتصريحات التي صدرت عن أحزاب وقوي المعارضة وعن جهات ومؤسسات أخرى أن ما تحقق من برنامج الرئيس قليل جداً وأن الأزمات تزداد تفاقمها يوما بعد يوم ولكن إلي جانب ذلك هناك مصدر بالغ الأهمية في الدلالة علي مدى التحسن في أوضاع العدالة الاجتماعية هو الواقع كما تعبر عنه مؤشرات الرضا والاحتجاج أوالتأييد والرفض خلال السنوات الـ ٣ الماضية بمعني أن النجاح في إنجاز ما تضمنه برنامج الرئيس لابد أن ينعكس بشكل إيجابي علي رضا المواطنين ، و تؤكد تقارير الحزب الوطني أن عدد فرص العمل الجديدة التي توفرت في القطاعين الحكومي وغير الحكومي في (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) تنفيذاً لبرنامج شبابنا يعمل قد زاد بحوالي ١٦,٨ % عن العام (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) أما عام ٢٠٠٦– ٢٠٠٧ فلقد وصل عدد فرص العمل التي توفرت في القطاع غير الحكومي ٧٢٢ألف فرصة عمل بزيادة قدرها ١٢,٥ % عن العام السابق وبالنسبة **للأجور** فأجور صغار الموظفين زادت خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ حتي نهاية العام المالي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ بنسب تتراوح ما بين ٥٠ % إلي ٦٧ % في المتوسط وللموظفين في الدرجات الأعلي بنسب تتراوح بين ٤١ % و ٤٥ % ولكن الزيادة في الأجور يبقي أثرها محدوداً في تحسين مستويات المعيشة وذلك لوجود التضخم وزيادة الأسعار فقد زاد التضخم من ٣,١ % في مطلع العام ٢٠٠٦ إلي ١١,٨ % في نوفمبر من العام نفسه ، لذا من الضروري أن يتضمن مشروع الوظيفة العامة ربط الأجور بمعدلات التضخم والقضاء علي مشكلة التفاوت الكبير في مرتبات العاملين وقد شهد برنامج الغذاء العالمي أن مصاريف الأسرة المصرية المتوسطة زادت بنسبة ٥٠ % خلال الشهور الأولي من عام ٢٠٠٨ ، بسبب التضخم وكان من المفترض أن تتصاعد مظاهر التأييد والرضا في الأوساط الاجتماعية أو إقبال جماهيري علي القيد في قوائم العضوية بالحزب الوطني وتراجع الانتقادات لكن الوقائع تشير إلي مظاهر الاحتجاج والرفض . [٢] وهو ما سيتم توضيحه في الفصل الرابع .

١- إبراهيم البيومي غانم ، "العدالة الاجتماعية في برنامج الرئيس مبارك ثلاث سنوات بين جدل الإنجازات والاحتجاجات "، ورقة مقدمة الي مؤتمر السياسة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨ ، مرجع سابق ، صـ ١٢ .

٢- إبراهيم البيومي ، مرجع سابق ، ص ص ١٤- ١٥ .

٣- رؤية تحليلية لمفهوم الحزب الوطني عن المواطنة :

تشخص رؤية الحزب الوطني لمفهوم المواطنة كما صدرت في الوثائق الخلل في العلاقة بين المواطن و الدولة، إن المواطن المصري لم يكن غائبا طوال التاريخ وإن غيابه الذي يتمثل في عدم الشعور بالانتماء مستحدث والمواطنة لا يمكن لطرفيها إلا أن يتواجداً معاً وبالتالي قامت وثائق الحزب بالتركيز على قيم المواطنة في المساواة والمشاركة ، ويرى البعض أن الهدف الأساسي من طرح الحزب لمفهوم المواطنة هوتحمل الدولة واجبات المواطنة وحمل المواطن علي الانضباط وتحمل الأعباء في تنمية المجتمع المحلي والمفتاح لتحقيق ذلك هو استعادة ثقة المواطن في الدولة ، وعليه فان القيم التي حرص الحزب علي تأكيدها هي تلك المرتبطة بالمواطن من قبيل المبادرة والتطوع والعمل الجماعي والمشاركة ، كما أن الحزب اعتبر في بعض الأحيان المشاركة واجب، وتحدث الحزب عن الوسائل التي تحقق بها الدولة بعض عناصر المواطنة مثل إنهاء وتسوية الخصومات القضائية بين الدولة والمواطنين، وتحديث نظام القيد في الجداول الانتخابية والرقم القومي، وتحسين علاقة الشرطة بالمواطنين وإزالة التمييز ضد المرأة وتطوير الخدمات مثل استخراج التراخيص والأوراق الرسمية، لكن هذه الوسائل خطوات علي الطريق، لأن استعادة ثقة المواطن في الدولة لا يتسني إلا من خلال معالجة الأسباب التي أدت إلي ذلك فالمواطن لم يفقد ثقته في الدولة وأجهزتها لا بسبب الخصومات القضائية ولا بسبب غياب الرقم القومي أو التميز ضد المرأة ،إن الذي يذهب بالثقة هو محدودية الإنجاز في الإصلاح الاقتصادي أو عدم انعكاس النمو الاقتصادي على المواطن بدرجة كافية ، فالخدمات التي تحدث عنها الحزب مثل التعليم والصحة والأمن والاتصالات والطرق والمواصلات والزراعة والتجارة هي جزء من كل، كما أن تسوية الخصومات القضائية هدفها تخفيف العبء عن كاهل الدولة وتسهيل استخراج التراخيص مما يعمل أيضاعلى تحقيق الضبط والسيطرة خاصة مجالات العقارات والضرائب (١)

وبناء علي ما سبق يضطر الغالب الأعم من مواطني الطبقة الوسطي والدنيا نتيجة ارتفاع الأسعار إلي السعي لإيجاد مصادر إضافية للدخل والاشتغال بعمل إضافي بجانب العمل الأصلي ومنهم من يسعي إلي الهجرة ومنهم من يدفع أبنائه حتي لو دون سن العمل إلي ترك الدراسة والعمل في الورش والمصانع الصغيرة والقطاع غير الرسمي، بالرغم من أن هذه الأفعال مشروعة، إلا أنها تؤدي إلي تفاقم مشكلات المواطنة، وتظهر ردود أفعال أكثر خطورة مثل الرشوة والفساد والانحراف والتسول (٢)، لذا كان من الضروري التحرك السريع والحاسم من جانب الحزب ، وإذا لم تستطع الفئات شديدة الحرمان الصبر وتحمل العوز والفقر والحرمان من

---

[١]- صلاح سالم زرنوقة ، قراءة في مفهوم المواطنة في وثائق الحزب الوطني، مرجع سابق ، ص ص ٣٢١ - ٣٢٨ .

[٢]- محمود الكردي ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٩ .

حقوق المواطنة فإنها تتخذ مسلكا عنيفا قد لا يقتصر علي الفقراء فقط ولكن يمتد لكافة الفئات المهمشة، مما يجعلها عرضة للتجنيد السياسي من قبل قوي داخلية أو خارجية .

٤- نتائج سياسات الحكومة في القضايا الاجتماعية :

يتم القاء الضوء على عدد من القضايا الاجتماعية علي النحو الآتي :

الأمية : لقد تم بالفعل تخفيض أعداد الأميين وعدد من محيت أميتهم في عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ وصل ٢،٥ مليون وقد كانت الأولوية للفئات الأصغر سنا والمرأة وسكان الريف والمناطق الحضرية الفقيرة والصعيد وبالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن معدلات الاستيعاب تنخفض في الوجه القبلي بما يعني أن ٦,٥ % من الأطفال في سن التعليم الابتدائي بالصعيد لا يلتحقون بهذه المرحلة [١]، وفي الوقت الذي اختفت فيه الأمية في أقاليم عديدة من العالم فمعدل الأمية في مصر بالرغم من التطورات التي شهدها إلا انه مازال مرتفعا حيث أن ٣٠ % من سكان مصر لا يجيدون القراءة والكتابة .[٢]

أما البطالة بالرغم من السياسات التي تتخذها الحكومة لمكافحة البطالة إلا أن معدل البطالة بلغ ٩,٢ % عام ٢٠٠٧ ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلي تخلي الحكومة عن سياسات التشغيل أو التعيين في الحكومة والقطاع العام وحدوث انخفاض كبير في فرص العمل المتاحة للمصريين في الخارج وخاصة في دول الخليج وزيادة الهجرة العكسية من المصريين في الخارج كما أن السياسات المالية الانكماشية والتخلص من الشركات الخاسرة (الخصخصة) والمعاش المبكر كان لهما أثار علي زيادة معدلات البطالة [٣]، كما أن البطالة تتعارض مع الحق في العمل وقد اتجهت معدلات البطالة الظاهرة إلي اعلي بصفة دائمة ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلي السياسات التي استهدفت تحويل الموارد إلي القطاعات السلعية والسعي إلي تسريح العمال من القطاع العام فضلا عن عدم شغل الوظائف الشاغرة في القطاع الحكومي وإفلاس العديد من المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة .[٤]

وبالنسبة للعشوائيات هناك أحزمة هائلة من المناطق العشوائية المحيطة بالمدن الكبرى وهي أحزمة للفقر والتلوث البيئي وانعدام التخطيط وتتسم بضعف سلطة الدولة عليها وانتشار الجهل والمرض والخرافات كما تتعرض للتهميش السياسي وهي غير منظمة ويمكن أن تتحول إلي قوة مدمرة في لحظات الاضطراب الاجتماعي لأنها تعاني من فقدان حقوق المواطنة وتفتقد في الوقت

١- علي جبلي ، مرجع سابق ، صـ ١٠

٢- عالية المهدي وأنور عبد العال ، مرجع سابق ، صـ ١٧ .

٣- المرجع السابق ، ص ٢٢ .

٤- محمود فهمي الكردي، مشكلات الطبقة العاملة في مصر تحليل اجتماعي لأثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ، في اعتماد محمد علام (محررا) العمال والتحولات الاقتصادية والسياسة الاجتماعية ، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد ، ٢٠٠٤) ، ص ٢٤٥ .

نفسه للوحدة أو التنظيم السياسي الذي يمكن أن يضفي على حركتها العقلانية [١] وجدير بالذكر أن هناك تزايدا مطردا في السكن العشوائي سكان «العشوائيات» الذين يقدر عـددهم بنحـو ١٥ مليوناً ما يقارب ٢٠ في المائة من عدد سكان مصر [٢] ، وعلى سبيل المثال فمدينــة القــاهرة وحدها بها نحو ٦٨ منطقة عشوائية، والإسكندرية بها٦٦ منطقة عشوائية ، أماالجيزة فيهـا ٣٧ منطقة عشوائية، والغربية بها١٣ منطقة عشوائية [٣] ، والسمة المشتركة بين أهالي العشوائيات

انخفاض مستوى الدخول التـي تتـراوح مـا بـين ٣٠٠ و٦٠٠ جنيـه شـهريا للأسـرة ، وسكان العشوائيات غير راضين عن الخدمات في مناطقهم حيث تراكم القمامة وانخفاض مستوى النظافة وانعدام الأمن، لكن أكثر ما يؤرقهم انعدام الخصوصية وصعوبة الاحتفاظ بأسرارهم نتيجة لصغر حجم الحيّز المكاني الذي تعيش فيه الأسر وارتفاع معدل التزاحم والكثافة السكانية في هذه المناطق، وكذلك لطبيعة المواد المستخدمة في بناء جدران وأسقف منازلهم وعششهم.

إن الحكومة تتعامل مع هذه المناطق من خلال عدة محاور، حيث تم تطوير عدد من هذه المناطق من خلال التخطيط وإدخال المرافق المختلفة من مياه وكهرباء وصرف صـحي وميـاه للـشرب وطرق ، بينما يوجد عدة مناطق لم يبدأ بها التطوير، ورغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بهـا الدولة لتطوير المناطق العشوائية، إلا أن التطوير اقتصر على توصيل المرافق، كما أن عدم توافر الاعتمادات الكاملة المطلوبة لإنجاز خطط التطوير سبّب تجزئة هذه الخطط على مدد زمنية طويلة ما أدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من الأعمال السابق تنفيذها، يضاف إلى ذلك تعدد الجهات التـي تعمل في مجال العشوائيات وضعف التنسيق بينها .

إن خطورة العشوائيات تكمن في أن أهالي العشوائيات أبدوا عزوفاً عن المشاركة الـسياسية، لأن لديهم شعوراً بالإحباط وعدم جدوى المشاركة، كما أجمعوا على أن انتشار البطالة بينهم يتسبب في شعور باليأس ويشجع على تعاطي المخدرات [٤] مما يجعلهم يعملون علـى إعـادة تخـصيص الموارد بطرق غير مشروعة مثل الاستيلاء على أراضي الدولة [٥] إضافة إلى ذلك فإن أغلـب العشوائيات يحيط بالمناطق الراقية في القاهرة و الجيزة و غيرها ولذلك يمكن أن تكون مـصدرا محتملا لعدم الاستقرار السياسي .

١- أحمد النجار ، تحولات الخريطة الطبقية في مصر ، في علا أبوزيد وهبة رءوف (محررتان) ، مرجع سابق ، ص ٨٧٢ .

٢- قدرت عدد سكانها بنحو ١٥ مليونا تنتشر بينهم «سلوكيات ضارة» كالمخدرات انظر : مصر: دراسة حكومية تؤكد أن «العشوائيات» تشكل «تهديدا خطيرا» للأمن ، جريدة الحياة ، ٢٤ – ١٠ -٢٠٠٨ ، انظر أيضا تقرير العشوائيات ، (القاهرة : مركز دعم و اتخاذ القرار ، مايو ٢٠٠٨)

٣- أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص ٤ – ٦ .

4 - القاهرة الكبرى تضم ٤١،٤% من سكان العشوائيات في مصر ، http://www.alzoa.com/docView.php?con=32&docID=73220

٥- نيفين الحسيني ، اليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمراة في المناطق العشوائية ، رسالة ماجستير ؛ (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠١) ، ص ٩٦ .

وفيما يخص **تزايد معدلات الفقر** تمثل هذه المشكلة أهم التحديات التي تواجه تحقيق المواطنة، وتشير التقارير أن حوالي ١٦,٧ % من السكان يعيشون تحت خط الفقر [١]. ،إن مصر تعتمد علي الاستيراد في ٥٠ % من غذائها ومن ثم ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية يزيد العبء على المواطن المصري [٢]، ولا يقتصر الفقر علي الطبقة الدنيا فقط في المجتمع ، فالطبقة الوسطي التي تعد أكثر طبقات المجتمع تعبيراً عن حالته وتشكل القطاعات المتعلمة والمثقفة منها وقوداً أساسياً لأي عملية تغيير اجتماعي قد تعرضت هذه الطبقة إلي نهب حقيقي وغير مسبوق لمدخراتها وممتلكاتها خلال الـ ١٥ عاما الأخيرة وخاصة من خلال شركات توظيف الأموال و النصب العقارى .[٣] و انتشر الفساد في شرائح مهمة من الطبقة الوسطي نتيجة الفقر وخاصة بين من يعملون في الوظائف التي تتيح لهم صلاحيات كبيرة في منح التراخيص أو تحصيل الضرائب أو الجمارك أما الطبقة الدنيا طبقة العمال التي تتعرض للاستغلال من الرأسماليين الذين يقومون بالاستيلاء علي فائض القيمة الذي يخلقه عنصر العمل تتسع تلك الطبقة لتشمل الفلاحين والعمال والأجراء فتزيد معدلات فقرها بالإضافة إلى فقراء المدن والقطاع غير الرسمي.[٤]

يرجع البعض زيادة معدلات الفقر إلي عدة أسباب من أهمها: **ارتفاع تكلفة المعيشة** فقد زادت تكلفة المعيشة بسبب عدة سياسات مثل تخفيض قيمة الجنيه والزيادة في أسعار الطاقة والنقل والسلع التي كان ينتجها القطاع العام وزيادة الضرائب غير المباشرة وتوسيع قاعدتها فأصبح الدعم قاصراً علي عدد محدود من السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية ، كما أن تخفيض قيمة الجنيه (بعد قرار تحرير سعر الصرف عام ٢٠٠٣) والي زيادة أسعار السلع المستوردة بما في ذلك السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والدقيق، و **التضخم** حيث يحصل العمال الفقراء الذين هم في الغالب أميون أو حاصلون علي مستويات متدنية من التعليم علي دخول منخفضة ويكونوا أكثر تضرراً من غيرهم بزيادات الأسعار وقد أدت محدودية فرص العمل إلي زيادة البطالة ،وطالما أن الفقراء هم الأقل من حيث التعليم وليس لديهم اتصالات اجتماعية مؤثرة فقد كانت فرص حصولهم علي وظائف لائقة محدودة نسبياً ، ومن أسباب زيادة معدلات الفقر أيضا **تدني مستوي الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومة** بالرغم من الزيادة في قيمة الاستثمار الحقيقي في التعليم والصحة فقد ظلت خدماتها أقل من المستوي المطلوب وتدهور نصيب الفرد من الاستثمار الحقيقي في التعليم والصحة بسبب الزيادة السكانية [٥] ، ويوضح تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٥

1- أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص ٤ – ٦ .
2- رشا عبد العظيم محمود ، المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي في مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٣٥ ، عدد ١ ، ٢٠٠٧ ، صـ ١٧٦ .
3- أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، صـ ٨٦٧ .
4- المرجع السابق ، ص ص ٨٧١ – ٨٧٢ .
5- عالية المهدي وأنور عبد العال ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

أن ٨٠ % من أرباب العائلات في الخمس الأدني من الدخول لا يتمتعون بأي تغطيــة اجتماعيــة بينما تبلغ نسبة غير المشمولين بالتغطية في الخمس الأعلي من الدخول ٢٦,٦ % فقــط [١] ، وقد ترك تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة بواسطة المشروعات الخاصـــة لآليــة العــرض والطلب وتلاشت الرقابة علي الأسعار مما أدي لارتفاع تكاليف المعيشة كمـــا فرضـــت رســوم مرتفعة لخدمات المرافق العامة الماء والكهرباء والغاز والتليفون والنقل وعلي الخدمات الأساسية التي كانت تقدم مجاناً في السابق وفي المقدمة التعليم والرعاية الصحية كما تقلص الإنفاق العــام الحقيقي علي هذه الخدمات فتدني مستواها وصارت مكلفة، كما أن التعليم والصحة بــالرغم مــن زيادة الإنفاق عليهما إلا أن الزيادة اتجهت إلي الرواتب والأجور ليس الإفادة من التقــدم العلمــي والتكنولوجي والتنظيمي في رفع كفاءة الخدمة مما أدي إلي نشأة الترتيبات الموازية مثل الدروس الخصوصية في حالة التعليم والعلاج الخاص في حالة الرعاية الصحية.[٢]

تم إنجاز تحسن بعدة مجالات من أهمها ما يلي :

تقدم المساواة بين الجنسين وتقدم جبهة النوع صورة مختلطة علي مدار ١٢ عاما الماضية وقد حدث تحسن طفيف في المساواة بين الجنسين في سوق العمل ثم أن نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية تكاد لا تذكر تبلغ ١٨ % أما التمثيل في مجلس الشعب فقد انخفض من٤ % عــام ١٩٩٠ إلي ٢% في الوقت الحالي ، **تقدم التعليم** لقد زادت نسبة الإناث إلي الذكور في التعليم الابتــدائي من ٨٨ % عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ إلي ٩٣ % عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ومن المتوقع سد الفجوة بــين الأولاد والبنات في التعليم الابتدائي علي المستوي القومي وكذلك في جميع المحافظات عام ٢٠١٤ كما زادت نسبة القراءة والكتابة .

النمو السكاني : وضح تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ أن معدل الخصوبة انخفض إلي ٣,١ % كما أن أحد الاتجاهات الايجابية هو زيادة السن عند الزواج كما انخفضت نسبة النساء اللاتــي ولدن الولادة الأولي وهن في سن الثامنة عشر كما ارتفعت نسبة الاستفادة من الرعاية الصحية في مرحلة ما قبل الولادة. [٣]، **الصحة** هناك ارتباط شديد بين الخدمات الصحية ومختلف جوانــب الحياة فالخدمات الصحية الجيدة تؤدي إلي زيادة إنتاجية المواطن وتمتعه بحقوقه وقدرتـــه علـــي القيام بواجباته ، وقد شهدت مصر في الفترة محل الدراسة تحسناً ملحوظاً في انخفــاض معــدل وفيات الأطفال دون سن ال٥ سنوات ل٣٣ طفلا من كل ألف خلال ٢٠٠٥ وزيادة العمر المتوقع للفرد وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع لــ ٢٨ طفلا من كل ألف خلال عام ٢٠٠٥. [٤]

---

[1]- نحو سياسات اجتماعية متكاملة في مصر ، مرجع سابق .

[2]- عزت حجازي ، مرجع سابق ، ص ص ٣ – ٤ .

[3]- تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ ، مرجع سابق ، صـ ٣٩ .

[4]- عالية المهدي وأنور عبد العال ، مرجع سابق ، ص ص ١٧- ١٢ .

وبالتالي فقد حدثت تطورات إيجابية في مؤشرات مثل توقع العمر عند الميلاد والأمية واستصلاح الأراضي والبنية الأساسية ولكن يبقي التحسن محدوداً .(١)

٥- عدم التوازن الجغرافي في التنمية:

إن فلسفة التنمية اعتمدت في مصر علي استراتيجية التركيز في نفس المكان المأهول وتركـزت جهود التنمية والاستثمارات في الوادي والدلتا وهو ما أدي إلي تعميق التفاوتات الإقليميـة بـين محافظات مصر والتي يمكن رصد أهم مظاهرها في هيمنة المدن الرئيسية علي الهيكل الحضري وما تبع ذلك من تفاقم الهجرة غير المنظمة من الريف إلي الحضر مع استمرار الاختـلال فـي توزيع أنشطة القطاع الصناعي والتوزيع الإقليمي للاستثمارات ونتيجة نـدرة الاسـتثمارات ثـم تركيزها في عدد محدود من المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والإسكندرية مقارنة بباقي المدن المصرية. (٢) ، كمايتضح عدم التوازن الجغرافي في الحصول علي عوائد التنمية طبقا لتقريـر التنمية البشرية، وتم تتبع مؤشر التنمية البشرية في جميع المحافظات على مدار عشر سنوات (١٩٩٦ – ٢٠٠٦) وتبين أن :

- مؤشر التنمية البشرية في مصر تحسن على المستوى القومي باستمرار منذ عـام ١٩٩٣ إلا أن التحليل على مستوى المحافظات يوضح مستويات مختلفة من الفقر في المناطق الريفيـة وفي صعيد مصر ، و يتكون مؤشر التنمية البشرية من مجموعة مـن المؤشـرات المعنيـة بالصحة و التعليم و الدخل ، مما أدى لاهتمام الحكومة باستهداف الأسر الأولى بالرعايـة، و تحديد الألف قرية الأكثر فقرا و فقا لما أعلنه الحزب الوطنى الديمقراطى .
- الخمس محافظات الأوائل في ارتفاع مؤشر التنمية البشرية هـي بورسـعيد ثـم الـسويس والإسكندرية ودمياط وعلي الطرف الآخر تماماً انخفض مؤشر **التنميـة البـشرية فـي ٥ محافظات** هي الفيوم – المنيا – أسيوط – سوهاج – بني سويف ، السمات العامة للمحافظات الخمس الأوائل أنها حققت جميعا مستوى متوسط من التنمية البشرية يتـراوح بـين ٧٣٥، لبورسعيد و٧٣٩، لدمياط ، بينما كانت مؤشرات توقع الحياة وإجمـالي النـاتج المحلـي للمحافظات الخمس الأوائل متساوية إلى حد كبير ، فإن مؤشر التعليم يتراوح بين ٧٩٤، في السويس مقابل ٧٤٣، في دمياط مما يؤدي إلى تباين مستويات مؤشرات التنمية البشرية فـي هذه المحافظات ، نظرا للاختلاف في مؤشر التعليم .
- المحافظات الخمس الأقل في مؤشر التنمية البشرية كان المؤشر في الفيوم هو ٦٩٧، بينما في بني سويف ٦٦٩، مما يضع المحافظات الخمس جميعا في التصنيف المتوسـط للتنميـة

---

[1] - المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي في مصر ، ورشة عمل لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ٢٠٠٦/٦/١٠

[2] - نيللي كمال الأمير ، "دور السياسات الاجتماعية في مكافحة الفقر في مصر التقيم والمقترحات "، مؤتمر قضايا الفقر والفقراء في مصر ٢٢ – ٢٤ مايو ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، صـ ٤ .

البشرية ، في حين أن مؤشر إجمالي الناتج المحلي للمحافظات الخمس الأقل في الترتيب والمحافظات الخمس الأوائل في الترتيب هو نفس القيمة تقريبا ، فإن مؤشرات توقع العمر والتعليم للمحافظات الخمس الأقل في الترتيب هي أقل من المحافظات الخمس الأوائل بشكل واضح .([1])

- يتضح أن التفاوتات في مؤشر توقع الحياة و الموشرات الصحية ذات الصلة هي العامل الرئيسي المؤثر على مستوى مؤشر التنمية البشرية في هذه المحافظات الأقل في الترتيب كما أن نسبة النمو السكاني السنوي للمحافظات الأقل في الترتيب أعلى مقارنة بالمحافظات الخمس الأوائل .

وتؤكد خريطة الفقر في مصر أن الفقر يتركز بشدة في الصعيد حيث تتركز ٧٦٢ قرية من أفقر ١٠٠٠ قرية في المنيا وسوهاج وأسيوط بينما نجد أن ٥٩ قرية من أفقر ١٠٠ قرية توجد في محافظة سوهاج وحدها .([٢]) ولا تقف خطورة الفقر عن ضعف القدرة علي إشباع الحاجات المادية والنفسية وهي أبسط حقوق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية أو الإحساس بالتهميش والظلم الاجتماعي ولكن يتعدي ذلك إلي الشعور بالاغتراب وانعكاس ذلك علي الولاء والانتماء للوطن مما يفكك العلاقة العضوية بين المواطن والدولة ، وأن وجود محافظات تستأثر بالمميزات الناجمة عن التنمية يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة وهما جوهر مفهوم المواطنة لأنه لا يتيح تكافؤ الفرص وبالتالي يتعارض مع إرساء أسس المواطنة .

ترى الدراسة أهمية إعطاء الأولوية للمحافظات الريفية بصعيد مصر حتى وإن كانت قادرة على تحقيق معدلات تحسن سريعة نسبيا خلال فترة زمنية قصيرة ؛ لأن المعدلات الاجمالية للتنمية البشرية بها لا تزال منخفضة مقارنة بالمتوسط على المستوى القومي .وإذا كانت هناك محافظات تستفيد أكثر من غيرها من عوائد التنمية فهناك أيضا طبقات وفئات اجتماعية تستفيد من السياسات القائمة علي حساب فئات أخرى وقد ترتب علي السياسات التي تتبعها الدولة في الإصلاح الاقتصادي والسياسي نشأة فئة ترتبط مصالحها بنظام الحكم مثل المقاولون والمضاربون في العقارات والتجار والمستوردون والوكلاء والوسطاء الذين يساعدون المستثمرين الأجانب في تجاوز العقبات البيرقراطية ومن ناحية أخرى تحملت الطبقات الوسطي الدنيا والدنيا الجانب الأكبر من التداعيات السلبية للانفتاح وأدي شيوع الاستهلاك الترفي للطبقة الغنية إلي ترسيخ تصور بأن الفوارق والطبقة تتسع كثيراً وزيادة الأغنياء غني والفقراء يصيرون إلي فقر

---

[1] - تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ – ٣٣ .

[٢] - المرجع السابق ، صـ ٣٩ .

مدقع [١] ، مما يضر بمفهوم المواطنة ، فالمواطنة لا تلغي الطبقات ولكن تعمل علي توفير الفرص المتكافئة ووصول المواطنين حسب قدراتهم إلي مستويات كريمة اقتصاديا واجتماعياً ، كما أنه توجد بين الفئات الفقيرة المتضررة من التحولات التي شهدها المجتمع المصري فئات أكثر استحقاقاً للخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتتمثل هذه الفئات في الأطفال ولاسيما الأطفال العاملون وأطفال الشوارع واليتامي وأبناء المعيلات والمستوي والمعاقون وهذه الفئات تشترك في مجموعة من الخصائص والتي تجعلهم أكثر احتياجاً للخدمات الأساسية [٢] .

رابعا :علاقة الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة بالأبعاد السياسية و قضية الإصلاح:

ترى الدراسة أن أبعاد المواطنة متكاملة وتؤثر على بعضها البعض ، فلا يكفي الجانب السياسي أو ضمان الحريات المدنية لتحقيق المواطنة، أخذا في الاعتبار أن تحقق المواطنة هو عملية نسبية تختلف من مجتمع لآخر ، يجب أن يمتد المفهوم ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من حيث المساواة في إتاحة الفرص ، و توفير آليات الحراك الاقتصادي والاجتماعي ، ومن المتوقع أن ضعف إشباع الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للمواطن يجعله ينأى عن المشاركة السياسية و بالتالي انتقاص مفهوم المواطنة في جانبه السياسي ويمكن القول أن هناك علاقة تأثير متبادل بين الجوانب المختلفة لمفهوم المواطنة .

ترتبط أيضا الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنة بالإصلاح السياسي ، وعادة ما يأتي الإصلاح السياسي في أعقاب الأزمة الاقتصادية ولكن المقصود بالأزمة الاقتصادية ليس مجرد بعض الاختلالات الاقتصادية مثل عجز الموازنة أو استمرار البطالة بمعدلات مرتفعة أو تزايد الفجوة بين الصادرات والواردات ولكن تحول هذه الأوضاع إلي مفجر للسخط الشعبي علي نطاق واسع مثل أحداث أكتوبر ١٩٨٨ في الجزائر [٣] ، وقد جاء القرار الرئاسي بزيادة العلاوة الاجتماعية بنسبة ٣٠ % لجميع موظفي الدولة في مطلع مايو ٢٠٠٨ كمصالحة مع عمال مصر الذين نفذوا العديد من الاضرابات في المصانع ومواقع العمل من أجل تحسين أوضاعهم والحصول علي أجر مجز وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة مشروعات إلى مجلس الشعب لاعتماد زيادة في أسعار البنزين والوقود ، وإدراج ضرائب جديدة علي بعض الأنشطة والتي كان من أهمها رسوم استخراج رخص السيارات، وفرض ضرائب علي التعليم الخاص وذلك من أجل رفع الإيرادات العامة الموازنة لتدبير الزيادة في الرواتب ، وقد نجحت الحكومة بتمرير قانون زيادة

١- عزت حجازي ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

٢- سامية قدري ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢- ٢٣ .

٣- مصطفي كامل السيد، الإصلاح السياسي المؤسسي في مصر ، في مصطفي كامل السيد، (محررا) ، الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر ، (القاهرة : شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، ٢٠٠٧) ، ص ٢٠

الأسعار من خلال الأغلبية المسيطرة علي مجلس الشعب بالرغم من اعتراض ١٠٠ نائب يمثلون المعارضة المصرية (١)، تختلف ديناميات تحقيق المواطنة و الديمقراطية من مجتمع لأخر ، لكن من المؤكد أن العامل الاقتصادي يلعب دورا في تحقيق المواطنة و الديمقراطية ، فالدول التي تحقق مؤشرات مرتفعة من التنمية الاقتصادية تكون أكثر احتمالا للدمقرطة(٢) ولكن لا تعد قاعدة عامة فهناك دول لا تحقق مستوى مرتفع في التنمية الاقتصادية و لكنها تتمتع بالديمقراطية مثل الهند .

يعاني أغلب المواطنين من صعوبات اقتصادية وتبقي هذه الصعوبات مصدرا للضغوط علي المواطنين ، وقد يؤدي التراكم المتزايد إلي الانفجار سواء في صورة اضرابات أو احتجاجات أو اعتصامات ، ولذلك يكون من المرغوب فيه الإسراع في خطي الإصلاح السياسي وذلك حتي يستوعب الضغوط علي المواطنين من خلال تحسين الأداء والاهتمام بالسياسات الاشباعية للنظام السياسي مما ينعكس بشكل إيجابي علي المواطنة (٣) .

١- عبد الحافظ الصاوي ، تداعيات الوضع الاقتصادي المصري علي الأحوال المعيشية ،
www. aljazeera.net/NR/exeres

2 Carles Boix and Susan Stokes ,Endogenous Democratization , World politics, No 55 . July 2003 , p 545 .
انظر ايضا :
The World of Globalization Forces, (Oxford : Oxford university Press, 2000) Pp 5- 8 .

٣- Benard Crick , Citizenship Towards a Citizenship Culture, (London ,Blackwell Publishers, 2000) p p 99- 102 .

المبحث الثاني : الأقليات والمواطنة فى مصر

تعد مصر من أكبر الأقطار العربية المتجانسة دينيا حيث تصل نسبة المصريين المسلمين فيها حوالي ٩٠ % والأقلية العددية تتمثل فى الأقباط وعدد من البهائيين ويتناول هذا المبحث الأقليات الدينية ثم إلقاء الضوء على الأقليات غير الدينية مثل المرأة و مواطني النوبة كما يلي:

أولا الأقليات الدينية :

أ – الأقباط :

تختلف تقديرات عددهم بين الجهات الرسمية و تقديرات الكنيسة ، فعدد الأقباط فى مصر يثير إشكالية فبينما تقول المصادر القبطية أن نسبتهم حوالي ١٥ % من تعداد السكان ، وتقول مصادر الحكومة المصرية إن نسبتهم لا تتعدى ١٠% و هذه النسبة تشمل الأقباط الأرثوذكس و الكاثوليك و البروتستانت و غيرهم من الطوائف المسيحية ، وأن نسبة الأرثوذكس فى حدود ٥,٧ % و ذلك طبقا للإحصائيات التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء كل ١٠ سنوات(١) وهم مندمجون اجتماعيا واقتصاديا فى نسيج المجتمع المصري . (٢)و يتقلدون مختلف الوظائف الإدارية و السياسية .

وتضم حكومة د أحمد نظيف و التي تشكلت عام ٢٠٠٤ فى عضويتها وزيرين أقباط يتــولى أحدهما وزارة المالية و الثاني البيئة بالإضافة إلي أن المجلس القومي لحقوق الإنسان والــذي يمارس دوراً فى الرقابة على ممارسة السلطات وحماية حقوق الإنسان يرأسه الدكتور بطرس بطرس غالي (٣) .

وتستخدم تيارات وجهات سياسية فى الغرب ورقة الأقباط للضغط على مصر وتستغل فى ذلك بعض الأقباط فى المهجر الذين يروجون لادعاءات كاذبة عن اضطهاد الأقباط ، وقد يكــون هناك مشكلات للأقباط فى مصر ولكن ليس اضطهاد وهو أمر يحدث فى كــل وطــن فــى فترات الأزمات والتغيرات الحادة ،إن الادعاء باضطهاد الأقباط والاعتــداء علــيهم وســيلة لإضعاف الحكومة المصرية، وأيضا لإضعاف تماسك الوطن، لأن ضرب تماســك الــوطن يسهل عملية اختراقه لذلك ما يحدث من طرح صورة العلاقة بين الأقباط والمسلمين وافتراض وجود صراع أبدي بينهما يهدد الوحدة الحضارية والثقافية لمصر .(٤)

1- حسن ابو طالب (محررا) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ .

2 - قايد دياب ، المواطنة و العولمة تساؤل الزمن الصعب ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

3-Medhat kalada , an open letter to Aysha Abd el Hadi the Egyption minister of human resources . www. coptic assembly.org/showart.ph

4- قطب الضوي ، لغز الفتنة الطائفية فى مصر ،(القاهرة : دار عالم الشهرة ، ١٩٩٨) ، ص ص ٥٦ -٥٧ .

ويتم في هذا السياق التركيز على الملف القبطي بوصف الأقباط أكثر عدداً من البهائيين وأصحاب تاريخ مشرف في الوحدة الوطنية مع المسلمين في محاربة الاضطهاد ولا يوجد متسع لعرض الخلفية التاريخية ولكن سيتم الإشارة إليها كلما دعت الحاجة .

أسباب تزايد الاهتمام بالملف القبطي :

هناك اسباب تدعو إلى تزايد الاهتمام بالملف القبطي و يتم إلقاء الضوء عليها كما يلي :

١- يوجد اتجاه على الجانبين الإسلامي والمسيحي يسعي إلي تمرير مشروعه الطائفي بوصفه مشروعاً بديلاً أو موازياً للمواطنة واللافت للنظر أن أنصار المشروع الطائفي لم يغيبوا عن المشهد المصري طيلة القرن العشرين وحتى الآن إلا أنهم في الوقت الحاضر يكتسبون أرضية على الساحة المصرية [١] ، كما تحدث توترات في العلاقة بين المسلمين والأقباط بين الحين والآخر مما يثير التساؤلات عن حالة الوحدة الوطنية في مصر وهل ما يحدث هو فتنة طائفية أم أنها فتنة وطنية تمس الوطن ككل وما هي مرجعية تلك التوترات التي أخذت في التكرار في السنوات الأخيرة مما جعل من الضروري دراسة المشكلة وجذورها وأبعادها . [٢]

٢- نقص عدد الأقباط المنتخبين في البرلمان منذ النصف الثاني من القرن العشرين وهذا دفع النظام إلي تبني فكرة تعيين الأقباط في البرلمان وهذا التعيين أضعف من مصداقية الصورة السياسية للأقباط [٣] حيث يعزف المواطن عن المشاركة السياسية بحيث صار المواطن المصري تدريجياً يعبر عن هويته من خلال الدين وصارت المؤسسة الدينية(مسيحية أوإسلامية) هي أقوى الأحزاب في مصر فالمؤسسات الدينية تقدم العديد من الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى ميل الشخصية المصرية إلى التدين مما يسيطر على المواطن ويدفعه للتقوقع داخل المسجد او الكنيسة على حساب المشاركة في الحياة السياسية .[٤] فالإدارة الكنسية في مصر أحيانا تقبض على ولاء رعاياها وتتخذ سياسات قد تقود إلي موقف انعزالي .[٥]

٣- عهد نظام الحكم بهذا الملف الخطير (الملف القبطي) إلي الأجهزة الأمنية رغم أنه ملف سياسي واختزلت السلطة المسألة المعقدة في لعبة كر وفر بين الضباط والكنيسة لذا أثمرت

---

[١]- سامح فوزي، رؤي المثقفين الاقباط في المواطنة : دراسة استطلاعية ، في هبة رؤف وعلاء ابو زيد (محررتان) ، مرجع سابق ، صـ ١٥٩ .

[٢]- حسن ابو طالب ، الوحدة الوطنية في مصر هل هناك ازمة، مجلة تعليقات مصرية ، عدد ٢٥ ، يناير ٢٠٠٥ . www.acpss.ahram.org.eg/search/getpage/asp

[٣]- اندر يه زكي ، الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الاوسط ، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦) ، صـ ٢٠٦ .

[٤]- بهي الدين حسن، قبل الطوفان لماذا يشعر الأقباط بالغربة في وطنهم ، مجلة سواسية ، عدد٠ ٧ - ٧١ ، مايو ، يونية ٢٠٠٦ ، صـ ٣٢ .

٥- طارق البشري، الجماعة الوطنية بين العزلة والاندماج ،(القاهرة : دار الهلال ، ٢٠٠٥)، صـ ٥ .

المواجهات المتكررة عن حالة عداء مباشر وخصومة واضحة بين أجهزة الأمن وقيادات الكنيسة مما أدي لاستخدام بعض الأقباط في المهجر هذه المعالجة لتزييف الادعاءات حول اضطهاد الأقباط وتخصيص مساحات في الصحف الأجنبية لنشر آرائهم وهو ما ينذر بالمزيد من التصعيد .[1] والمعالجة الأمنية وحدها لا تكفي ، فلابد من تفعيل المواطنة واكتشاف القيادات المدنية من الأقباط و دمجها في المجال السياسي .

٤- وجود مطالب للأقباط تنادي بمزيد من المشاركة في مؤسسات صنع القرار و بعضهم يرى أن سيادة الشعب منقوصة بسبب عدم مشاركة احد مكونات الأمة وحدوث عنف ضد الأقباط ووجود أفكار استبعادية في المناهج التعليمية ، هذا فضلا عن اعتقاد الأقباط بوجود مظاهر تفرقة في شغل الوظائف وظهور فتاوي و اجتهادات دينية تنال من مواطنة الأقباط وتعيدهم مرة أخرى إلي وضع الذمية بالإضافة إلي قضية بناء الكنائس [2] كما أن الأقباط المهاجرون إلي الولايات المتحدة وكندا واستراليا صار لهم نشاط سياسي يتعلق بما اسموه المسألة القبطية ويشكلون رأيا عاما في مواطنهم للضغط على مصر مستخدمين في ذلك التكنولوجيا الحديثة مثل الفضائيات والإنترنت Internet lobbyiny stratergies مما يساعد بالتشهير بصورة مصر في الخارج [3].

٥- سياسات الوضع العالمي الجديد تعمل على تذويب الاستقلال الوطني وحركاته وتركز هذه السياسات على إضعاف قوى التماسك في الجماعات السياسية التي تحقق بها انتصار حركات التحرر الوطني ، فطرح الفكر العالمي للنظام الجديد موضوع حقوق الإنسان الفرد ليستعاض به عن حقوق الإنسان الجماعي وبالتالي إثارة موضوع الأقليات وبذلك تتخذ قوى الهيمنة العالمية وضع الحكم بين الشعوب بعضها البعض أو بين الشعوب وحكوماتها بعد أن كانت في وضع الخصم [4] ، ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بإصدار التشريعات التي تهدف ظاهرياً إلي حماية الأقليات الدينية ومكافحة الاضطهاد ، بينما تسعي إلي تحقيق أهداف سياسية مثل قانون التحرر من الاضطهاد وقيام رئيس مكتب مكافحة الاضطهاد الديني برصد التقرير السنوي لحرية العبادة والاعتقاد الصادر عن الخارجية الأمريكية وربطه بصورة مباشرة بالمساعدات الخارجية ثم فرض عقوبات على الدول التي تنتهك القانون مثل الحرمان من

---

[1]- مجدي الجلاد ، هل أنت مصري أم قبطي ، جريدة المصري اليوم ، ٢٠٠٨/٦/١٠ .

[2]- سامح فوزي، رؤى المثقفين الأقباط في المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، صـ ١٨٢ .

٣- Rowe, pauls, four guys and a fax machine ?diasporas new in formation technologies and the internationalization of religion in Egypt, journal of church and state ,vol 43 issue1.2001 p 6 .

[4]- طارق البشري ، الجماعة الوطنية بين العزلة و الاندماج ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ – ١٠٩ .

المعونة الأمريكية والاستثمارات الخاصة وإعادة النظر فى مساعدات الكوارث والتعاملات التجارية وأصبح اضطهاد الأقليات الدينية مدخلا للتدخلات الخارجية فى ظل هذا القانون(١).

٦- المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لها علاقة بالتحولات السياسية مما يؤثر على أبعاد المواطنة المختلفة ففى الخبرة الأوروبية قاد التحقق فى احد أبعاد المواطنة إلي السعي وراء تحقيق بعد جديد ولم يهتم الباحثون والسياسيون بالمواطنة الاجتماعية إلا عندما استقرت المواطنة ببعديها القانوني والسياسي ، أما فى الحالة المصرية فإن أبعاد المواطنة الثلاثة غير مكتملة وتظل الحركة الوطنية فى حاجة للعودة إليها جميعاً من مرحلة لأخرى (٢).

رؤى الدوائر المسيحية للمواطنة :

أ - رؤية الكنيسة الأرثوذكسية للمواطنة :

ترتبط المواطنة بظروف المجتمع و تتأثر بالمرحلة التي يمر بها ، لذا تشير الدراسة فى هذا الصدد إلي خلفية موجزة عن المواطنة فى المراحل المختلفة ، فالسمة الأساسية لمرحلة الزعيم جمال عبد الناصر كان لها طابع التكامل الوطني للجميع أما مرحلة الرئيس السادات فتتسم بأن بها طابع التكون الطائفى مما شكل تطوراً سلبياً لحق التكامل بين مكونات المجتمع وبصورة يصعب تقديرها إذا لم نضعها فى إطار الأزمة المجتمعية الشاملة ، أما مرحلة الرئيس مبارك فهى مرحلة إعادة التوازن والثقة فى مفهوم التكامل بين المسلمين والأقباط فهم عنصر الأمة كلاهما يكمل الأخر و يمتزج معه فى النسيج الوطني (٣) .

و برز دور الدولة فى حماية الوحدة الوطنية بصورة كاملة فى مرحلة التسعينات حتي أن رصاصات الإرهاب طالت كل من المسلمين و الأقباط ، وعندما لجأت عناصر الإرهاب لضرب الكنائس فى القرى تصدت لها أجهزة الأمن وأحكمت الحراسة على الكنائس ومنعت استمرار هذه الحوادث واستهدف الإرهاب الأبرياء من المواطنين المسلمين أضعاف ما شمل من الأقباط فى الفترة من بداية ١٩٩١ حتي مارس ١٩٩٧ وقد اتخذت أجهزة الأمن إجراءات صارمة ضد أي تقصير تم نسبته الي رجال الأمن .(٤)

وجدير بالذكر أن البابا شنودة رأس الكنيسة الأرثوذكسية له العديد من المواقف الوطنية فقد حرم البابا زيارة القدس وعاقب الأقباط الذين زاروا المدينة ، كما أكد أن الأقباط ليسوا فى صراع مع الدولة وكل مشاكل الأقباط يجب أن تحل داخل الدولة واعتبر قداسة البابا شنودة أن

١- هاني لبيب، المواطنة والعولمة الاقباط فى مجتمع متغير ، (القاهرة: دار الشرق، ط ١ ، ٢٠٠٤)، صـ ٦٣ .

٢- سامح فوزي، رؤى المثقفين الاقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، صـ ١٨٦ .

٣- أبو سيف يوسف ، الأقباط والقومية العربية ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦) ص ١٨٨ .وانظر ايضا Meir Hatina, In Search Of Authenticity AcopticPerception, Middle Eastern Studies, Vol 42 , NO 1 , January 2006 , p 50 .

٤- قطب الضوي ، مرجع سابق ، ص ٣٨

أي محاولة لتطبيق القانون الأمريكي الخاص بالتحرر من الاضطهاد الديني سيكون تدخلاً فى الشئون الداخلية لمصر [١]، وقد رفض البابا شنودة تأسيس حزب سياسي قبطي لأن الحزب السياسي عليه أن يخدم مصالح المجتمع بأكمله وليس مجموعة واحدة منه [٢].

ويلاحظ أن خطاب البابا شنودة فى مجال الحديث عن إشكاليات المواطنة لا يختلف عما تطرحه القيادات المدنية فى خطاباتها منذ مطلع القرن العشرين ، كما أنه لا يختلف عن الخطاب الذي تطرحه عناصر دينية مدنية قبطية لها ملاحظات نقدية على إدارة الشئون الكنسية والدور العام للبابا شنودة ، ويحوى خطاب قداسة البابا حديثاً عن الهموم القبطية المعتادة مثل العقبات التي تعترض بناء وترميم الكنائس وضعف التمثيل السياسي للأقباط فى الحياة العامة ،وعدم تولي الأقباط الوظائف العليا فى الجهاز الإداري والهجوم على العقيدة المسيحية فى وسائل الإعلام والكتب المتداولة وأعمال العنف التي تطول الأقباط من آن لآخر [٣] وسيتم التطرق إلي مدى تطبيق هذا الخطاب فى الواقع عند دراسة دور الكنيسة الأرثوذكسية فى معالجة أحداث الفتنة الطائفية

٢- *رؤية الكنيسة الكاثوليكية* للمواطنة :

إن رأس الكنيسة الكاثوليكية فى مصر البطريرك أنطونيوس نجيب ،وهو ليس له خطاب معلن فى مجال المواطنة بالمقارنة بقداسة البابا شنودة ، وتقتصر عظاته على الموضوعات الروحية والإيمانية ورغم ذلك هناك اجتهادات مهمة فى المحيط الكاثوليكي أبرزها أطروحات الأب وليم سيدهم اليسوعي ، والذي ينطلق من فكرة محورية هى أن المسيحيين الكاثوليك فى مصر أقلية الأقلية ،انهم أقلية داخل المسيحيين الذين يعتبرون أقلية عددية ويرى أن هناك غياب فادح للمسيحيين الكاثوليك فى المجال السياسي والمشاركة فى البرلمان والسلطة التنفيذية وسلط الأب وليم سيدهم الضوء على بعض إشكاليات المواطنة مثل قيام التيار الإسلامي بعزل الأقباط ووصفهم بالذميين وموجات الإرهاب و تنامى التيار الدينى داخل المجتمع ، ويطرح الأب وليم سيدهم هموماً خاصة يعاني منها الكاثوليك وأبرزها رفضهم محليا من قبل بعض القطاعات الأرثوذكسية فى مصر لأنهم عقائديا يتبعون الفاتيكان ، ويعتقد أن لاهوت التحرير يجيب على تساؤلات عديدة حول الإيمان وجدوى النضال والسعي نحو الملكوت الأبدي وتحقيق المواطنة عملياً وأن بلوغ الخلاص بالمفهوم المسيحي أي الفوز بالملكوت السماوي يرتبط بخلاص الجماعة وهو ما سيتلزم من المواطن المسيحي أن يخلع عنه فرديته ويندمج فى مجتمعه ليحرره من السلبيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فالدين تحرر فى المقام الأول

١- أندريه زكي ، مرجع سابق ، صـ ٢١١ ،.
٢- المرجع نفسه ، صـ ٢١٥ .
٣- سامح فوزي ، رؤى المثقفين الأقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، صـ ١٩٢ .

وبذلك يتم تجاوز الأطر الطبقية والإسهام فى المجال العام والالتحام بالواقع ومحاولة تغييره بدافع إيماني وإنساني مما يجعل المواطنة خبرة حياتية [١] ، و قد طرأ تغيير عميق على الإطار التاريخي و الاجتماعي المحيط بالكنيسة الكاثوليكية يدعو إلى التجديد داخل الكنيسة و فى علاقتها مع الكنائس المسيحية الأخرى و حوارها مع الإسلام و أيضا الاهتمام بالقضايا الاجتماعية و الاقتصادية [٢]، و المطالبة بالمواطنة عملية لا تتسم بالتجانس الكافى حتي من قبل المطالبين بها والمعضلة هى المقاومة السياسية والاجتماعية والثقافية التي تواجها عملية المطالبة .[٣]

٣- رؤية الكنيسة الإنجيلية للمواطنة :

يواجه خطاب الكنيسة الإنجيلية فى قضية المواطنة تحديا بنيويا يتمثل في الحاجة إلى اتباع خطاب لاهوتي يعبر عن ارتباط حضاري بمصر وفى نفس الوقت الارتباط الكياني والعقائدي بالكنيسة الأم فى الغرب ،يقوم الإكليروس[٤] الإنجيليون بمحاولات لتجاوز حالة الاغتراب المكاني عن طريق طرح رؤي جديدة تجعل هناك مكاناً للكنيسة الإنجيلية فى مجال إنتاج خطاب المواطنة فى الخبرة المصرية وينطلق الكاتب من افتراض أساسي أن المواطنة مفهوم بديل يؤسس المشاركة على أساس المساواة والتعددية ولكن تجاوز السياق الحضاري للمواطنة المصرية والسياق هو الارتباط كيانياً بأرض مصر واختلاط الطقوس فى الكنيسة القبطية بمصر وتشير الدراسة إلى المواطنة فى فكر د أندريه زكي والذي يرى أن المواطنة تعبر فقط عن حركة مواطنين مسلمين ومسيحين لبلوغ الاستقلال .

ويرى أيضا أن القومية العربية هى الأيدولوجية التي يمكن استخدامها لتحقق المشاركة السياسية حتي الستينات من القرن الماضي وتطلعت الحكومات العربية من خلالها لبناء نظام سياسي له رؤية سياسية عربية ،واقتصاد راسخ وأدى بزوغ فكرة الوحدة الإسلامية وأسلمه القومية العربية إلي ظهور مفاهيم سياسية جديدة مثل الناصرية وقومية الدولة وشعر المسيحيون العرب وهم من ساهموا فى طرح القومية العربية بالتهديد نتيجة أسلمة القومية العربية فاتجهوا إلي المواطنة وقومية الدولة لتيسير المشاركة السياسية [٥] ، وبالتالي يؤكد د أندريه زكي أن المواطنة بديل عن الانخراط فى إطار حضاري أوسع فهى البديل عن القومية العربية والأممية الإسلامية، وهذا الطرح يجعل المواطنة لاحقة للارتباط الأشمل أمميا فى

---

[١]- المرجع نفسه ، صـ ١٩٣

[2] - نبيل عبد الفتاح و أخرون ، تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ١٩٩٥) ص ١١١ .

[٣]- يسري مصطفى، المواطنة ثقافة الاندماج فى مرحلة الحداثة ، فى الأب وليم سيدهم اليسوعي (محررا) ، المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٠-٢١ .

[4] - الإكليريوس هم رجال الدين المسيحي .

[٥]- أندريه زكي، مرجع سابق ، ص ص ٧٩ – ٨٥ .

حين أنها سابقة أو يجب أن تكون سابقة على أي ارتباط آخر، ففي الخبرة الأوروبية الحديثة أدي تحقيق المواطنة فى إطار الدولة القومية قانونيا وسياسيا واجتماعيا إلي الاتجاه للوحدة السياسية والاقتصادية مع دول أخرى ، وهناك إشكالية أن د/ أندريه زكي يرى أنه بالامكان تحقيق المواطنة على أساس من العلاقات التاريخية والمصالح المشتركة دون اهتمام بما يمكن تسميته بالوعي الحضاري للمواطنة وهذا الوعي الحضاري هو الذي يعطي للأبعاد السياسية والقانونية للمواطنة معني وغاية ولم يركز على الجانب الاجتماعي للمواطنة (١) .

٤ - ***رؤية أقباط المهجر للمواطنة :***

يقصد بأقباط المهجر أنهم نشطاء مصريون مسيحيون فى الخارج يهتمون بالشأن القبطي ويعلنون هدفهم فى السعي لإزالة المشكلات التي قد يتعرض الأقباط لها بسبب قبطيتهم، وعادة ما ينشيء هؤلاء النشطاء منظمات يتحدثون باسمها وهؤلاء النشطاء لهم خطاب في مجال المواطنة والبعض منهم متطرف يتحدث عن المشكلات والهموم القبطية من منطلق أن الأقباط أقلية مضطهدة يريد المستعمر العربي الإسلامي القضاء على الشخصية القبطية أو تحويلها إلي الإسلام، والبعض الآخر من أقباط المهجر يرى أن الهموم القبطية تعبر عن مشكلات المواطنة، ويسعون إلي تحقيق المواطنة الكاملة للأقباط أسوة بالمسلمين فى وطن واحد يؤمن بالديمقراطية . (٢)

وترى الدراسة أن مشكلة المواطنة لا تقتصر على الأقباط فقط كما يرى التيارالسائد بين أقباط المهجر، لأن حتى المسلمين يعانون من مشكلات اجتماعية واقتصادية هى انتقاص من البعد الاجتماعي والاقتصادي للمواطنة والمواطنة ليست فقط مساواة أو حقوق مدنية وسياسية،وبالتالي يترتب على النظرة الشاملة لقضية المواطنة أن ما يراه أقباط المهجر من انتقاص لمواطنة الأقباط هو جزء من قضية المواطنة بصفة عامة بصرف النظر عن الدين ويطرح أقباط المهجر وثائق وإعلانات تعبر عن رؤيتهم لمفهوم المواطنة وأهم ما تركز عليه هذه الوثائق :

- التركيز على الطبيعة العلمانية أو المدنية للدولة المصرية واللجوء إلي مبدأ التمثيل النسبي كإجراء مرحلي لتعزيز مشاركة الأقباط فى المجالس النيابية وحرية العقيدة ولاتتدخل الدولة فى الشئون الدينية ويكون الحكم هو الدستور.(٣)

---

[١] - سامح فوزي، رؤى المثقفين الأقباط فى المواطنة ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .
[٢] - المرجع نفسه ، ص ص ١٩٥ ـ ١٩٦.
[٣] - الإعلان المصري ورقة عمل من أجل مصر ديمقراطية حديثة، (مونتريال ـ واشنطن : المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان ومنظمة اقباط الولايات المتحدة ، ٢٠٠٢) ، ص ص ٢٤ ـ ٤ .

- الاستناد إلي مرجعية واحدة هي مواثيق حقوق الإنسان وهو ما يختلف عما يطرحه بعض المثقفين الأقباط في معالجتهم للشأن القبطي من الركون إلي الحركة الوطنية الدستورية بوصفها مرجعية نضال تاريخي تراكمي مشترك وأساس حركة آنية مشتركة أيضاً . (١)

وبالتالي ينطلق خطاب أقباط المهجر من نقطة أساسية هي أن الأقباط مهمشون وهذا لا توجد أدلة قاطعة تثبته .

أهم القضايا التي تتعلق بالأقباط في مصر :

أ - قضية بناء الكنائس :

لقد حرص الولاة في مصر على تنظيم بناء الكنائس ومنذ التعامل الأول بين عمرو بن العاص والبابا بنيامين سمح للأقباط بناء ما هدم من كنائس وأديرة وقت هرقل ومن المتفق عليه بين المؤرخين أن بناء الكنائس وتجديدها من الموضوعات التي لم تكن للحكم الإسلامي فيها سياسية ثابتة حيث تأرجح الموقف منها حسب الظرف الاجتماعي والسياسي وليس الديني، وقد أذن الوالي موسى بن عيسي وقت خلافة هارون الرشيد للأقباط ببناء الكنائس التي هدمت من قبل لأسباب غير دينية اعتبرها من عمارة الأرض(٢) .

وقد صدرت بعض القرارات الجمهورية التي مضمونها حل أي مشكلة تتعلق ببناء الكنائس وهي :

١- القرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ :

وهو يختص بتفويض المحافظين بإصدار قرارات خاصة بترميم الكنائس وملحقاتها القائمة .

٢- القرار الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ وهو يمنح الجهة الإدارية المختصة بشئون تنظيم كل محافظة حق إصدار التراخيص لترميم دور العبادة .

٣- القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٠٥ بتفويض المحافظين بإصدار تراخيص البناء أو إجراء توسعات في الكنيسة .(٣)

انـدثار تطبيق الخط الهمايوني : لقد صدر الخط الهمايوني (٤) سنة ١٨٥٦ ويعني الخطاب أو التوجيه أو البيان الموجه من الباب العالي أي نص ليس له صفة التشريع الملزم في إطار الإصلاحات التي تم الأخذ بها ويلاحظ أن الخط الهمايوني لم يعد يطبق الآن للأسباب التالية :

١- سامح فوزي، رؤى المثقفين الأقباط في المواطنة، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

٢- سمير مرقص، المواطنة الثقافية اندماج وتعددية بناء دور العبادة نموذجا ، مرجع سابق ، ص٩ .

٣- مستقبل الحريات الدينية في ضوء مشروع قانون دور العبادة الموحد، صادر عن المعهد الديمقراطي المصري للتوعية بالحقوق الدستورية والقانونية ، ٢٠٠٧/١٢/١٥ ، www.anhri net /egypt/edi/2007/pr1215

٤ - الخط الهمايوني العثماني هو مرسوم أصدره السلطان عبدالمجيد الأول في فبراير ١٨٥٦ م الفرمان العالي للإصلاحات، ويضم المرسوم السلطاني مبادئ عامة وقواعد تنظيمية لشؤون الطوائف غير الإسلامية ويتضمن الخط الهمايوني اعتماد جميع الحقوق التي نصت عليها قوانين سابقة للمسيحيين أهمها: تشكيل مجالس ملية للطوائف لإدارة المصالح الملية الخاصة بشؤونهم الداخلية، وأن يقوم الأب البطريرك بتقديم طلبات بناء الكنائس للباب العالي، وتصدر الترخيصات اللازمة لبنائها.

الخط الهمايوني مثله مثل أي خطاب يصدر عن رئيس الدولة ليس له صفة التشريع الملزم خلافا للفرمان أو الديكريتو،ولم يضع النص في مواد كما هو الشأن في التشريعات انما كتب بصيغة يتغنى فيها صاحبه بعبارات التمجيد والتفخيم .،وجريدة الوقائع المصرية وهى الجريدة الرسمية المخصصة لنشر القوانين والتشريعات صدرت منذ عام ١٨٣٠ ولكن لم ينشر فيها هذا الخط الهمايوني ومن ثم لا يكون قد اكتسب صفة التشريع الملزم . وكانت مصر وقت صدور الخط الهمايوني تتمتع باستقلال تشريعي بحسب إجماع المؤرخين والقانونين . و أيضا كان هذا الخط موجها الي الكتل المسيحية التي قبلت بنظام الملل في الشام وهذا النظام لم تعرفه مصر بالمطلق ،علاوة على أن القرارات الرسمية الحديثة والتي كانت ترخص لبناء الكنائس مع مطلع القرن العشرين وتجديدها لم تكن تشر للخط الهمايوني وانما إلي القانون ١٥ لسنة ١٩٢٧ وقد استمرت الإشارة لهذا القانون في ديباجة القرارات الجمهورية لاحقا بعد صدور القرارات الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ ورقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ ورقم ٢٩١ لسنة ٢٠٠٥ وبناء عليه فالخط الممايوني ليس جزءاً من البناء القانوني المصري .

ولا يوجد تاريخياً أي قوانين تفصيلية خاصة ببناء الكنائس سوى الإجراءات الإدارية الشهيرة المعروفة بشروط العزبي باشا([1]).

ب- مشروع قانون موحد لبناء دور العبادة :

تقدم المجلس القومي لحقوق الإنسان بمشروع قانون موحد لبناء دورالعبادة في إبريل ٢٠٠٧ وتناول المشروع الأعمال الخاصة ببناء وترميم دور العبادة [٢] ، ومشروع المجلس هو أول مشروع مقدم من مؤسسة قومية وبالتالي هو الأهم والأكثر تأثيراً على صناع القرار .[٣]

و تتباين وجهات النظر بين المؤيدين والمعارضين لمشروع القانون الموحد لدور العبادة و سيتم عرضها على النحو التالي :

. المؤيدون لمشروع القانون

يلقى القانون ترحيبا في الأوساط المسيحية وهو خطوة للقضاء على الاحتقان الطائفى الذى يظهر بسبب التوسع في بناء مساجد متاخمة للكنائس أو العكس وهو ما يضع القانون حدا له ،ومسودة القانون تتضمن شروط و مواصفات لبناء دور العبادة وفقا لنسبة عدد السكان،

---

[1] - سمير مرقص ، المواطنة الثقافية اندماج وتعددية بناء دور العبادة نموذجا ،مرجع سابق ، ص ١٠ انظر أيضا نبيل لوقا بباوي ، مشاكل الاقباط في مصر وحلولها ، (القاهرة : مطابع الأهرام ، ٢٠٠٣) ص ٥٣ .حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٣٢٧ لسنة ٢٠٠٠ ونشر بالجريدة الرسمية و نص بالترخيص لبناء كنيسة مار جرجس بقرية الحرجة – البلينا – سوهاج وقد استند القرار إلى الدستور وما عرضه رئيس مجلس الوزراء وليس الخط الهمايوني.

[2] - نادر شكري، دعوة قضائية ضد رئيس الجمهورية ورئيس مجلسى الشعب والشوري لاصدار القانون الموحد لدور العبادة ، ٢٠٠٧/٧/٢٨ ، www.copts.united.com /invs/invsgol.php

٣- مستقبل الحريات الدينية في ضوء مشروع قانون دور العبادة الموحد ، مرجع سابق ، www.anhri.net/egypt/edi/2007/pr1215

وستوجد لجنة من رجال الدين الاسلامي و المسيحي تحدد احتياجات كل نسبة معينة من السكان لدور العبادة وبناء عليها تمنح التراخيص ، كما ينقل تبعية بناء الكنائس من رئاسة الجمهورية إلي الإدارة الهندسية بالإحياء السكنية وجعل رأي الجهات الأمنية في بناء الكنائس استشارياً، وإن القانون بصيغته المقدمة إلي البرلمان يهدف إلي سحب البساط من أمام المزايدين في الداخل والخارج بشأن التمييز بين مسلمي ومسيحيي مصر فيما يتعلق بشروط بناء المساجد ووضع قواعد قانونية موحدة يتم تطبيقها على المسجد والكنيسة دون تمييز (١) .

بينما يرى المعارضون أن هناك انتقادات منها :

لابد من لائحة تنفيذية لتطبيق القانون وذلك يعني مزيدا من الروتين وكان يمكن أن يذكر مشروع القانون كل الخطوات المطلوبة لأعمال الإنشاء خاصة أنها مذكورة في القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ ، المادة الرابعة من مشروع القانون مذكور فيها الموافقة الأمنية وهذا يثير التساؤل هل الموافقة الأمنية قرار إداري وبالتالي لابد أن يكون القرار مسبب وبذلك يحق للطالب الطعن فيه أمام المحكمة المختصة، أم تعتبر جهة سيادية تمارس سلطاتها وبذلك ينتفي في المشروع حق التقاضي.(٢) و المشكلة التي قد تواجه القانون هي عدم توافر الإحصاءات الدقيقة بشأن عدد الأقباط وبحسب التقديرات المتفاوتة يمثل الأقباط في مصر ما نسبته حوالي ١٠% ويقدر عدد المساجد والزوايا في مصر بحوالي ١٠٠ ألف وأكثر من ثلثيها يخضع لسيطرة وزارة الأوقاف في حين تقدر مصادر كنسية عدد الكنائس بحوالي ٤٠٠٠ كنيسة على النحو التالي ٣٠٠٠ للارثوذكس و ٥٠٠ للبروستانت ومثلهم للكاثوليك .(٣)

وترى الدراسة أنه رغم بعض الانتقادات التي قد توجه الي مشروع القانون إلا أن صدور القانون الجديد يضمن وبصورة كاملة عدم بناء أي دور عبادة لأي دين من الأديان إلا من خلال جهة واحدة تتولي عملية تنظيم أعمال البناء وفقا للشروط التي حددها القانون ،وتسري على جميع دور العبادة كما أن مشروع القانون الجديد يقضي على تعدد الجهات التي تصدر تصاريح ويخضع جميع أعمال البناء والترميم لدور العبادة لأحكام واحدة وينظمها قانون موحد (٤) ، وهو ما يتفق مع جوهر الدستور بعدم التميز على أساس الدين أو العرف ويكفل المساواة لجميع الأديان .

١- قانون مصري يمنع مجاورة المساجد للكنائس والحكومة تخشي اعتراض نواب الاخوان . ٢٦-٦-٢٠٠٨
www.egyptwindow.net/modules.php?name=new file =article .

٢- مستقبل الحريات الدينية في ضوء مشروع قانون دور العبادة الموحد ، مرجع سابق ، ٢٠٠٧/١٢/١٥

٣- قانون مصري يمنع مجاورة المساجد للكنائس والحكومة تخشي اعتراض نواب الاخوان ،مرجع سابق ، ٢٠٠٨/٦/٢٦

٤- نادر شكري ، مرجع سابق .

ج- قضية الأوقاف القبطية :

لقد صدر حكم محكمة النقض عام ١٩٨٩بأحقية هيئة الأوقاف القبطية بهذه الأوقاف القبطية وضرورة تسليمها لها وخاصة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية يستثني منها الأوقاف التي تشرف عليها هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ،ومعني ذلك أنه لا علاقة لهيئة الأوقاف المصرية بالأوقاف القبطية ولكن المشكلة فى الظروف السياسية والمناخ العام ،وقد تم إعادة ٩٠% من الأراضي الزراعية الموجودة تحت يد الأوقاف المصرية إلي الاوقاف القبطية وفى العقارات تم إعادة ٥٠ % من العقارات إلي الأوقاف القبطية وجاري فحص باقي المستندات لاستعادة الأراضي والعقارات . (١)

د - قضية تخصيص حصة للأقباط فى مجلس الشعب :

إن ما يثار من وقت لأخر حول منح الأقباط حصة محددة هو مثار اختلاف حتي بين الأقباط أنفسهم، ورغم أن الأحزاب السياسية كانت تسعي إلي تضمين قوائمها لبعض الأقباط كي لا تظهر أمام الآخرين فى الداخل والخارج أنها تفرق بين المواطنين وفقا للدين إلا أن نظام الانتخابات الفردي قد فتح الباب على مصراعيه أمام الأقباط للترشيح ولكن وجودهم كمنتخبين فى مجلس الشعب اضمحل .(٢)

وقد يرجع تقليص التواجد المسيحي بعد قيام الثورة فى البرلمان إلي :

- ضعف النشاط السياسي للأقباط المدنيين وهو ما نتعرض له عند دراسة دور الكنيسة الأرثوذكسية .
- التغيرات التي نتجت عن أمور مست عقائد المجتمع وقواه السياسية و بعد الثورة انحسر دور الفئات الاجتماعية الأرستقراطية والتي كان النواب الأقباط ينتمون إليها إجمالا (٣).

ويتضح من خطاب الكنائس المصرية تجاه المواطنة وأهم القضايا المطروحة أن هذه الخطابات تتباين فى مجال المواطنة وهو ما يعكس حقيقة أساسية هى أن الأقباط لايشكلون كتلة واحدة أو يتخذون موقفا متماثلا فى القضايا العامة ولا سيما الشأن القبطي ويؤكد ذلك اجتهادات المثقفين من شتي التيارات السياسية فى قضية المواطنة والتي تجعل الجدل يدور فى أفق سياسي وليس ديني ويرتبط بمسألة الديمقراطية واستكمال بناء دولة المواطنة أكثر من ارتباطه بالنزعات الطائفية .(٤)

1- نبيل لوقا بباوي ، مشاكل الأقباط فى مصر وحلولها، مرجع سابق ،ص ص ٧٣ – ٧٧ .

2- عمرو الشوبكي ، بحور الطائفية ، جريدة المصري اليوم ، ٢٠٠٨/٦/١٩ .

3- كريم القاضي ، النظم الانتخابية واشكال التمثيل فى البرلمان، http//acpss.ahram.org.eg/search/getpage.

4- سامح فوزي، رؤى المثقفين الأقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

أحداث الفتنة الطائفية :

يتصاعد بين حين وآخر الاحتقان الطائفى وهذا الموضوع واحد من أعقد المشكلات التي يواجهها المجتمع خاصة وأن الدلائل تشير إلي زيادته [1] ،وهناك عدة أمثلة لتلك الأحداث مثل قضية السيدة وفاء قسطنطين وأحداث دير أبوفانا وأحداث الإسكندرية .

وعلى سبيل المثال ففى قضية السيدة وفاء قسطنطين التي أشهرت إسلامها هى زوجة قسيس قد تجاوز دور الكنيسة فرض النصح الكنسي لإقناعها بالعودة إلي دينها كما هو معتاد فى مثل هذه الحالات ، ولكن تضمنت إثارة مجموعات من الشباب القبطي والتجمع أمام الكاتدرائية لعدة أيام وإطلاق شعارات غير مناسبة رغم أن أصل الواقعة لا يتجاوز حالة شخصية بحتة، لكن الطريقة التي عولجت بها من قبل الكنيسة على وجه التحديد وأجهزة الأمن لاحقا ساهمت فى تحولها إلي قضية عامة بكل المقاييس تضر بالوحدة الوطنية، وفى ظل مناخ دولي وإقليمي ضاغط يشعر فيه المسلمون أنهم مستهدفون فى دينهم ومنظومة قيمهم ومثل هذه المواقف تزيد من حجم التوترات الكامنة فى المجتمع كما أنها تصبغ القضايا الوطنية بصبغة طائفية [2]

وقضية دير أبو فانا أيضا هى نزاع على قطعة أرض بين الدير والأعراب وهذه الأرض محل النزاع ملك الدولة ولم يتم تخصيصها لأي طرف من الطرفين المتنازعين بالشكل القانوني السليم ، وحينما سقط قتيل وأصيب آخرون فقد أصبحت لدينا قضية جنائية بحتة لا اثر فيها لخلاف ديني أو طائفى وكان ممكنا أن يحدث الخلاف بين الأعراب وإدارة مسجد تتم توسعته [3] ، كما يرجع بعض المحللين الخلافات على منطقة الدير إلي كشف أثري أعلنت عنه البعثة الأثرية النمساوية للتنقيب عن الأثار عام ٢٠٠٣ مما دفع بعض الأعراب إلي السعي للسيطرة على المنطقة للتنقيب عن هذه الآثار [4] ، ويستغل بعض أقباط المهجر هذه الأحداث للترويج لادعاءات الاعتداء على الأقباط فى الزيتون والإسكندرية وأبو فانا والفيوم والزعم بوجود محاولات لإجبار الرهبان على ترك مسيحيتهم .[5]

---

[1] - عمرو الشويكي، بحور الطائفية، مرجع سابق ، جريدة المصري اليوم ، ١٩- ٦- ٢٠٠٨ .

[2] - حسن أبو طالب ، الوحدة الوطنية فى مصر هل هناك أزمة، مرجع سابق

www.acpss.ahram.org.eg/search/getpage/asp

[3] - أسامة هيكل ، المواطنة الانتقائية، جريدة المصري اليوم ، ٢٠٠٨/٦/٢١ .

[4] - عمرو بيومي واخرون ، البابا شنودة يطلب تأجيل المفاوضات فى قضية ابو فانا ويشترط تقديم الجناة الي المحاكمة ، جريدة المصري اليوم ، ٢٠٠٨/٧/٥ .

[5] - كن شاهدا أمينا على ما يحدث لإخوتك فى مصر فالله الذي منحك الحرية هنا حملك رسالة للدفاع عن حرية وسلامة كنيستك وشعبيك فى مصر ،

www.freecopts.net/english

دور الكنيسة الأرثوذكسية فى الملف القبطي :

يؤكد قداسة البابا شنودة " نحن نحترم الحاكم ونخضع له ولكن الموالاة لا تعني التسليم له دون قيد أو شرط فنحن لا نشارك فى الخطأ إذا وقع " كما يرى قداسة البابا أنه لا يعمل بالسياسة ولكن لا يرفض فى أي وقت الشهادة للحق أيا كان ويقول أيضاً :" عندما اقول انني فى غاية الفرح لأن الرئيس مبارك يخطو خطوات عملية نحو الديمقراطية وإعادة العلاقات الأخوية مع كل الأمة العربية والعلاقات المتوازنة مع العالم فإنني أشهد للحق ولست أمارس عملاً سياسياً، وبالمناسبة فإنني كمواطن قبل أن أكون بطريركا لي الحق فى العمل السياسي ولكن الكنيسة هى التي تمنعني من ممارسة هذا الحق وليس الدولة لسنا سلطة زمنية وإنما نحن أبناء مملكة الروح " [1] وحصر البابا شنودة دور الكنيسة فى الرسالة الروحانية والأخلاقية هداية الناس إلي السلوك السليم ،ويرى قداسة البابا أن "الكنيسة بطبيعتها ككنيسة لا تتدخل فى نظام الحكم وعملها هورعاية قلوب الأقباط والإشراف على حياتهم الروحية وقيادتهم روحياً بغض النظر عن نظام الحكم " ، ولفض الاشتباك بين ما هو سياسي وما هو ديني يؤكد البابا أن الكنيسة تؤيد مواقف وطنية وليست سياسية، ورجل الدين المسيحي كمواطن يطلب رأيه فى كثير من الأمور وله حق الانتخاب وابداء رأيه فى كثير من القضايا السياسية ولا يعني ذلك فى نظر البابا شنودة اشتغالا بالسياسة بل رأيه فى السياسة ينبع من حب رجل الدين لبلده واحتراماً لحقه كمواطن فى مباشرة حقوقه السياسية ومنها حق الانتخاب [2] ويمكن معرفة ملامح دور الكنيسة فى الملف القبطي من خلال ما يلي :

أ-تزايد دور الكنيسة فى تقديم الخدمات للأقباط :

كان خوف الكنيسة الأرثوذكسية على أبنائها واتباعها من غزو الإرساليات التبشيرية التي تمثل بالنسبة لها غزوا دينيا وثقافيا له تداعيات فقد قدمت الإرساليات خدمات فى مجال التعليم والتنمية مع ملاحظة أن غالبية نشاط الإرساليات بدأ فى الصعيد الفقير ثم انتقل للقاهرة لذا قامت نهضة شاملة فى الكنيسة المصرية للحفاظ على أبنائها .

وبالنسبة للمجال الديني أصبح هناك توعية مكثفة للتفريق بين الاختلافات العقائدية بين الكنيسة والإرساليات، وفى المجال التربوي هناك مدارس الأحد وفصول التقوية، وفى المجال الثقافى وسائل الإيضاح التي تساعد فى الدروس الدينية والتعليمية والمكتبات الصوتية والمرئية وبرامج تعليم اللغات والكمبيوتر، وفى المجال الاجتماعي هناك اهتمام بتقديم إعانات مادية للفقراء شهريا والرحلات والترفيه،بالإضافة إلي العديد من الخدمات الإضافية ويرتبط بهذا الخدمات الصحية مثل العيادات والمستوصفات ، كما أن نشاط الكنيسة فى المجالات المتعددة

---

[1] - غالي شكر ، الأقباط فى وطن متغير ، (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩١)، ص ١٠٢.

[2] - سامح فوزي، رؤى المثقفين الأقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، صـ ١٨٩ .

يتم بأسعار رمزية أو بدون مقابل وقد ساعد ذلك على تقوقع المسيحيين ليس على أنفسهم فقط ولكن على الكنيسة وتحولت المؤسسة الدينية إلي مؤسسة عامة ،وترتب على ذلك أن أصبحت المؤسسة الدينية هى الوسيط الذي يربط الفرد بالدولة ، وأصبحت المؤسسة الدينية هى البديل الشرعي للوطن أو الدولة على اعتبار أن المؤسسة الدينية هى التي تقوم بتلبيـــة الاحتياجـــات الملحة وليس الدولة ولكن بأشكال متفاوتة وجدير بالذكر أن المؤسسة الدينية الإسلامية تقـــوم بمثل تلك الخدمات ولكن على نطاق أضيق [١] .

ب-جدلية تمثيل قداسة البابا شنودة لجميع الأقباط الأرثوذكس :

يظهر الاختلاف فى المواقف والخطابات داخل الإكليروس والذي امتد إلـــي النخبـــة المثقفـــة القبطية عند الحديث عن شرعية البابا أو رأس الكنيسة القبطية فى الحديث عن مشكلات يعاني منها الأقباط بوصفهم أقباطاً، وما إذا كان البابا يتحدث نيابة عن الأقباط أم أنه تعبير عن هموم تعاني منها المؤسسة الدينية .

وتتعدد الاتجاهات ويمكن حصرها فى رأيين سائدين :

الاتجاه الأول يرى أن قداسة البابا شنودة لم يسع إلي ذلك وأن مقتضيات الأمور وضعت على كاهل الكنيسة هذا العبء، وأن ثمة فراغ فى مجال المشاركة القبطية فى الحياة العامة قد حدث فى السبعينات بحيث لم تعد هناك نخبة السياسيين الأقباط الذين لعبوا دوراً قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وغاب عن المشهد السياسي التكنوقراط الأقباط الذين أداروا الملف القبطي فى إطار بنية الدولة الناصرية فى الستينات حدث ذلك فى ذروة المأزق الطائفى فى السبعينات ، وهو ما استدعي أن تقوم الكنيسة بمليء الفراغ ولا سيما أنها تعد المؤسسة الشعبية الوحيدة التي يلتف الأقباط حولها .

الاتجاه الثاني يرى أن هناك رغبة من جانب البابا شنودة فى أن يـــدفع باتجـــاه المـــسيحية السياسية، ويرى أنصار هذا الرأي إن الكنيسة سعت لتمثيل الأقباط سياسياً وحدث ذلـــك بعـــد إجهاض دور القيادات المدنية القبطية التي لم يعد لها أي ثقل فى إدارة الشأن الديني وأصـــبح مناط الأمر بيد قداسة البابا شنودة [٢] ، ولمعرفة أسباب حديث البابا نيابة عن الأقباط ينبغـــي الإشارة إلي الدلالات التي تشير لتدخل الكنيسة فى السياسة وحديث البابا نيابة عن الأقباط من خلال طريقة علاج الكنيسة لأحداث الفتنة الطائفية .

١- هاني لبيب ، مرجع سابق ، ص ص ٩٤ – ٩٦ .

٢- سامح فوزي، رؤى المثقفين الأقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ و ممكن الرجوع الي هاني لبيب ، المواطنة والعولمة الاقباط فى مجتمع متغير (القاهرة ، دار الشروق ، ط ٢٠٠٤) ص ١٤٧ – ١٤٨ ويؤكد أن سلطة البابا على الاقباط دينية فقط وليست سياسية .

أهم الدلالات التي تؤكد حديث قداسة البابا نيابة عن الأقباط و تدخل الكنيسة فى السياسة :

- **تأييد قداسة البابا شنودة للرئيس مبارك فى انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥:**

هناك غياب للإحصاءات الرسمية بشأن عدد القساوسة المنخرطين فى الأحزاب السياسية إلا انه وفقا لتقديرات المركز المصري لحقوق الإنسان يبلغ عدد القساوسة المنتمين إلي الحزب الوطني نحو ٤٠٠ من إجمالي ٢٥٠٠ قسيسا على مستوي الجمهورية ، وقد أثار موقف البابا من تأييد الرئيس مبارك الجدل بين المؤيدين والمعارضين ونلقي الضوء على الموقفين على النحو التالي :

المؤيدون لموقف قداسة البابا شنودة بتأييد الرئيس مبارك :

يرى قداسة البابا شنودة انه أيد إعادة انتخاب مرشح الحزب الوطني لأنه صاحب خبرة واسعة ومعرفة ولديه حكمة وعلاقته طيبة بكل رؤساء الدول ،علاوة على قدرته على حل المشكلات والتحديات، وبعبارة أخرى يرى قداسة البابا أن مستقبل الأقباط فى وجود الرئيس مبارك أكثر اطمئنانا قياسا إلي خبرة السنوات الأربع والعشرين عاماً الماضية والتي شهدت تحسنا فى مجالات عدة تمس حياة الأقباط كبناء وترميم الكنائس والمساواة فى التوظيف والمناصب رغم قلة عدد النواب الأقباط المنتخبين فى البرلمان ، كما رأي المؤيدون أن مبايعة الرئيس مبارك هى واجب ديني وتعبر عن المصلحة العامة للوطن ككل،وأنها لا تتنافى مع كون قائلها قيادة دينية كبيرة لها وضع خاص، وأنها جاءت تعبيراً عن إيمان البابا وجموع الأقباط بأن الرئيس هو الأكثر قدرة على الفوز مقارنة بالمرشحين الآخرين .

المعارضون لتأييد قداسة البابا للرئيس مبارك :

رأي المعارضون أن تدخل الكنيسة وإعلانها البيعة باسم الأقباط فى اختيار شخص رئيس الجمهورية يمثل ممارسة للعمل السياسي المباشر وتأتي لصالح حزب ضد أحزاب أخرى وهو ما يتعارض مع دور المؤسسة الكنسية الذي يجب ألا ينزلق إلي إبداء الآراء السياسية ،لأن إعلان هذه المواقف السياسية يحول الموقف إلي نوع من مباشرة الحقوق السياسية ومن ثم تصبح طرفا للتنافس والصراع السياسي مما يجعلها خصما لشرائح كبيرة من التيارات السياسية وهو ما يضر بوضع الأقباط ككل . وقد أيد عدد كبير من أقباط المهجر مرشح حزب الغد بينما التزم قسم آخر لاسيما فى كندا موقف الكنيسة المصرية، وقد تم تفسير تأييد أقباط المهجر لمرشح الغد أنه دليل على تراجع شعبية البابا فى الخارج ، لكن جاء إعلان قساوسة كندا دعم الرئيس مبارك ليوفر قدرا من التوازن النسبي بين المؤيدين والمعارضين ، والكنيسة الكاثوليكية لم تحذو حذو الكنيسة الأرثوذكسية والأغلبية بإصدار بيان مبايعة وتركت لأبناء

الطائفة حرية الاختيار، ويثير هذا الجدل تساؤلا هل البابا يعبر عن عموم الأقباط ويتحدث باسمهم وهذا التساؤل إذا تمت اجابته يساهم ذلك فى حل إشكالية تدخل الكنيسة فى السياسة وفى طريقة معالجة الكنيسة لأحداث الفتنة الطائفية .

ويعني إعلان القادة الروحيين للكنيسة الأرثوذكسية دعمهم لأحد المرشحين للرئاسة واستخدامهم منبر الكنيسة ودعوتهم رعايا الكنيسة إلي الإلتزام بهذا الموقف احتكاراً أساسيا لإرادة المواطنين الأقباط على اختلاف انتماءاتهم السياسية والاجتماعية، وهو ماينافض مبدأ المواطنة ويناقض الحياد إزاء المرشحين للرئاسة ، والقانون يبيح لرجال الدين المسيحي الانخراط فى الأحزاب ولا تلزمهم اللوائح الكنسية بإخطار الكنيسة بعضويتهم عملا بالفصل بين الخدمة الدينية والنشاط السياسي ، ولكن بعيداً عن منبر الكنيسة وأن يكون ذلك من خلال قنوات الأحزاب المختلفة ، كما أن الموقف الذي اتخذه البابا شنودة والمجمع المقدس بتأييد الرئيس مبارك هو تعبير عن كون القيادة الكنسية تعتبر نفسها ممثلة لجميع الأقباط سياسياً ، وكأنهم كتلة سياسية واحدة تتحرك بقرار من الكنيسة وهو أمر غير مقبول بين الأقباط أنفسهم الذين يتوزعون على أحزاب وتيارات سياسية عدة ، وخاصة أن هناك من يؤمن بوجود فارق كبير بين الإلتزام بتعاليم الكنيسة فى المجالات الروحية والدينية وبين ممارسة العمل السياسي والحقوق السياسية والدستورية .

يضاف إلي ما سبق أن ممارسة رجال الدين الأقباط أو حتي المسلمين للسياسة يعني تدخلاً فى أمور دنيوية ، كما أنه يوفر شرعية لتدخل الجماعات الإسلامية فى العمل على أساس ديني وهو تطور غير مرغوب [1] ، وحين يتوافق الرأي على وجود مشكلات فى العلاقة بين المسلمين والأقباط ناتجة عن ممارسات اجتماعية وثقافية وسياسية وسوء أداء أمني ، فان الحديث عن وجود اضطهاد يمارسه أحد الطرفين فى مواجهة الآخر أو أنه سياسة رسمية للدولة تجاه الأقباط يعد من الأكاذيب الكبرى التي تروجها جماعات قبطية فى المهجر لها دوافعها الخاصة ، ولكن المناخ الذي تشيعه هذه الجماعات والإشاعات التي تروجها عن شبكة الانترنت والمبالغات التي تصر عليها فى تصوير أي مشكلة عابرة يمثل جزءاً من مناخ التوتر الذي يبرز بين الحين والآخر بين المسلمين والأقباط ، وبالرغم من وجود نفى رسمي من الكنيسة وأنها لا صلة لها مع هذه الجماعات الناقدة فى المهجر، إلا أنه من الظاهر توظيف ناتج أداء هذه الجماعات المهاجرة فى الضغط العام على الدولة عبر تصوير ، إن الحل الأمثل يقتضي الانصياع الكامل إلي رغبات الكنيسة، لأن البديل هو صورة سيئة للحكومة المصرية والمجتمع تروجها مثل هذه الجماعات القبطية فى المهجر .

١- إيمان مرعي، جدل بين الأقباط حول دعم مبارك ، مجلة تعليقات مصرية ، عدد ٤٠ ، ٦ ديسمبر ، ٢٠٠٥ ، //acpss .ahram.org.eg/ahram/2005/916/commo.htm

• **واقعة وفاء قسطنطين**

باتت الكنيسة القبطية في مصر وكما ظهر في واقعة وفاء قسطنطين تمارس دوراً أكبر من مجرد الدور الديني المتمثل في رعاية شئون الأقباط روحياً وهو دور سياسي.[1]، وبعد أن تم الإعلان عن الاقتراب من وضع حل للأزمة غضب البابا وغادر المقر البابوي ذاهبا إلي دير الأنبا بيشوي للاعتكاف مما أدي لشعور الشباب التأثر باليتم والضياع [2]، إن القانون الوضعي الذي نطبقه يعرف الحبس والحبس الاحتياطي ويعرف الاعتقال في ظروف حالة الطواريء القائمة ولكنه لم يعرف أبداً أن يمسك بإنسان ويسلم لآخر ليس ولياً عليه ولا قيما وهو إنسان لم يرتكب إثماً أو خطأ لأن من حق وفاء قسطنطين بوصفها مواطنه حرية العقيدة طبقاً للدستور .[3]

ولا توجد شرعية قانونية تستند لها الكنيسة في المطالبة بتسلم وفاء قسطنطين لها وبناء على ذلك صدر القرار الرئاسي بتسليمها ، مما جعل الكنيسة واسطة بين الدولة ومواطنيها فلا تصل الدولة لبعض مواطنيها تعاملا ومخاطبة إلا عن طريق الإدارة الكنسية التي يستطيع أن تحجب رعاياها عن الدولة وهذا وضع غير قانوني وغير دستوري لأنه يميز بين المواطنين .[4] كمايجعل الكنيسة صاحبة القناة الوحيدة بين الأقباط ككل وبين الدولة وهو أمر لا يستقيم إذا كانت هناك قناعة بأن المواطنين متساويين .

إن الإفراط في التعامل الكنسي مع مشكلات المسيحيين التي يواجه المسلمون أمثالها كل يوم باعتبارها خاصة بالمسيحيين وحسب من شأنه أن يظهر تمييزا معكوسا، لأن في الوقت الذي قيدت فيه الدولة بناء المساجد توفر التراخيص لبناء الكنائس ، كما أن الكنيسة لها حق مراجعة ونصح من يريد الدخول إلي الإسلام لكن الأزهر ليس له الحق في مراجعة من يريد التحول إلي المسيحية . [5] وبعد الإشارة للدلالات السابق يكون من الضروري معرفة الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة .

أسباب احتكار رأس الكنيسة الأرثوذكسية لتمثيل الأقباط والدور السياسي للكنيسة :

١- لابد أن الدولة الطرف المحوري في تحقيق المواطنة أن تكون طرفا محايدا ولكن الدولة في بعض الأحيان لم تكن طرفا محايداً كنخبة سياسية وديمقراطية، وبالرغم من أن النظام

١- حسن أبو طالب ، مرجع سابق ،?//acpss.ahram.org.eg/search/getpage.asp
٢- طارق البشري، الجماعة الوطنية بين العزلة و الإندماج ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .
٣ - المرجع السابق نفسه ، صـ ٢١١ .
٤ - المرجع نفسه ، صـ ٢١٣ .
٥- حسن أبو طالب ، مرجع سابق . .http//acpss.ahram.org.eg/search/getpage/asp

الناصري أقر المساواة على أسس غير طائفية فقد جعل المشاركة فى أحيان كثيرة تجري على أسس طائفية بينما النظام الساداتي جعل المشاركة والمساواة على أسس طائفية صريحة [1]

٢- إن الدولة فى إطار سعيها للتغلغل فى المجتمع وإحكام السيطرة على المؤسسات الشعبية حولت الأقباط فعليا إلي طائفة وجعلت الكنيسة الأداة المؤسسية للطائفة واختزلت الطائفة والأداة المؤسسية المعبرة عنها فى شخص رأس المؤسسة الذي أصبح رئيس المؤسسة والطائفة معاً ، وأصبحت الكنيسة تتقبل التهاني باسم الأقباط فى الأعياد وتجري نيابة عنهم المفاوضات مع الدولة فى المسائل الطائفية وتعبر عن آرائهم السياسية فى القضايا التي تسعي الدولة إلي خلق إجماع قومي حولها مثل قضية فلسطين.

٣- إن الالتفاف الشعبي حول المؤسسات الدينية وقياداتها يعكس نزوعاً تلقائياً عند الأقباط قد يكون مبعثه اعتبارات تاريخية تتعلق بالمسيرة الممتدة المتوازنة للكنيسة القبطية، وتزايد عدد الأقباط الذين يعتمدون على الكنيسة بوصفها شبكة أمان اجتماعي تؤمن احتياجاتهم المعيشية فى ظل تقلبات المجتمع والاقتصاد وأخيرا الشخصية الكاريزمية للبابا شنودة فى وقت غابت فيه عن المشهد السياسي شخصيات قبطية مدنية فاعلة .

٤- إن القيادات المدنية الفاعلة لم تول اهتماما بالشأن القبطي كالاهتمام الذي أولته له القيادة الدينية ولم تستطع على مدار العقود الثلاثة الماضية على الأقل أن تخلق وعاء مؤسسي تصب فيه جهودها .

وخلاصة القول إن قيام المؤسسة الكنسية بالتعبير عن المشكلات القبطية هو وضع خلقته ظروف عديدة متداخلة ، وأن البداية الحقيقة لاستعادة دور القيادات المدنية القبطية يكون بزيادة مشاركتها فى الحياة العامة .[2]

موقف الحركات الإسلامية من الأقباط :

يعد الإخوان المسلمون من أكبر القوي السياسية داخل مصر من حيث التمثيل فى البرلمان بعد الحزب الوطنى الديمقراطى ، وفقا لما أسفرت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية فى ٢٠٠٥ فقد حصل الإخوان على ٨٨ مقعدا ، لذا يكون من الضروري التعرف على رؤيتهم فيما يتعلق بالأقباط بوصفهم قوي سياسية متنامية داخل المجتمع . حرصت الجماعة على عدم ترشيح أي من مرشحيها أمام المرشحين المسيحيين من ذوي المكانة العلمية والثقافية المرموقة فى الدوائر الانتخابية لانتخابات عام ٢٠٠٥، أما بعد الانتخابات ومع تصاعد أزمة تتعلق بموقف الإخوان

١- سامح فوزي، رؤى المثقفين الأقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، صـ ١٨٢ .

٢- المرجع السابق، ص ص ١٩٠ – ١٩١ .

وانظر ايضا : نبيل عبد الفتاح ، الإسلام والديمقراطية والعولمة ،(القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٦) ص ص ١٥٢- ١٥٤ .

من الأقباط فقد سعي الإخوان إلي طمأنة الأقباط وأكد المتحدث الرسمي باسم الجماعة أن الإخوان لا يمانعون فى قيام أحزاب ذات مرجعية دينية مسيحية، وأن الدستور لا يمنع أيضا إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية ، وأكد أن المرشد العام طرح مبادرة لإجراء حوار مع شخصيات قبطية مدنية حول هموم الأقباط وطرحها من خلال تبني نواب الجماعة فى البرلمان مشاكل الأقباط على المستوي المحلي ومناقشتها .[١]

وينظر حزب الوسط الجديد ([٢]) وجماعة الإخوان المسلمين إلي أن الأقباط باعتبارهم مواطنين يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متكافئة ولكن يختلفان بشأن عدد من النقاط الجوهرية المتعلقة بعضوية الأقباط فى الأحزاب الإسلامية ، وعلى سبيل المثال حزب الوسط الجديد يعرف نفسه باعتباره حزبا مدنيا مرجعيته إسلامية يقبل عضوية جميع المواطنين المصريين بغض النظر عن الديانه بينما ينظر الإخوان المسلمون إلي أنفسهم باعتبارهم منظمة دينية ، وبالتالي يستثنون غير المسلمين من صفوفهم كما يدعو حزب الوسط لعدم وضع أي قيود على الحريات المدنية والسياسية للأقباط بينما يؤكد الإخوان على ضرورة أن يكون رئيس الجمهورية مسلم (٣) .

ظهرت مبادرات لمحاولة احتواء الملف القبطي تعرض لها الدراسة على النحو التالي :

مبادرات احتواء الملف القبطي :

أشهر هذه المبادرات هى حركة (مسلمون ضد التمييز) وعقب أحداث الإسكندرية عام ٢٠٠٦ أطلق ٣٢ مثقفا وأكاديميا مسلما المبادرة بهدف إشاعة أجواء التسامح الديني ومكافحة مظاهر التمييز ضد غير المسلمين فى المجتمع المصري والسعي لإعلان المواطنة الكاملة، وبالرغم من تلك المبادرة إلا أنه غاب عن مؤسسي هذه الحركة آليات التواصل مع الأقباط خاصة فى الخارج بالرغم من أهمية توفير قنوات شرعية ومستمرة للحوار بين المصريين فى الخارج وكافة المؤسسات فى وطنهم مصر.

وبالرغم من أن المبادرة خرجت للنور فى وقت مناسب إلا أنها لم تطرح إجابات محددة بشأن كيفية تنفيذ أفكارها وأطروحاتها وهى المعضلة التي واجهت الكثير من الحركات

---

١ - هانى رسلان ، "القوى المحجوبة عن الشرعية ومرحلة الإصلاح "، ورقة لندوة مصر والإصلاح السياسي بعدالانتخابات الرئاسية والبرلمانية ،(القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٦)، ص ٣ .

2 - هو حزب إسلامي تحت التأسيس وقدم طلبا لتأسيسه للجنة الأحزاب السياسية عام ٢٠٠٤ ، رفضت لجنة الأحزاب الحزب بحجة عدم تقديمه للجديد فى برنامجه. وبناء على هذا تقدم حزب الوسط بطعن على قرار اللجنة أمام محكمة الأحزاب بمجلس الدولة.

٣- Mustafa Abd El Hafez (translator) NathanJ.Brown ، Process in The Arabe World Islamist Movments on The Democratic Exploring The Gray Zones ,Carengi Papers ,Middle East Sries ,No 67 , March 2006.

الاجتماعية والاحتجاجية فى مصر . وتكمن خلاصة أساسية أن المبادرة تؤكد أن حل كل مشاكل الأقباط فى مصر لا يخص الأقباط وحدهم بل يخص الوطن كله مسلمون وأقباط ولا يمكن أن تعالج المشكلات من خلال اللجوء فقط إلي الكنيسة التي تعتبر دار عبادة وليس ساحة سياسية .(١)

تؤثر العولمة على الملف القبطي تأثيرا غير معهود من قبل فى ظل تنامي فكرة الحماية الدينية للأقليات و تعرض الدراسة لهذا التأثير كما يلي :

أثر العولمة على الملف القبطي :

إن أبرز تجليات العولمة المؤثرة على الأقباط هى قضية الحماية الدينية وهى تثير الجدل لما تحمله من تدخل مباشر فى الشأن الداخلي للدول بوصفها احد آليات العولمة .

و سياسة العولمة على وعي كامل بأهمية عنصر الدين بوصفه محركا لشعوب بعض الدول خاصة فى ظل صحوة الأصوليات الدينية والسياسية على مستوى العالم، والدين هو أحد أهم المحددات التي تستخدم سواء بوعي هذه الأقليات أو بدون وعيها من أجل تحقيق أهداف معينة عن طريق جعل هذه الأقليات عامل ضغط على الحكومات والدول التي ينتمون إليها .(٢)

وقانون التحرر من الاضطهاد الديني من أبرز الأمثلة وهو من أدوات العولمة التي تفتك بالاستقرار الداخلي، لأن هذا القانون يهدف إلي إضعاف سلطة الكنائس والمذاهب التاريخية لصالح المذاهب الغربية ، ويرجع ذلك لإدراك العقبة الأساسية أمام الانتشار السريع لهذه المذاهب فى مصر هو هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية على العقيدة المسيحية ومن المرجح أن المجتمعات الإسلامية التي توجد بها كنائس شرقية ستقع أكثر تحت ضغط سياسي واقتصادي هائل ويخضع مفهوم حقوق الإنسان للاعتبارات السياسية ومصلحة الدول الكبرى .(٣)

وقد احتلت قضية الدفاع عن حقوق المسيحيين فى الشرق الأوسط بوجه عام وأقباط مصر بوجه خاص اهتماما ملحوظا من جانب الولايات المتحدة فى محاولة لاختراق الكنائس الشرقية والقبطية وتفكيكها ، وقد سعت الإرساليات التبشيرية للكاثوليك والبروتستانت للتبشير بين المسيحيين العرب وهو ما ترتب عليه تحويل التمايز الديني من ظاهرة اجتماعية إلي معضلة وطنية (٤) ، والمؤسسات الأصولية المسيحية اليهودية نظمت حملة إعلانية من أجل الدفاع

١- محمد عز العرب ، حركة مسلمون ضد التمييز وترسيخ ثقافة التسامح ، www.dedi.org.eg/arabic/articles/202

٢- هاني لبيب ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

٣- المرجع نفسه ، ص ٤٤ وانظر أيضا هاني لبيب، أزمة الحماية الدينية الدين و الدولة فى مصر ، (القاهرة : دار الشروق، ط ٢ ، ٢٠٠٠) ، ص ٢٠ .

٤- المرجع نفسه، ص ٥٨

عن المسيحيين فى كل مكان فى العالم والضغط على الإدارة الأمريكية بهدف إصدار قوانين تنص على فرض عقوبات على أنظمة الدول التي يضطهد فيها المسيحيون، والحديث عن الأممية المسيحية من خلال الاهتمام بالمسيحيين المضطهدين فى العالم تحت وصف " أخوة الإيمان " ووجدت هذه الأفكار صدي واسعا لدى المحافظين الجدد واستطاعت الحركة الأصولية أن تكون لها عناصر مؤثرة داخل الإدارة الأمريكية فى ظل حكم الديمقراطيين [١]

اتجاهات القبول والرفض للحماية الدينية :

وبرصد السجال حول قضية الحماية الدينية يظهر اتجاهان وهما :

١- اتجاه تمثله القيادات المصرية المسيحية والإسلامية، ويرفض القضية من أساسها ويضم قوى أخرى مثل اليساربجميع طوائفه كما رفضه الإسلاميون وما يجمع الكل هو الوطن ومفهومه .

٢- **اتجاه التأييد وتمثله فئة قليلة تصف تلك القوانين أنها حضارية** .[٢]

وبين الرفض والتأييد يستقرأ من التاريخ أن الأقباط فى مصر طيلة تاريخهم رفضوا أي نوع من التدخل الغربي إيمانا بأن التعددية هى التي تمثلها الديانات المسيحية والإسلام منذ لقاء عمرو بن العاص والبابا بنيامين ، ولو أن واحدا من هذين الدينين ساد لاندثرث مصر كما نعرفها ولو أن التعدد صار كاسحا يكرس الفرقة لما صار للكيان المصري مقومات وجود أفرز تعايش المطلقين والوحدة بين أتباعهما ووجود مساحة مشتركة من المفاهيم والقيم والأهداف يمكن أن يواصل فى إطارها المواطنون (مسلمون ومسيحيون) حياتهم فى امتزاج وهذه المساحة المشتركة هى الخلفية والمرجعية العامة لجميع أبناء مصر [٣] ،إن قانون التحرر من الاضطهاد الديني ليس موجها لمصر فحسب بل لكل دول العالم وهناك تجاهل أمريكي لما يحدث من توتر طائفى فى ايرلندا الشمالية بين الكاثوليك والبرتستانت .[٤]

استراتيجيات مقترحة للتعامل مع الملف القبطي :

هناك مقترحات للتعامل مع هذا الملف منها :

إعادة اكتشاف القيادات المدنية القبطية لأن سعي الأقباط لتحقيق المواطنة الكاملة يرتبط ارتباطاً شرطيا بوجود قيادات مدنية فاعلة فى المجتمع تستطيع طرح إشكاليات المواطنة على أرضية وطنية تتجاوز المنظور الطائفى، وتصبح المواطنة حينئذ أحد أركان مشروع مجتمعي

١- المرجع نفسه ، ص ٦٠ .

٢- المرجع نفسه ، صـ ٦٨ .

٣-وليم سليمان قلادة ، مبدأ المواطنة دراسات ومقالات ،(القاهرة : المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٩)، ص ص ١٧ – ٢٢.

٤- هاني لبيب ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

شامل لنهضة المجتمع .[١] كما يلاحظ عند إثارة موضوع الوظائف والكنائس لا يتم بحث الحالات العينية والأوضاع الفعلية فتظهر المسألة فى صورة مسألة عامة مجردة ذات طابع عقيدي يصور الموقف بأنه اضطهاد مطلق، وفى نفس الوقت فإنه يتم ذكر الأرقام بالنسبة لعدد الأقباط فى مصر بطريقة يبدو منها الإيحاء الرقمي بأن للأقباط استحقاقات تجاوز ما يحصلون عليه وبالتالي تحتاج الي شفافية ودقة فى الإحصاءات حتى لا يتم تضخم المسألة .[٢]

ولا ينبغي إدارة الأزمات الطائفية من خلال المفاوضات المباشرة بين السلطة السياسية والقنوات الدينية وإذا استقر هذا المسلك فانه يصبح مبدأ موازيا لمبدأ المواطنة وتنفصل الممارسة السياسية عن النص الدستوري ويبتعد الأقباط عن البناء المؤسسي للدولة باعتبار أن التفاوض الطائفى المباشر صار له الأولوية والمصداقية والقدرة على الإنجاز ، وتطرح قضية إعادة اكتشاف قيادات مدنية قبطية عدة إشكاليات تتمثل فى ضرورة وجود ممثلين للأقباط فى المؤسسات التمثيلية بالانتخاب وليس بالتعيين وبروز قيادات مدنية قبطية تمتلك مشروعاً نهضويا شاملاً . وإذا تحقق ذلك يمكن التعامل مع إشكاليات المواطنة فى إطار مؤسسات الدولة ليس بوصفها شأنا طائفياً محضاً ولكن من منطلق أنها هموم مواطنين يجري التصدي لها على أساس من القانون .

و إيجاد حوار إسلامي مسيحي استيعابي

لقد كشفت دراسات عديدة أن ميراث الإخاء بين المسلمين والأقباط يلازمه ميراث آخر موازي من الشك يلعب السياق المجتمعي دوراً فى إيقاظ وتفعيل أي منهما ، وهذه الحالة الملتبسة الخروج منها لا يحتاج الى قرارات فوقية فحسب بل يتطلب حوارا إسلاميا مسيحيا استيعابيا يبدد الهواجس المتبادلة وان يهدف الخطاب إلي التمكين والسعي من أجل الإصلاح السياسي.[٣]

ومن المتوقع أن مشروع قانون جديد ينظم البث المسموع والمرئي الذي يناقش فى البرلمان يسمح للأقباط بامتلاك قناة دينية [٤] .وهناك قاعدة يمكن استخلاصها مفادها أن الجماعة الوطنية تمتزج عناصرها وتتماسك قواها بقدر نهوضها الجمعي للدفاع عن مخاطر الخارج عليها وللزود عن أرضها ومصالحها السياسية والاقتصادية،وأن مخاطر الخارج عليها تعمل فيما تعمل على تفكيك هذا التماسك وأن تيار العزلة ينمو مع زيادة النفوذ الخارجي، وتيار الإندماج ينمو مع قوة المواجهة الوطنية لهذا النفوذ الخارجي [٥]

١- سامح فوزي، رؤى المثقفين الاقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

٢- طارق البشري ، الجماعة الوطنية بين العزلة والإندماج ، مرجع سابق ، ص ٣ .

٣- سامح فوزي ، رؤى المثقفين الأقباط فى المواطنة : دراسة استطلاعية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

٤- محاسن السنوسي ، قانون البث الجديد يسمح للأقباط بامتلاك اذاعة ، المصري اليوم ،٢٠٠٨/٧/١٩ .

٥- طارق البشري، الجماعة الوطنية بين العزلة والإندماج، مرجع سابق ، ص ٣ .

ب- البهائيون:

عرفت مصر عدة حالات فردية للإرتداد عن الإسلام [1] وقد واجه عدد من البهائيين والمرتدين عن الإسلام صعوبات وعقبات فى الحصول على أي وثائق ثبوتية رسمية بسبب امتناع مصلحة الأحوال المدنية ووزارة الداخلية عن إثبات ديانتهم الحقيقية فى ملفات المصلحة فما كان من سبيل سوى اللجوء إلي قضاء مجلس الدولة .

وقد أوجب قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ استخراج بطاقة شخصية لكل مصري يبين فيها اسمه ودينه وهو ما تفرضه أحكام الشريعة الإسلامية وليس يخالف أحكامها ذكر الدين فى تلك البطاقة أو الشهادة وان كان مما لا يعترف بإظهار مناسكه كالبهائية ونحوها بل يجب بيانه حتى تعرف حال صاحبه، ولا يقع له من المراكز القانونية مالاتتيحه تلك العقيدة بين جماعة المسلمين ،ولا يكون للسجل المدني أن يمتنع عن إعطاء بطاقة شخصية أو شهادة ميلاد للبهائيين ولا أن يغفل هذا الدين فى بطاقة من يعتنقه .وبالرغم من صدور حكم نهائي واجب التنفيذ غير جائز الطعن عليه إلا أن السجل المدني امتنع عن تنفيذ هذا الحكم مخالفا بذلك نص المادة (٧٢) من الدستور المصري مما يعد انتهاكا دستوريا خطيراً يعاقب عليه القانون واستمر السجل المدني فى إصدار البطاقات الشخصية للبهائيين مع وضع خط أمام الديانة وارتضي بعضهم هذا الحل .

و أقام بعض البهائيين عام ٢٠٠٤ دعاوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة الأولي طالبين فيها إلغاء القرار السلبي الصادر من مصلحة الأحوال المدنية وأصدرت المحكمة عدة أحكام فى هذه الفترة الزمنية قضت بإلغاء القرار المطعون فيه وبأحقيتهم فى استخراج بطاقات شخصية وشهادات ميلاد مثبت فيها ديانتهم البهائية، إلا انه فى الوقت الحالي فقد سلكت محكمة القضاء الإداري اتجاهاً مغايراً بالنسبة للدعاوى المقدمة من المسيحيين المرتدين عن الإسلام إذ قضت بعدم قبول الدعاوى وأسست المحكمة رفضها لسببين :

١- إذا كان احترام حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية واجب على جهات الإدارة المختلفة مراعاته،إلا أنه لا يجوز إجبار جهة الإدارة إصدار قرار أو الامتناع عن إصدار قرار يخالف حكما شرعيا إذا كان متعلقا بالنظام العام .

٢- إن دار الإفتاء المصرية قد أبانت فى فتواها الصادرة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ فى الطلب رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن السؤال عن مدى جواز إقرار المرتد على ردته واعتداد السلطات

---

[1] ـ مثل حالة بهية ناجي السيسي التي اعلنت انها مسيحية و أبيها تحول للاسلام تحت ظروف معينة عام ١٩٦٢ انظر
I'm a Muslim?, Christianity Today, Dec2008, Vol. 52, Issue 12, P 53.

بالدولة بهذه الردة حيث ذهبت تلك الفتوى إلي أن الذي دخل الإسلام طواعية من غير اكـراه وعن بينة حملته على تغيير دينه إلي دين الإسلام فلا يجوز له أن يخرج عن النظـام العـام لمجتمعه ويطالب أن يغير اسمه وديانته بعد أن غيرها أول مرة ويجاهر بردته فيصد النـاس عن دين الحق بهذا الاضطراب الذي يظهره ، فيتعلق به حقوق الآخرين حيث ينطوي عملـه هذا على استهتاربالأمر ودعوة للارتداد وانه لا علاقة لذلك حينئذ بالاعتماد على حرية الـدين فإن حرية الدين مكفولة ابتداء وليست مكفوله بالتلاعب بالإسلام والمسلمين فكمـا لـم يكـره الإسلام والمسلمون أحدا على الدخول فى ديانتهم فأنهم لا يسمحون له بإعلان هذه الردة لمـا فيها خروج عن النظام العام ولما فيها من قدح فى جماعة المسلمين .

وقد تم الطعن على هذا الحكم سالف البيان أمام المحكمة الإدارية العليـا وتحـدد لـه جلـسة ٢٠٠٧/١١/١٧ للنطق بالحكم ،إلا أن هيئة مفوضي الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا أودعت تقريرا بالرأي القانوني ارتأت فيه الحكم بإلغاء الحكم المطعـون فيـه وبأحقيـة المـسيحيين المرتدين عن الإسلام فى استخراج بطاقة تحقيق شخصية تثبت فيها ديانتهم المسيحية . [١]

استخراج بطاقات للبهائيين دون ذكر خانة الديانة :

بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بأحقية البهائيين فى إثبات ديانتهم الحقيقية فى بطاقة الرقم القومي فقد تم الطعن على هذه الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليـا والتـي حكمت بجلسة ٢٠٠٦/١٢/١٦ بإلغاء الحكم الصادر من محكمة القـضاء الإداري وبـرفض استخراج بطاقات شخصية مثبت فيها ديانتهم البهائية . وأسست المحكمة رفضها أن الديانـة هى إحدى البيانات الأساسية التي أوجب المشرع إثباتها فى شهادات الميلاد والوفاة وبطاقـات تحقيق الشخصية وصور القيد العائلي والمقصود بالديانة تلك المعترف بهـا وهـى الأديـان السماوية اليهودية و المسيحية والإسلام الأديان التي تكفلت الدساتير المصرية المتعاقبة بحماية حرية القيام بشعائرها أما عدا ذلك (كالبهائية وغيرها) والتي أجمع فقهاء الأمـة وتـواترت أحكام القضاء الدستوري والإداري على أنها ليست من الأديان السماوية، فلا يجوز قيدها فـي المستندات بحسبان أن النصوص القانونية المنظمة لهذه القواعد جميعها تقيد من النظام العـام فلا يجوز إثبات ما يخالفه أو يتعارض معه فى بلد يقوم أصله وأساسه على الشريعة الإسلامية أن أصحاب الأديان غير السماوية مثل البهائيين الأمر حسم قضائيا بالنسبة لهم وصدر حكـم

---

[١] ـ أحمد عبد الحميد السيد ،" الأحكام الإدارية والأوراق الثبوتية فى ضوء حرية العقيدة الدينية "، ورقة مقدمة إلي مؤتمر المواطنة عدالة ومساواة فى الفترة ٢٤ـ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ ،(القاهرة : المجلس القومي لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٧) ص ص ٢ـ ٥ .

من المحكمة الإدارية العليا غير قابل الطعن عليه بعدم أحقيتهم فى إثبات الديانة البهائية فـــى بطاقات الرقم القومي والأوراق الشرعية الأخرى .(١)

الحل المقترح لإصدار بطاقات رقم قومي للبهائيين بها خانة الديانة

إن استخراج بطاقات رقم قومي وأوراق ثبوتية للبهائيين بقدر أنها تحل المـــشكلات المترتبـــة على عدم الحصول على بطاقة والتي عانوا منها كثيراً من قبل مثل صعوبات التعامـــل مـــع إدارات المرور وإلحاق أبنائهم بالمدارس ومعاشات الأرامل وغيرها إلا أن الدراسة تـــرى أن إصدار بطاقات للبهائيين دون ذكر الديانة يترتب عليه :

١- تناقض مع قانون الجنسية المصرية لأن البنية القانونية المنظمة للتجنس بالجنسية المصرية والمحكومة بصدور أو قانون لتنظيم الجنسية فى عشرينات القرن الماضي يجعل الجنسية بهـــا مساحة شبه مدنية حيث لم يرد شرط اعتناق أحد الأديان السماوية كشرط من شروط اكتساب الجنسية وهو التقليد القانوني الذي سار عليه القانون الحالي المنظم للجنسية المصرية .

٢- وفق حكم المحكمة الإدارية العليا لسنة ٢٠٠٦ فان تسجيل أي ديانات أخرى غير الديانة (الإسلامية أو المسيحية أو اليهودية) يمثل مخالفة للقانون وفى نفس الوقت تطبيق الـــسجل المدني لهذا الحكم وامتناعه عن تسجيل ديانات أخرى مثل البهائية يرتب مخالفة واضحة لنص المادة ٤٠ من دستور عام ١٩٧١ والتي تنص على عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجـــنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .(٢)

لذا فالحل يكمن فى مدنية الدولة وحيادها تجاه الأديان وتنقية القوانين المصرية من كل ما يقيد حق المواطن المصري الذي نص عليه الدستور .(٣) لهذا يتم اقتراح تعديل تـــشريعي فـــى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ الصادر بشأن الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية بحيث يتضمن نصاً واضحاً وصريحاً يلزم فيه مصلحة الأحوال المدنية بإثبات أي ديانة يرغب المواطن إثباتها فى الأوراق الثبوتية الصادرة منها مع استبدال لفظ ديانة بكلمة عقيـــدة ،حتـــي يغلـــق الطريق أمام أي مبررات تعوق تفعيل هذا التعديل المقترح ، وجدير بالذكر أن هناك العديد من الثوابت القضائية تنص على حرية العقيدة فقد أكدت المحكمة الدستورية العليا على ان كفالـــة حرية العقيدة نصت عليها المادة ٤٦ من الدستور يتفرع عنها الاعتـــداد الكامـــل والاحتـــرام المطلق لعقائد المصريين كافة (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٩) وأيضا الطعن رقم ٨ لسنة ١٧ ق دستورية عليا جلسة ١٩٩٦/٥/١٨ .

١- المرجع السابق ، ص ٤

٢- أحمد زكي عثمان ، قضية البهائية كمحنة للمواطنة وحرية المعتقد فى مصر ، مجلة سواسية ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، عدد ٧٥ ، مارس ٢٠٠٧ ص ص ١٨ – ١٩ .

٣- رجب سعد طه ، المواطنة حبر على ورق فى أول اختبار للتعديلات الدستورية، مجلة سواسية،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، عدد ٧٧ يونية ٢٠٠٧ ، ص ص١٦-١٧.

وقد أفتي الإمام الأكبر شيخ الأزهر د / محمد سيد طنطاوي بان كتابة البهائية كمعتقد فى خانة الديانة أمر ممكن ولا ضرر منه بل هو تمييز واجب لمن هم خارجون عن الديانات السماوية وان من يحاسب العباد هو الله [١]، يرغب الجميع أن تصبح مصر وطن آمن تترسخ فيـــه القيم الإنسانية وتتقدم بمساحة المشترك على حساب الطائفى وهى عملية تتضمن إيمانا أصيلا بهذه المباديء التي تكرس قيم المواطنة والمساواة ورؤية تحترم العقائد [٢] .

ثانياً: الأقليات غير الدينية في مصر:

يسلط هذا الجزء الضوء على المرأة كنموذج فهى نصف المجتمع ، لكن تثور الأشكاليات بشأن تمتعها بحقوق المواطنة بأبعادها المختلفة ، كما تعالت الأصوات فى الفترة الأخيـــرة بـــشأن أوضاع المواطنين النوبيين حيث عقد فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ إبريل ٢٠٠٧ بالقاهرة مؤتمر التوطين والتطوير تحت رعاية المركز المصرى لحقوق السكن وهذا هو أول مـــؤتمر يعقـــد داخل مصر لمناقشة القضايا التى تؤرق أهل النوبة[٣] و هو ما سيتم توضيحه فى إيجاز.

أ- المرأة:

يرى المراقبون أن نسبة مشاركة المرأة وإسهاماتها فى الحيـــاة العامـــة تزايـــد إلا أن نـــسبة مشاركتها فى مواقع القيادة وصنع القرار مازالت متدنية ولا تتناسب مع نسبة مشاركتها الفعلية فى قطاعات التنمية المختلفة. بالرغم من المكاسب التي حققتها المرأة فـــى مجـــالات عديـــدة خاصة فى مجال التشريعات مثل قانون منح الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة مـــن أجنبي ، قانون الخلع ، التعديلات التي أجريت على قانون الاغتصاب[٤]، إلا أن الإحصاءات والأرقام تؤكد أن هناك صعوبات وتحديات مازالت تواجه المرأة لاكتساب حقـــوق المواطنـــة الكاملة سواء من الحكومة أو المجتمع أو العاملين بالسياسة، فتشير الإحصاءات الرسمية إلـــى أن نسبة مشاركة المرأة المصرية بالحياة السياسية لا تتعدى ٥% بينما لا تتعـــدى مـــشاركتها كنائب فى البرلمان ٢% [٥] .

---

[١] - أحمد عبد الحميد السيد ، مرجع سابق ، ص ص ٦ – ٧ .

[٢] - عماد جاد ، عن المواطنة والانتماء ، سلسلة المقالات الاسبوعية، http//.acpss.ahram org eg

[3] - مزايا طرح قضايا النوبة داخل أرض الوطن ، ٢٧ -٤ – ٢٠٠٧ ، www ahewar org/debat/show.art asp?aid=95079

4 - Interview: Fatma Khafagy ، Middle East Policy ، Summer2008, VOL 15, Issue 2 p 32.

٥- المؤتمر الثامن للمجلس بالمحافظات تحت عنوان "المرأة المصرية فى مواقع القيادة"، المرأة المصرية، عدد ٢٠ ديسمبر – مارس ٢٠٠٨، ص ١٩.

إضافة إلى ذلك، تقدم العولمة للمرأة عدة مزايا، من خلال زيادة فرص العمل فـي مجـالات الصناعات التصديرية، والمحاصيل الزراعية غير التقليديـة، والـشركات عـابرة القـارات بالإضافة إلى المنافع التي يقدمها التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات للمرأة سواء فى صورة فرص عمل أو منافع للمرأة العاملة فى قطاعات الزراعة – المشروعات الصغيرة – التجـارة الإلكترونية إلا أن هناك أثاراً سلبية ينبغي الإشارة إليها منها التمييز النوعي فى الأجور وهو ما يتعارض مع مبدأ المساواة الذي ينطوي عليه المواطنة ، حيث تتلقي المرأة أجوراً أقل من الرجل وسوء ظروف العمل بالإضافة إلى تركـز المـرأة فـي القطاعـات ذات المهـارات المنخفضة، مما يؤثر على فرص ترقي المرأة إلى المناصب العليا ويؤثر بالسلب على فرص مساهمتها الاقتصادية فى القطاعات الواعدة والتي تتطلـب مهـارات عاليـة علـى المـدى الطويل[1]. وتتشابك هذه المتغيرات لتؤثر على وضع المرأة داخل المجتمع وفيما يلي توضيح لأهم مشكلات المواطنة لدى المرأة المصرية:

بالرغم مما حققته المرأة من مكاسب واضحة خلال السنوات القليلة الماضية فإن حصولها على حقوق المواطنة الكاملة مازال فى بداية الطريق ، ومما لا شك فيه أن تحقيق المواطنة الفاعلة يجب أن يستند بصفة أساسية إلى شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة خاصة فى إدارة شئون المجتمع.

يتضح من خلال البحوث الإستقصائية للهيئات والمؤسسات الدولية المختلفة أن المرأة المصرية لازالت تحتل المرتبة الثانية فى معظم الجوانب المتعلقة بسلطة اتخاذ القرار، وهو الوضع الذي كون مع عمليات التهميش الأخرى الدافع الرئيسي إلى تكوين حركات نسائية للمطالبة بالمساواة فى الحقوق والواجبات ، بحيث اعتبر القرن ٢٠ نقلة كبيرة فى حياة المرأة المصرية وأسفر عن حصولها على الكثير من الحقوق السياسية مثل ،حق الانتخاب، امتلاك تقرير مصيرها، وتقلد المناصب حيث دخلت المرأة المصرية كوزيرة فى الحكومة منذ عام ١٩٦٢ عندما تولت الدكتورة حكمت أبو زيد الوزارة، وعند المقارنة بين بداية المرأة فى العمل السياسي وفترة الدراسة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) يتضح مدى الفجوة، فلا يوجد فى عام ٢٠٠٨ سوى" ٢٩ امرأة يشاركن فى صنع القرارات الوزارية والتشريعات الهامة والتعديلات الدستورية هن اثنتان بالحكومة الدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي وعائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة، ١٨ سيدة بمجلس الشورى وكلهن معينات بنسبة ٦,٨%، و ٨ عضوات بمجلس الشعب منهن ٣ فقط منتخبات بعد استقالة العضوة الرابعة شاهيناز النجار والخامسة بالتعيين"([2]) .

---

[1] ـ هبة أحمد نصار، أثر العولمة على المشاركة الاقتصادية للمرأة ،(القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٥) ص ٥٦.

[2] ـ تم تعيين السفيرة مشيرة خطاب فى مارس ٢٠٠٩ وزيرة الدولة لشئون الأسرة و السكان .

و"تحتل مصر المرتبة ٦٦ من بين ٧٧ دولة فى تمثيل النساء بالحكومة. كما تأتي مصر فـى المرتبة ١٢١ من إجمالي ١٢٧ دولة من حيث الترتيب فى المشاركة النسائية فى البرلمـان.و لا يعبر ذلك عن تمييز متعمد ضد المرأة ولكن لاعتبارات سياسية و حزبية ودليل ذلك الفارق بين تمثيل المرأة على الجانب السياسي و تمثيلها فى الجانب الاقتصادى و الاجتماعى ، وفيما يخص مشاركة النساء فى وظائف الإدارة العليا فإن نسبة الإناث شـاغلات وظـائف الإدارة العليا فى الجهاز الإداري للدولة هى: ٢٥,٧% من إجمالي موظفى الإدارة العليـا". وجـدير بالذكر أن مصر اتجهت إلى تحقيق نسبة من المساواة بين المرأة والرجل فى تولي الوظـائف القضائية، حيث "تم التوسع فى المناصب القضائية للمرأة بتعيين عدد منهن فى هيئـة قـضايا الدولة وفى هيئة النيابة الإدارية فبلغ عدد النساء فى هيئة قضايا الدولة ٧٢٠ امرأة من مجموع عدد أعضاء الهيئة الذي بلغ ١٩١٢ عضواً وبلغ عددهن فى النيابة الإدارية ٤٦٣ من مجموع ١٧٢٦ بنسبة ٢٥%.أصدر الرئيس حسني مبارك قراراً جمهورياً فى إبريل ٢٠٠٧ بتعيين ٣١ قاضية من اللاتي تم اختيارهن مؤخراً من بين ١٢٤ سيدة تقدمن لهذا العمل من عضوات هيئة النيابة الإدارية وقضايا الدولة" (١) ، أما بالنسبة للعمل فى الأحزاب فمازال مقصورا علـى الرجال، حيث يتولي رئاسة ٢٣ حزب رجال ليس بينهم نساء، وهذه الظاهرة ليـست جديـدة على السياسة المصرية ولكنها قديمة منذ تأسيس الأحزاب حتى قبل ثـورة ٢٣ يوليـو عـام ١٩٥٢ إلا أن المرأة المصرية وصلت إلى منصب نائبة لرؤسـاء الأحـزاب أو سـكرتيرات عامات للأحزاب، فالانضمام لعضوية الأحزاب السياسية يعتبر من أعلى درجات المـشاركة السياسية للمواطنين فى النظام الديمقراطي ذلك لأنه يتيح للنساء التعبير عن آرائهن ومحاولـة تطبيقها فى الواقع ومن المألوف فى النظم الديمقراطية رئاسة المرأة للأحزاب، ويأتي الحزب الوطنى فى مقدمة الأحزاب فى حجم تمثيل المرأة به خاصة فى المستويات القيادية وفى حزب التجمع تصل نسبة عضوية المرأة إلى حوالي ٥% من إجمالي عدد الأعضاء، وفـى حـزب الوفد تصل نسبة عضوية المرأة إلى ٢,٥% من إجمالي عدد الأعضاء وفى الحزب الناصري توجد سيدتان من إجمالي عدد ٧٢ عضواً بنسبة ٢,٨% من مجموع الأعضاء(٢).

1- المؤتمر الثامن للمجلس بالمحافظات تحت عنوان "المرأة المصرية فى مواقع القيادة"، مرجع سابق، ص ٢٠.

2- تقرير رصدي لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ٢٠٠٧ ، (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، ٢٠٠٧) ، ص ٢٢ .

يحسب للمرأة المصرية أنه رغم استفادتها من نظام التعيين فى البرلمان[1] وبمقتضاه يخــول الدستور لرئيس الجمهورية تعيين ١٠ أعضاء؛ إلا أن الأساس لدخول المرأة المصرية البرلمان كان الانتخاب وبقي التعيين هو الاستثناء حيث بلغ إجمالي عدد المقاعد التي فازت بها المرأة منذ دخولها البرلمان عام ١٩٥٧ إلى عام ٢٠٠٨ عدد ١٦٢ مقعد منها ٢٢ بالتعيين والبــاقي بالانتخاب (١٤٠ مقعد) ورغم المغزى الإيجابي لهذه الحقيقة إلا أنه لا يجب أن يخفى انحصار العضوية البرلمانية منذ ١٩٥٧ وحتى الآن فى أعداد محدودة من النساء تكرر دخول بعضهن إلى المجلس أكثر من مرة[2].

<u>دور المجلس القومي للمرأة فى تفعيل مواطنة المرأة المصرية:</u>

فى هذا الإطار تم إنشاء المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠، ليحقق نقطة تحول جوهرية فــى تاريخ حركة المرأة المصرية ويقوم المجلس القومي للمرأة بعدة جهود من أجل تمكين المــرأة وتفعيل حقوق المواطنة لها فى كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية علــى نحــو سواء، وللمجلس القومي للمرأة فرعاً من كل محافظة يتراوح عدد أعضائه ما بين ٩ إلى ١٨ عضواً وهذه الفروع هى أذرع لتنفيذ السياسات العامة للمجلس وامتدادها إلى كل المحافظــات وهى تلعب دوراً فى دمج المرأة فى سياسات التنمية بالمحافظة.

وفيما يلي إشارة لدور المجلس فى التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة المصرية مما ينعكس على أدائها كمواطنة مصرية.

أ- التمكين الاجتماعي:

يقدم المجلس القومي للمرأة أنشطة لمحو الأمية وتوعية الأسرة بضرورة تعليم البنات وارتبط بذلك مواجهة مشكلة الفتيات المتسربات من التعليم، كما ينظم المجلس الندوات وقوافل طبيــة لعلاج غير القادرين والتبرع بالدم، وحملات تطعيم شلل الأطفال والاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة والتركيز على المرأة الفقيرة والمرأة المعيلة، كما شاركت بعض فروع المجلــس فــى إعداد خطة الصحة والسكان بالتعاون مع مديريات الصحة.

1- خلال الفصلين التشريعيين: ١٩٧٩، ٩٨٤، حدثت قفزة فى عدد النساء فى البرلمان لصدور قانون بتخصيص ٣٠ مقعداً على الأقل للمرأة فى البرلمان و أتم إلغاء هذا التخصيص إعمالا لمبدأ المساواة فى التنافس على الانتخابات لذا عادت نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان إلى مستواها المنخفض.

2- السيدة سوزان مبارك ، "كلمة احتفالية المجلس القومي للمرأة "بعنوان: <u>المجلس يحتفل بمرور خمسين عاماً للمرأة المصرية فى البرلمان (١٩٥٧ ــ ٢٠٠٧)</u>، ٥ ديسمبر ٢٠٠٧.

اهتمت أيضا جميع فروع المجلس بالمحافظات بإصدار البطاقة الشخصية للمرأة فهى هوية وكيان للمرأة وتعد أساسية واحدى متطلبات التمكين الاجتماعي، كما شاركت الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال فى تمويل استخراج البطاقات الشخصية للسيدات الفقيرات.

ب- التمكين الاقتصادي:

ركز المجلس على قضايا التدريب وتوفير فرص عمل والمشروعات الصغيرة والنساء المعيلات لأسر لتوفير الرعاية الاقتصادية لهن، وتدريب المرأة على كيفية إدارة المشروعات الصغيرة،و إمكانية الحصول على قروض صغيرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي ومساعدة المرأة الحاصلة على أرض زراعية فى تسويق منتجاتها الزراعية. هذا بالإضافة إلى تنظيم ندوات ذات طبيعة اقتصادية لمناقشة الدمج الاقتصادي للمرأة فى عملية التنمية. إلا أنه يلاحظ على جهود الفروع فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي التركيز على النساء المعيلات من جهة وضعف التركيز على التنمية الريفية من جهة أخرى.

ج- التمكين السياسي:

شهد هذا المحور اهتمامات مكثفة من جانب كل فروع المجلس القومي للمرأة، وقد دفع إلى هذا الاهتمام بشكل مباشر انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الشورى وانتخابات المحليات، وهدف التمكين السياسي إلى زيادة نسبة النساء المرشحات فى البرلمان وزيادة تصويت المرأة ،وما يصاحب ذلك من استخراج بطاقات انتخابية لهن وتم ذلك بالتنسيق مع المحافظات والأجهزة التنفيذية.

واهتمت بعض المحافظات بقضية المشاركة السياسية للمرأة من منظور أوسع من مجرد المشاركة فى الانتخابات، فاهتمت بتحفيز المرأة على شغل مواقع اتخاذ القرار من خلال ندوات التوعية السياسية ومناقشة المعوقات، وفى محافظات مثل الدقهلية تم تنظيم عدة قوافل سياسية شملت ١٧ دائرة انتخابية ، وإجراء حصر للسيدات غير المقيدات فى الجداول الانتخابية، كما أن هناك نشاطاً متميزاً فى محافظات الوجه القبلي لاستخراج بطاقات انتخابية للشابات والسيدات، ويصل عدد البطاقات الانتخابية التي استخرجها المجلس للسيدات حوالي مليون بطاقة انتخابية[1].إضافة إلى ذلك ، ركز المجلس القومي للمرأة منذ نشأته على دعم البيئة المحفزة للمشاركة السياسية للمرأة و الدفع نحو حصولها على تمثيل برلماني عادل ، والاتجاه نحو منهج التمييز الإيجابي بتخصيص ٥٦ مقعدا برلمانيا للنساء مضافا إلى مقاعد

---

[1]- أماني قنديل، تقييم انعكاسات المجلس القومي للمرأة فى المجتمع المصري، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٦)، ص ص ٥٠ - ٥٦.

البرلمان وهو ما اعتمده مؤتمر الحزب الوطني فى نوفمبر ٢٠٠٨ ، حيث ينتمي هذا الاتجاه إلى نموذج الكوتا القانونية التي تستند إلى التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧ فى المادة (٦٢) بما أتاح جواز تقنين الكوتا فى مجلسي البرلمان .

باستقراء خبرات دول العالم الأقل نموا يلاحظ أن نظام الكوتا القانونية المنسحبة على مجلسي البرلمان فقط تبدو غير كافية ، وأن هناك حاجة لإقرار نظام كوتا شامل منسحب على الأحزاب السياسية ، ذلك أن إقرار الكوتا الحزبية إضافة إلى نظام انتخابي مناسب ضمن منظومة شاملة للإصلاح السياسي تضمن حالة أوسع من الاهتمام بالتمثيل السياسي للمرأة الأمر الذي ينعكس بتأثير إيجابي على الثقافة السياسية بوجه عام ، و يسهم فى تحسين موقف النخب من قضايا المرأة ، أيضا يعد الاعتماد على نظام الكوتا دون إعداد الكوادر النسائية من خلال التنمية البشرية أمر محدود النتائج ([1]).

ب – مواطنو النوبة:

إن النوبة إقليم يقع فى شمال شرق إفريقيا يمتد تقريباً من وادي النيل عند أسوان بالقرب من الشلال الأول فى مصر العليا وتجاه الشرق حتى البحر الأحمر والغرب حتى الصحراء الليبية وجنوباً حتى الخرطوم فى السودان.وتشمل بلاد النوبة المصرية الأرض الواقعة ما بين أسوان شمالاً إلى آخر حدود مديرية دنقلة بالسودان جنوباً وقبل تهجير السكان بسبب بناء السد العالي كان يسكن هذا الإقليم ٣ جماعات وهى:جماعة الكنوز (شمال النوبة) وجماعة العرب وتعرف بعرب العليقات ويتكلمون اللغة العربية وجماعة (الفاديجاه) النوبة وهم يتكلمون اللهجة النوبية([٢]).وكانت النوبة مجموعات متناثرة من القبائل تحيا نظاماً قبلياً ،وعندما تضيق بها الحياة تهاجر إلى قرب مصر أو إلى مصر نفسها ولقد عرف المواطن النوبي الاغتراب فكان يقصد مصر للعمل والكسب وهم ثقافات محلية متنوعة([٣]).

النوبيون والمواطنة:

قد يتضح من المشاهدات الأولى أن مجتمع النوبة المصرية يمثل فى عمومه مجتمعاً كلياً يسوده التكامل والانسجام الاجتماعي بين مكوناته، ولكن فى الحقيقة أن الوضع غير ذلك حيث

---

[1] ـ أماني الطويل ، " نظام التمييز الإيجابي للمرأة بين الخبرات و الاحتياجات" ، ورقة عمل قدمة لندوة بعنوان الكوتا النسائية و تعزيز دور المرأة و مشاركتها السياسية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ٢٥ فبراير ٢٠٠٩) ، صص ٤ـ ٥ .

[2] ـ محمد عباس إبراهيم، الثقافات الفرعية دراسة أثرو بولوجية للجماعات النوبية بمدينة الإسكندرية، (الأسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥) ، ص٢٥.

[3]ـ القمص فيلوثاوس فرج، النوبة ملوكاً وشعباً، (القاهرة: بدون، ٢٠٠٦)، ص١١٥.

تسود بين الجماعات النوبية الرئيسية (الكنوز، العرب، والفاديجا) المكونة للنوبة المصرية كثيرمن العوامل التي تؤدي إلى إحساس كل جماعة بالتفرد والتميز عن الجماعة العرقية الأخرى، ولم يساعد هذا الإحساس بالاستقلال والتمييز الاجتماعي والثقافي لكل جماعة نوبية على نمو رابطة المواطنة بالدولة المصرية، بل أدى الإحساس بالتميز والاستقلال إلى تمسك وحفاظ الجماعات النوبية المهاجرة على خصائص بنائها الاجتماعي والثقافي داخل البيئة الحضرية، فالنوبيون الحاليون ما هم إلا خليط من شعوب مختلفة وبما يتضح فى شكل النوبين الحاليين التأثيرات الإفريقية والعربية والحامية ،ومجتمع النوبة يعتبر من الناحية الاجتماعية أي درجة القرابة مجتمعاً إنقسامياً وهذه الناحية تلعب دوراً هاماً فى فصل النجوع النوبية عن بعضها[١]. كما تربط النوبيين علاقات بسكان الصحراء، فقد كانت تربطهم علاقات ببعض جماعات من العبابدة و البشارية الذين يقيمون بالصحراء الشرقية بالقرب من بلاد النوبة، وبعض أفراد تلك الجماعات قد استقروا فى بعض القرى النوبية، بل ومنهم من ارتبط بعلاقات النسب والمصاهرة مع النوبيين، وهجروا الرعي واعتمدوا على الزراعة وتربية الماشية فضلاً عن امتلاك بعضهم لمساحات من الأرض الزراعية، وهناك بعض الأشخاص من العبابدة شبه المستقرين الذين يعتمدون على الزراعة إلى جانب الرعي داخل موطنهم الأصلي فى الصحراء الشرقية بعيداً عن سلطة الدولة المركزية – مما يجعلهم لا ينتمون إلا لقبائلهم أوعشيرتهم، وكان يقيم هؤلاء العبابدة فى نجوع محددة مثل ماريا والعلاقي والدكة وتوماس وغيرها. كما أن هناك العبابدة الرعاة الذين يترددون على الإقليم الكنزي والنوبي لزيارة أقاربهم من العبابدة وتوطيد الصلات معهم، بينما ينعدم تردد العبابدة والبشارية على الإقليم الذي تسكنه القبائل النوبية العربية وذلك للعداء الشديد فيما بينهم بخصوص احتكار طرق القوافل بين مصر والسودان إلى جانب احتكار مناطق الرعي[٢].

إن اسم الجماعة واللغة عاملان أساسيان لوحدتها وشعور الفرد بالانتماء إليها وبالتالي الولاء وغلبت اللغة العربية فى المناطق التي انتقل إليها النوبيون، حيث أدى ذلك إلى انزواء اللغة النوبية وتراجع استخدامها، أيضا سبب انتشار اللغة العربية يكمن فى طبيعة اللغة النوبية نفسها، وهو عدم وجود أبجدية تكتب بها، فكما هو معروف فإن اللغة النوبية هى لغة منطوقة فقط وليست مكتوبة ([٣]) ، وقبل التهجير ساعدت الظروف البيئية فى المنطقة الأصلية على تدعيم شعور الفرد بانتمائه إلى الجماعة. وظهورها كوحدة منفصلة ومستقلة عن كل من

[1] - محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣-.
انظر أيضا: على عطا، تاريخ النوبة صورا فى كتاب، www.daralhaya.com
٢ - المرجع السابق، ص٤٢- ٤٣.
[3] - دراسات ألمانية تساهم فى الحفاظ على اللغة النوبية ، http://www.dw-world.de/dw/article

الجماعتين الأخرتين وقد أدى ذلك إلى وضوح التمايز الإقليمي والثقافى بين الجماعات النوبية فكل جماعة من الجماعات الثلاث تؤكد تميزها عن الجماعتين وتعتقد أنها أعلى منزلة ومكانة منهما مرتكزة على الأساس الديني فى حالة (الكنوز والعرب) وعلى الأساس السياسي يدعمه العامل الاقتصادي(حالة النوبيون) فقد كانت السلطة والحكم فى البلاد النوبية تتركز فى بعض قبائلهم والكنوز والعرب كانوا خاضعين لتلك السلطة. كما أن الظروف الاقتصادية والرقعة الزراعية فى القرى النوبية كانت أفضل بكثير من الكنوز والعرب[١].ويرجع ضعف روابط المواطنة إلى أن النوبيين فى موطنهم القديم يتميزون بالعزلة الشديدة عن العالم الخارجي ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى صعوبة وسائل المواصلات فصلتهم الوحيدة كانت عن طريق النهر وهو وسيلة نقل بطيئة وبلادهم نائية عن التجمعات السكانية فى الشمال[٢].

وتم تهجير النوبيين من قراهم مرتين: الأولى بعد بناء خزان أسوان أوائل القرن العشرين والثانية عند بناء السد العالي فى ستينات القرن الماضي، وتمت إقامة قرى لهم فى وادي كوم أمبو. وقد بنت الدولة لهم مساكن وقدمت تعويضات[٣].وقد أدى الانتقال إلى المجتمع الجديد إلى تغيير التوزيع الإقليمي للقرى وتلاشت عمليات الانقسام الصغيرة التي كانت معروفة باسم التجمع وأدى ذلك إلى اختفاء التكتل السكني القرابي من خلال إعادة التوزيع فى محل الإقامة، وقد أدى أيضاً الانتقال إلى المجتمع الجديد إلى إقبال الشباب والفتيات على التعليم برغبة قوية تحقيق آمالهم على العكس من العزلة التي كانوا يعيشون فيها من قبل، وبالتالي لم تعد هناك حاجة إلى إظهار الفوارق السلالية أو العرقية أو الانتماءات والتمايزات فقد ساعد الموطن الجديد على ذوبان تلك الفوارق أو على الأقل عدم إظهارها وعدم التمسك بها، وتمثل ذلك فى أن السلبيات التي واجهها النوبيون فى الموطن الجديد فيما يتعلق بالأرض الزراعية والمساكن ، مثلاً فى بداية التهجير تطلب منهم جميعاً الوقوف يداً واحدة لمعالجة ما يحتاج إليه المجتمع، أضف إلى ذلك أيضاً إحلال علاقات الجوار محل العلاقات القرابية مما زاد من تمييع الانتماءات القبلية والعائلية، وأصبحت علاقات المصلحة وليست اهتمامات الجماعة ومتطلباتها ، تمثل الاهتمام الأول لدى النوبيين وهو ما يصلح كأساس لدمج النوبيين فى النسيج الثقافى والاقتصادي والاجتماعي المصري على أساس المواطنة والتمتع، بالحقوق والقيام بالواجبات إذا ما قدمت لهم الدولة الدعم والخدمات[٤].ويريد العديد من النوبيين حيث يتراوح عددهم ما

١- المرجع السابق نفسه، ص ص ٤٤-٤٥.
٢- القمص فيلوثاوس فرج، مرجع سابق، ص ١٠٠ – ١٠٥.
٣- المسألة النوبية حلول داخلية ممكنة ووعد رئاسي ينتظر التنفيذ، المصري اليوم، ٢٠٠٧/٤/١٨.
4 - محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ٨٦- ٨٧.

بين ٢,٥ مليون إلى ٤,٥ مليون نسمة طبقا لاختلاف التقديرات [1]العودة إلى موطنهم جنـوب السد العالي حول بحيرة ناصر، و يرون أنه حق لهم مصدق عليه من جانب الحكومة مـؤداه عودة المضارين من نقلهم وتهجيرهم لغرض إقامة مشروع السد العالي بعد إنشاء المـشروع واستقرار المياه خلفه[٢]، وسبب تضرر النوبيين من جراء نقلهم هو تمزقهم الثقافي وتعـرض تراثهم للضياع، ويمكن عرض اتجاهين مختلفين بين النوبيين هما :

١- **الاتجاه الأول:** يرى أنصاره أن من حق النوبيين اللجوء إلى المنظمات الدوليـة وتـدويل القضية النوبية، وأن اللجوء إلى المجتمع الدولي لا يعني مطالبة الحكومات الخارجية بالتدخل ويروا أن النوبيين أذكى من أن يستخدمهم البعض لتحقيق أهدافه ضد مصر. ولكن يطـالبون بالعودة إلى النوبة القديمة.

٢- **الاتجاه الثاني:** يرفض تدويل القضية ويرى أن مطالب النوبيين ليست إنفصالية بل هـي مشروعة ويمكن تحقيقها من خلال اللجوء للقنوات المشروعة داخـل الدولـة للتعبيـر عـن المطالب ،ويعي هذا التيار تماماً أن النوبيين أولاً وأخيراً مواطنون مصريون ويجب أن تحـل مشكلتهم داخل الوطن وهم لا يطالبون بأكثر من حقوق المواطنـة المـشروعة مـن خـلال المنظمات الحقوقية داخل النظام السياسي[٣].

لقد أصدر الرئيس مبارك بالفعل قرار رئاسي عام ٢٠٠٧ [٤] يقضي بإعطاء الأولوية لأهـالي النوبة فى تملك الأراضي فى القرى الجديدة حول بحيرة ناصر،كما عقد مـؤتمر النوبـة[٥] لمناقشة حق العودة والتسكين فى منطقة وادي كركر ، و قد فتحت الدولة ذراعيها لأبناء النوبة وبناء على قرار محافظ أسوان رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩ يتم تخصيص ١٠ آلاف فدان للزراعة و ٤٠٠ فدان للمباني و إنشاء وحدات سكنية عددها الإجمالي ٥٢٢١ وحدة لتوطين أبناء النوبـة كبداية فى منطقة وادي كركر وهى تبعد عن أسوان ٢٠ دقيقة فضلا عن استصلاح ٢٤ ألف فدان ، ويتم بنائها على شكل قرى تحمل نفس أسماء القرى النوبية القديمة وتكون مقسمة إلى أربع ضفاف على بحيرة ناصر حسب الخريطة السكانية و الجغرافية للنوبـة القديمـة قبـل

---

[1] ـ لم تتوافر معلومات رسمية عن عدد سكان النوبة باطلاع الباحثة على كتاب الاحصاء السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء انظر أيضا : النوبيون فى مصر يرفضون تصنيفهم ضمن الأقليات ، جريدة الشرق الأوسط ، ٣ يونيو ٢٠٠١

[2] ـ انظر صوت النوبة، www.alnobaa.com

[3] ـ دعوات تدويل القضية النوبية تثير ردود أفعال متباينة بين النوبيين، المصري اليوم، ٢٠٠٨/٢/١١.

[4] ـ صوت النوبة، www.alnobaa.com

[5] ـ عقد هذا المؤتمر بناء على طلب أعضاء المجلس الشعبي المحلية بمركز نصر النوبة و بعض القيادات الشعبية النوبية من كل المحافظات المصرية يوم السبت ١٤ مارس ٢٠٠٩ ، و كان شعاره النوبة فوق الجميع .

التهجير[1]، وهذا يوضح أن مطالبهم قابلة لاستجابة أو على الأقـل التفـاوض حولهـا. وأن المطلوب من الجهات التنفيذية هو تنفيذ القرار تفعيلاً لأسس المواطنة التي تقوم عليها الدولة.

يتضح بدراسة واقع وطبيعة المواطنة أن لا يوجد بعد من أبعاد المواطنة تم اكتمالـه فـي الخبرة المصرية و تبلوره بشكل تام ، لازالت الحقوق الاقتصادية و الاجتماعيـة للمـواطن المصري تواجه عدة صعوبات يفرضها الواقع و التحديات المحيطة بالرغم من إنجاز مصر للتقدم فى عدة مجالات – تم ذكرها فى الدراسة – وانعكست على مؤشر التنمية البشرية فـي مصر ، كما أن هذه المشكلات تؤثر على المناخ العام و يعاني منها المواطن المسلم و القبطي و تؤدي هذه الصعوبات فى تحقيق المواطنة إلى حدوث بعض التوترات على مستوى العلاقة بين المسلمين و الأقباط من حين لآخر رغم إندماج الأقباط فى النسيج المجتمعـي ، وجـدير بالذكر أن الملف القبطى فتح فى العهد الحالى (فترة الدراسة) بقوة غير معهودة من قبل و يحسب للنظام القائم حل مشكلة الأوقاف القبطية و أيضا جعل يوم ٧ يناير عطلة رسمية وكان هذا مطلبا للأقباط منذ المؤتمر القبطى الأول عام ١٩١٠ .

و فيما يتعلق بالمرأة ورغم أن مصر شهدت انتخابات برلمانية لـدورتين متتـاليتين، عـامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، إلا أن مشاركة المرأة و حصولها على حقوقها كمواطنة لازالت منخفـضة مما يستدعي تمكينها فى المجالات المختلفة و يقوم المجلس القومي للمرأة بدور كبير فى هـذا الصدد .أيضا مشكلة المواطنة ليست مشكلة خاصة بأهل النوبة دون غيرهم مـن المـواطنين فهي موجودة فى كل بقاع مصر وفى كل محافظاتها وفى كل قراها شمالا وجنوبا. فلماذا إذن تأخذ قضية النوبة مثل هذا الصدي، وتصل إلي مدي يلامس أحاديث الانفصال والاضـطهاد والعنصرية والاستعلاء؟ أن الفارق كبير بين البيروقراطية و الدولة ، فالبيرقراطية هـي أداة تنفيذية بالدرجة الأولي كثيرة الخطأ ومعرضة للفساد، أما الدولة المـصرية فتعنـي بوضـع السياسة العليا. والمؤكد أنه لا يوجد سياسة عليا لا معلنة ولا مضمرة لممارسة اضطهاد ضد أهل النوبة مثلا، أو ضد أبناء محافظة معينة، ولكن هناك بالقطع أخطاء تنفيذية عديدة واجبـة التـصحيح فـورا
وحين نطالب بمثل هذا التصحيح الفوري فذلك من أجل تحقيق مصلحة مصر أولا وأخيرا لأن ذلك هو الرد العملي الوحيد على تلك المقولات الخطيرة التي أخذت فى الانتشار فـي العقـد الماضي ، وتتلقفها أدوات إعلامية وسياسية عديدة وتعمل على تضخيمها وتصوير المـشكلة

[1] - جريدة أخبار اليوم ، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٩ ، انظر أيضا جلسات مؤتمر النوبة ، على موقع صوت النوبة www.alnobaa.com

على غير معناها أو مضمونها وساعية إلي توظيفها في وقت لاحق لما سيضر أمـــن الـــبلاد ووحدتها وتماسكها الإقليمي. ولكي ندرك أهمية التصحيح الفوري ومصالحة أهل النوبة و بدو سيناء، الذين هم أهل مصر وأبنائها .[1]

---

[1] - حسن أبوطالب ، نوبة مصر.. مطالب مشروعة وإهمال بيروقراطي ، http://acpss.ahram.org.eg/ahram

الفصل الثالث

عملية الإصلاح السياسي في مصر

إن الدعوة للإصلاح السياسي لها تاريخ طويل يكاد يبلغ عمرها قرنين وقد تأثرت بفعل العوامل الداخلية و الخارجية .[١] وفي إطار التطور التاريخي للمواطنة اتسعت قاعدتها لتشمل من هم خارجها، وتم انتزاع حق الانتخاب ليشمل قطاعات كانت مضطهدة ومستغلة من السكان لم يكن لها حق الانتخاب من قبل ، وتم ضبط القواعد الانتخابية بما يسمح بتعلم قطاعات واسعة من هؤلاء المواطنين للانتخابات . وهذه القواعد نفسها تحولت إلي رموز يشارك بها جميع من يمارسها وأصبحت تشير لهوية واحدة تجمعهم وتحولت الانتخابات – والحال كذلك –إلي إحدي عمليات تشكيل هوية وطنية جامعة تعلو علي التمايزات الطبقية والعرقية .[٢]

يشكل الدستور الإطار المرجعي للعلاقة ما بين النظام الحاكم وبين المواطنين ، ولا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي بغير مناقشة الإصلاح الدستوري ، وعلي مدى التاريخ المصري الحديث ارتبط الإصلاح السياسي بوجوب إقرار دستور ديمقراطي يحمي الإصلاح ويمنع تغول السلطة التنفيذية علي سلطات الدولة الأخرى .[٣]

في هذا الإطار يناقش هذا الفصل عملية الإصلاح السياسي في مصر في الفترة محل الدراسة، وبالرغم من تعدد مؤشرات الإصلاح السياسي مثل دورية الانتخابات ، نزاهتها ، توسيع المشاركة السياسية ، سيادة القانون ، تفعيل دور المؤسسات ، إصلاح الدستور ، تعددية الأحزاب ، حرية المجتمع المدني إلا ان الدراسة تركز على الانتخابات و التعديلات الدستورية باعتبارهما المؤشران الأبرز في النظام السياسي المصري خلال فترة الدراسة ، ويضم الفصل مبحثين وهما :

الأول : الانتخابات و الإصلاح السياسي في مصر .

الثاني : التعديلات الدستورية وأثرها على الإصلاح السياسي .

---

[١]- إبراهيم البيومي غانم ، مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي ، في كمال المنوفي ويوسف الصواني (محرران)، مرجع سابق ، صـ ٤٢٨ .

[٢]- عمرو عبد الرحمن ، الانتخابات في مصر ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٧) ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

[٣]- نجاد البرعي ، في البدء كان الدستور... الإصلاح الدستوري كمدخل أساسي للإصلاح السياسي في مصر ، في معتز الفجيري (محررا) ، نحو دستور مصري جديد ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٥)، ص ص ٣٤ – ٣٥ .

المبحث الأول : الانتخابات والإصلاح السياسى

شكلت المطالب الداخلية المتزايدة بشأن الإصلاح السياسي ، والمطالب الخارجية بضرورة التحول الديمقراطي بيئة غير مسبوقة للإصلاح ، الأمر الذي تبعه تحركات نحو الإصلاح السياسي وتزايد احساس النخبة السياسية بوطأة الضغوط المنادية بالتغيير من الداخل وهو ماتجلى مع ظهور العديد من الحركات المدنية النشطة في مجال الإصلاح . (١)

<u>أهمية نزاهة العملية الانتخابية في تحقيق المواطنة والإصلاح السياسي :</u>

وتأتي قضية نزاهة الانتخابات علي أولوية جدول أعمال الإصلاح السياسي لأنها تتمتع بجدوى عالية وتسهم في حل عدد من المشاكل الملحة وتوجد عدة مؤشرات للإصلاح السياسي من وجهة نظر المواطنة وهي نزاهة العملية الإنتخابية ،وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، والعدالة في توزيع الموارد،وتفعيل دور المؤسسات مثل البرلمان، و التعددية الحزبية، وإصلاح الإطارالدستوري ،وحرية المجتمع المدني، وسيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان، ويترتب على نزاهة الانتخابات تعظيم المشاركة السياسية مما يعطي نتائج سريعة للإصلاح السياسي ،ومجرد تحقيق نزاهة الانتخابات يعطي كافة القوى السياسية نسبة أكبر من التمثيل وهو ما يفعل المواطنة . (٢) و تعتبرالمشاركة جوهر المواطنة، ويعد مستوي نزاهة العملية الانتخابية من المحددات الأساسية التي تدفع المواطن اما للمشاركة أو الاحجام عن التصويت بالإضافة لعدة محددات أخري للمشاركة تتعلق أيضا بمستوي المنافسة الانتخابية والدعاية والعضوية بالتنظيمات السياسية .(٣)

كما تقتضى الممارسة الديمقراطية مشاركة أغلب المواطنين على الأقل بوعي وإيجابية في صياغة السياسات و القرارات واختيار الحكام والمؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي

---

[١]- حسن ابو طالب (محرراً)، <u>التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤-٢٠٠٥</u> ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ٢٠٠٥) ،ص ٤٢٣ .

[٢]- صلاح سالم زرنوقة ، رؤية الإصلاح السياسي لدي قوي المعارضة في مصر ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ٤٠٢.

[٣]- هانئ رسلان، المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ، <u>انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥</u> ،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠٦)، ص ص ٢١٣ – ٢١٥ .

والمحلي ، والانتخابات هي الطريقة التي يختار بها المواطن قادته وحكامه ويشترك في صياغة السياسات العامة ، كما أنها مصدر لشرعية النظام السياسي[1] .

و ينبع الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة من مدي تمثيل المؤسسات والأحزاب للقوي الاجتماعية الفاعلة ورضاء هذه القوى عن النظام العام الذي يتحقق من خلال الاشتراك في التحول الديمقراطي وإذا لم تمثل هذه القوى بنسب عادلة في مؤسسات النظام قد تلجأ للعنف كأداة في العمل السياسي مما يهدد الاستقرار . [٢]

عوامل الإصلاح السياسي و أثرها على المواطنة و الإصلاح :

أشار المبحث الثاني بالفصل الأول إلى أن عوامل الإصلاح السياسى تنقسم إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ويمكن إلقاء الضوء على العوامل الداخلية للإصلاح السياسي في مصر كما يلي:

حفل عام 2004 بمبادرات الإصلاح التي أطلقتها أحزاب المعارضة وأيضا الحزب الوطنى الديمقراطي ، وبالرغم من أن أحزاب المعارضة والقوى السياسية بدأت تطالب بالإصلاح السياسي و الديمقراطية منذ بضعة عقود إلا أنها قامت بتكثيف نشاطها في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مستفيدة من مناخ محلي و عالمي بدأ يركز على قضايا الإصلاح، و تمثلت أهم مطالب المعارضة للإصلاح السياسي في إنهاء حالة الطوارئ، واختيار رئيس الجمهورية بالإنتخاب الحر بين أكثر من مرشح لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، و تخلي رئيس الجمهورية عن إنتمائه الحزبي طوال فترة رئاسته، وإعادة توزيع الاختصاص داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على أن يكون الثاني المسئول أمام السلطة التشريعية و بسلطات حقيقية تقابل هذه المسئولية و إلغاء المادة ٧٤ من الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية فضلا عن توافر ضمانات للإنتخابات البرلمانية، و اطلاق حرية تكوين الأحزاب ورفع القيود على العمل الجماهيري السلمي و كفالة استقلال النقابات العمالية و المهنية و إطلاق حرية إصدار الصحف و ملكية و سائل الإعلام ، و تحرير الصحافة القومية من سيطرة الأجهزة التنفيذية ، بالإضافة لهذه العوامل الداخلية رغبة الرئيس مبارك في دفع عملية الإصلاح السياسي

---

[1] - محمد محمد صاوي دردير ، الانتخابات البرلمانية و عملية التنمية السياسية في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨) ، ص ١ .

[٢] - علي الدين هلال،" تأثير العامل الديني علي التحولات الديمقراطية في البلاد العربية"، ورقة مقدمة إلي مؤتمر مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ، ٤ فبراير ٢٠٠٦ ، (القاهرة : للمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٦) ، ص ٧ .

حيث أن قرار تعديل المادة ٧٦ من الدستور تم بمبادرة شخصية منه ، وإذا تم النظر إلى أوضاع الأحزاب و تدني نسبة المشاركة في الانتخابات و قوة صلاحيات الأجهزة التنفيذية بالمقارنة بالبرلمان والدور الكبير للدولة في المجال السياسي مقارنة بمجال تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن تتضح مدى الحاجة إلى إجراء إصلاح سياسي [1] .

أما العوامل الخارجية للإصلاح السياسي التي سبق الإشارة إليها بالمبحث الثاني في الفصل الأول يلاحظ أن السياسة الأمريكية في العالم العربي في ظل إدارة بوش(الرئيس الأمريكي أثناء فترة الدراسة) تسعي إلي تغيير الأمر الواقع والضغط من أجل الإصلاح السياسي ليس في مصر فقط و لكن النظم الشرق أوسطية ؛ اعتقاداً بأن الأوضاع الحالية تكرس التطرف والإرهاب ، وقد أحدث هذا الخطاب حيوية في الأوساط المدنية والرسمية العربية وظهرت مبادرات الإصلاح . [2]

<u>و ذلك علي النحو الآتي :</u>

أ- جاءت قمة تونس عام ٢٠٠٤ لتكون قمة الإصلاح السياسي وراج الحديث عن اعتزام القمة فتح ملف الإصلاح قبل انعقادها ، ولكن اختلفت الدول العربية علي مضمون هذا الإصلاح وصدر عنها بيانها الختامي . [3]بيان مسيرة التطور والتحديث والإصلاح ، ووثيقة العهد والوفاء والتضامن ، وعامة فإن الحديث عن الإصلاح السياسي في وثائق القمم العربية تضمن بعض مؤشرات الديمقراطية المتعارف عليها ، دون ذكر المؤشر المتعلق بالتعددية وتداول السلطة [4] ، و يحتمل أن يضعف ذلك الإصلاح السياسي عند بلوغه مرحلة متقدمة لأن تداول السلطة من أهم مؤشرات الديمقراطية، وصدرت أيضا وثيقة الاستقلال الثاني الصادرة عن المنتدي العربي الأول الموازي لقمة تونس والذي عقد في بيروت مارس ٢٠٠٤ ووثيقة الإسكندرية التي صدرت عن مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ مارس ٢٠٠٤ [5] .

١- حسن أبو طالب و آخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ص ٤٢١ – ٤٢٢ .

٢- Barbara Slavin ، U.S. eases push for *Egypt reforms* ، <u>USA Today</u> ، 10/17/2006

انظر أيضا : معتز سلامة ، الإصلاح السياسي : السياسة الأمريكية والانتخابات العربية ، <u>كراسات استراتيجية</u> ، عدد ١٥٣ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢ .

٣- حسن أبو طالب ، العنف في الانتخابات ، تفاقم البلطجة والتدخلات الأمنية ،في عمرو هاشم ربيع(محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ٣٣١ .

٤- نيفين عبد المنعم مسعد ، النظام العربي وقضية الإصلاح السياسي الداخلي ، <u>شؤون عربية</u> ، عدد ١٢٣ ، خريف ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٣ – ٥٦

٥- نيفين عبد المنعم مسعد ، المبادرات العربية الرسمية للإصلاح السياسي ، في كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني (محرران)، <u>مرجع سابق</u> ، ص ٣٦٠ .

وأكدت أيضا قمة الجزائر ٢٠٠٥ علي الحديث عن المواطنة والالتزام بالمرجعية الدولية – كما عبرت عنها مختلف العهود والمواثيق الدولية – والإشاره لدور المرأة . (١)

ب- ازدحمت الساحة السياسية أيضا بمبادرات الإصلاح من الخارج ومن أهمها مبادرة الشرق الأوسط الكبير، والجديد فيها أنها استخدمت مصطلح الإصلاح ونشر الديمقراطية – بدلاً من تغيير النظم – والجمع بين مجالات طويلة المدي وأخري قصيرة المدي مثل الجمع بين الثقافة وتوسيع المشاركة السياسية ،ورصدت موارد هائلة لنشر الديمقراطية وبنود تتعلق بالانتخابات والبرلمانات . (٢)

وحدث تحول في الموقف الأمريكي ، فقد اتضح أن نتيجة إجراء انتخابات نزيهة سيفضي إلي فوز الإسلاميين ، ونجاح حماس في انتخابات ٢٠٠٦ مثل نقطة تحول بالنسبة للولايات المتحدة ونقلة من أجندة الضغط للإصلاح إلي أجندة تكريس الاستقرار (٣) ،وجاءت زيارة بوش الأخيرة للمنطقة في يناير ٢٠٠٨ بمثابة اعتراف بشرعية كل النظم الموجودة ولم تعد الولايات المتحدة راغبة في ممارسة ضغط من أجل الإصلاح (٤)، وقد انعكست هذه النقلة الأمريكية بين الأجندتين المتناقضتين علي أجواء الانتخابات التشريعية في مصر ٢٠٠٥ ،فقد اتسمت المرحلة الأولي والثانية بالشفافية النسبية وفاز الإخوان ٣٤ مقعدا ثم ٤٢ بينما اتسمت المرحلة الثالثة بالتدخل الأمني وتقلص فوز الإخوان إلي ١٢ مقعدا (٥)

والعامل الخارجي قد لا يهدف إلي تحقيق الإصلاح السياسي الفعلي وإنما قد يهدف لممارسة ضغوط علي المؤسسات السياسية لتقديم تنازلات . (٦) ، وقد قبولت مبادرة الشرق الأوسط الكبير بالرفض وشدد الرئيس علي أن الإصلاح من الداخل وبإرادة ذاتية .(٧) و تلقت المعارضة المصرية مشروعات الإصلاح الخارجية بكثير من الشك، وتوافقت مع القوى الرسمية علي ضرورة الإصلاح من حيث المبدأ ولكنها اختلفت علي المضمون وآليات التطبيق

١- المرجع السابق ن نفسه ، ص ٣٨٢ .

٢- عبد العزيز شادي ، مبادرة الإصلاح الأمريكية بين الأزمة الداخلية ومقتضيات الهيمنة الدولية والجاذبية الشرق أوسطية ، في كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني (محرران) ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

٣- هشام العوضي ، النظام المصري والإخوان : صراع علي شرعية البقاء ، المستقبل العربي ، عدد ٣٥٣ ، يوليو ٢٠٠٨ ، ص ١٠١ .

٤- عمر والشوبكي ، زيارة بوش عودة إلي نقطة الصفر بعد مليون قتيل ، المصري اليوم ، ٢٠٠٨/١/١٧ ، ص ١٣ .

٥- هشام العوضي ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

٦- راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد ، التسويق السياسي والإعلام ، الإصلاح السياسي في مصر، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ط ١ ، ٢٠٠٥) ، ص ١٤٤ .

٧- حسن أبو طالب (محررا) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، مرجع سابق، ص ٤١٣ .

و أولوياته [١] و يلاحظ أن العامل الخارجي لا ينحصر فقط في دور الولايات المتحدة في الدفع باتجاه الإصلاح ولكن يتضمن أيضا مجموعة عوامل أخرى مثل المناخ العالمي، ودور وسائل الإعلام ،ودور الاستثمارات الخارجية [٢]و كذلك أثر التقليد والمحاكاة بين الدول الآخذة في عملية الإصلاح .

أما تأثير عوامل الإصلاح السياسي على عملية المواطنة و الإصلاح السياسي سيتم تناوله من خلال دراسة الانتخابات التي شهدتها فترة الدراسة وهي انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ وانتخابات مجلس الشوري ٢٠٠٧ ، بالإضافة إلى دراسة التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ .

أولا :الانتخابات الرئاسية المصرية عام ٢٠٠٥ .

بناء علي التعديل الدستوري الأول عام ٢٠٠٥ للمادة ٧٦ يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب بين أكثر من مرشح يتوافر لديهم شروط معينة للترشيح ، وتم إنشاء اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وتتمتع بالاستقلال وأناط الدستور بتلك اللجنة دون غيرها الاختصاص بكل ما يتعلق بإجراءات انتخاب رئيس الجمهورية، كما منح التعديل الدستوري جميع قرارات اللجنة حصانة مطلقة فهي قرارات نافذة وغير قابلة للطعن عليها ،كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ [٣]، وقد شهدت مصر أول انتخابات رئاسية منذ ثورة٢٣ يوليو ١٩٥٢ في ٧ سبتمبر ٢٠٠٥ بين عشرة مرشحين، ورغم عدم جدية المنافسة فإنها في النهاية تجربة جديدة علي الساحة السياسية في مصر [٤] ، وتنأى الدراسة علي الدخول في تفصيلات الانتخابات وإنما يتم التركيز علي مدي إسهامها في تفعيل المواطنة والإصلاح السياسي .

إيجابيات الانتخابات الرئاسية ودورها في تحقيق الإصلاح السياسي

إن اختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح في انتخاب حر مباشر كان مطلبا دائما للقوي السياسية ، واستجابة الدولة لهذا المطلب تعد انتصاراً لمسيرة الإصلاح السياسي ،

١- المرجع السابق ، ص ٤١٧ .

٢- علي الدين هلال، تأثير العامل الديني علي التحولات الديمقراطية في البلاد العربية ، مرجع سابق، ص ٢

٣- هاني عياد ، الإشراف والرقابة علي الانتخابات ، في عمرو هاشم ربيع (محررا)، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥) ، ص ٣٦٧ .

٤- انتخابات رئاسة مصر حقائق ومعطيات ، ٢٠٠٥/٩/٢ ، www.aljazeera.net

غم أن الدولة وضعت شروطا تكاد تكون تعجيزية للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية لنسبة للمرشحين المستقلين [1] وفيما يلي رصد لأهم الإيجابيات :

– لقد سمحت لجنة الانتخابات الرئاسية لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان بالدخول ي اللجان الانتخابية لكن لمدة محدودة. [2]

– قام مجلس الدولة المصري بدور رائد في الدفاع عن الحريات وأصدر حكمين تاريخيين ضي أولهما بالسماح لمؤسسات المجتمع المدني بمتابعة نزاهة العملية الانتخابية . [3]

ألغي في الحكم الثاني قرار للجنة الانتخابات الرئاسية باستبعاد قضاة من الإشراف علي لانتخابات الرئاسية، ونوه في جميع الأحكام التي أصدرها إلي عيب صياغة المادة ٧٦ من دستور ودعى إلي تعديلها مجددا . [4]

٢– تمت عملية الدعاية الانتخابية بهدوء وسلامة ، غاب عنها العنف . [5]

٤– جرت انتخابات الرئاسة وفقاً لما أشارت إليه معظم تقارير منظمات حقوق الإنسان مؤسسات المجتمع المدني ، بشكل شفاف مقارنة بما كان يجري عليه العمل في معظم لانتخابات السابقة ،وقد حدثت تجاوزات ، لكنها إجمالا لم تؤثر بشكل جوهري علي نتيجة لانتخابات ، وبمعني آخر إذا كانت هناك تجاوزات فكانت تتم بشكل غير ممنهج وغير منظم لأمر الذي جعل منها في حقيقة الأمر تجاوزات صغيرة أمام مظاهر الحياد الواضح في هذه لعملية . [6]

٥– كان الجو العام محايداً إلي حد ما في السماح للمرشحين المختلفين بالوصول الي الجماهير بصورة مباشرة وغير مباشرة . [7]

١- هاني عياد ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٧ – ٣٧٨ .

٢– المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

٣– ينبغي الاشارة الي ان قرارات لجنة الانتخابات لها حصانة مطلقة ، انه تم الطعن علي هذا الحكم ولكن تم الاحتكام للدستور ، وانه نزولا عن النص بان قرارات اللجنة لها حصانة فليس من حق منظمات المجتمع المدني مراقبة الانتخابات ولكن سمحت لجنة الانتخابات لها بذلك .

٤– نجاد البرعي (محررا) ، التقرير الختامي حول أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية المصرية ذكر ماجري،(القاهرة : الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات ٢٠٠٥)، ص ٢ ٢١ .

٥– المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

٦– عمرو هشام ربيع ، نتائج انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ،في عمرو هاشم ربيع (محررا) التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧ .

٧– هاني عياد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ ، نقلا عن تقرير اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات بموقع اللجنة وهي تضم ست منظمات مدنية ، www.eicds.org

٦- لم تصل غرفة العمليات أية بلاغات عن انتهاكات ومخالفات من الأجهزة الأمنية أثناء سير العملية الانتخابية . [١] مما يعتبرإلى حد ما عامل نجاح للتجربة . [٢]

٧- لقد اختفت بعض الظواهر السلبية مثل وجود دور لوزارة الداخلية في عملية الاقتراع متمثلة في الشرطة ، وجود ممارسات لأعمال بلطجة تمنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم ، والتلاعب في نتائج الانتخابات ، وأيضا تغاضت وزارة الداخلية عشرات المرات عن عقد مظاهرات المعارضة في الشوارع دون ترخيص . [٣]

السلبيات التي شهدتها الانتخابات الرئاسية :

شهدت الانتخابات عدة سلبيات ومنها :

١- رغم الالتزام رسمياً بمواعيد بدء وانتهاء الحملات الدعائية سجل المراقبون عدداً من المخالفات تتمثل في استمرار الدعاية بعد الفترة الزمنية المحددة لها ، وكان من الأجدر أن تقوم لجنة الانتخابات الرئاسية بتحديد أماكن الدعاية الانتخابية، لضمان قدر أكبر من النظام فيما يتعلق بنشر وتنظيم الفعاليات الانتخابية في المواقع والأماكن المخصصة لها . [٤]

٢- حاولت الحكومة منع تدخل موظفيها أو مؤسساتها في الدعاية للمرشحين ، لكن هذا لم يمنع تحيز الموظفين والمسئولين الحكوميين والشخصيات العامة لصالح مرشح الحزب الوطني واستخدام الموارد الحكومية ، كما حدثت تجاوزات في الحد الأقصي المنصوص عليه في القانون لمصروفات الدعاية الانتخابية . [٥]

٣- القوانين المنظمة لعمل اللجنة العامة للانتخابات الرئاسية قد أعطتها سلطات واسعة جعلتها فوق القانون، وأدائها غير خاضع لأي نوع من أنواع الرقابة أو المساءلة ولم يتم إنجاز استخدام الرقم القومي للتحقق من شخصية الناخب إبان الاقتراع كضمانة لانضباط الإجراءات . [٦]

٤- قامت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بإعادة تنظيم اللجان الفرعية علي مستوي الجمهورية لينخفض عددها "بحيث تكون جميع الصناديق تحت بصر وسيطرة القضاء من بداية الاقتراع حتي نهاية الفرز " وهذه صياغة ملتبسة ، إذ لا تتضمن صراحة عبارة

---

[١]- ذلك فما يخص اللجان التي راقبت حركة شايفنكم الانتخابات فيها وهي ٥٧ لجنة .

[٢]- تقرير متابعة انتخابات الرئاسة ، www.shayfeen.com

[٣]- عمرو هاشم ربيع ، انتخابات الرئاسة : تحليل النتائج ، جريدة الأهرام ، ١٢ سبتمبر ، ٢٠٠٥ .

[٤]- نجاد البرعي (محررا) ، التقرير الختامي حول أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية المصرية ذكر ماجري، مرجع سابق ، ص ١٤٢.

[٥]- هاني عياد ، مرجع سابق ، ٣٧٤ .

[٦]- المرجع السابق ، ص ص ٣٨٣ -٣٨٤ .

الإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات وفق النص الدستوري وهذا النص الجديد يسمح بوضع أكثر من صندوق انتخابي في اللجنة الواحدة ويتعذر أن يكونوا تحت سيطرة القضاء كما قررت اللجنة إجراء الفرز في مقار اللجان الفرعية بمعرفة ذات القاضي بعيدا عن الرقابة أو الإعلام ووكلاء المرشحين .

وترى اللجنة أن المغزي من إجراء الفرز في اللجان الفرعية هو التغلب علي الصعوبات التي كانت تترتب علي نقل الصناديق من مقار اللجان الفرعية إلي اللجان العامة . [١]

العلاقة بين إنتخابات الرئاسة المصرية ٢٠٠٥ و المواطنةوالإصلاح السياسي :

إن انتخابات الرئاسة قد وضعت تسهيلات نسبية علي ترشيح الأحزاب وأصبح من حق أي حزب سياسي أن يرشح أحد أعضاء هيئته العليا وقد تقدم عدد كبير للترشيح ، وهذا يكفل حق المشاركة بالترشيح للأحزاب كأحد حقوق المواطنة . أما المستقلون فقد كانت القيود بشأن ترشيحهم أكبر بكثير [٢] من القيود التي أحاطت بالأحزاب السياسية ، خشية أن تطمح قوي سياسية محجوبة عن الشرعية وهي جماعة الاخوان المسلمين تحديدا في التقدم بالترشيح باعتبارهم كيانا غير حزبي .[٣] مما يقيد حق مشاركة المستقلين في الترشيح و هو ما ينتهك حق المواطن المستقل في الترشيح، أما المشاركة بالتصويت فهي حق خالص للمواطنين من أبناء الوطن يقوم من خلالها المواطن بالإسهام الحر والمنظم في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع ، وقد شهدت العملية الانتخابية محاولات كثيرة لضمان المشاركة في عملية الاقتراع وقد قامت الدولة ووزاراتها المختلفة والحزب الوطني بالعديد من السلوكيات الإدارية التي هدفت لإبراز الحياد في العملية الانتخابية بغية تشجيع الناخبين علي الإدلاء بأصواتهم وصحيح أن هناك عدة تجاوزات إلا أن السلوك العام كان يدعو للمشاركة وهذا ينعكس إيجابيا على المواطنة ، وقد أسفرت النتائج عن فوز الرئيس مبارك بنسبة ٨٨,٥٧ % وكانت نسبة مشاركة المواطنين ٢٢,٩٥ % وفقا لبيانات اللجنة العليا للانتخابات، وهي نسبة محددة للغاية لا تتناسب مع الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لرفع نسبة المشاركة [٤] .

فتحت أول انتخابات رئاسية متعددة تشهدها مصر المجال بشكل أو بآخر أمام حالة من الإصلاح السياسي غير المسبوق، حتى لو وصفت التجربة بأنها مجرد خطوة على الطريق

[١]- المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

[٢]- شرط موافقة ٢٥٠ عضوا من مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية للمحافظات علي ألا يقل عن ٦٥ من مجلس الشعب ، ٢٥ من مجلس الشورى ، ١٠ أعضاء من كل مجلس شعبي محلي لعدد ١٤ محافظة .

٣- عمرو هاشم ربيع ، نتائج انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٣ .

[٤]- المرجع السابق نفسه ، ص ص ٤٠٤ -٤٠٦ .

فالحزب الوطني الحاكم ومرشحه الرئيس حسني مبارك قاما بالنزول إلى الشارع للوصول إلى الناخبين وكسب تأييدهم ، واستشعارا منهما لأهمية صوت المواطن إلى حد كبير في انتخاب رئيس الجمهورية (١) ، كما شجعت هذه الانتخابات أحزاب المعارضة على خوض التجربة والتقدم بعشرة مرشحين في الانتخابات وكان أبرزهم الدكتور أيمن نور مرشح حزب الغد ونعمان جمعة مرشح حزب الوفد ، وعدد الأصوات التي حصل عليها أيمن نور مرشح حزب الغد والتي بلغت ٥٤٠ ألفا و٤٠٥ أصوات، بنسبة ٧,٦%، متقدما على الدكتور نعمان جمعة مرشح حزب الوفد الذي حصل على ٢٠٨ آلاف و٨٩١ صوتا بنسبة ٢,٩%، رغم أن حزب الوفد صاحب تاريخ طويل في العمل السياسي ، ولكن استطاع مرشح حزب الغد طرح برنامج انتخابي يجذب أصوات المعارضين ، و بقية الأصوات التي حصل عليها المرشحون السبعة الآخرون؛ الدكتور أسامة شلتوت مرشح حزب التكافل، ووحيد الأقصري مرشح حزب مصر العربي الاشتراكي، وإبراهيم ترك مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي، وممدوح قناوي مرشح الحزب الدستوري الاجتماعي الحر، وأحمد الصباحي مرشح حزب الأمة، والدكتور فوزي غزال مرشح حزب مصر ٢٠٠٠، ورفعت العجرودي مرشح حزب الوفاق القومي هي أرقام ضئيلة للغاية و لكنها منطقية، حيث لا يكاد المثقف المصري يعرف أسماء أحزابهم (٢).

وترى الدراسة أن رغم القيود التي فرضتها المادة ٧٦ من الدستور إلا أن المطالبة بالإصلاح السياسي مستمرة بدليل وجود كثير من المبادرات لمراقبة الانتخابات وكان يتوقع فوز الرئيس مبارك – في ظل انتخابات نزيهة – نظرا لفترة حكمه الطويلة وضعف المعارضة وأن تفضيلات الناخب غالبا تتجه لمن يعرفه . (٣) وبالتالي فالمحصلة النهائية لانتخابات الرئاسة أنها كانت دفعة للإصلاح السياسي من خلال تميزها إلى حد ما بالحياد والنزاهة .

ثانيا : الانتخابات البرلمانية المصرية

أ- انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥

ترى الدراسة أن الانتخابات البرلمانية لها خصوصية لأن علي الصعيد الداخلي ، شهد عام ٢٠٠٤ حراكا سياسيا غير معهود، وعلي الصعيد الخارجي كانت الإدارة الأمريكية تمارس دورا في الدفع للإصلاح السياسي وهناك علاقة وثيقة بين الإصلاح السياسي والمواطنة تقوم علي أن الإصلاح السياسي يتضمن إجراء انتخابات نزيهة ، وتوسيع قاعدة الحريات والمواطنة هي التي تدعم وتعزز الإصلاح السياسي ، فهي تنص علي المشاركة والمساواة وبدونهم

---

[1] - انتخابات الرئاسة المصرية حقائق و معطيات ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres

[2] - قراءات سلبية في نتائج الانتخابات المصرية ، http://www.assabeel.info/inside/article.

[٣]- علي الدين هلال ، وآخرون ، مصر في التقارير الدولية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٧)، ص ٣٣ – ٣٤ .

لايحقق الإصلاح مغزاه ، وقد شاركت كافة القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية(مثل جماعة الإخوان المسلمين) وقد جرت الانتخابات تحت إشراف لجنة عليا للانتخابات، يرأسها وزير العدل بعد أن كانت تجري بالكامل من خلال وزارة الداخلية . (١)

الإصلاح السياسي في برامج الأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية المصرية عام ٢٠٠٥

إن أولويات البرامج المختلفة تنوعت بشكل كبير فكان تركيز الحزب الوطني علي القضايا والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة ثم قضية الإصلاح السياسي ، أما السمة العامة التي تميزت برامج القوى المعارضة فهي إعطاؤها للأولوية لقضية الإصلاح السياسي باعتبارها المفتاح لحل المشكلات الأخرى . (٢) وموضوع الإصلاح السياسي في مصر له أهمية خاصة نظرا لأنه لا يقتصر في تأثيره علي مصر وحدها بل انه يمكن أن يكون له تأثيره أيضا في محيط مصر الافريقي والعربي والشرق أوسطي . (٣)

و فيما يلى توضيح لنظرة كل فريق سياسى إلى الإصلاح السياسى و ارتباطها بالمواطنة ، ثم مقارنته مع رؤية

الحزب الوطنى : شدد **الإخوان المسلمون** في ديباجة برنامجهم علي أن الدولة التي يسعون لتأسيسها هي دولة مدنية تكون "الأمة مصدر السلطات" لكنها تقوم بتنفيذ الشريعة وإقامة حدود الله ويبررون مدنية دولتهم برفض الإسلام السلطة الدينية، ومثل هذا التأكيد علي مدنية الدولة يتناثر في أكثر من موضع في برنامج الإخوان وقد أقر برنامج الإخوان التعددية الحزبية وهي من الإشكاليات الملتبسة في الفكر الإسلامي، وهناك ارتباك في صياغة بعض فقرات برنامج الإخوان فقد قصر المشاركة السياسية للمرأة علي المجالس التشريعية وما في مثلها وهذا لا يعني عضوية الهيئات التنفيذية والقضائية . (٤) ، كما تناول برنامج الإخوان المسلمين قضية المواطنة وأكد علي كفالة الحريات وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة وجعل حرية الاعتقاد في

١- محمد علي أبو ريدة ، التركيبة السياسية والاجتماعية لأعضاء مجلس الشعب ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥.

٢- أحمد منيسي ، البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية الرئيسية ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

٣- إكرام بدر الدين ، الإصلاح السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٦٤ .

٤- نيفين عبد المنعم مسعد ، تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية التي خاضت انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، في كمال المنوفي (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ،(القاهرة : برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ٢٠٠٦) ، ص ص ٤٥ – ٤٦ .

مقدمة الحريات وهذه دلالة علي قبول الحق في الاختلاف ولكن المساواة الكاملة بين المواطنين تحتاج إلي تفعيل في ظل ما هو معلوم عن التمييز بين ولايات كبري وولايات صغري (١)

وعامة اعتمد البرنامج على ثلاثة محاور : المنفعة والتنمية والإصلاح . (٢)

وتبني البرنامج الانتخابي لحزب التجمع نظام الجمهورية البرلمانية الديمقراطية ، وهو نفس النظام الذي تبناه برنامج الإخوان ، واعتبر حزب التجمع أن " التعديل الدستوري الشامل " هو المدخل لتأسيس هذا النظام ،ومثل برنامج الإخوان اهتم برنامج التجمع باللامركزية السياسية عن طريق تزويد المحليات بصلاحيات تنفيذية أوسع وموارد مالية أكبر وجعل مسئوليتها أمام ناخبيها ، كما يركز برنامج حزب التجمع علي قضية تداول السلطة، والانتخابات للمناصب المختلفة لا التعيين مع الدعوة لاعتماد نظام القائمة النسبية في تشكيل مجلس الشعب .

وقد ترك خطاب حزب التجمع أثرا واضحاً علي صياغة برنامج الجبهة الوطنية للتغيير، خاصة الفقرات الخاصة بالأحزاب والنقابات المهنية، و ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة.(٣)

وعبر **حزب التجمع** عن وقائع الفتنة الطائفية وتوابعها بوصفها نتائج جزئية الإصلاحات السياسية وعدم مساسها بجوهر النظام . ويلاحظ تأكيد حزب التجمع علي الشراكة التاريخية بين المسلمين والمسيحيين في بناء الوطن وإدانة قوي التعصب والممارسات الخاطئة (٤) .

وبالنسبة **لحزب الوفد** ، فقد أكد على وجوب تأسيس النظام علي أسس برلمانية جمهورية ،وأن يكون رئيس الدولة يملك ولا يحكم، وأن يكون حكما بين السلطات وأن صناديق الاقتراع هي الأداة الوحيدة لتداول السلطة، واكساب مجلس الشورى صلاحيات حقيقية، ولم يوضح البرنامج آليات التنفيذ (٥)، ويؤمن أن الإصلاح الحقيقي يبدأ بالإنسان المصري ليعيد إليه ثقته بنفسه وحكامه وأكد تمسكه بالقيم الخاصة بالديمقراطية والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي . (٦)

دعى **حزب الغد** إلى نظام حكم الشعب والديمقراطية الحقيقية وجعل هذه المهمة ممكنة خلال ٢٤ شهرا لكن البرنامج محدد الأجل لم يكن برنامجا تنفيذا بل سياسيا عاما وخلا النص من تشكيل لجنة تضع دستورا جديدا يؤكد علي تداول السلطة، ودعى الحزب للانتخابات بالقائمة

١- المرجع السابق نفسه ، ص ٥٤ .

٢- انظر البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين ٢٠٠٥ ، www.islamonline.net

٣- نيفين عبد المنعم مسعد ، تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية التي خاضت انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥،مرجع سابق ، ص ٤٧ .

٤- المرجع السابق نفسه، ص ٥٣ .

٥- المرجع السابق ، ص ٤٧ .

٦- برنامج حزب الوفد الجديد ، www.alwafdparty.com

النسبية و الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة ([1]) ، وفيما يتعلق بالمواطنة ، تحدث الحزب عن احترامه حرية الرأي و العبادة لكل الطوائف " كما تحدث البرنامج عن إيمانه " بحقوق الإنسان و العدالة و الحرية و المساواة بين جميع أفراد الشعب و الإنسانية " وأثار في هذا السياق إلغاء الخط الهمايوني و الاستعاضة عنه بقانون موحد لبناء دور العبادة وعرض البرنامج الانتخابي للحزب برنامجه الخاص بشباب الغد ، وأوجب تأصيل حقوق المواطنة في العمل و الحياة الكريمة . ([2])

بالنسبة **للحزب الوطني الديمقراطي** لم يستخدم في برنامجه مصطلح التغيير الذي راج في أبيات المعارضة ، انما انطلق من الإصلاح مع إبقاء أسس النظام وهياكله علي حالها، ولم يشر إلي نظام برلماني للحكم لكن النظام عنده يقوم علي المشاركة عبر المحليات القوية وتعزيز البرلمان بسلطات أوسع ،وأحزاب فاعلة ،ونقابات، وجمعيات أهلية نشطة ،وحضور المرأة في العملية السياسية ،كذلك تحدث الحزب عن زيادة صلاحيات البرلمان وربطها بالإشراف علي الموازنة ([3])

كما اختلفت الأسس التي انطلقت منها البرامج الانتخابية في تقديم نفسها للمواطنين، فبرنامج الحزب الوطني اعتمد علي الإنجازات التي حققها للمواطن ، بينما اعتمد برنامج حزب الوفد و الناصري علي الدور التاريخي لكليهما ، أما القوى الجديدة مثل حزب الغد الذى اعتمد علي شرعية طموحه للحصول علي تأييد الناخبين ([4]) ،كما أن الحزب لم يركز علي النظام البرلماني ، في حين أن النظام البرلماني كان مطلب لحزب الوفد و حزب التجمع و الإخوان المسلمين .

<u>العلاقة بين الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ والمواطنة</u>

إن المشاركة هي مكون جوهري و جزء أساسي من تعريف المواطنة فهي تعني الاختيار وهي بالتأكيد عملية تحكمها مجموعة من الولاءات و لكنها تنطوي على لحظة يقوم فيها الفرد بالتفكير و التصرف كمواطن مستقل ذي سيادة ينتمي للدولة، وترتبط الانتخابات باتساع الهوية الفردية التي تتناسب و المواطن الكامل ([5])،و تعتبر المشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد كمواطن سياسي و الدولة ، و المشاركة ليست فعلا ماديا فقط بل قيم وانتماء وهي أساس

١- نيفين عبد المنعم مسعد ، تحليل البرامج الانتخابية لأحزاب والقوى السياسية التي خاضت انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

٢- المرجع السابق ، ص ٥٤ .

٣- المرجع السابق ، ص ٤٨ .

٤- احمد منيسي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

5 روبن سيزار فرنانديز ، لمحات عن المواطنة العالمية ، ترجمة أحمد هيكل و آخرون ، في ليندا ستاركي (محررا) ، مواطنون دعم المجتمع المدني في العالم ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٩٥) ، ص ٤١٨ .

المواطنة، عن طريق المشاركة يساهم المواطن في صنع القرارات و السياسيات ومن ثم يصبح أكثر إلتزاما بها ، وعليه فالمواطنة هي محور شرعية النظم السياسية الحديثة [١]

أ- **المشاركة على مستوى الترشيح :**

لقد شارك نحو ١٨ من الأحزاب والقوى السياسية المختلفة إضافة إلى المستقلين وهم الحزب الوطني ، جماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب التجمع ، الوفد، والناصري ،والأحرار، والغد وشرفاء الغد، والأمة ، الخضر المصري ، الجيل الديمقراطي ، العمل المجمد ، مصر العربي ،مصر ٢٠٠٠ ، الوفاق القومي ، والحملة الشعبية من أجل التغيير ، الكرامة،والمستقلون [٢] وقد ترشحت ١٢٧ امرأة في انتخابات ٢٠٠٥ من إجمالي عدد المرشحات البالغ ٥١٧٧ نجح منهن ٤ بنسبة ٢% .

بالمقارنة بـــ ١٢٠مرشحة في انتخابات ٢٠٠٠ ، كان من بينهن ١١ مرشحة عن الحزب الوطني ، و٨ عن الوفد ، و٣ عن التجمع ، علاوة على ٩٧ مرشحة مستقلة ، و لم تنجح منهن في انتخابات ٢٠٠٠ سوى ٧ سيدات.
اضطرت غالبية النساء المرشحات إلى خوض المعركة بصفة مستقل ، ويبلغ تهميش النساء مداه الأقصى في حالة الإخوان المسلمين وهم قوة المعارضة الرئيسية في مصر حيث اقتصر ترشيحهم على مرشحة واحدة من مجموع ١٦٠ مرشحا ، و يأتي بعدهم الحزب الوطني الذي لم يرشح إلا ست سيدات من أصل ٤٤٤ مرشحا بنسبة ١,٦% ، و حزب التجمع قدم ٤ مرشحات، و حزب الغد رشح ٥ سيدات ، وهذا الإنخفاض يعود أساسا إلى ضعف ميل الأحزاب والقوى السياسية إلى ترشيح المرأة على قوائمها فاحتمال فوزها ضعيف[٣] ، تزيد نسبة السيدات المرشحات بعض الشئ بالنسبة للأحزاب الليبرالية و اليسارية مثل التجمع والوفد والغد ،لكن تظل قدرة المرأة على رفع نسبة مشاركتها من خلال تلك الأحزاب محدود

1- Paul Magnette , Citizenship The History of an Idea , European Consortium for Political Research Press . 2008 , available on , http://cup.columbia.edu/search?q=citizenship

2 -- سامر سليمان ، المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية ٢٠٠٥ العوائق والمتطلبات ، (القاهرة : الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ،٢٠٠٦) ، ص ١٣٤

3 - -- ناهد عز الدين ، خريطة المرشحين في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، في كمال المنوفي (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

في ضوء ضعف وهامشية هذه الأحزاب ، أما الأقباط فقد رشحت الجبهة الوطنية للتغيير ١٣ قبطيا ورشح الحزب الوطني ٢ أقباط فقط و بلغ إجمالي المرشحين الأقباط ٢٠ مرشحا .[١]

بالرغم من ذلك،هناك تأثير إيجابي علي المواطنة وهو قدرة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بحكم القانون علي المشاركة والحصول علي ٨٨ مقعدا في انتخابات برلمان ٢٠٠٥،ويكون من شأن هذا الإدماج في المؤسسات السياسية تأثير ايجابي إذ تشعر هذه الجماعة أنها طرفا مشاركا في العملية السياسية مما يدفعها لطرح أفكار محددة .[٢]

ولكن ما زال تمثيل الأقباط والمرأة لا يعبر عن نسبتهم داخل المجتمع ،وبرلمان ٢٠٠٥ يشمل كافة أنواع الطيف السياسي بنسب مختلفة – لكن ما حدث هو استقطاب بين الإخوان والحزب الوطني وهناك قبطي واحد نجح في الانتخابات و ٤ نساء نجحن بصعوبة رغم أن النساء نصف المجتمع والأقباط شركاء المسلمين في وطن واحد [٣]،ولم يرشح الحزب الوطني سوي قبطيين و ٦ سيدات فقط، وبالنسبة للمستقلين يتوزعون على فئتين فئة تضم أعضاء الحزب الوطني الذين تم استبعادهم من الترشيح علي قوائم الحزب فانشقوا عنه وهم ٥٠ % من المرشحين المستقلين والفئة الثانية هم مرشحو الإخوان وحزب الكرامة وبعض المنشقين عن الغد والفئة الثالثة ممن لا ينتمون لأي تيار سياسي .[٤] والأقباط ليسوا كتلة واحدة سياسياً أو طائفياً أو اجتماعيا ،وبالتالي لن يكون لها مشروع سياسي واحد فهو يحمل التنوع علي جميع الأصعدة الفئوية والطبقية والمهنية والعمرية والكنسية تنحو في اتجاه الإجماع الوطني وليس الارتباط بطبقة او فئة .[٥]

وتوجد فجوة بين العدد الكبير للأحزاب و التيارات السياسية المشاركة في الانتخابات (بخلاف الحزب الوطني) و بين نسبة المقاعد التي حصلت عليها ،فقد شارك في الترشيح ١٧ حزبا و تياراً سياسياً – غير الحزب الوطني – ولم تتجاوزمقاعد المعارضة ٣ % من مقاعد البرلمان كان توزيعها على النحو التالي: حزب التجمع فاز بمقعدين ، والوفد ٦ مقاعد

١- سعيد شحاتة الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان ، www.arabrenewal.org

٢- علي الدين هلال، مصر في التقارير الدولية ، مرجع سابق ، ص ٨ .

٣- محمد منصور ،العوامل الاقتصادية و الثقافية و المجتمعية و انعكاساتها على أنماط التصويت ، ندوة تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ الدلالات الانعكاسات المستقبلية ، مرجع سابق، ص ٧٠ .

٤- هانيء رسلان، المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٨ – ٢١٠ .

٥- سامح فوزي ، رؤي المثقفين الأقباط في الإصلاح السياسي جدل الداخل والخارج ، في مصطفي كامل السيد (محررا) الإصلاح السياسي في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص ٤١٦ .

وحزب الغد مقعد واحد والأحرار مقعدان وخرج الناصريون دون تمثيل حزبي إلا الذين فازوا مستقلين ،وجماعة الاخوان التي شاركت تحت فئة مستقل فازت ب ٨٨ مقعدا ، بينما فاز الحزب الوطني بعدد ٣١١ مقعدا بنسبة٧١,٩% بعد انضمام ١٧٠ من المستقلين الفائزين إلي الحزب الوطني وأصبحت له الأغلبية [١] ،كما توجد فجوة أخرى بين المشاركة في الترشيح فهي مرتفعة على نحو ما سبق بيانه و بين المشاركة في الإنتخاب كما يلي :

ب- <u>المشاركة علي مستوي الانتخاب :</u>

يتضح الانخفاض النسبي في درجة المشاركة بحيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية في انتخابات ٢٠٠٥ نسبة ٢٦ % من إجمالي الناخبين، ولذلك يكون من المرغوب فيه العمل علي رفع هذه النسبة من خلال تنقية الجداول الانتخابية ،القضاء علي العنف بالإضافة إلي استحداث التشريعات التي تمكن المصريين في الخارج من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات حيث تصل نسبتهم إلي قرابة ١١ % من إجمالي من لهم حق التصويت [٢]

ومما يؤثر سلبيا علي المواطنة أن من لهم حق التصويت في مصر أكثر من ١٨ سنة هم حوالي ٤٥ مليون مواطن ومواطنة ،والمقيدون في جداول الانتخابات حوالي ٧٠ % من هذا العدد(حوالي ٣٢ مليونا) والمشاركون الفعليون في الانتخابات ٢٦ % من المقيدين الفعليين في الجداول الانتخابية بالتالي يكون من الضروري إعادة تنقية الجداول الانتخابية . ([٣])

<u>أسباب ضعف المشاركة السياسيةلانتخابات البرلمان ٢٠٠٥</u>

ضعف مشاركة الطبقة الوسطي : و يفسر ذلك بأن التصويت يتم علي أساس سجل المرشح في تقديم الخدمات الشخصية، وعادة يفضل أبناء الطبقة الوسطي الحصول علي هذه الخدمات من خلال الأقارب ،ومن ثم لا تجد الأغلبية الحافز للمشاركة وعادة تشارك الطبقة الوسطي في انتخابات الأندية والنقابات المهنية.

---

[١]- وزير الداخلية يعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب، ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ ، http://www.ndp.org.eg/ar

٢- - إكرام بدر الدين، التحليل الكمي و القيمي للنتائج و الأوزان النسبية للقوى المختلفة المشاركة في الانتخابات و دلالاتها، <u>ندوة تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ الدلالات والانعكاسات المستقبلية</u> ، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥)، ص ٦٥ .

[٣] -عادل سليمان، الكلمة الافتتاحية لندوة تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ الدلالات والانعكاسات المستقبلية ، <u>مرجع سابق</u> ، ص٧ .

ومن أسباب ضعف المشاركة أيضا الجداول الانتخابية حيث توجد أخطاء كثيرة تتسبب في تعطيل مسار العملية الانتخابية، وحرمان أعداد كبيرة من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم . (1) و تزايد أعمال العنف والبلطجة حيث استعان الكثير من مرشحي مختلف القوى بالبلطجية المسلحين للتأثير علي إرادة الناخبين، وشهدت الانتخابات عام ٢٠٠٥ ظاهرة جديدة هي مضايقة الناخبات والمرشحات وهي تعد امتدادا لما حدث أمام نقابة الصحفيين خلال استفتاء ٢٥ مايو ٢٠٠٤ علي التعديل الأول للمادة ٧٦ من الدستور.(٢)

تقييم انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ في ضوء انعكاساتها علي المواطنة و الإصلاح السياسي :

إن هذه الانتخابات انطوت علي سلبيات وإيجابيات ولكن المظاهر الايجابية تفوق السلبيات.(٣)

ومن هذه الايجابيات :

١- اتضح أن النخبة البرلمانية التقليدية يمكن تحديها بقوة فسقطت رموز كبري لها (٤) أمام وجوه جديدة بلا تراث أي هناك تجديد في البرلمان . (٥) مما يعطي الفرصة لمواطنين آخرين في المشاركة .

٢- تمثلت الظواهر الايجابية في المرحلة الأولي للانتخابات في حياد الأجهزة الأمنية وغياب التزوير وتم إجراء التصويت في صناديق زجاجية في عدد من اللجان فقط، كما سمح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة ما يحدث داخل وخارج اللجان الانتخابية وحضور عمليات الفرز ولكن اتسمت المرحلة الثانية بتصاعد العنف والبلطجة (٦) .

1- هانئ رسلان، المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .

٢- المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠ – ٢٢١

٣-- إكرام بدر الدين، التحليل الكمي و القيمي للنتائج و الأوزان النسبية للقوى المختلفة المشاركة في الانتخابات و دلالاتها ، مرجع سابق، ص ٥٩ .

٤- مثل يوسف والي ، خالد محيي الدين ، أيمن نور ، فايدة كامل .

٥- علي الصاوي، قضايا انتخابات مجلس الشعب ، في كمال المنوفي (محررا)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

٦- إيهاب سلام ، الإشراف القضائي والرقابة علي الانتخابات ، في عمرو هاشم ربيع (محررا)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

٣- تشديد العقوبات بشأن الجرائم الانتخابية :

نص تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية علي أن الجرائم الانتخابية لا تسقط بالتقادم رغم أنها جرائم ترتبط بحرية الرأي والتعبير وتم تشديد العقوبات.(١)

٤- وقد شهدت الانتخابات بعض الظواهر الجديدة الإيجابية مثل استخدام الحبر الفسفوري لضمان قدر كبير من الشفافية للمواطن وتوقيع الناخب قرين اسمه في كشف الناخبين بخطه أو ببصمة إبهامه ووضع بطاقات الاقتراع بعد الإدلاء بالصوت في صناديق شفافة (٢) .

٥- تقنين نظام جديد للإشراف علي الانتخابات وهو نظام اللجنة العليا برئاسة وزير العدل ولها سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بها وتلتزم أجهزة الدولة بمعاونتها، وتختص بوضع قواعد إدارة الانتخابات العامة والاستفتاءات (٣) .

٦- أكدت تقارير المعهد الجمهوري الدولي أن هناك عدة إنجازات واضحة عند مقارنة هذه الانتخابات بانتخابات سابقة أهمها الدور المهم لمنظمات الرصد والرقابة المحلية وسمحت الحكومة بوجود مستوي جديد من الرقابة . (٤)

وهذه الايجابيات لم تمنع عدة سلبيات هي :

١- لم يلزم الدستور المشرع بأسس معينة يتم بناء عليها توزيع الدوائر الانتخابية كاعتبارات الإقليم والسكان، مما يترتب عليه قدرة الحزب القائم في السلطة علي تشتيت الناخبين . (٥)

٢- رصدت منظمات المجتمع المدني إنفاق بعض المرشحين لمبالغ تصل إلي ٥ مليون جنيه مما يتعدي السقف الذي حددته اللجنة العليا الانتخابية . (٦)

٣- الاختصاصات التنفيذية لوزارة الداخلية لم تتأثر كثيرا بوجود اللجنة العليا التي لها صلاحيات ذات طابع عام باستثناء وقوف تلك اللجنة علي تنظيم الدعاية الانتخابية . (٧) وقد ظل لوزارة الداخلية كامل السلطة في إعداد سجلات الناخبين وقرار فتح باب الترشيح وتحديد

---

[١]- عمرو هاشم ربيع ، الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠٠٥ ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

[٢] - المرجع السابق ، ص ٢٩ .

٣- المرجع السابق ــ ص ٢٧ .

[٤]- علي الدين هلال وآخرون ، مصر في التقارير الدولية ، مرجع سابق، ص ٣٦ .

[٥]- ايهاب سلام ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

٦- المرجع نفسه ، ص ٤٩ .

[٧]- عمرو هاشم ربيع ، الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠٠٥ ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ،انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ٢٧ .

مواعيده- من اختصاص وزير الداخلية -وله أيضا حق إصدار قرارات تشكيل لجان فحص طلبات الترشيح . (١)

٤- تميزت المرحلة الثالثة بتجاوزات كثيرة في ظل وجود الحياد السلبي لأجهزة الشرطة(٢) وشهدت حالات لمحاصرة أماكن الاقتراع ،مما حال دون وصول الناخبين إليها . (٣)

٥- بالرغم من نص قانون مباشرة الحقوق السياسية بعد تعديله علي أن عملية الفرز وإعلان النتائج يتم تحت إشراف القضاء سواء قامت به اللجنة العامة أو اسند إلي رئيس اللجنة الفرعية إلا أن الحال استمر علي ما هو عليه ؛ حيث كان لوزارة الداخلية اليد الطولي فيها . (٤)

لقد امتدت الدولة إلي المجتمع بشكل تعذر علي مكونات المجتمع التمتع بالقدر المطلوب من الاستقلالية لترسيخ مناعته أمام الدولة، وعدم تكون مجال عام تكتمل فيه شروط المواطنة الكاملة بهدف الإصلاح السياسي بدرجات متفاوتة لتغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. (٥) وتعد هذه الانتخابات إلي حد ما دفعة نحو المواطنة ،أنها أعطت الفرصة لفوز جماعة الإخوان بـ ٨٨ مقعدا ولكن لازال تمثيل المرأة و الأقباط محدودا على نحو ما سبق،وقد أصبحت جماعة الإخوان منفتحة علي المجتمع بكافة شرائحه وبالتالي أي محاولة من النظام لإقصائها ستكون احتمالات النجاح فيها ضئيلة لأنها جماعة توغلت داخل نسيج المجتمع . (٦)

ب - انتخابات مجلس الشوري عام ٢٠٠٧

لقد جرت انتخابات مجلس الشوري في ظل مناخ لا يتوافر فيه الدعم الدولي لعملية الإصلاح السياسي ،حيث تبدلت الأولويات الأمريكية من دعم الديمقراطية إلي دعم الإستقرار السياسي وبسبب تعثر المشروع الأمريكي، في العراق،وتنامي الدور الإقليمي لإيران وفشل إسرائيل في غزو لبنان(٧) ،بدأت تسعي الولايات المتحدة إلي فرض سياسة استقطاب إقليمي بين ماتسميه محور الاعتدال (دول الخليج + مصر + الأردن) في مواجهة (محور الممانعة)

١- المرجع السابق ، صـ ٢٨

2 -إيهاب سلام ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

٣- حسن أبو طالب، العنف في الانتخابات تفاقم البلطجة والتدخلات الأمنية ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، مرجع سابق، ص ٣٣١.

٤- إيهاب سلام ، مرجع سابق، ص ٥١

٥- محمد مالكي ، المواطنة بين الدولة والمجتمع، مجلة الديمقراطية ، عدد ٢٤، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص ٥٢ .

٦- هشام العوضي ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

7 - Dan Murphy, Sameh Naguib, *Egypt* dials back *political reform*, Christian Science Monitor, Vol. 99 Issue 82, 3/26/2007.

لذا بدأت تعطي الأولوية للاعتدال علي حساب الديمقراطية عكس ما كان عليه الحال في ٢٠٠٥ . [١] ويمكن وصف انتخابات عام ٢٠٠٧ لانتخاب ثلث أعضاء المجلس (٨٨ عضوا) بأنها تأثرت بانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ [٢] .وقد اتسمت انتخابات مجلس الشوري بضعف مشاركة الأحزاب والقوى السياسية وغياب الاهتمام بالعملية الانتخابية مقارنة بانتخابات مجلس الشعب، كما شهدت عمليات تدخلات إدارية غير مبررة سياسياً، نظرا لغياب أي منافسة بين مرشحي الحزب الوطني ومرشحي المعارضة الذين لم يغطوا من الأساس حتي نصف الدوائر، والمشاركة السياسية كانت ضئيلة للغاية ونسبة المشاركة وفقا للبيانات الرسمية هي ٢٠ % ولوحظ ارتفاع النسبة بصورة محدودة في اللجان التي بها مرشحون معارضة أقوياء . [٣]

وقد اتسمت انتخابات التجديد النصفي للشوري بظاهرة فريدة وهي زيادة عدد المعتقلين وغياب البرامج السياسية عن مرحلة الدعاية ، بالرغم من منح المجلس صلاحيات تشريعية بعد التعديلات الدستورية ،وقد طرح الإخوان المسلمون برنامجا يغلب عليه العمومية في محاولة لتجاهل تخوفات بعض النخب من مواقفهم من قضايا الأقباط والمرأة وبعض قضايا الحريات العامة، و قننت هذه الانتخابات لأول مرة تفرد النظام الحزبي المصري بقبول قيام مرشحين ينتمون إلي الحزب الوطنى بالترشيح في مواجهة بعضهم البعض وهذه سمة سلبية، وقد خاض حزب التجمع ومصر العربي الاشتراكي والوفاق القومي والحزب الجمهوري وحزب شباب مصر والحزب الدستوري الاجتماعي الحر وحزب الغد والتكافل الاجتماعي والحزب الوطني الديمقراطي الانتخابات، بينما قرر كل من حزب الوفد والناصري عدم المشارك. [٤] وشهدت انتخابات مجلس الشورى سمة إيجابية هي حيادية اللجنة العليا للانتخابات في التحقق في الشكاوي التي قدمت من الأجهزة الأمنية ضد ٩ من مرشحي الإخوان . [٥]وقد أصبحت الانتخابات بعد غياب كل منافسيها السياسيين تدور بين مرشحي الحزب الوطني بجانب المستقلين المنشقين عن الحزب الوطني أيضا أثناء الانتخابات وهي انتخابات تجديد نصفي علي ٣/١ مقاعد مجلس الشوري الذي يعين الرئيس الثلث ،وبالتالي لا مجال لمنافسة يمكن أن

١- محمد السعيد إدريس، تحليل نتائج الانتخابات ، في عمرو هاشم ربيع (محررا)، مجلس الشوري وانتخابات ٢٠٠٧ ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧)، ص ١٤٣ .

٢- المرجع السابق ، ص ١٤١ .

٣- عمرو الشوبكي ، القوى السياسية وانتخابات مجلس الشوري ، في عمرو هاشم ربيع (محررا)، مجلس الشوري وانتخابات ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٦٧ .

٤- ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

٥- المرجع نفسه، ص ٧٢ .

تخلخل معادلة الأغلبية المطلقة للحزب الحاكم ،وبغياب عدد كبير من الإخوان و٣ من مرشحي التجمع أصبحت الساحة خالية من أي منافسة لذا كان يجب أن تتمتع انتخابات مجلس الشوري بحد أكبر من المنافسة . (١)

<u>الظواهر المرتبطة بالمواطنة والإصلاح السياسي التي رافقت الانتخابات البرلمانية :</u>

كانت معظم هذه الظواهر من التداعيات المباشرة لمناخ الإصلاح السياسي ورافقت الانتخابات **ومن أهمها ما يلي :-**

١- ظهور حركات الاحتجاجات الشعبية ومنها الحركات العامة مثل حركة كفاية عام ٢٠٠٤ ومنها أيضا حركات الاحتجاج الفئوية والنوعية، ومجرد ظهور هذه الحركات فهو تعبير عن حيوية المجتمع في تعاطيه مع القضايا السياسية .

٢- تزايد درجة التسييس لجماعة الإخوان المسلمين وقامت بتأسيس التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير وعرفت أسلوب التظاهر والاجتماعات والتحالفات السياسية والتعاون مع القوى الأخرى .

٣- تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في الشأن السياسي والإلحاح المستمر علي مراقبة الانتخابات خاصة بعد رفض الحكومة للرقابة الأجنبية .

٤- تعامل أجهزة الدولة بقدر أعلي من الشفافية مقارنة بالانتخابات السابقة واستضافة المعارضين في أجهزة الإعلام والانتقاد الحاد للحكومة ،مما يعطي المواطن دوافع للمشاركة .

٥- زيادة الدور الذي يقوم به الشباب داخل الحزب الوطني الديمقراطي علي حساب الدور التقليدي للجيل القديم حيث تولي الشباب الأمور المتعلقة بالدعاية الانتخابية ،وعدم تدخل الجيل الأكبر الذي قام بدور قوي في تعديل الدستور مما يدل على صعود تيار الإصلاحيين داخل الحزب(٢)

١- المرجع نفسه ، ص ٧٧ .

٢- عمرو هاشم ربيع ، نتائج انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ص ٤١٣ ، ٤١٧ .

المبحث الثاني : التعديلات الدستورية والإصلاح السياسى

اكتسبت التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ أهمية كبيرة ، بسبب توقيتها و آثارها فمن حيث التوقيت تأتي هذه التعديلات في فترة تتزامن فيها العديد من التحديات الإقليمية والدولية، وفي وقت لم تعد فيه قضية الديمقراطية شأناً داخلياً بحتا بل من الشؤون الهامة التي يهتم بها المجتمع الدولي على نحو غير مسبوق ، أما من حيث الآثار فمن المتوقع أن تؤثر هذه التعديلات الدستورية علي التطور السياسي لمصر فترة طويلة ؛ لأنها تتعلق بالمواطنة وطبيعة العلاقة بين السلطات والتوازن بينها مما يؤثر على الإصلاح السياسي وهي أمور لم تتطرق إليها التعديلات الدستورية المصرية منذ فترة طويلة . (١)

و يناقش هذا المبحث التعديلات الدستورية و أثرها على الإصلاح السياسي كما يتطرق إلى ارتباطها بقضية المواطنة سواء من خلال تعديلات ال ٣٤ مادة عام ٢٠٠٧ أو تعديل المادة ٧٦ من الدستور عام ٢٠٠٥ و إعادة تعديلها ضمن ال ٣٤ مادة .

دور الدستور في تحقيق المواطنة والإصلاح السياسي :

تنص كل الدساتير علي قائمة من الحقوق للمواطنين، وتصنف الحقوق والحريات العامة التي تنص عليها الدساتير إلي حقوق سلبية وحقوق إيجابية ويقصد بالحقوق السلبية الحقوق التي يأتي النص عليها في الدستور بأسلوب النفي ، أي بعدم جواز إخلال الدولة بها مثل الحق في المساواة وحرية التعبير والعقيدة وسائر ما يعرف بحقوق الإنسان المدنية والسياسية ، أما للحقوق الايجابية فهي التي تنص الوسائل علي توفيرها وليس فقط علي عدم الإخلال بها وتتمثل في حقوق المواطنة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مثل الحق في التعليم والعمل والصحة .(٢)

والدستور أيضاً يضمن عملية الإصلاح السياسي إذا توافرت فيه شروط من أهمها :

١- تحقيق التوازن في توزيع السلطات بين مؤسسات النظام السياسي وفق طبيعة هذا النظام ، سواء برلماني أو رئاسي أو مختلط ، فالدستور يجب أن يضمن التوازن، وتوزيع المسئوليات، وعملية الرقابة المتبادلة بحيث لا تنفرد السلطة أو شخص بالقوة علي حساب المؤسسات أو الأشخاص الآخرين .

١- إكرام بدر الدين ، "التعديلات الدستورية والتوازن بين السلطات"، في عبد المنعم المشاط (محررا) ، الدستور المصري بين التعديل والإصلاح والتغيير : نحو رؤية ديمقراطية ،(القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٧) ، ص ٨٩ .

٢- هويدا عدلي ،" الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور التعليم نموذجا" ، في بهي الدين حسن وآخرون ، وطن بلا مواطنين التعديلات الدستورية فى الميزان ،(القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٧)، ص ١٢٨ .

٢- ضمان الحقوق والحريات العامة دون إحالة إلى أي وثيقة أخرى ، فالحقوق والحريات العامة لا يجوز تقييدها بقانون وتسمي بالحريات والحقوق المطلقة ، فلا يجوز للمشرع أن يتدخل بتشريع في تحديدها .

٣- يضمن الدستور طريقة مساءلة القائمين علي الشأن العام ، سواء رئيس الدولة أو رئيس البرلمان أو أعضاء جهاز الحكم .

والدستور وحده لا يضمن الإصلاح لكنه شرط للبدء ومرجعية له . (١)

الأسباب الداعية إلي تعديل الدستور :

إن الكثير من الظروف التي كانت الباعث علي وضع دستور ١٩٧١ وإدخال تعديلات عليه عام ١٩٨٠ قد تبدلت وتغيرت ؛الأمر الذي يحتم إعادة النظر من جديد في بعض أحكام هذا الدستور ليتماشي مع ظروف المرحلة الراهنة، وخاصة الأحكام التي لم يعد لها صدي في الواقع العملي مثل النظام الاشتراكي والمدعي العام الاشتراكي وتحالف قوي الشعب العاملة .(٢)

وهناك عدة أسباب دعت إلي التعديل منها :

١- جاءت مجمل نصوص دستور ١٩٧١ وروحه العامة تؤكد علي ما يتمتع به الرئيس من دور مركزي ومحوري في النظام السياسي بما يمكن معه القول بأن جميع السلطات تنبع منه وتدور معه وتنتهي عنده، فضلا عن الصياغات الفضفاضة للنصوص التي تتعلق بسلطات رئيس الجمهورية . (٣)

٢- أحزاب المعارضة والقوى السياسية بدأت تطالب بالإصلاح السياسي والديمقراطية وقامت بتكثيف نشاطها، وتوافقت علي ضرورة الإصلاح في الحوار الوطني بين الحزب الوطني وأحزاب المعارضة في٣١ يناير ٢٠٠٥ وأكد الحزب الوطني علي تأجيل مناقشة تلك القضية الي ما بعد انعقاد الاستفتاء الرئاسي والانتخابات البرلمانية . (٤) – تضمنت برامج المرشحين في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ قضية التعديلات الدستورية وتحقيق التوازن بين السلطات، وقد اختلفت درجة التعديل المطلوب من مرشح إلي أخر . (٥)

٤- العامل الحاسم في قرار الرئيس بتعديل المادة ٧٦ ثم التعديلات الدستورية هو العامل الذاتي، حيث توافقت طريقة اتخاذ القرار السياسي لتعديل المادة ٧٦ مع السمات العامة

---

[1]- نجاد البرعي، في البدء كان الدستور... الإصلاح الدستوري كمدخل أساسي للإصلاح السياسي في مصر مرجع سابق ، ص ص ٤١ – ٤٣ .

[2]- احمد الرشيدي ، تعديل الدستور المصري مقارنة بين الجدل النظري والمعطيات الواقعية، في عبد المنعم المشاط (محررا)، الدستور المصري بين التعديل والإصلاح والتغيير : نحو رؤية ديمقراطية ، مرجع سابق ، صـ ٣٧ .

[3]- احمد عبد الحفيظ ، أليات إصلاح الخلل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ، مصر و الإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية و البرلمانية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥)، ص ٤٣

[4]- حسن أبو طالب وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٤ ٢ ٤ .

[5]- إكرام بدر الدين، التعديلات الدستورية والتوازن بين السلطات ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ -٩١ .

المستقرة والمتعارف عليها في أسلوب الرئيس مبارك لصنع القرار، ورغبته في إحداث توازن بين السلطات وإدراك الرئيس لاحتمالات فقد الحزب الوطني لأغلبيته في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ [١] و الحاجة إلى تجديد مصدر شرعية النظام السياسي ([٢]) .

إجراءات تعديل الدستور المصري الحالي لعام ١٩٧١ :

تنص المادة ١٨٩ من الدستور ما مؤداه أن لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلي هذا التعديل، فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا عليه من ثلث أعضاء المجلس علي الأقل، وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراراه في شأنه بأغلبية أعضائه فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة علي هذا الرفض، وإذا وافق مجلس الشعب علي مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها ، فإذا وافق علي التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ، كما نصت المادة رقم ١٩٥ علي أن " يؤخذ رأي مجلس الشورى في بعض الأمور المهمة ذات الصلة بتعديل الدستور" . [٣]

أولا : تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري :

أخطر الرئيس مبارك في فبراير ٢٠٠٥ رئيس مجلس الشعب بطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور [٤] ،ولا يمكن إنكار أن هذا التعديل الذي أدخل علي نص المادة ٧٦ يعد خطوة مهمة علي طريق الممارسة الديمقراطية ،وبالنظر لأهمية منصب رئيس الجمهورية فإن تولية لهذا المنصب ينبغي أن يتم بشكل مباشر بالانتخاب وليس الاستفتاء – كما كان الحال قبل تعديل المادة ٧٦ – خاصة وان الاستفتاء الأصل فيه أن ينصرف إلي استطلاع رأي الشعب بشأن موضوعات وليس أشخاص . [٥]وقد رحبت جميع القوى السياسية في الداخل والخارج بطلب الرئيس ولكن لم يخل الأمر من تحذيرات أن تتضمن الصيغة النهائية تفاصيل تحول دون تحقيق التعديل هدفه [٦] ،يمكن عرض رؤي المؤيدين للجوانب الإيجابية ورؤى المعارضين للجوانب السلبية علي النحو التالي:

---

[١] - رضا محمد هلال ، موقف المؤسسات الرسمية من تعديل الدستور وبعض القوانين المكملة له، في عمرو هاشم ربيع (محررا)، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، مرجع سابق، ص ص ٩٢ – ٩٣.
[2] - Reform to preserve ، Economist , Vol. 382 Issue 8522, 3/31/2007, p57
[٣] - دستور جمهورية مصر العربية ،(القاهرة : مجلس الشورى ، ٢٠٠٥).
[٤] - نصوص التعديلات الدستورية بالملاحق .
[٥] - أحمد الرشيدي ، تعديل الدستور المصري مقارنة بين الجدل النظري و المعطيات الواقعية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
[٦] - حسن أبو طالب وآخرون، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٢٥ .

الجوانب الإيجابية لتعديل المادة ٧٦ طبقا للمؤيدين :

١- إن المادة ٧٦ مثلت إحدى المواد المفاتيح بالنسبة للحد الأدني المجمع عليه بخصوص الإصلاح الدستوري ،كما أن الانتخاب يفتح بابا واسعاً لمساءلة الرئيس سياسياً من خلال المواجهة الانتخابية مع مرشحين آخرين .

٢- أن نظام الاستفتاء يتعارض بالكلية مع التعددية لأنه يعني انفراد حزب الأغلبية بطرح الاسم الذي يريده لمنصب الرئاسة، التعديل للمادة ٧٦ قد أعاد الاعتبار لفكرة الاختيار الحر للشعب من بين مرشحين متعددين ،وذلك هو جوهر النظام الديمقراطي كمايعمل علي تقوية النظم الحزبي . (١)

٣- قيام الرئيس مبارك بإطلاق مبادرته ، يرفع من شرعية مؤسسة الرئاسة لدي الرأي العام ويقوم بتوصيل رسالة مفادها أن مؤسسة الرئاسة أحرص من الأحزاب السياسية علي الإصلاح الدستوري ، كما أن قيام مؤسسة الرئاسة باتخاذ زمام المبادرة سمح لها بتحديد نطاق التعديل وحدوده . (٢)

الجوانب السلبية لتعديل المادة ٧٦ طبقا لرأي المعارضين :

١- تمت صياغة المادة ٧٦ في التعديل الأول لها عام ٢٠٠٥ في ٦٥٠ كلمة وهذا عيب شكلي ، كما أن هناك تسرع في إجراء التعديل نفسه وقصر المدة لإجراء مناقشات معمقة حوله فإجراءات التعديل استغرقت نحو ٣ أشهر من طرح فكرة التعديل في ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ حتي الاستفتاء عليه في ٢٦ مايو ٢٠٠٥ .

٢- جاء التعديل كاستجابة جزئية محدودة لمطالب الإصلاح الدستوري، أي أنه شكل جزء بسيط من حدها الأدني المتفق عليه بين كافة قوي المعارضة السياسية ، وطالبت المعارضة بتعديل المادة الخاصة بمدة الرئاسة (٣) ،والمادة ٧٤ التي تمنح الرئيس صلاحية اتخاذ إجراءات استثنائية .

٣- فكرة وضع قيود للترشيح هي فكرة مقبولة حرصاً علي مكانة المنصب وهيبته بهدف استبعاد الترشيحات غير الجادة، علي أن يكون موضع هذه الضمانات هو القانون وليس الدستور وجلي أن الشرط المتعلق بعدد مؤيدي الترشيح علي درجة من الصعوبة علي كل من

---

[١]- أحمد عبدالحفيظ، تعديل المادة ٧٦ في سياق تطور خطى الإصلاح السياسي، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ -٥٢ . .

[٢]- عمرو الشوبكي ، القوى السياسية المصرية وقضايا الإصلاح الدستوري ، في عبد المنعم المشاط (محررا)، الدستور المصري بين التعديل والإصلاح والتغيير : نحو رؤية ديمقراطية ، مرجع سابق، ص ١٥٨ .

٣- أحمد عبدالحفيظ، تعديل المادة ٧٦ في سياق تطور خطى الإصلاح السياسي، في عمرو هاشم ربيع (محررا) ، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ – ٥٥ .

المرشحين الحزبين أو المستقلين علي حد سواء ، ويصعب تصور الحصول علي تأييد ٢٥٠ عضو من المجالس المنتخبة .

٤- حصنت المادة ٧٦ قرارات اللجنة الرئاسية- وهي هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي- من رقابة القضاء وذلك يخالف نص المادة ٦٨ من الدستور التي تحظر تحصين أي عمل أو قرار إدري من رقابة القضاء .

٥- إن الشروط التي قررتها المادة ٧٦ بعد التعديل لا تتفق مع ما استقرت عليه المحكمة الدستورية العليا من أن الشروط التي تجعل ممارسة أحد الحقوق أو إحدى الحريات صعبة أو عسيرة تخالف المباديء الدستورية الأساسية . (١)

مأزق المعارضة :

وبين رؤى المؤيدين والمعارضين فقد وجدت أحزاب المعارضة نفسها في مأزق فهي أمام اختبار صعب إذا قالت نعم معناه أنها تؤيد التعديلات وتقبل بها وإذا قالت لا لتعديل إلمادة ٧٦ فيبدو الأمر وكأنها ترفض تحقيق مطلب ألحت عليه منذ فترة طويلة، لذا وجدت أن المقاطعة هي القرار المناسب . (٢)

وقد أقر مجلس الشعب في١٠ مايو ٢٠٠٥ تعديل المادة ٧٦ – ولم يستجب لمطالب قوي المعارضة – ووافق علي التعديل ٤٠٥ عضو في مقابل امتناع ٣ عن التصويت وانسحاب ٢٦ نائب من المعارضة، وقد أعلنت أحزاب الوفد ، الناصري ، التجمع وجماعة كفاية والإخوان المسلمين مقاطعة الاستفتاء علي التعديل، وعقد الاستفتاء في ٢٥ مايو ٢٠٠٥ ، قد سجلت نسبة المشاركة في الاستفتاء سابقة تاريخية فقد ذهب للاقتراع ٥٣,٦٤ % من إجمالي الناخبين فقد بلغت الموافقة ٨٢,٨٦ % (٣)

وقد صدق الرئيس مبارك علي نتيجة الاستفتاء، وعام ٢٠٠٧ تم تعديل المادة ٧٦ مرة أخري.حيث تم تعديل الفقرتين الثالثة و الرابعة من أجل التيسير على الأحزاب السياسية بالنسبة إلى الشروط الدائمة للترشيح لرئاسة الجمهورية على نحو يضمن جدية الحزب، و لا يحول في ذات الوقت دون إعطاء فرصة للأحزاب للترشيح و سيتم دراستها على نحو أكثر تفصيلا في سياق التعديلات الدستورية الواسعة في ٢٠٠٧ .

---

[1]- أحمد الرشيدي ، مرجع سابق ، ص ص ٦٧ – ٦٨ .

[2]- حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، مكتبة الشروق الدولية ، ط ١، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

[3]- عمرو الشوبكي ، القوى السياسية المصرية وقضايا الإصلاح الدستوري ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦٢

ثانيا التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ و أثرها علي المواطنة والإصلاح السياسي :

جاءت التعديلات الدستورية (٣٤مادة) بمبادرة من الرئيس مبارك وفي ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ وجه الرئيس رسالة إلي مجلسي الشعب والشورى تتضمن طلب تعديل ٣٤ مادة من الدستور وأكد الرئيس أن **أهداف التعديلات الدستورية تتمثل في :**

أ- تعزيز دور مجلس الشعب في مراقبة الحكومة

ب- اختصاص تشريعي لمجلس الشورى وتقييد بعض صلاحيات رئيس الجمهورية

ج- قانون جديد لمكافحة الإرهاب يكفل عدم المساس بحقوق المواطنين .

د- دعم دور الأحزاب وتوسيع مشاركتها في الانتخابات الرئاسية والتشريعية . (١)

وتدور المواد الدستورية التي تم تعديلها حول المحاور التالية :

أولا : المواد التي ترتبط بالمواطنة :

من بين الـ ٣٤ مادة التي تم تعديلها عام ٢٠٠٧ هناك بعض النصوص التي تتعلق بقضية المواطنة وهي المادة ١ الخاصة بالنص على المواطنة في الدستور، والمادة ٤ الخاصة بالنظام الاقتصادي لجمهورية مصر العربية، والمادة ١٢ الفقرة الأولي و٢٤ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٧ و ٥٦ الفقرة الثانية و٥٩ و ١٨٠ الفقرة الأولي والمادة ١٧٩ من الباب الثالث من الدستور الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة وهي مواد تخص النظام الإشتركي و ما يرتبط به من صياغات مثل "المكاسب الإشتراكية"،"الملكية العامة أساس للنظام الإشتراكي " ، "دعم السلوك الإشتراكي " ، "مكاسب النضال الشعبي الإشتراكية " . (٢)

تتضمن هذه التعديلات الخاصة بالمواطنة إلغاء كافة الصياغات والعبارات الأيدولوجية التي تشير إلي الإشتراكية بكافة مترادفاتها، فأنها تستبدلها بالمادة ١ مبدأ المواطنة أما باقي التعديلات فستبدل تلك المترادفات بعبارات العدالة الاجتماعية وحقوق العمال . (٣) والتعديل الذي لحق بمعظم هذه المواد تمثل في إلغاء الاشتراكية لتحقيق التلاؤم بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة ، بحيث لا يفرض الدستور علي المجتمع نظاما اقتصاديا معينا لا يمكن تعديله إلا بتعديل الدستور وتجنبا لما تنص عليه هذه المواد من عبارات قد تفيد في ظاهرها الانتماء لنظام اقتصادي بذاته يمكن أن يتجاوزه الزمن ، ويمكن للمواطن أن يلجأ للقضاء إذا انتهكت حقوقه مستندا لنص المادة الأولى من الدستور علـى

١- شادية فتحي ، التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ وأثرها علي تطور النظام السياسي في مصر ، في عبد المنعم المشاط (محررا)، الدستور المصري بين التعديل والإصلاح والتغيير : نحو رؤية ديمقراطية ، مرجع سابق، ص ص ١٨٣- ١٨٤ .

٢- انظر نص التعديلات الدستورية في الملاحق، تحديث دستور مصر ، الهيئة العامة للاستعلامات www.sis.gov.eg

٣- عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧)، ص ٣٧٠ .

المواطنة، وبالرغم من أن هذا التعديل لقي تأييد قطاعات كبيرة علي أساس أنه جاء ليعبر عن الواقع إلا أن البعض تخوف من يؤدي ذلك لانسحاب كامل للدولة من رعاية الفقراء والتحول عن وظائفها التنموية التي ظلت تقوم بها منذ ثورة ١٩٥٢ [1] ،وأكد حزب الوفد وجماعة الإخوان موافقتهما علي تعديلات إلغاء الاشتراكية أما حزب التجمع فقد تمسك بمرجعيته الاشتراكية وانضم إليه الحزب الناصري . [2]

ويمكن التأكيد في هذا السياق علي أن التعديلات الخاصة بالمواد سابقة الذكر تدعم المواطنة فهي لم تنل من حقوق المواطنين لأنها لازالت قائمة ولم يطلها الحذف في الدستور القائم الذي تتحدث أكثر من مادة فيه عن عدالة التوزيع وحقوق العمل ،والأهم عدم وجود فجوة بين النصوص الدستورية والممارسة [3]، ويبدو التعديل الجوهري في المادة ١ و المادة ١٧٩ لذا تركز عليهما الدراسة :

<u>الجدل حول المادة ١ التي تنص علي المواطنة :</u>

نصت المادة ١ بعد التعديل علي أن " جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم علي أساس المواطنة والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل علي تحقيق وحدتها الشاملة" .

ترتبط قضية الهوية بالمواطنة والدين ارتباطاً معقداً يصعب الفكاك منه ،وتثير قضية الهوية عدد من القضايا مثل حيادية الدولة ،وحدود المجال العام والمجال الخاص ،وكيفية ادارة التنوع داخل المجتمع، وتضمن المواطنة أن الدولة عندما تضع الدستور والقوانين المنظمة لحركة الأفراد وحقوقهم وواجباتهم في المجال العام أن تضع ذلك وهي معصوبة الأعين أمام الانتماءات الدينية والعرقية وغيرها من الولاءات الأولية والمفهوم المحوري الحاكم لموقف الدولة في هذا الصدد هو المواطنة . [4]

<u>وقد انقسم الجدل حول هذه المادة إلي تيارين:</u>

التيار الأول يري أن المادة الخاصة بالمواطنة هي ركيزة الدولة المدنية والمادة ٢ التي تنص علي أن الإسلام دين الدولة والشريعة المصدر الرئيسي للتشريع تنتقص من مدنية الدولة والمواطنة، وتضع مرتكزات لتيارات الإسلام السياسي لإضفاء الطابع الديني علي الدولة والمجتمع [5]

---

[1] - شادية فتحي، التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ وأثرها على تطور النظام السياسي في مصر ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ١٨٥

[2] - أحزاب المعارضة المصرية تتفق علي رفض تعديلات الدستور ، ٢٠٠٨/٣/١٣، <u>//news.bbc.co.uk</u>

[3] - عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ٣٧٢.

[4] - هويدا عدلي ، إشكالية الهوية والمواطنة في الدستور، في بهي الدين حسن وآخرون ، وطن بلا مواطنين التعديلات الدستورية في الميزان ، <u>مرجع سابق</u>، ص ٨٤ .

[5] - عبد الخالق فاروق ، <u>مشروع للإصلاح الدستوري في مصر</u> ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤)، ص ٧١ .

واعتراف الدستور بدين واحد لا يعزز المواطنة [1] و لكن تغيير المادة٢ يبدو غير محتمل وتنحصر دائرة المطالبين بتغييرها في اليساريين والليبرالين ومنظمات حقوق الإنسان، وقطاعات كبيرة من أقباط المهجر وهي القوى التي تشجع وجود دستور علماني إلا أن توازنات القوى ليست في صالح هذه العناصر . [2]

بينما التيار الثاني يرى أن : المادة ١ لا تتناقض مع كون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لأن قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين يطبق علي غير المسلمين، كما أن الشريعة هي التي تضمن تطبيق المواطنة لأن الإسلام يقر أن دماء الناس جميعهم معصومة وهم متكافئون والحريات مكفولة [3]، ويرى أنصار هذا التيار أيضا أن الدستور في الوقت نفسه يتضمن أحكاما أخري تبدو الدولة فيها محايدة من الناحية الدينية مثل نص المادة ٤٠ علي المساواة، والمادة ٤٦ تنص علي حرية العقيدة، والمادة ٣ التي تنص أن الشعب مصدر السلطات [4]، ويؤيد هذا التيار الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب المعارضة مثل الوفد والناصري تؤيد بقاء الأوضاع كما هي . [5]

وترى الدراسة أن إضافة مصطلح المواطنة علي نحو عام ليس كافيا، ولابد من إجراء تعديلات واسعة فضلا على الإصلاح التعليمي والإداري لتفعيل المواطنة واقعيا، كما أن نصوص الشريعة الإسلامية في مسائل الأحوال الشخصية تطبق علي المسلمين فقط ،وأن القانون المصري ينتمي في غالبه للقانون الغربي وبالتالي أحكام الدستور إجمالا لا تعوق المواطنة .

إن المادة ٢ من الدستور لا تتعارض مع المواطنة ويجب عدم المساس بها ،كما أن الشريعة الإسلامية شريعة غنية وكثير من دول العالم تدرس الشريعة الإسلامية وهي لا تمثل قيداً علي غير المسلمين [6] ويرجع هذا الجدل المحتدم إلي السياق التاريخي لدستور ١٩٧١ وأنه ارتبط بصراع سياسي [7]

---

[1] - رفعت فكري ، ندوة هل يمكن تعزيز الحق في المواطنة في ظل نص المادة ٢ من الدستور علي إسلام الدولة ومرجعية الشرعية الإسلامية ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،٢٨ يناير ٢٠٠٧) .

[2] - هويدا عدلي ، إشكالية الهوية والمواطنة في الدستور ، مرجع سابق ، ص ص ٩٤ – ٩٥ .

[3] - قدري حفني ، الإسلام والمواطنة ، http://topics.developmentgateway.org/arab/rc/filedownload.do?itemId=1100615

[4] - هويدا عدلي ، إشكالية الهوية والمواطنة في الدستور ، مرجع سابق ، ص ٨٥.

[5] - المرجع السابق ، ص ٩٤ .

[6] - مصطفي الفقي ، ندوة هل يمكن تعزيز الحق في المواطنة في ظل نص المادة ٢ من الدستور علي إسلام الدولة ومرجعية الشريعة الإسلامية ؟ ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،٢٠٠٧)

[7] - سيمر مرقص ،" الأقباط والشريعة الإسلامية" ، ورقة مقدمة إلي ندوة الوحدة الوطنية والمواطنة أمام تحديات جديدة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠ يناير ٢٠٠٨) .

علاقة مكافحة الإرهاب بالمواطنة و الإصلاح السياسي(المادة ١٧٩) :

أضافت التعديلات نص المادة ١٧٩ الذي ينظم حماية الدولة من الإرهاب [1] ، وتعتبر المادة ١٧٩ من أخطر التعديلات الدستورية قاطبة لارتباطها بحريات المواطنين، وتشير تلك المادة إلي العمل علي مواجهة الإرهاب بسن قانون خاص بذلك ولا تحول المواد ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ دون تلك المواجهة، كما تشير إلى إمكانية قيام رئيس الجمهورية بإحالة آية جريمة إرهابية للقضاء الاستثنائي، والمادة ٤١ تنص ما مفاده أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، والمادة ٤٤ خاصة بحرمة المساكن وعدم جواز تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب ،والمادة ٤٥ فقرة ٢ تنص علي حرمة الاتصال والمراسلات وقد رفض حزب التجمع وجماعة الإخوان إضافة مادة تعالج الإرهاب أما حزب الوفد فقد أعلن رفض التعديلات جملة وتفصيلاً بسب المادة ١٧٩ [٢]

ودار السجال بين مؤيدين ومعارضين للمادة ١٧٩ ذلك علي النحو التالي :

يرى **تيار المؤيدين** و واضعي التعديلات الدستورية إن الإرهاب ليس جريمة عادية ومعالجتها تحتاج نصوص غير عادية ،وفي الأحوال الخطيرة تحكم الإجراءات مسألة الضرورة والتناسب أي يمكن التجاوز عن الإجراءات المتبعة- وفقا للقواعد العامة -إذا نشأت ضرورة تستدعي ذلك. إلا أن التجاوز يكون متناسباً مع الخطر والإعفاء من الحصول علي أذن القاضي في مواد الدستور الخاصة بالحريات يحكمة ظروف الاستعجال فقط ، علي هذا الأساس فان المادة ١٧٩ ليست إلا تطبيقا لقاعدة الضرورة التناسب وظروف الاستعجال [٣]

بينما يري **تيار المعارضين** أن المادة ١٧٩ تنتهك حقوق المواطنة لعدة أسباب هي :

أنها توقف العمل بثلاث مواد هامة في باب الحريات -كما سبقت الإشارة - كما أنها تعطي صلاحيات استثنائية إضافية لرئيس الجمهورية تتيح له إحالة المتهمين للمحاكم العسكرية وتتفوق هذه السلطة الاستثنائية علي قانون الطواريء، حيث أنه وفقا لقانون الطواريء فان المتهمين يعرضون علي قضاة مدنين ، بينما وفق قانون الإرهاب يعرضون علي قضاة عسكرين يخضعون للسلطة العسكرية الأعلي . [٤] وفي هذه الحالة لايمكن الإستئناف أو الطعن في الحكم و يتنافي مع مبدأ مقاضاة الأفراد أمام القاضي الطبيعي [5] ، و أن إقرار

١- انظر : نص المادة في الملاحق .

٢- عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، التقرير الاستراتجي العربي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .

٣- المرجع السابق ، ص ٣٩١ .

٤- شادية فتحي ، التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ و أثرها علي تطور النظام السياسي في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٣

5 - Michele Dunne, Nathan J. Brown AND Amr Hamzawy , Egypt s Constitution Amendments, (Washington ,Carnegie Endowment For International Peace , 23 March , 2007) ,p 2 .

المادة ١٧٩ يمنح لرئيس الجمهورية إمكانية عسكرة المجتمع مرتين مرة بالمادة ١٧٩ ذاتها، ومرة باستغلال محتمل للمادة ١٤٨ من الدستور بإعلان حالة الطواريء في ذات الوقت (١)، و أيضا إشكالية تعريف الإرهاب وعدم الإتفاق علي تحديده كما أن هذه المادة ستحول دون الطعن علي قانون الإرهاب بعدم الدستورية كما أن الإرهاب يختلف عن الجريمةالإرهابية (٢) ، و السعي إلى الاستقرار فقط قد يؤدي إلى نتائج عكسية (٣)،علاوة على ذلك تقييد الحريات السياسية سينعكس سلبيا علي الاقتصاد، ويري الخبراء الاقتصاديون أن المادة ١٧٩ سيكون لها تأثير ضار علي تدفق رأس المال الأجنبي، وستؤثر علي تحويلات المصريين بالخارج ؛ لأن هذه الأموال يمكن بسهولة مصادرتها لمجرد الاشتباه في استخدامها لدعم الإرهاب . (٤) تري الباحثة إذا كانت خطورة الجريمة الإرهابية لا تخفي علي أحد سواء من حيث أثارها المدمرة أو انتشارها فإن التشريعات التي تهدف إلي الحيلولة دون وقوعها ينبغي أن تقيم توازن دقيق بين مقتضيات حماية الوطن وبين حقوق المواطنة، ويتوقف الحكم علي نجاح وفاعلية التشريعات المناهضة للإرهاب علي مدى ما تحققه من هذا التوازن . (٥)

ثانيا : المواد التي ترتبط بالإصلاح السياسي :

يمكن تقسيم مواد التعديلات الدستورية التي ترتبط بقضية الإصلاح السياسي إلي :

١- مواد ترتبط بمكانة رئيس الجمهورية والوزراء ومجلس الوزراء .

٢- مواد تتعلق بالأحزاب السياسية

٣- مواد تتعلق بالانتخابات البرلمانية وسلطات البرلمان .

٤- مواد تتعلق بالسلطة القضائية .

وسيتم إلقاء الضوء علي أثر هذه المواد علي قضية الإصلاح السياسي كما يأتي :

١- المواد التي ترتبط بمكانة رئيس الجمهورية والوزراء ومجلس الوزراء .

هناك ١٠ مواد من التعديلات الدستورية ترتبط بمكانة رئيس الجمهورية والوزراء ومجلس الوزراء وهي المادة ٧٦ الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية و شروط الترشيح، و

---

[1] - عبد الفتاح الجبالي ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٩١ .

[2] - مصطفي عفيفي ، "التعريف القانوني للجرائم الإرهابية " حلقة نقاش قانون مكافحة الإرهاب رؤية مستقبلية للضوابط والضمانات وإشكاليات التطبيق ، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧) ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

[3] - مثل انتشار الاحتجاز التعسفي ، والتعذيب ، والإفلات من العقاب للمسؤولين انظر :
Dan Murphy, Staff writer, *Egypt* dials back *political reform*, Christian Science Monitor, Vol. 99 Issue 82, 3/26/2007, p7.

[4] - حازم يونس ومحمد حافظ عبد الحميد ، تعديلات دستور مصر... كتب عليكم الفقر، ٢٠٠٧/٣/٢٥ ، www Islamonline.net

[5] - سعيد الدقاق ، "مكافحة الإرهاب بين مقتضيات الأمن وحقوق الإنسان"، حلقة نقاش قانون مكافحة الإرهاب رؤية مستقبلية للضوابط والضمانات وإشكاليات التطبيق، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧) صـ ٣٣ .

المادة ٧٨ الخاصة بتوقيت بدء إجراءات اختيار الرئيس الجديد، و المادة٨٢ الخاصة بحدوث مانع مؤقت يحول دون مباشرة الرئيس لاختصاصاته ، والمادة ٨٤ الخاصة بحالة خلو منصب الرئيس أو العجز الدائم عن العمل، والمادة٨٥ الخاصة بحالة اتهام الرئيس بالخيانة العظمى، والمادة ٧٤ الخاصة بحالة حدوث خطر يهدد سلامة الوطن، و١٣٨المادة الخاصة بوضع السياسة العامة للدولة ،والمادة١٤١ الخاصة بتعيين رئيس الوزراء و الوزراء و النواب، والمادة ١٣٦ الخاصة بحل مجلس الشعب ، و المادة ١٦١ الخاصة بتقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية لها شخصية اعتبارية .

ويمكن الإشارة إلي أهم سمات هذه المواد وتأثيرها علي الإصلاح السياسي كما يلي :

- إن التعديل الثاني للمادة ٧٦ غيرمن مثالب التعديل السابق ولكن بشكل محدود ، لأنه لم يمس القيود التي تقف عقبة أمام المستقلين للترشيح لانتخابات الرئاسة وزاد التعديل من حجم الفجوة بين مرشحي الأحزاب والمستقلين في الانتخابات التي ستجري بعد مرور عشر سنوات علي تاريخ مايو ٢٠٠٧ ،وذلك بأن أبقي وضع المستقلين علي حالهم بينما قلل من شروط مشاركة الأحزاب في انتخابات الرئاسة إذا اكتفي أن يكون للمرشح مشاركة ٣ % بدلا من ٥ % في مجلس الشعب والشورى (١) وقد أثار وضع التعديل لفترة ١٠ سنوات كفترة انتقالية لقيام الأحزاب بالمشاركة في انتخابات الرئاسة إشكالية أنه يعطي الحق لحزب ما تأسس علي سبيل المثال في السنة الثامنة أو التاسعة من فترة السماح التي ينص عليها الدستور للمشاركة في الانتخابات ،لكنه لا يعطي الحق لنفس الحزب في الدخول في انتخابات تالية مبكرة ، لأنه لم يمر علي تأسيسه ٥ سنوات . (٢)
- المواد ٨٢ و ٨٤ و ٨٥ التي تتناول موانع مباشرة الرئيس لاختصاصه تتناول إحلال رئيس الوزراء محل رئيس الجمهورية عند وجود مانع مؤقت يحول دون قيامه بمهام منصبه و تثير هذه المواد عدة إشكاليات ، فهي ترتبط بإحلال شخص معين وهو رئيس الوزراء محل الرئيس المنتخب دون آية شروط ،وأيضا لم يحدد الدستور المدة التي يقصدها ب "المؤقت " في المادة ٨٢ وهنا يصبح التساؤل هل في حالة استطالة تلك المدة يقدم رئيس الوزراء استقالته من منصبه السابق ويحتفظ بممارسة اختصاصات منصب رئيس الجمهورية ، وبالتالي من صاحب الحق في تعيين رئيس

١- ويعني ذلك أن يكون للحزب ١٤ مقعد منتخب في مجلس الشعب و٦ مقاعد بالانتخاب في مجلس الشورى أو ٢٠ مقعد منتخب في أي من المجلسين .

٢- عبد الفتاح الجبالي وآخرون، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

الوزراء الجديد، كما يتعارض هذا النص مع الحق الدستوري للبرلمان في سحب الثقة من رئيس الوزراء وهو قائم بأعمال رئيس الدولة . (١)

- المواد التي تشير إلى أشتراك رئيس الوزراء ومجلس الوزراء في بعض الصلاحيات الرئاسية هي (٧٤ ، ١٣٨ ، ١٤١) نصت علي " موافقة مجلس الوزراء" ، " اخذ رأي رئيس الوزراء" ، في صلاحيات كان ينفرد بها الرئيس ، هي مواد إيجابية فهي تعمل علي تصحيح الخلل داخل السلطة التنفيذية مثال ذلك المادة ٧٤ حيث تضع ضمانات تمنع تعسف رئيس الجمهورية في استخدام سلطاته عند وجود خطر ، واشترطت أن يكون الخطر "جسيم" و" حالا " وان يأخذ الرئيس رأي رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب والشورى وعدم جوازحل مجلسي الشعب والشورى أثناء ممارسة تلك السلطات .إلا أن الطرف الخاضع للمحاسبة هو رئيس الوزراء والوزراء وليس رئيس الجمهورية، وبالتالي يتحمل رئيس الوزراء نتائج سياسات لم يتخذها ،كما أن رئيس الوزراء معين من قبل رئيس الجمهورية وكان الأفضل أن ينص التعديل علي موافقة رئيس الوزراء صراحة وليس" أخذ رأي" . (٢)
- المادة ١٣٦ نصت بعد تعديلها علي حق رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب عند الضرورة دون الاستفتاء ووجهة النظر الرسمية في هذا الشأن أن البرلمان يسحب الثقة من الحكومة فيجب منح الرئيس حق الحل ، كما أن الاستفتاء علي الحل لم يكن حائلا لمنع الحل، غير أن جري العرف أن الجماعة الناخبة هي التي أتت بالمجلس عبر الانتخابات لذا فان قرار حله يجب عرضه عليها من خلال الاستفتاء الشعبي (٣)
- تدعم المادة ١٦١ الخاصة بالمحليات اللامركزية، وتمنح المحليات دور أكبر في إدارة شؤونها وهو ما ينسجم مع الخطاب الإصلاحي للحزب الوطني .

٢- **<u>المواد التي تتعلق بالأحزاب السياسية و تأثيرها على المواطنة و الإصلاح السياسي:</u>**

تتضمن المادة ٥ بعد التعديل على حظر قيام أي حزب سياسي علي آية مرجعية دينية أو أساس ديني ،وهذه المادة من أكثر المواد إثارة للجدل حيث يري الكثيرون بالرغم أنها ترسي دعائم الدولة المدنية القائمة على أساس المواطنة إلا أنها تفرض قيود علي المستقلين، مما يقصي جماعة الإخوان المحظورة عن العمل السياسي بينما تتمثل وجهة النظر الرسمية في أن التعديل يعمل علي تفعيل دور الأحزاب ويحمي الوحدة الوطنية و يمنع دعاوي الفتنة

---

[١]- المرجع السابق نفسه ، ص ٣٧٥ – ٣٧٦ .

[٢]- نظرات علي طلب تعديل الدستور ، www.sharkawyonline.com/images/dostor.ppt

[٣]- عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ص٣٧٩ – ٣٨٠ .

الطائفية (١)، كما أن صياغة المادة جاءت فضفاضة وعامة (٢) ولابد من ضمانات تحول دون الإنقلاب علي الدولة المدنية حتي لو فازت أي جماعة بأغلبية ساحقة (٣) .

٣- **المواد التي تتعلق بالانتخابات البرلمانية وسلطات البرلمان و تأثيرها على المواطنة و الإصلاح السياسي**

وهي المواد ٦٢ الخاصة بحق المواطن في الانتخاب و الترشيح وفقا لأحكام القانون ،و المادة ٩٤ الخاصة بخلو مكان أحد الأعضاء في البرلمان ،و المادة ١١٥ الخاصة بعرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب، و المادة ١١٨ الخاصة بعرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب ، و المادة ١٢٧ الخاصة بمسؤولية الحكومة أمام مجلس الشعب ، و المادة١٣٣ الخاصة بتقديم برنامج الوزارة بعد تأليفها إلى مجلس الشعب ،و المادة ١٩٤ الخاصة بصلاحيات و اختصاصات مجلس الشورى ، و المادة ١٩٥ الخاصة بما يؤخذ رأي مجلس الشورى فيه ، و المادة ٢٠٥ الخاصة بالأحكام الواردة بالدستور و تسري في شأن مجلس الشورى .

ويمكن الإشارة وإلقاء الضوء علي ما يلي :

- المادة ٦٢ تتضمن أن ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي يحدده،وهو ما يمهد لتغيير النظام الانتخابي الحالي ، ويجوز أن يأخذ القانون بالنظام الفردي والقوائم الحزبية بآية نسبة يحددها، كما يجوز أن يتضمن حدا أدني لمشاركة المرأة في المجلسين، وبالتالي فان قانون الانتخاب سيقر القوائم الحزبية جنبا إلي جنب تحديد نسبة معينة للمستقلين (٤) ، وهو من شأنه أن يجعل الأحزاب تتنافس وسيتيح فرصة اكبر لكل من المرأة والأقباط للترشيح علي القوائم، ويتوقع أن تعمل هذه التطورات علي تغيير الثقافة السائدة في اختيار النواب من العلاقة المباشرة مع المرشح إلي العلاقة بين الحزب والناخبين، لكن يبقي تحديد النسبه النموذجية للمستقلين تحقيقا للعدالة بين الحزبين والمستقلين (٥) ،وبالرغم من أن هذا النص يحاول تمثيل الأقباط والمرأة بنسبة اكبر إلا أن البعض يرى أنه يتضارب مع المادة الأولى الخاصة بالمواطنة والمادة ٤٠ المتعلقة بالمساواة .

١- عبد الستار إبراهيم ، ٤ مواد تثير جدلا في التعديلات الدستورية المصرية وأخري غائبة ، ٢٠٠٧/٣/٢٦، www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=412245&issue=10345

٢- عمرو حمزاوي، التعديلات الدستورية في مصر قراءة في خلفيات الحدث وتداعياته المحتملة ، في بهي الدين حسن (محررا)، وطن بلا مواطنين التعديلات الدستورية في الميزان ، مرجع سابق، ص ٥٩ .

٣- محمد السيد سعيد، تجليات الشريعة في الدستور وآثارها، في بهي الدين حسن (محررا) وطن بلا مواطنين التعديلات الدستورية في الميزان، مرجع سابق ، ص ١١١ .

٤- *Amr Hamzawy* ، Amending Democracy Out of Egypt's Constitution، Washington post ، April 2007

٥- حسن أبو طالب ، نحو تعزيز الحياة الحزبية ، //acpss.ahram/.org.eg

- بعد تعديل المادتين ١١٥ ، ١١٨ أصبح للبرلمان سلطة الرقابة المالية الواضحة علي الموازنة كما يزيد التعديل من مدة عرض الموازنة العامة علي مجلس الشعب لـ ٣ اشهر قبل بدء السنة المالية ويقلل من مدة عرض الحساب الختامي للموازنة علي المجلس من عام إلي ٦ أشهر دعما للشفافية، ولكن يلاحظ أن تعديل المادة الخاصة بالميزانية هو تعديل شكلي إلي حد كبير ؛ لأن مجلس الشعب فعليا لا يستطع تعديل الموازنة لانتماء الغالبية إلي الحزب الحاكم ووجود نسبة كبيرة من أعضاء المجلس من العمال والفلاحين وعدم دراية بعضهم علي نحو كاف بالأمور الاقتصادية والمحاسبية . (١)
- تعديل المادتين ١٢٧ ، ١٣٣ تتعلق المادة الأولي بخطوات إقرار المسئولية والثانية باستقاله الوزارة فقد ألغي التعديل الاستفتاء الشعبي علي مسئولية الوزارة ولكن بالمقابل اشترطت المادة ١٢٧ موافقة مجلس الشعب في المرة الثانية لإقرار مسئولية الحكومة بنسبة الثلثين بدلا من الأغلبية العادية ،وجدير بالذكر أن المادة ١٣٣ أتت بتطور إيجابي هو موافقة المجلس علي بيان الحكومة بدلا من الاكتفاء بمناقشته ومن ثم يقبل الرئيس استقالة الوزارة إذا لم ينل بيأنها موافقة المجلس . إلا ان التعديل قيد من سلطة المجلس في مناقشة برنامج الوزارة في المرة الثانية التي تتلو برنامج الوزارة التي أقيلت – بسبب عدم موافقة المجلس علي برنامجها– وذلك بأن أعطت رئيس الجمهورية حق حل المجلس إذا لم يوافق علي برنامج الوزارة الجديدة . (٢)
- المادة ١٩٤ ، المادة ١٩٥ كان الهدف منهما منح مجلس الشورى اختصاصاً تشريعيا ويتم أخذ رأي مجلس الشورى في مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات القوانين التي يحيلها له الرئيس أو الموضوعات التي يحيلها الرئيس وتتعلق بالسياسة العامة للدولة ،وهناك موضوعات يشترط موافقة مجلس الشورى عليها هي اقتراحات تعديل الدستور والقوانين ومعاهدات الصلح والتحالف التي يترتب عليها تغيير الحدود وحقوق السيادة، وبالرغم من التوسع في الدور التشريعي لمجلس الشورى إلا أنه لا يعتبر جزء من السلطة التشريعية بسبب عدم وجود دور رقابي له ، بالإضافة إلي تعيين ثلث أعضائه من جانب رئيس الجمهورية(٣) .

---

[1] - عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ ، مرجع سابق ، ص ص٣٨٤ .
٢- المرجع السابق، ص، ٣٨٦ .

[3] - شادية فتحي ، التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ وأثرها علي تطور النظام السياسي في مصر ، مرجع سابق، ص ص ١٩٠ – ١٩١ .

٤- **المواد التي تتعلق بالسلطة القضائية و تأثيرها على المواطنة و الإصلاح السياسي:**

جاء ما يخص القضاء في التعديلات الدستورية في مادتين هما المادة ١٧٣ ، المادة ٨٨ .

وتتعلق المادة ١٧٣ بإلغاء المجلس الأعلي للهيئات القضائية ،أي إعادة هيكلة السلطة القضائية وهو إجراء شكلي لا يؤثر كثيرا في دعم ضمانات استقلال السلطة القضائية، بينما الجدل الأكبر دار حول المادة ٨٨ وتهدف إلي إجراء الانتخابات في يوم واحد وإلغاء الإشراف القضائي المباشر علي العملية الانتخابية أي إلغاء وجود القاضي وإشرافه علي العملية الانتخابية علي مستوي اللجان الفرعية ويمكن عرض وجهتي نظر فيما يخص الإشراف القضائي **يرى المؤيدون** : هناك عدة اعتبارات منها قلة عدد القضاة وعدم كفايتهم لوجودهم علي رأس كل صندوق وإهدار مكانة القضاة بتولي أعمال إدارية تجعلهم أكثر احتكاكا بالمواطنين ، **بينما يرى المعارضون** : أن القضاة هم الأفضل في الوقت الراهن بسبب ثقة المواطنين بهم، كما أن تعطل العدالة يمكن تجنبه بإجراء الانتخابات في فترة الأجازة الصيفية للمحاكم كما أن التعطل لو حدث فهو في سبيل الحفاظ علي إرادة الناخبين، ويمكن التغلب علي قلة عدد القضاة بإجراء الانتخابات علي مراحل أكثر وليس قصرها علي يوم واحد وخاصة أن النص الدستوري بإجراء الانتخابات في يوم واحد يثير مشكلة ما سيكون عليه الوضع إذا وقعت بعض الحوادث الطارئة [١]، ويحظى رفض تعديل المادة ٨٨ بتأييد شعبي واضح واستقر في ضمير المصرين أن القضاء هو القادر علي ضمان نزاهة الانتخابات . [٢]

وقد شهدت قاعات مجلس الشعب لمدة شهرين وكذلك مجلس الشورى جلسات استماع حول التعديلات، ووافق مجلس الشورى بأغلبية ٢٣٩ عضوا واعترض ٤ وامتناع ٤ عن التصويت ووافق مجلس الشعب علي التعديلات بأغلبية ٣١٥ عضو ورفض ١٠٩ أعضاء يمثلون الوفد والتجمع والإخوان المسلمين وفي الاستفتاء علي التعديلات كانت نسبة الحضور ٢٧,١ % وبلغت نسبة الموافقة ٧٥,٩% [٣] وجدير بالذكر أن وجود أعضاء الإخوان والمعارضة يمثلون ربع المجلس الشعب إلا أن هذه النسبة الكبيرة لم تؤثر كثيرا في صياغة التعديلات حيث لم يتم قبول طلبات المعارضة بإعادة النظر في صياغات التعديلات الدستورية . [٤]

أغلب الظن أن تعديل المادة ٨٨ يؤثر سلبيا على كل من المواطنة و الإصلاح السياسيي ، فالمواطن المصري يثق في القضاة فهم يشيرون للحق و العدالة ، و يئتمنهم على إرادة الأمة ،

---

[١]- عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ ، مرجع سابق، ص ص ٣٨٧ - ٣٨٩ .

[٢]- عمرو حمزاوي ، التعديلات الدستورية في مصر قراءة في خلفيات الحدث وتداعياته المحتملة، مرجع سابق ، ص ٦١ .

[٣]- شادية فتحي إبراهيم ، التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ وأثرها علي تطوير النظام السياسي في مصر ، مرجع سابق، ص ١٨٤ .

[٤]- حسن أبو طالب ، التعديلات الدستورية إعادة صياغة لمصر ، www.swissinfo.org

الأمر الذي يجعل هناك ضرورة لإشرافهم المباشر على الانتخابات لتحقيق معايير النزاهة و الشفافية ، لاسيما أن اي قاعدة قانونية منصوص عليها في الدستور يجب أن تكون صادرة نتيجة توافق اجتماعي ، و هذا التوافق صدر بالفعل لصالح الثقة بالقضاة باعتبارهم قادرين على مواجهة التجاوزات و اشراف القضاة بعد تعديل المادة ٨٨ يعد بدرجة كبيرة إشرافا شكليا ، ويقترح لحل هذه الاشكالية تركيب كاميرات تليفزيونية فوق صناديق الانتخابات إعمالا للنزاهة في العملية الانتخابية و تعويضا لإلغاء الإشراف القضائي المباشر على الانتخابات (١)

ثالثا :التطورات التي لحقت بالبيئة التشريعية للمواطنة و الإصلاح السياسي :

١- **قانون الانتخابات الرئاسية** : تم إصدار القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية ووضع هذا القانون التفاصيل المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية ملتزما بما تضمنه من تعديل المادة ٧٦ من الدستور .

٢- **تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية** :

في شهر يوليو ٢٠٠٥ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ (تنظيم مباشرة الحقوق السياسية) وقد أضاف باب جديد في القانون يتعلق بإنشاء اللجنة العليا للانتخابات برئاسة وزير العدل وأعطي القانون لهذه اللجنة الشخصية الاعتبارية العامة وأكد علي تمتعها بالاستقلال في ممارسة اختصاصتها .

ويضمن القانون حكم جديد يوجب أن يقوم الناخب بعد الإدلاء أصبعه في مداد غير قابل للإزالة إلا بعد ٢٤ ساعة علي الأقل (٢)

وقد أضاف القانون نصوصاً ايجابية تتضمن صلاحيات قانونية للجنة المشرفة علي الانتخابات يمكن إعمالها عبر النضال الديمقراطي (٣) ،ويتضمن القانون تحريم بعض الأفعال والسلوكيات التي كشف التطبيق العملي أنها تؤثر علي سلامة وصحة العملية الانتخابية وشدد العقوبات علي بعض الجرائم المتعلقة بعملية الانتخابات مثل استخدام العنف . (٤)

٣- **تعديل قانون الأحزاب السياسية** :

تم التيسير في شروط تأسيس الأحزاب إلي حد كبير وأضيف بند ألا يكون للحزب اسم أو حزب آخر مشابه ،ووجوب أن يكون له برامج تمثل إضافة للحياة السياسية وقلص عضوية لجنة شئون الأحزاب من الوزراء إلي اثنين فقط هما وزير الداخلية ووزير شئون مجلس

١- عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ ، مرجع سابق، ص ٣٨٨ .
٢- الإصلاح السياسي في مصر، www.sis.gov .eg./ar/politics
٣- أحمد ثابت الإصلاح السياسي بين النخبوية والانتشار الجماهيري ، في احمد ثابت (محررا)، حدود الإصلاح السياسي في مصر، (القاهرة : دار ميريت ، ٢٠٠٧)، ص ٧٥ .
٤- الإصلاح السياسي في مصر ، مرجع سابق ، www.sis.gov .eg./ar/politics

الشعب ،وأنه عند مرور ٩٠ يوم من الإخطاربتأسيس الحزب دون صدور قرار اللجنة يعتبر ذلك بمثابة قرار بعدم الاعتراض علي تأسيس الحزب ومن سلطة لجنة شئون الأحزاب أن توقف نشاط الأحزاب السياسية وتوقف إصدار الصحف الحزبية في حالة مخالفة هذه الشروط. [١]

٤- **تعديل قانون مجلس الشعب** : هدف التعديل إلي تطوير أحكام قانون مجلس الشعب بتحقيق رفع كفاءة الأداء البرلماني للأعضاء باشتراط الحصول علي شهادة التعليم الأساسي بالنسبة لمواليد ١٩٧٠ وما بعدها ، زيادة المكافأة الشهرية التي يتقاضاها العضو ، وإعادة تنظيم الدعاية الانتخابية وتتمثل أهمها في حظر استخدام دور العبادة والمرافق العامة في الدعاية الانتخابية . [٢]

٥- **تعديل قانون مجلس الشورى** : ويتضمن التعديل أسلوب الانتخاب التكميلي في حالة خلو مكان احد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته وهو نص شبيه بالتعديل في قانون مجلس الشعب .

٦- **قانون حماية المستهلك**: يهدف إلي حماية حقوق المستهلك والرقابة علي السوق والتأكيد علي حق الاستبدال واسترداد قيمة السلعة المباعة([٣]) .

٧- **تعديلات قانون الإجراءات الجنائية (الحبس الاحتياطي)** : يعد هذا التعديل استكمالا لجهود الحزب في تعزيز حقوق المواطنة وعمل التعديل علي استحداث معايير وضوابط لممارسة سلطة الحبس الاحتياطي تضمن تحقيق أقصي درجات ضمانات ممارسة هذه السلطة، مثل : اشتراط أن تصدر أوامر النيابة العامة بالحبس الاحتياطي من وكيل نيابة علي الأقل وعدم جواز الأمر بحبس المتهم احتياطي إلا إذا كانت الواقعة المنسوبة إليه جناية أو جنحة معاقب عليها وجوبا بالحبس لمدة تزيد عن سنة، وإتاحة سبيل الطعن في الأوامر الصادرة بالحبس الاحتياطي أو مده [٤] ، واستحدث المشرع نظام المراقبة القضائية و إمكانية استبدال الحبس الاحتياطي بالحبس المنزلي ، أو إلزام المتهم أن يقدم نفسه إلى مقر الشرطة في أوقات محددة أو أن يحظر عليه التردد على بعض الأماكن .و بالتالي و ضع القانون ضوابط على مدة الحبس الاحتياطي تحول دون أن يصبح عقوبة سالبة للحرية دون مبرر من حكم قضائي بالإدانة .

---

[١]- عبدالغفار شكر، إصلاح النظام الحزبي بمواجهة قيود الخارج ومشاكل الداخل ، في عمرو هاشم ربيع (محررا)، مصر والإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية و البرلمانية ، مرجع سابق ، ص ١٩٦

[٢]- وثيقة سياسات المواطنة والديمقراطية، (القاهرة : الحزب الوطني الديمقراطي ، سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦ .

[3]- المرجع السابق ، ص ص ٦ – ٧ .

[٤]- المرجع السابق ، ص ٦ .

٨- تعديل بعض أحكام قانون العقوبات في جرائم النشر :وتعمل التعـديلات علـي تحقيـق التوازن بين الحفاظ علي حرية التعبير وحماية حقوق المواطنين وحرمه حيـاتهم الخاصـة . ويهدف إلي إلغاء عقوبة الحبس في عدد من جرائم النشر وخاصة المتعلقة بالسب والقـذف وذلك إلي جانب ضبط وتحديد الصياغة القانونية في العديد من مواد القانون، ولكنه أبقى على مواد الحبس في قوانين أخرى غير قانون الصحافة .(١)

ينتهى هذا الفصل إلى أن السلطة يجب أن تمارس لا من هيئة واحدة حتى لا تحتكرها إنما من الـضرورى أن يختص كل جهاز أو هيئة بجانب من جوانب الممارسة لا يتجاوزه ، فالاسـتقلالية النـسبية تحقـق التـوازن المطلوب (٢) كما أن اللامساواة تشكل عائقا أمام تحقيق الإصلاح السياسى و الديمقراطية وهى تشمل اللامساواة فى توزيع الموارد السياسية بـين القـوى المختلفـة ،وأيـضا اللامـساواة الاقتـصادية مثـل تفـاوت الـدخل (٣) و بالنسبة لمـصر ،الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ شكلت دفعة للإصلاح وفازت جماعـة الإخوان المحظورة ب ٨٨ مقعدا ، بينما تميزت المشاركة بنسبة ضئيلة ولم يتم تمثيل المرأة والأقباط على النحو المطلوب، كما تميزت انتخابات مجلس الشورى بغياب المنافسة السياسية (٤) مما انعكس سلبيا على المواطنة والإصلاح السياسي.

١- إكرام بدر الدين، قضايا حقوق الإنسان في مصر قراءة في برنامج الحكومة ٢٠٠٦ ، في كمال المنوفي و إبراهيم البيومي غانم (محرران) ، سياسات حقوق الإنسان في مصر قراءة في بيان الحكومة و مناقشات مجلس الشعب ٢٠٠٦ ، (القاهرة : برنامج الديمقراطية و حقوق الإنسان ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠٦) ، ص ص ٢٧ ــ ٢٩ .

٢- طارق البشري ، حول الأوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، عدد ٣١١ يناير ٢٠٠٥ ، ص ٨٩ .

٣- Daniel Ziblat t , Does Land Holding Inequality Block Democratization? A Test Of the "Bread And Democracy ", World Politics , Vol. 60, No. 4, July 2008, pp 45- 47 .

٤ - بسبب أن المرشحين غالبيتهم تنتمي للحزب الوطني ، إضافة إلى ذلك أن الانتخابات تمت في ظل قانون الطوارئ أنظر :

Forwards, backwards, Economist, Vol. 379 Issue 8479, 5/27/2006, p46 .

الفصل الرابع

أثر الحركات الاحتجاجية على المواطنة والإصلاح السياسى

إن أهمية الحركات الاحتجاجية تأتي من أن المنشود من الحركات الاجتماعية هو التغيير والإصلاح في مستويات متعددة من المجتمع . وقد أسهمت الحركات الاجتماعية تاريخيا في تحريك العالم ، وفي كل نقلة تاريخية كانت هناك حركة اجتماعية هامة أو مجموعة من الحركات التي تقوم بالتغيير .[١] كما شهدت فترة الدراسة (٢٠٠٣ -٢٠٠٨) عدداً من التحولات بخصوص أحوال حرية التعبير والتظاهر والتجمع السلمي في مصر . وهي التحولات التي ترجمت نفسها في تزايد غير مسبوق لمعدلات الاحتجاج السلمي في الأماكن العامة خارج أسوار الجامعات والنقابات المهنية والأحزاب العلنية، والحركات الاحتجاجية دالة في الإصلاح السياسي بمعنى أنه لا يتصور حدوثها في حالة غياب الإصلاح السياسي أوالسير في طريق الإصلاح .وجرت وقائع تلك الاحتجاجات أما علي أساس مطالب فئوية لشرائح مهنية واجتماعية أو علي أساس مطالب سياسية تستهدف مناهضة التعذيب وتحسين أوضاع حقوق الإنسان وتداول السلطة والإفراج عن المعتقلين السياسيين .[٢]

في هذا الإطار يتناول هذا الفصل الإطار النظري للحركات الاجتماعية، آليات عملها، سماتها واستراتجيات التعامل معها، وحركة إضرابات عمال المحلة، مطالبها، أسباب ظهورها ،حركة كفاية ، حركة شباب ٦ ابريل أو شباب (الفيس بوك) وذلك من خلال مبحثين :

١- الحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية .

٢- الحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية .

والفصل بين النوعين يكون بغرض التحليل وقد تنشأ الحركة لتحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية وفي نفس الوقت يكون لها مطالب سياسية والعكس لأنه لا يمكن الفصل المطلق بين العاملين الاقتصادي و السياسي .

---

[١]- عزة خليل ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ما بين تراجع الدولة وضعف القوي السياسية ، في عزة خليل (محررة) الحركات الاجتماعية في العالم العربي ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٦)، ص ٥٠٩ .

[٢]- عمرو عبد الرحمن ،" ما وراء قصص الاخفاق والفشل احتجاجات الشوارع والتحولات البنيوية في المجال العام" ،ورقة مقدمة الي مؤتمر تحولات المجال العام في مصر : تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي ١١-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧ ، (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٧) صـ ٢ .

المبحث الأول : الحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية

يطلق بعض الباحثين وصف حركات الاحتجاج علي الحركات السياسية والاجتماعية ؛ لأنه بغض النظر عن أشكالها التنظيمية وأساليب التعبير عنها ، فإنها تعبر عن خصائص عامة للاحتجاج وعدم الرضا عن الوضع القائم. والحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية هي حركات اجتماعية من المحتمل أن تصبح سياسية مثل الحركات العمالية والإحياء الثقافي الوطني ، وهي إن كانت لا تكتسب البعد السياسي من طبيعتها الاجتماعية إلا انه ينعكس عليها؛ فنمط المجتمعات التي تحدث فيها مثل هذه الحركات يمنع حيادها السياسي وبالتالي يجعلها سياسية في النهاية .[١]

أولا :الإطار النظري للحركة الاحتجاجية :

الحركة الاحتجاجية هي جزء من الحركة الاجتماعية و**تعرف** بأنها تيار عام أو حالة عامة تعبر عن رفضها لأوضاع معينة، وعن رغبتها في تغييرها من خلال رؤية ومطالب محددة مما يدفع فئة أو فئات اجتماعية إلي الاتفاق علي القيام بعمل مشترك ، يتسم بالقدرة علي التنظيم والاستمرارية ، وينطوي علي أهداف محددة – إلي حدما – وخطة وبرنامج عمل علي درجة من الوضوح ، وقد يتجه عمل فئة اجتماعية معينة إلي تغيير أو تعديل أو إلغاء نظام اجتماعي قائم ، أو الإبقاء عليه والدفاع عنه في مواجهة قوي اجتماعية أو سياسية مضادة وتختلف درجة تنظيم الحركة واستمرارها ووضوح أهدافها من حركة إلي أخري ، ولابد من توافر شروط معينة للحركة تمنحها صفة العمومية والاستمرارية والتنظيم لذا لا يمكن اعتبار القيام بمظاهرة أو اعتصام أو إضراب أو غير ذلك من أشكال الاعتراض- بمناسبة حدث معين – حركة اجتماعية . كما لا يمكن اعتبار الجهود المتفرقة التي تبذلها بعض الحركات للدفاع عن قضية معينة حركة اجتماعية ، وذلك مع الإقرار بأن مثل هذه الأنشطة يمكن أن تكون إرهاصات أو مقدمات للحركة الاجتماعية .[٢]

وهناك فريق آخر يربط بين تطور الحركة الاحتجاجية والهدف الذي تسعي إليه :

تعد الحركة الاحتجاجية سواء الاجتماعية والسياسية محاولة واعية لجماعات من الناس تهدف إلي إحداث التغيير الشامل في النظام الاجتماعي القائم ،أو في البناء الاجتماعي الشامل ،وذلك بالمعني الشامل لكلمة الاجتماعي ، وتختلف هدف المحاولة من حركة إلي أخرى طبقا لطبيعة الهدف الذي تصبو إليه الحركة عن طريق الأخذ بنمط أو أكثر من أنماط التخطيط الاجتماعي

---

[١]ـأحمد سيد حسين ، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي حالة حركة كفاية المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

[٢]ـ شهيدة الباز ، الحركة النسائية في مصر ، (نيوورك :الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، ٢٠٠٦) ، ص ٥ .

ومروراً بمراحل أو جوانب عديدة لتطورها ونموها في أشكال معينة . وتتضمن الحركة كلا من سمات التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي والحركة السياسية أضيق نطاقا من الحركة الاجتماعية . (١)

وتعرف الموسوعة السياسية الحركة بأنها :

التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئات اجتماعية معينة إلي تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعاً.(٢)

وهناك تعريف يعتمد علي مكونات الحركة :

هي أنشطة تقوم بها قوي اجتماعية لتغيير الواقع حيث لا يعبر عن مصالحها ويحدث هذا عند **توفر أربعة مكونات :**

أولاً : مشاعر وتصورات عند الناس المنتمين لهذه القوي .**وثانيا**: تبلور الوعي وقد يكون وعيا عفويا أو طبقيا أو اجتماعيا. **وثالثا** يحدث الوعي تحركات وقد تكون التحركات عنيفة أو بأشكال ديمقراطية ، وقد تكون من خلال المواجهة بها فيها المسلحة وفي النهاية فان المكون **الرابع** هو الأطر المؤسسية وقد يتوافر هذا في جمعيات أهلية أو نقابات أو منظمات غير حكومية ومثال ذلك الحركة العمالية فقد شملت الحركة النقابات التي تدافع عن مصالح العمال ثم تأسيس حزب . كذلك حركة الخضر في ألمانيا أو فرنسا بدأت من خلال جمعيات وأصدرت صحفاً وأسست حزبا . (٣)

من خلال التعريفات السابقة يمكن التوصل إلي أن الحركة الاحتجاجية تشير إلي التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي أو السياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائد والممارسة السياسية ، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيداً لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود . (٤)

والحركة الاحتجاجية تعتبر جزءا من عملية أكبر للتحديث ، كما أنها تعبر عن الحس الاجتماعي أكثر من كونها تعبير عن أزمة اجتماعية لأنها في التحليل الأخير فعل رشيد من الجماعات المستبعدة لتحقيق نتائج سياسية معينة وقد يفسر ذلك تركيز الباحثين على علاقة الحركة الاحتجاجية بالنظام السياسي بصورة كبيرة (٥) ، فهي مدى واسع من أشكال السلوك

---

[1]- إيمان شومان ، علم الاجتماع السياسي دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية ،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦) ، ص ٧٣ .

[2]- الموسوعة السياسية ، الجزء الثاني ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١ ، ١٩٨١) ، ص ص ٢٢٢ -٢٢٣ .

[3]- عزة خليل ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠٩ – ٥١٠ .

[4]- احمد سيد حسين ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

[5] Kevin McDonald , Global Movements Action and Culture , (London , Blackwell Publishing , 2006) pp 20- 22 .

الذي يهدف إلى تحدي علاقات القوة القائمة و تغيير الوضع الراهن مثل المناهضين للعنصرية و الممارسات الرأسمالية ، و قيادات الحركة النسائية وأهمية هذا السلوك تكمن في تعلم الكفاح الاجتماعي بشكل غير رسمي مما يستحق الدراسة (١) .

الأساس الاجتماعي الذي تقوم عليه الحركات الاحتجاجية:

يمثل الأساس الاجتماعي لأية حركة الجماعة أو الطبقة التي تتحدث الحركة باسمهم، والذين يقدمون التأييد لهذه الحركة ومثلا فان العمال هم الأساس الاجتماعي للحركات العمالية والاشتراكية، ودراسة الأساس الاجتماعي للحركة تظهر أن لكل طبقة اجتماعية أيدولوجيتها الديمقراطية والسياسية فمثلا حركات اليسار المتطرف أو اليمين وكذلك الوسط تعتمد علي الطبقات العاملة والعليا والمتوسطة علي التوالي ومع انتشار الحركة قد يتضح أن هناك بعض الاختلاف بين الأساس الافتراضي لحركة اجتماعية والأساس الفعلي لها . (٢)

وقد خلصت أدبيات تحليل الحركات الاجتماعية لسنوات عديدة إلي عدة خصائص للحركات الاحتجاجية تتم الإشارة لأهمها من وجهة نظر الدراسة كما يلي :

تتسم الحركات الاحتجاجية بغموض المخرجات السياسية وغياب المعلومات الأكيدة عن مخرجات الحركة السياسية ونتائجها . وجزء من المشكلة يتمثل في إمكانية حدوث تلازم بين النتائج (المخرجات) وجهود الحركة السياسية لكن يصعب تحديد أفعال معينة للحركة السياسية كسبب لسياسية معينة تم إتباعها، بمعني لا يمكن معرفة أي فعل من أفعال الحركة السياسية علي وجه التحديد كان سببا في إتباع سياسة معينة أو تغيير سياسة قائمة .

وبالإضافة إلي نشطاء الحركة الاحتجاجية ، يكون هناك تأثير الرأي العام، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح كما أن وجود موجات من الحركات العالمية ، يستطيع أن يولد قناعة أن إجراء بعض التغيرات قد أصبح حتمياً . وأوضحت الدراسات التي تمت لتحليل آثار الإضرابات العمالية منذ ستينات القرن العشرين في ايطاليا، والولايات المتحدة وفي بولندا فترة التسعينات، أن الإضرابات تكون فعالة في كسب امتيازات من الحكومة، أو أصحاب الأعمال شرط أن تكون الإضرابات منظمة وذات مطالب محددة وان تكون مدتها قصيرة .

كما أن هناك عوامل تساعد الحركة علي النجاح، مثل وجود فرصة سياسية أي فاعلين يستطيعون وضع قضايا الحركة علي الأجندة السياسية، ووجود موارد داخلية، والقدرة علي جذب المؤيدين ومدي وجود انشقاقات داخلية، وعدد حلفاء الحركة وقوتهم ،ومدي استخدام

١- Gouin , Rache ، An Antiracist Feminist Analysis for the Study of Learning in *Social* Struggle, Adult Education Quarterly, Feb2009, Vol. 59 Issue 2, p158.

٢-إيمان شومان ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩ – ٩٠ .

الحركة العنف ضد المعارضين ،والبيئة السياسية التي تعمل فيها الحركة، وتوقيت ظهور الحركة هل ارتبط بأزمة معينة أو ظهرت في أوقات لا تتسم بوجود أزمة . (١)

وهناك ثلاثة أنواع من التأثيرات غير المباشرة للحركات الاحتجاجية وهي تأثير الحركة علي التنشئة الاجتماعية للجماعات والمواطنين المشتركين في الحركة، وتأثير الحركة علي الثقافة السياسية السائدة ومدي إسهامها في تغييرها، وأخيراً تأثيرها علي المؤسسات والممارسات السياسية القائمة . (٢)

لماذا تعمل الحركات الاحتجاجية خارج الإطار الحزبي والنقابي :

يلفت النظر أن الحركات سواء في طابعها الأوروبي أو في العالم الثالث تنشأ بعيداً عن أطر الأحزاب والنقابات التقليدية رغم قوة الأحزاب والنقابات في العديد من هذه البلدان وقد يرجع **تفسير ذلك إلي عدة عوامل هي :**

١- لا تسعي هذه الحركات من أجل الوصول إلي السلطة ولا تسعي أيضا إلي المشاركة فيها وعليه فلم يكن من المنطقي أن تعمل هذه الحركات في إطار برامج وخطط الأحزاب السياسية.

٢- تمثل معظم الحركات الاجتماعية التي نشأت في أوروبا عقب حركة الشباب والطلبة عام ١٩٦٨ والتي تسمي (الحركات الاجتماعية الجديدة) مطالب اجتماعية لا تعبر عن عمال صناعة محددة أو حتي عمال مصنع محدد ، وهو ما اعتادت النقابات أن تمثله وتعبر عنه عادة، أي أن الحركات الاجتماعية الجديدة التي تتبني مطالب اقتصادية اجتماعية تندرج في مجموعتين الأولي تتبني مطالب اقتصادية أو مهنية لفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقه إلي التنظيم النقابي والمجموعة الثانية تتبني مطالب اقتصادية أو مهنية لمجموعات سكانية لا تندرج ضمن إطار فئة اجتماعية واحدة من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل، ومن أمثلة المجموعة الأولي الفئات المهمشة مثل الباعة الجائلين وعمال اليومية وخادمات المنازل ومثال المجموعة الثانية العاملون في مجالات إبداعية متنوعة مثل البرمجة والبحث العلمي فهذه فئات متفاوتة في الدخل ويعملون في مؤسسات متنوعة، وفي نفس الوقت لهم مصالح مهنية مشتركة مثل توافر أجواء الحرية . (٣)

٣- يرجع بعض المحللين سبب عمل الحركات خارج الأطر الحزبية إلي عدم قدرة المؤسسات الرسمية علي تبني نبض المجتمع، وبالتالي يخرج هذا المجتمع بعيدا عن الإطار الرسمي أو

١- Sidney Tarrow ,power in Movement Social Movements and Contentious politics, (Cambridge University Press, Second Edition, 1999), PP 161- 164 .

2_ Ibid , p 165 .

٣- فريد زهران ، الحركات الاجتماعية الجديدة ،(القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠٠٧) ، ص ص ١٤-١٧ .

المنظم ويحاول أن يعبر عن نفسه بحركات تلقائية وغير نظامية نتيجة غياب الدور الفاعل للمؤسسات السياسية الرسمية . (١)

وترى الدراسة أن الأكثر احتمالا أن الحركات الاحتجاجية ربما تصبح أحزابا سياسية مهتمة بالمجالات السياسية التقليدية مثل قوانين الانتخاب والتمثيل في الهياكل التشريعية و الحركات الاحتجاجية هي جزء من الحركات الاجتماعية لا يمكن دراستها بعيدا عنها ، وتدفع الحركات الاحتجاجية بالتطور نحو الديمقراطية عندما تضغط على الدولة من أجل ضمان حماية حقوق المواطن (٢) .وهناك نوع من الاشتباك بين الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية ذلك إن كلا منهما يعمل خارج الخط الأساسي للنظام السياسي، وهناك من يري أن المنظمات غير الحكومية ليست حركات اجتماعية لأنها تقطع الطريق علي نمو الحركات مثل المنظمات الدفاعية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن المنظمات الأهلية تحل محل الدولة لسد النقص والتقليل من التوتر الاجتماعي ،وتقدم الرعاية والخدمات وأن أجندة هذه المنظمات بها تنازلات لحساب الممولين، بينما يري فريق آخر عدم دقة استبعاد المنظمات غير الحكومية عن الحركات الاجتماعية؛ لأن المواطنين لا ينجذبون إلي الإطار التقليدي للمنظمات غير الحكومية وبالتالي فان المنظمات غير الحكومية التي تقوم ببناء المواطن الناقد الفاعل في مجتمعه هي أغني الحركات الاجتماعية . وبين هذين الاتجاهين يوجد رأي مؤداه أن المعيار الذي يمكن الاحتكام له لتحديد أي المنظمات يمكن إدراجها تحت مسمي حركات اجتماعية، هو الدور التغييري الذي تلعبه في المجتمع، أي أن المشكلة ليست في التصنيف بقدر ما يندرج تحت هذا التصنيف من مضمون تغييري في المجتمع . (٣)

و بعد إلقاء الضوء على الحركات الاحتجاجية و تعريفها ،والأساس الاجتماعي الذي تقوم عليه، وعلاقتها بالمواطنة، و تفسير لماذا تعمل خارج الإطار الحزبي و النقابي يتم الإشارة إلي آليات عمل هذه الحركات و استراتيجيات تعامل النظام السياسي معها ، و مدى مشروعيتها ، بالإضافة إلى تأثيرها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة و دورها في تحقيق الإصلاح السياسي و كذلك أهمية التنظيمات النقابية في احتواء مطالب العمال على النحو التالي :

١- عزة خليل ،الحركات الاجتماعية في العالم العربي ما بين تراجع الدولة وضعف القوي السياسية ، مرجع سابق ، ص ٥١٥

2 - John K. Glenn , Contentious Politics and Democratization : Comparing The Impact Of Social Movements on The Fall of Communism In Eastern Europe , Political Studies , VOL 51 , 2003 , PP 116- 117 .

٣- أحمد سيد حسين ، مرجع سابق ، ص ص٦١ – ٦٢ .

آليات عمل الحركة الاجتماعية استراتيجيات تعامل النظام السياسي مع الحركة :

يمكن الإشارة إلي ثلاث آليات خاصة بعمل الحركات الاحتجاجية في إطار تعاملها مع الواقع **أولها** التحالف مع الطبقات الأكثر قوة وعدداً ومثال ذلك تحالف الطلاب في حركة ١٩٦٨ في فرنسا مع طبقة العمال وهو ما جعل نصف الأمة الفرنسية يتضامنون في مواجهة السلطة .

و تطور مطالب الحركة الاجتماعية وفق السياق الاجتماعي والسياسي العام الذي تعمل فيه الحركة . و **ثانيها** استخدام تكتيكات نضالية تتراوح بين المظاهرات الكبيرة والأعمال الرمزية ذات الطابع الاستعراضي وهو مايثير نوعا من التعاطف لدي جمهور المواطنين مثل استخدام الشموع في المظاهرات، وبعض الترانيم، ورفع الأعلام، والاعتصام ، والوقفات الاحتجاجية . و **ثالثها** سعي الحركات إلي إعطاء مطالبها طابعا قوميا عاما، حتي لو تضمن مطالب فئوية فالحركات النسوية تقدم نفسها باعتبارها حركات ثورية وليست مجرد حركات حقوق لفئة معزولة . (١)

وباستقراء الخبرة التاريخية في حقب مختلفة وجد أن هناك ثلاث استراتيجيات أساسية للسيطرة علي الحركة الاجتماعية السياسية أو الاحتجاجات، وهي إستراتيجية القمع وتعني استخدام القوة أو الأسلحة لتفريق المحتجين أو نشطاء الحركة، وإستراتيجية الإقناع و يتم الاتصال بين النظام و نشطاء الحركة الاجتماعية لمعرفة مطالبهم والتفاوض بشأنها، والإستراتيجية المعلوماتية وتعني جمع المعلومات علي نطاق واسع لمنع الحركة من التظاهر أو الاحتجاج استباقياً، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة لمعرفة النشطاء دون التدخل مباشرة، وقد يتم استخدام إحدى الاستراتيجيات أو خلط هذه الاستراتيجيات واستخدامها معاً ، وأشارت أدبيات دراسة سياسة الاحتجاج إلي أن الحكومات منذ ١٩٧٠ ترجح اتجاه التسامح مع العمليات الاحتجاجية، واستخدام الحوار وإستراتيجية جمع المعلومات ؛ وذلك لأن القمع ينتج عنه التصعيد.(٢)

وتتجه الدول الديمقراطية نحو أشكال التفاوض المختلفة مع الحركات، وتحديد أي من الاستراتيجيات يتم استخدامه ويعتمد علي المؤسسات السياسية القائمة داخل النظام، ومدي انفتاح عملية صنع القرار ،وأيضا استقلال السلطة القضائية، وكلما كانت السلطة القضائية مستقلة زاد احتمال الاستجابة لمطالب الحركة، كما أن اختيار الإستراتيجية الملائمة يعتمد علي سلوك نشطاء الحركة الاجتماعية والمؤيدين والحلفاء والثقافة السياسية السائدة . (٣)

١- المرجع السابق ، ص ص ٤٨ – ٤٩ .

٢- Donatella Della Porta &Mario Diana, Op.Cit , pp 196 – 198 .

3- Ibid , p221.

ويتضح مما سبق أن طبيعة الحركة تلعب دوراً في تحديد الإستراتيجية الملائمة التي يستخدمها النظام، لأن عادة النظام يكون أكثر تسامحاً مع الحركات الاحتجاجية ذات الطبيعة الاجتماعية أو الاقتصادية ، وثمة فارق بين الحركة الاحتجاجية (سواء اجتماعية أو اقتصادية) والحركة الاحتجاجية ذات الطبيعة السياسية ، فالحركة السياسية هي محاولة لتغيير البناء السياسي القائم عن طريق العمل الجماعي، وهي أضيق نطاقا من الحركة الاجتماعية ؛ وذلك لأن الحركة السياسية محددة بالنظام السياسي السائد ومرتبطة بالنظام الاجتماعي كله ، كما تختلف الحركة السياسية من مجتمع لآخر وفقا لطبيعة نظام الحكم السائد أما الحركة الاجتماعية فقد تتجاوز حدود أكثر من وطن .[١]

أمثلة للحركات الاقتصادية والاجتماعية في مصر :

دشن إعلان (الحركة المصرية للتغيير – كفاية) في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ بداية لعصر الاحتجاج الجماهيري و تعددية الإضرابات و الاعتصامات ، بعض هذه الحركات له مطالب سياسية والآخر له مطالب اقتصادية و اجتماعية ومن أمثلة هذا النوع (حركة عمال من أجل التغيير) للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحشد الصفوف العمالية لمواجهة برامج التكيف الهيكلي ، (حركة أطباء من أجل التغيير) ، للدفاع عن حقوق الأطباء ومواجهة أوضاع الخدمات الصحية المتدهورة (حركة استقلال الجامعة ٩ مارس) لتحقيق الحرية و الاستقلالية للجامعات ، (حركة صحفيون من أجل التغيير) التي ضمت قطاعا من الصحفيين المصريين لتحقيق المطالب الفئوية إلي جانب المطالب العامة مثل إلغاء عقوبة حبس الصحفيين في قضايا الرأي و(حركة معلمون بلا نقابة) وذلك لتطبيق نظام الكادر وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، ثم أطلق مجموعة من الاقتصاديين المرتبطين بحركة كفاية (حركة لا ... لبيع مصر) لمقاومة سياسة البيع العشوائي للقطاع العام ، حركة(الدفاع عن الحقوق التأمينية) التي تطالب الحكومة برد ٢٧ مليار جنيه وفوائدها للشعب قيمة أموال التأمينات ، حركة (الدفاع عن حق المواطن في الصحة) التي تسعي إلي توعية وحشد المواطنين لمواجهة خصخصة التأمين الصحي . [٢] ، وحركة مواطنون ضد الغلاء التي تسعي إلي تشكيل اتحاد عام للمستهلكين المصريين لمواجهة الغلاء في الأسعار .[٣]

وتتراوح مظاهر الاحتجاج والرفض والتململ الاجتماعي لدي هذه الحركات فيما بين (مظاهرات ، اعتصامات ، إضرابات، تجمهر ، شكوى ، انتقادات حادة للحكومة في وسائل الإعلام ...)وفي تقرير لمركز الأرض لحقوق الإنسان يرصد التقرير عدد الأعمال

١- إيمان شومان ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

٢- أحمد بهاء الدين شعبان ، الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر ، ٢٠٠٨ ، ٢٩/١ www. alhewar.org/debate/show.art.

٣- رغدة سعيد ، مواطنون ضد الغلاء . www.horytna.net

الاحتجاجية وأنها تزايدت في الفترة (٢٠٠٣ -٢٠٠٨) حيث كانت في عام ٢٠٠٣ عـددها ٨٦ احتجاجاً بينما في ٢٠٠٥ وصل عددها ٢٠٢ احتجاجات وفي ٢٠٠٧ كان عددها ٧١٨ احتجاجا [١] وهناك من التحفظات علي أعداد الاحتجاجات التي ذكرها التقرير؛ لعدم توضيح المعيار الذي استند إليه في التصنيف بمعني هل يدخل الاحتجاج الافتراضي علـي الإنترنـت ضمن الأعداد ،هل وجود عدد كبير من المتظاهرين أو المضربين عن العمـل احتجاجـاً أم يكتفي بعدة أشخاص، إلا أن الزيادة الكمية في أعمال الاحتجاجات تشير إلـي عـدة دلالات أهمها :

١- تنوع الفئات المشاركة في الاحتجاجات (عمال – فلاحون – طلبة – موظفون – أسـاتذة جامعة – قضاة) ، والقطاعات التي يعملون فيها، أعداد المشاركين وفئتهم العمرية (أطفال – شباب – رجال – نساء) ،التوزيع الجغرافي لهم (ريف – حضر – قبلي – بحري) ،المـدة الزمنية للاحتجاج (ساعة – يوم – أكثر من يوم ٩) .

٢- الأسباب المختلفة للاحتجاجات كانت اقتصادية واجتماعية ، مثل عدم اسـتقرار العمالـة المؤقتة ، عدم صرف المستحقات المالية ، الفصل التعسفي ، الحرمان من الترقيات ، ضـعف الرواتب والأجور ، خصخصة بعض الهيئات إضافة إلي الاحتجاجات التي نهض بها سـكان المناطق العشوائية طلبا للمسكن الإنساني ، المحتجون بسبب رغيف الخبز .

٣- انخراط بعض الفئات التي لم يعرف عنها تاريخياً استجابتها للاحتجاجات مثل المـوظفين الحكوميين موظفي الضرائب العقارية الذين شعروا بالغبن مقارنة بزملائهم موظفي ضرائب المبيعات .[٢]

٤- بالرغم من عدم وجود حركة فلاحية منظمة مستمرة ؛ لأن الفلاحين لم يكونوا قوة منظمة ذات تأثير سياسي علي نحو شبيه بالعمال الصناعيين وهم متناثرون علي أرض مصر ، توجد تناقضات طبقية اجتماعية متشابكة بين الفلاحين مما جعلهم فئات متعددة غير متجانسـة.[٣] ،إلا أن حدثت احتجاجات فلاحية وهو ما عرف " ثورة العطش " [٤] ، ودائما تحكم الاحتجاج الفلاحي قضيتي (المياه) ، (الأرض) وكانت شعارات المعتصمين "الاعتصام هو الحل ، "

١- تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان ، عدد الاحتجاجات ، www.lchr-eg.org

٢- إبراهيم البيومي غانم ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ـ ٢١ .

٣- حنان رمضان ، التحركات الفلاحية في مصر ، في عزة خليل (محررا) ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٦)، ص ٣٧١ .

٤- مثل انقطاع المياه في منطقة البرلس ، قرية (بشبش) بمركز المحلة الكبري ، قري الفيوم ، مصر ثورة العطش تبدأ من بشبيش، ٢٠٠٧/٧/١٢ www.Islamonline.net

عطشانين في بلاد النيل " ، لكنها اتسمت بمحدودية أعداد المشاركين و أيضا محدودية النطاق الجغرافي.

٥- شملت الاحتجاجات تحركات مواطني النوبة في الجنوب والبدو في سيناء " شرقا" ومواطني السلوم " غربا " وذلك بسبب الاحتقان العميق في علاقتهم بالأجهزة الأمنية، واتسمت احتجاجاتهم بقدر كبير من العنف والصدامية مما أدي لسقوط عدة ضحايا وجرحي ومن أمثلة ذلك قطع الطريق وحرق إطارات السيارات في مساومات للإفراج عن متهمين من البدو أي تعدت الاحتجاجات ذات الطابع السلمي واتسمت بالعنف . (١)

مشروعية التظاهر والإضراب :

لقد أثارت الأعمال الاحتجاجية الجدل بين وجهتي نظر **التيار الأول** : يري أن المظاهرات والاحتجاجات توحي بالاضطراب وتشجع التدخل الأجنبي في الشأن المصري مما يساعد علي الفوضي وتعطيل المصالح وإرباك الحياة الاجتماعية .

التيار الثاني : يري أنصار هذا التيار أن التظاهر المنظم السلمي حق دستوري يكفله الدستور والقانون لكن استخدام قانون الطوارئ يغل هذا الحق ، ويمكن ترشيد موضوع التظاهر بشكل قانوني وألا يتم حرمان المواطن من حقه طالما لا يتجاوز المطالب الأساسية للمواطنة .(٢)

ولحسم هذا الجدل **تلقي الدراسة الضوء علي الإطار القانوني للتظاهر والإضراب** :

يحرص الدستور المصري علي حق المواطنين في عقد الاجتماعات العامة، ثم جاءت القوانين لتبيح حق المواطن في الخروج للطرق العامة في شكل تجمعات سلمية للتعبير عن مواقف معينة ولفت نظر المسئولين إلي هذه المطالب وهو ما يعرف بحق التظاهر السلمي . لكن في ممارسة بعض المواطنين أثناء التظاهر ينتهكون حقوق الآخرين مثل حق التنقل في الطريق العام ، حق الدولة وواجبها في المحافظة علي النظام العام وحماية المرافق العامة .(٣) أي أن التظاهر هو أحد الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير في كل دول العالم ومنها مصر لكن بشروط وقيود حتي لا تتحول المظاهرة من عملية قانونية إلي عملية تخريبية والقانون المصري الذي ينظم المظاهرات هو قانون الاجتماعات والمظاهرات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ هو لا يمنع المظاهرات ولكن يشترط :

١- قوات الأمن المصرية تتوجه إلي سيناء في محاولة لوقف احتجاجات البدو، www.elnashra.com/.news

٢- سوسن الجيار ، الحق الدستوري في التظاهر علي مائدة الحوار الوطني للأحزاب ، روز اليوسف ، ٩- ١٥ /4/2008

٣- محمود العطار ، المظاهرات والإضرابات وجرائم أخري ، جريدة الأخبار ، ٢٠٠٨/٤/١٠

القيود علي حق التظاهر :

اشترط القانون ضرورة إخطار الجهات الأمنية قبل المظاهرة بـــــ ٢٤ ســـاعة [١] بمكـــان المظاهرة والغرض منها، ويكون دور الشرطة تأمين المظاهرة والحفاظ علي أمن المتظاهرين حتي لا ينتهز أي إرهابي أو مشاغب الموقف ويرتكب عملا إجراميا [٢] ، وأوجب القانون تشكيل لجنة تتكون من رئيس وأعضاء تكون مهمتها الحفاظ علي النظام، ومنع مخالفة القوانين وإلا اعتبر الموقعون علي الإخطار هم المسئولون عن الاجتماع أو المظـــاهرة . كمـــا منـــع القانون عقد اجتماعات عامة في أماكن العبادة أو المدارس ، أو أماكن العمـــل أو المـــصانع، واعتبرها من مباني المرافق العامة، وأناط بالشرطة فض هذه الاجتماعات كما منح القـــانون الشرطة الحق في ملاحظة المظاهرة وتفريقها إذا خرجت عن أهدافها، أو إذا حدث ما يخـــل بالأمن وتضمن القانون النص علي عقوبات جنائية علي المخالف ،مع ملاحظة أنـــه يجـــوز للأفراد إقامة دعوي قضائية لإلغاء قرارات الجهة الإدارية أمام مجلس الدولة .[٣] ويـــشترط القانون أن تكون المظاهرة سلمية ليس فيها خروج علي النظام العام، أو المبادئ والقيم العامة للمجتمع ولا تمثل عدوانا علي الممتلكات والأرواح، وأيضا لا ينبغي أن يكون بها اعتداء علي حرية الآخرين، وألا تنطوي علي ألفاظ وشعارات تخالف النظام أو الآداب العامة . [٤]

وترى الدراسة إذا كان التظاهر حقا نابعاً من المبادئ الدستورية ، إلا انه أيضا يندرج تحـــت المبادئ الإنسانية وهي تعلو فوق نصوص القانون الذي يقوم بدور تنظيمي للمظاهرة من خلال تحديد ساعات معينة، وأماكن محددة للتظاهر والتي في النهاية لا تعني مصادرة الحـــق فـــي التظاهر؛ لأن الهدف من التنظيم هو التمكين من إتيان الحرية وليس كتمانها .

حق الإضراب :

إذا كان الدستور المصري لم ينص صراحة علي حق الإضراب، إلا أن مصر وقعـــت علـــي اتفاقيات ومواثيق دولية تعترف به، وأصبح ذلك جزءا من القانون الداخلي ولكن وضعت عليه ضوابط كنوع من التنظيم . [٥]

ويقصد بالإضراب : امتناع العاملين عن الاستمرار في عملهم لفترة زمنية مؤقتة بقصد تحقيق مطالب يسعون لبلوغها ، أو احتجاجاً منهم علي بعض الأوضاع التي تمـــس وتنـــتقص مـــن

---

[١]- نبيل لوقابباوي ، المظاهرات والضوابط القانونية ، جريدة الأهرام، ١٩ مايو ٢٠٠٥ انظر أيضا مريد صبحي، مطلوب تنظيم التظاهر السلمي وفقا للقانون والآداب العامة ، جريدة الأهرام ١٤، مايو ٢٠٠٥

[٢]- عبد الفتاح الديب ، لقطات برلمانية ، جريدة الأخبار ، ٢٠٠٥/٦/٤ .

[٣]- محمود العطار - المظاهرات والإضرابات وجرائم أخري ، مرجع سابق .

٤- مصطفي الفقي ، ندوة رؤية لمستقبل مصر ، سلسلة المحاضرات السياسية ، مركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨/١٠/٣٠ .

٥- كريم صبحي واخرون ، مظاهرات للحرية وليست للبلطجية مطلوب قانون عاجل لتنظيم المظاهرات ، جريدة روز اليوسف ، ٢٦ -٣إلى ١- ٤ ٢٠٠٥ ، صص ٢٠ ٢٤ .

مصالحهم، وهو بهذا المعني يمثل امتناعا جماعيا متفقا عليه بين مجموعة من العاملين عن العمل فترة مؤقتة لممارسة الضغط حتي يمكن الاستجابة لمطالبهم .

وقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ تضمن الأحكام من المادة (١٩٢ – ١٩٥) حق الإضراب السلمي للعمال ووافق رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨١ علي انضمام مصر للاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد موافقة مجلس الشعب عليها . [١] ويؤكد ذلك حيثيات حكم محكمة أمن الدولة طوارئ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٨ فهو الحكم الشهير الذي بمقتضاه تم تبرئة عمال السكة الحديد من تهمة الإضراب التي كانت موجهة لهم، وأكد حكم المحكمة أن الإضراب قد أصبح منذ سريان أحكام الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وقعت عليها مصر ، من الحقوق المكفولة للعاملين بالدولة " عاملين مدنيين – وقطاع عام " ومن ثم فان هذا السلوك لا يعد خروجاً علي مقتضي الواجب الوظيفي ، ولا ينال من ذلك أن المشرع في مصر حتي الآن لم يصدر التشريعات المنظمة لممارسة الحق ؛ لأن ذلك لا يسوغ أن يكون الموقف السلبي مبرراً للتحلل من أحد الالتزامات المهمة أمام المجتمع الدولي، خاصة أن هذا الحق يعد من أحد مظاهر ممارسة الديمقراطية . وقد نص الدستور المصري في المادة ١٥١ أن المعاهدات والمواثيق الدولية في حال التوقيع عليها تصبح جزءاً من القانون المصري. [٢]

وقد نظم القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ في الأحكام من (١٩٢ – ١٩٥) حق الإضراب السلمي للعمال وأورد عدة قيود علي ممارسة هذا الحق وهي :

يلزم أن يكون الإضراب سلميا ، وإعلان العمال لموعد الإضراب قبله بمدة مع تحديد موعد انتهائه، كما أنه اشترط موافقة ٣/٢ مجلس إدارة النقابة العامة علي إعلان الإضراب ، أي أن الإضراب يكون من خلال التنظيمات النقابية ويكون الهدف من الإضراب السلمي الدفاع عن مصالح العمال المهنية والاقتصادية والاجتماعية .[٣] وقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد المنشآت الحيوية أو الإستراتيجية التي يحظر فيها الإضراب عن العمل وهي منشآت الأمن القومي ، والإنتاج الحربي، والمستشفيات، والمراكز الطبية ووسائل النقل الجماعي، للركاب والمخابز، ووسائل نقل البضائع، ومنشآت الدفاع المدني ومنشآت مياه الشرب، والكهرباء، والغاز، والصرف الصحي، ومنشآت الاتصالات، ومنشآت الموانى، والمطارات، والعاملين في المؤسسات التعليمية، وذلك بقصد الحفاظ علي النظام العام وعدم تعطيل المرافق العامة . [٤]

١- محمد عبد الوهاب خفاجي ، القيود الموضوعية لممارسة حق الإضراب ، جريدة الأهرام ، ٢٧ مارس ٢٠٠٨
٢- القضاء المصري في عدة أحكام شهيرة أكد أن الإضراب حق للمواطنين ، جريدة الدستور ، ٢٠٠٨/٤/٦.
٣- هيثم سعد الدين ، حق الإضراب وحق المعيشة ، جريدة الأهرام ، ١٦ ابريل ٢٠٠٨ .
٤- محمد عبد الوهاب خفاجي ، مرجع سابق .

هناك اتجاه يري : أن مثل هذه القرارات الإدارية يمكن الطعن عليها أمام مجلس الدولة حيث لا ينبغي التوسع في المنع والتقييد لحق الإضراب، مثال إذا كان يمنع الإضراب في مرفق معين فلا ينبغي أن يكون المنع علي مستوي المرفق كله فإذا كان الإضراب مثلا في مرفق الصحة يمنع في قسم الطوارئ والعناية المركزة ولكن لا يوسع ليشمل الوظائف الإدارية او غير المؤثرة .(١)

أهمية دور التنظيمات النقابية في احتواء مطالب العمال :

تواجه الحركة العمالية بالتحديد مشكلات نتيجة تغير علاقات العمل في العالم كله ، وتم الانتقال من العلاقات القائمة علي عقود العمل الجماعية إلي علاقات قائمة علي عقود فردية متروكة لآليات السوق، كما أن مبدأ المرونة في العمل يؤدي لعدم استقرار العامل في مكان واحد ، (٢) وتراكم المشكلات العمالية وانخفاض إنتاجية بعض المصانع في مجالات عديدة علي رأسها مجال النسيج الذى أدى إلي تفاقم الأوضاع وزيادة الإضرابات والاعتصامات مما جعل هناك مخزونا تراكميا من المشكلات؛ ولذا بمجرد طرح اسم الشركة للخصخصة يظن العمال أنهم سوف يتم تسريحهم والتخلص منهم كما أن هناك بعض الخلل في الإدارة .

وقد تميزت الحياة النقابية في مصر بعدد من السمات أهمها التركيز علي المصالح الاقتصادية للعمال والعاملين ، التركيز علي الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة بأسلوب رفع العرائض للحكومة، والعلاقة العضوية مع الحكومة التى حرصت بدورها علي ضم النقابات الي صفوفها من خلال وزارات القوي العاملة .

وهناك بعض الإشكاليات في دور النقابات تتعلق بالتنظيم النقابي الرسمي (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر) انتخاباته ، تكوينه، والتعبير عن العمال؛ حيث العضوية النقابية تشبه الإجبارية في مؤسسات الحكومة، والعلاقة الوثيقة بالإدارات إلي الحد الذي أصبح العمال معه يعتقدون أن النقابة ليست سوي جزء من الجهاز الإداري للدولة، فضلا عن أن عمال القطاع الخاص خارج التنظيم النقابي والرسمي . (٣) وعبرت هذه الإشكاليات عن نفسها في الانتخابات العمالية التي جرت عام ٢٠٠٦ حيث يري العمال أن الأجهزة الأمنية قامت باستبعاد الآلاف منهم خاصة وأن معظم عمال مصر ليس لديهم نقابات وان ٤٠٠ ألف عامل

١- القضاء المصري في عدة أحكام شهيرة أكد أن الإضراب حق للمواطنين ، مرجع سابق .

٢- عزة خليل ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ما بين تراجع الدول وضعف القوي السياسية ، مرجع سابق ، ٥٣٠

٣- عبد الفتاح الجبالي واخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ،٢٠٠٦- ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ص ٤٢١ – ٤٢٢ .

انضموا بشكل إجباري إلي الاتحاد العام لعمال مصر، وبالتالي فهو لا يعبر بالضرورة عن العمال . (١)

ثانيا : تأثير الأعمال الاحتجاجية علي المواطنة

يؤكد التراث النظري الضخم لدراسي الحركات الاجتماعية الجديدة علي عدد من المقولات التحليلية المفيدة لتوضيح علاقة الحركة الاحتجاجية بالمواطنة . فمصطلح الحركة يشير إلي جملة من التجمعات التي لا تتأسس علي أساس طبقي أو عرقي ثابت بقدر ما تتأسس علي هوية مشتركة عابرة لتلك الأصول الطبقية أو العرقية المتباينة، وتسعي الحركة إلي تأكيد تلك الهوية المشتركة وإبراز حضورها في المجال العام . (٢) وهويات الفاعلين الاجتماعيين (النشطاء) داخل الحركة الاجتماعية السياسية في فترة معينة تتحكم في سلوكهم اللاحق والفعل الجماعي الذي تقوم به الحركة لا يمكن أن يتم في غياب رابطة المواطنة بين الفاعلين والدولة، كما أن التضامن والسمات المشتركة بين الفاعلين داخل الحركة ،وإحساسهم بوجود مصلحة مشتركة تتمثل في عمل الحركة ، والهوية المشتركة التى تعمل علي تسهيل مواجهة المخاطر المرتبطة بالفعل الجماعي . (٣) وفي حالة الإثنيات المتعددة التي لا تجمعها هوية مشتركة يكون هناك توترات بين الأنواع المختلفة من الهوية، تجعل الدوافع والتوقعات للمشاركة في الفعل الجماعي أكثير تعقيداً مما يؤكد علي ارتباط المواطنة بالحركة الاجتماعية السياسية . (٤)

يعد تشكيل الهوية مكون جوهري للفعل الجماعي فهو يمكن الفاعلين المتضمنين في الصراع أن يروا أنفسهم كمواطنين بينهم روابط القيم والمصالح والتاريخ المشترك ، كما يمكن وجود هوية مشتركة بين الفاعلين داخل الحركة دون أن يكونوا متجانسين في الإقليم أو الطبقة لكن تكون بينهم قيم ومصالح وتاريخ مشترك . (٥) إذن إطار الهوية يعمل على تفسير الأنماط المختلفة من السلوك و النتائج ، فالهوية المشتركة تحد من فكرة البحث عن الذات فقط ، وبناء عليه تعمل جماعة المواطنين لنفسها وللآخرين من خلال قيمها وسلوكها العملي.(٦)

١- يسري عزباوي ، المدينة المصرية بين السلم والعنف : الكيانات البديلة نموذجا ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٢- عمرو عبد الرحمن ، الشباب وحركات التغيير ما بين طبيعة المشاركة الفعلية والتوظيف الرمزي ، في حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح ، سامح فوزي (محررا) ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠٠٧)، ص ١٨٢ .

٣- Donatella Della Porta &Mario Diana ,Social Movements An Introduction, (Black Well , Oxford Puplishing , Second Edition , 2006), pp 93- 94 .

٤- Ibid , p 98.

٥- Ibid , p 113.

٦ Consuelo Cruz, Identity and Persuasion How Nations Remember Their Pasts And Make Their Futures, World Politics , No 52 , April 2000, pp 310- 311 .

ترى الدراسة أن وجود الحركة الاجتماعية أو السياسية يعني تحقق البعد المعنوي للمواطنة الخاص بالانتماء، ووجود رابطة قانونية بين المواطنين والدولة لأن المواطن الفاعل الاجتماعي داخل الحركة يحمل جنسية الدولة التي تعمل الحركة داخلها ،وأهداف الحركة قد تكون تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة مثل طلب حد أدنى للأجور أو حركة ضد غلاء الأسعار، أو تحقيق البعد السياسي للمواطنة المتمثل في طلب الحركة المشاركة والمساواة مثل الحركات السياسية المنادية بإجراء إصلاحات سياسية جوهرية .

أما تأثير الأعمال الاحتجاجية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة فقد دار سجال بين المعارضين و المؤيدين لتأثير الأعمال الاحتجاجية على الاقتصاد المصري بصفة عامة وانعكاس ذلك على المواطن ووضعه الاقتصادي و الاجتماعي ويرى **المعارضون أنصار التيار الأول** : أن الأعمال الاحتجاجية تؤثر سلبيا علي الاقتصاد المصري، وبالتالي المواطن، وهناك خسارة ملايين الجنيهات فالبترول يتم دعمه بحوالي ٣ مليار جنيه سنويا وتعطل المرور أثناء الاحتجاجات يهدر هذه الطاقة، كما أن الاحتجاجات تؤدي لعدم الشعور بالاطمئنان مما يؤثر سلبياً علي السياحة .(١) كما أن حدوث المظاهرات يرتبط بوجود أعمال تخريبية وشغب مما يؤدي لخسارة كبيرة في المرافق . (٢) ويؤكد المعارضون أيضا أن الاستقرار السياسي هو عصب الاستثمار، ولا يمكن أن تثمر خطط التنمية في أجواء الاحتقان والتوتر والاستقرار السياسي لا يعني عدم وجود معارضة بل أن الديمقراطية وتحققها هي إحدى ركائز الاستقرار السياسي ولكن الأصوات العالية للأعمال الاحتجاجية تسعى الى التشويش والإضرار بالصالح الوطني ، والاستثمار في حد ذاته مخاطرة محسوبة مقابل عائد محدد، يتم الوصول إليه بحسابات دقيقة وشاملة لعدة جوانب من بينها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمقصد الاستثماري الذي يتم إنشاء المشروع الاستثماري فيه .(٣)

التيار الثاني المؤيدون : يرى أنصار هذا التيار أن المظاهرات التي تقام للتعبير عن حرية الرأي والديمقراطية وتتم في إطار القانون جيدة ومفيدة وجاذبة للاستثمار؛ لأنها تؤكد احترام الدولة لحرية الرأي والديمقراطية ؛ فالمستثمر يهمه الاستثمار في دولة تحترم حرية الرأي بحيث إذا اختلف مع حكومتها حول أي قرارات متعلقة باستثماراته يستطيع أن يقاضيها ويحصل علي حقوقه طبقا للقانون .

١- مهني أنور ، الشعب يدفع فاتورة المظاهرات ، مجلة أكتوبر ، عدده ١٥٤ ، ٤ يونية ٢٠٠٦ ، ص ص١٤-١٦
٢- هاني عزيز ، الإضراب ليس من مصلحة احد ، الوطن اليوم ، ٢٠٠٨/٥/١٣ .
٣- كريمة سويدان وعزة نصر ، صناعة الفتنة وضرب الاستثمار ، روز اليوسف ، ٤- ١٠ يونية ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .

ويؤكد عدد من الخبراء الاقتصاديين أن السبب الأساسي لتواضع معدلات الاستثمار في مصر رغم التعديلات الجمركية والضرائبية التي أجرتها الحكومة هو تواضع القوة الشرائية للمجتمع المصري . ويحاجج أنصار هذا التيار أن مناخ الاستثمار ليس وقتيا أو لحظياً لكن لـه مـدي زمني محدد حسب نوعية هذا الاستثمار، والمستثمر لا يقلق من عدم وجود استقرار أيا كـان نوعه، ولكن يقلق فقط من استمرار التغيرات والأوضاع غير المستقرة في اتجاه معاكس،

لا يشجع علي حركة الاستثمار . إن المستثمر يتشكك في المظاهرات المرتبطـة بالتخريـب والشغب ،وهذا النوع محظور طبقا للقانون، وبوجه عام منطقة الشرق الأوسط من المنـاطق غير الجاذبة للاستثمارات، بل هي أقل المناطق الجاذبة لها باعتبارها منطقة غير مستقرة من الناحية السياسية .[١]

ثالثا : تأثير الأعمال الاحتجاجية علي الإصلاح السياسي :

ينبغي التفرقة ابتداء بين استراتيجيات الحكومة في التعامل مع الحركـات الاحتجاجيـة ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية ، واستراتجياتها مع الحركات ذات المطالب السياسية؛ حيث تتعامل الحكومة بشكل أكثر مرونة وانفتاحا مع الحركات الاقتصادية والاجتماعية، وقد يرجع ذلك للحيلولة دون تحول الحركات الاقتـصادية الاجتماعيـة إلـي حركـات سياسـية .[٢]

واستراتيجيات تعامل النظام السياسي مع الحركات أو المظاهرات والاعتصامات متشابهة في العالم كله ، ولكن تختلف من مجتمع لآخر حسب ثقافة كل مجتمع واستراتيجيات التعامل هي إما إصلاحية تسعي للتفاوض والاحتواء وإما تصعيديه .[٣]

وترصد الدراسة عدة شواهد تؤكد التأثير الإيجابي للحركات الاقتصادية والاجتماعيـة علـي الإصلاح السياسي :

١- يوجه المتظاهرون قائمة مطالبهم للحكومة، وهذا اعتراف بشرعية النظام السياسي، بمعني انه احتجاج إصلاحي وقد استجابت لهم الحكومة إلى حد ما ، مثل مصنع إجريـوم وعمـال المحلة وعمال شركة النيل للنقل النهري .

---

[١]- زينب ابراهيم ، مظاهرات الفوضي وهروب الاستثمار ، الأهرام الاقتصادي ، عدد ١٨٩٨ ، ٢٠٠٥/٥/٢٣ .
[٢]- فتحية الدخاخني ، الإضرابات العمالية في عيون الصحف الأجنبية ، جريدة المصري اليوم ، ٢٠٠٧/١٢/٣١
[٣]- سامي عبد العزيز ، الاعتصامات وادارة الأزمات ، جريدة الجمهورية ، ٢٠٠٧/١٢/١٤ .

٢- وجود الاحتجاجات يدل علي انفتاح الأفق السياسي أمام الجميع ، لتدخل البلاد حركا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا غير مسبوق، وتم تفجير قضايا كانت من المحظورات .[١]

٣- لم تلجأ الدولة في أحيان كثيرة إلى سياسة العصا الغليظة لفض المظاهرات الاقتصادية والاجتماعية، وخضعت مطالب المتظاهرين للتفاوض [٢] ،وقد أكد ممثل الحزب الوطني في الحوار الوطني للأحزاب عام ٢٠٠٥ أن الحزب لا يمانع من التوصل إلى حل في تنظيم المظاهرات بأسلوب حضاري وفق ضوابط القانون .[٣]

٤- يعد السماح بحق التظاهر مع تطبيق قانون الطوارئ خطوة إيجابية،وقانون الطوارئ يعطي لوزير الداخلية سلطات مضاعفة، ومن حقه تقييد حق التظاهر مادام قانون الطوارئ معمولا به .[٤]

٥- تعد الأعمال الاحتجاجية التي تقوم لأسباب اقتصادية واجتماعية عاملا ضاغطا من أجل التعجيل بخطي الإصلاح وذلك لسببين : أولهما جماهيرية الاحتجاجات الاقتصادية عند مقارنتها بنظيرتها السياسية، فالمواطن يهتم أولا بإشباع الحاجات الأساسية اليومية له، بينما القضايا السياسية ليست ملموسة بالنسبة له ، فمصر ليست بها بيئة سياسية منتجة للتظاهر بقدر ما هناك بيئة اجتماعية واقتصادية ضاغطة أدت الي التظاهر . [٥] و ثانيهما تحقق الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية خسائر في فترات الإضراب فقد قدرت خسائر قطاع الغزل والنسيج بعد إضراب عمال المحلة الكبرى بـ٣٠ مليون جنيه وفي نفس الوقت الاستجابة لمطالب العمال أدت لانتشار الإضراب (مثل موظفي مصلحة الضرائب العقارية)

---

[١]- قدري حفني ، الاحتجاجات والمظاهرات مطلبية ووصفها بالثورة، أمر مضحك ، جريدة روز اليوسف ، ٢٠٠٨/٩/٥

[٢]- سامح فوزي ، أين يذهب المتظاهرون ، جريدة وطني ، ٢٠٠٧/١٢/٣٠ .

[٣]- سوسن الجيار ، مرجع سابق ، انظر ايضا – وزير الداخلية أمام لجنة الدفاع والأمن بمجلس الشعب نسمح بالمظاهرات تأكيدا لحرية التعبير دون إخلال بالأمن ، جريدة الأهرام ، ٢٦ فبراير ٢٠٠٣
و السماح بالمظاهرات تحت حراسة الشرطة ، جريدة المصور ، ٢٠٠٣/٢/٢١ .

[٤]- التظاهر السلمي لمصلحة الوطن ، جريدة الأهرام ، ٢٢ مارس ٢٠٠٣

[٥]- المصريون يتظاهرون علي إيه، جريدة نهضة مصر ، ٢٠٠٧/٧/١٤ .

مما شكل عامل ضاغط علي النظام [١] ،وأيضا قرار المجلس الأعلى للطاقة برئاسة رئـيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف ، وقرر إلغاء مشروع شركة EAgrium بعد طول احتجاجات السكان المحليين لمحافظة دمياط ونقله إلى مكان غير مأهول بالسكان([٢]) .

٦- تجربة الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية قادها المواطنون أنفسهم دون أي وسطاء وقد أعطتهم الدولة جزءا من حقوقهم وفتحت الباب أمام نمط جديد من الممارسـة يعتمـد علـي التظاهر والإضراب والاحتجاج من أجل الحصول علي حقوق المواطنة، ويحتمل بشكل كبير عند انقطاع سبل الاستجابة لهذه المطالب الفئوية أن تتحول هذه الاحتجاجات إلي سياسية وتنقل من الحيز الضيق إلي الحيز السياسي الأوسع، ولكنها ستختلف عن الاحتجاجـات الـسياسية السابقة في أنها جاءت من مواطنين وليس من زعماء، وهو الأمر الذي يساهم في خلق نخب سياسية واجتماعية مطالبة بالإصلاح علي المدى الطويل . [٣]

٧- يري الخبراء و المحللون السياسيون أن الاحتجاجات تدل علي شعور المـواطن بالقـدرة علي ممارسة الفعل الديمقراطي دون أن يتعرض لأي عواقب ،وبعد أن كان أقصي ما يفعلـه المواطن هو إرسال " تلغراف " إلي رئيس الجمهورية يحمل عبارات مثل " أغيثونا " "مـتظلم وانتظر الإنصاف " أصبح يبحث عن حقوقه ، ويكافح من أجلها . [٤]

١- احمد رحيم ، إضرابات مصر يفرضها التحول الاقتصادي المعارضة تفيد منها والحكم يعتبرها نجاحا له ، جريدة الحياة ، ٢٠٠٧/١١/٤ .

٢- Byrner,Michille, Alperowicz, Natasha, Agrium To SELL Egypt J v Stake Acquires Share IN Mopoco,Chemical Week, VOL 170 , Issue25, 11 August 2008 p 15.

3- عمرو الشوبكي ، وأخيرا ... عاد المواطن ، جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٧/١٢/٣١

4- علي الدين هلال ، شعور المواطن بالأمن والتحول الديمقراطي وراء استمرار المظاهرات ، جريدة المصري اليوم ، ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

المبحث الثاني : الحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية

شهدت الساحة المصرية في فترة الدراسة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) ظهور عدة حركات سياسية جديدة تستخدم الفعاليات الالكترونية مثل حركة كفاية وحركة شباب ٦ إبريل ، وارتبطت هذه الموجة من الاحتجاجات على وجه الخصوص عامي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) بشئون تتعلق بالإصلاح السياسي، على النحو الذي أحاط بعملية تعديل الدستور ،والانتخابات الرئاسية، ثم الانتخابات البرلمانية وقد أثارت هذه الحركات ضجيجاً كبيرا. [١] وقد ضخت مشاركة الشباب في حركات التغيير دماءً جديدة في الحياة السياسية المصرية. [٢] والسعي لدراسة الحضور الشبابي في حركات التغيير لايكتسب أهميته فقط من حيث كونه محاولة للوقوف على فهم أفضل لآليات مشاركة الشباب في هذه التجمعات ؛ ولكن يؤدي مهمة تحليلية بوصفه مدخلا لفهم أفضل للكيفية التي ظهرت بمقتضاها حركات التغيير إلي الوجود، وما يتبعه ذلك من استشراف لمستقبل التحول الديمقراطي في مصر بالمجمل .[٣]

وعرفت مصر العديد من الحركات السياسية مثل الحركة الطلابية في السبعينات، وكان للطلاب دوراً في كثير من القضايا والأحداث، [٤] ،وحركة الإخوان المسلمين ظهرت في مصر أوائل القرن العشرين وبالرغم من أن تنظيم الإخوان المسلمين ظل محظورا قانونا ومازال ، فقد تسامح النظام السياسي المصري مع وجوده دون منحه شرعية قانونية ؛ ودوره في الحياة العامة لم يتأثر كثيراً بغياب الشرعية القانونية عنه؛ حيث ظل موجوداً حتي الآن بصور مختلفة في أكثر من دائرة سياسية ونقابية . [٥]

وتركز الدراسة في هذا المبحث على الحركات الأحدث ظهوراً والمختلفة في آليات عملها عن سابقتها من الحركات التقليدية ، وهي حركة كفاية، وحركة شباب ٦ إبريل، لأنهما الحركتان السياسيتان الأكثر شهرة خلال فترة الدراسة ، كما تعتمدان على آليات إلكترونية في حشد التأييد واجتذاب الأعضاء بالإضافة إلى جرأة النقد السياسي و طرح مطالب لم يكن من

١- محمد عبد السلام ، بعد المظاهرات السياسية الآن الموجة الثانية من احتجاجات العمال والفلاحين ، جريدة نهضة مصر ، ٢٠٠٧/٨/٦ .

٢- عمرو عبد الرحمن ، الشباب وحركات التغيير ما بين طبيعة المشاركة الفعلية والتوظيف الرمزي ، في سامح فوزي (محررا) ، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٧) ، ص ١٧٨ .

٣- عمرو عبد الرحمن ، ما وراء قصص الإخفاق والفشل احتجاجات الشوارع والتحولات البنيوية في المجال العام ، مرجع سابق ، ص ٩

٤- سيد عيسي محمد ، تطور الحركة الطلابية في مصر ، أحوال مصرية ، عدد ٤٠ ، صيف ٢٠٠٨ ، ص ٢٧

٥- حسن أبو طالب وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٣)، ص ٤٣٤ .

المقبول طرحها من قبل وهو ما يعد ظاهرة جديدة في النظام السياسي المصري وفيما يلي توضيح ذلك :

حركة كفاية :

تم الإعلان عن تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير والتي عرفت بعد ذلك بـ (كفاية) في سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة [١] في أعقاب غزو العراق وفي ظل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية بعد التعديل الدستوري عام ٢٠٠٥ و رفعت الحركة شعار" لا للتمديد و لا للتوريث ".

هدف الحركة وطبيعتها :

تهدف الحركة إلي التغيير السياسي وقد حددت نفسها بأنها حركة، فهي وإن كانت معنية بالتغيير السياسي فإنها ليست حزبا ولا جبهة قوي سياسية ، وهي بسيطة التكوين مفتوحة من حيث المبدأ لكل المواطنين ، العضوية فردية من أناس من أحزاب مختلفة (أساسا الوسط والكرامة والعمل) ومستقلين تختلف اتجاهاتهم السياسية والفكرية، والقيادة تتمثل في مختلف ألوان الطيف القومي : ناصريون وقوميون وإسلاميون ويساريون ، وهناك تباين واضح بين أهداف الحركة وتنظيمها ؛حيث بنيتها التنظيمية هشة ، و يعتقد كثير من المحللين أنها استطاعت أن تحرك الركود في الحياة السياسية ؛ فحركة كفاية تراهن بالكامل على رمزيتها لا على قوتها السياسية . [٢]

أولا : حركة كفاية وتأثيرها على المواطنة و الإصلاح السياسي :

تتناول الدراسة تأثير حركة كفاية على الإصلاح السياسي أولا باعتبار أن ظهورها ارتبط بالدعوة إلى تنفيذ المطالب الإصلاحية ثم تأثيرها على المواطنة على النحو التالي:

أ- دور حركة كفاية في عملية الإصلاح السياسي :

لقد تركت حركة كفاية أثراً مهما على عملية الإصلاح السياسي، برغم أنها لم تنجح في تحقيق أي من مطالبها بدءاً من منع التجديد لرئيس الجمهورية، وانتهاء برفض التعديلات الدستورية [٣] ويمكن الإشارة إلي مظاهر هذا الدور كما يلي :

تركت الدولة حركة كفاية منذ ظهورها على المسرح السياسي تقوم بالإعلان عن نفسها والقيام بالعديد من المظاهرات التي تمت في حماية الأجهزة الأمنية وصورتها محطات

---

[١] فريد زهران ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

[٢]- سيف نصراوي وشريف يونس ، حدود الديمقراطية القومية قراءة في حركة كفاية ، في سامح فوزي (محررا)، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح ، مرجع سابق ، ص ٥٩

[٣]- احمد سيد حسين ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

التليفزيون العالمية، وكان تعليق المراسلين على ذلك أن النظام في مصر بلغ خطوة كبيرة في اتجاه حرية التعبير عن الرأي، وها هو النظام يسمح لمنتقديه بالتعبير عن رأيهم[1]، وبالرغم من وجود أعمال العنف في بعض الأحيان مثل يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور ووجود تجاوزات ارتكبها الأمن إلا أن النظام سمح في كل الأحوال بسقف أعلى من الانتقادات.[٢] و ساهمت الحركة في تشجيع ثقافة التظاهر كجزء من الممارسة السياسية وذلك في عدة محافظات بالوجه البحري والقبلي ومحاولة توسيع المجال الجغرافي للتظاهر.[٣] قامت الحركة بابتكار آليات جديدة للضغط من أجل الإصلاح السياسي ومن أهم هذه الآليات : **تقنيات الدعاية** استخدمت الحركة تقنيات علنية للدعاية عبر الصحف وشبكة الإنترنت (يلاحظ محورية دور الموقع الرسمي لحركة كفاية والمدونات) ،**شكل الاحتجاج :** فضلت الحركة الاحتجاج من خلال الاعتصام والإضراب المفتوح عن الطعام في مواقع نقابية، خاصة نقابة الصحفيين وأمام نادي القضاة أو حتي ميادين عامة وكذلك تحجيم دور الخطابات والكلمات والاتجاه لنزول الشارع، كما شهدت الاعتصامات انضباط المشاركين وممارستهم جميعا لطقس واحد مثل (الهتاف أو الاصطفاف أو ترديد شعار موحد) وتلتصق هذه الظواهر الجديدة بمجموعة من المواطنين ينتمون إلي خلفيات سياسية واجتماعية متباينة وإن كانوا يشتركون في هذه الممارسة التي استقرت عبر شبكات من العلاقات الشخصية يمكن تتبعها بوضوح.[٤] كما ساهمت حركة كفاية في وضع قضايا الإصلاح السياسي ومشكلات المواطنة على أجندة العمل لكثير من المشتركين في المظاهرات ، بعد أن كانت أغلب المظاهرات تندلع للتنديد بالاحتلال الإسرائيلي أو الاحتلال الأمريكي للعراق، وأدي ذلك إلي انتقال القضايا الداخلية لأجندة القوى السياسية .[٥]

<u>العوامل التي حدت من دور حركة كفاية في الإصلاح السياسي</u> :

هناك بعض التناقضات والتوترات التي عانت منها حركة كفاية وأثرت على دورها في دفع عملية الإصلاح السياسي ومن أهم هذه العوامل :

1- The Sands Are Shifting Under *Egypt's* Mubarak ،<u>Business Week</u>, Issue 3923, 3/7/2005

٢- علوان مغيب ، التجاوز في التعبير عن الرأي كيف يمكن الحد منه ، <u>جريدة روز اليوسف</u> ، ٤- ١٠ يونيو ٢٠٠٥ ، ص ٢١ .

٣- كفاية تتظاهر في ١٤ مدينة مصرية اليوم ، <u>جريدة الحياة</u> ، ٢٠٠٥/٤/٢٧ وانظر أيضا : كفاية تدعو إلي التظاهر في ٢١ محافظة ، <u>جريدة الحياة</u> ، ٢٠٠٥/٥/٢٣ .

٤- عمرو عبد الرحمن ، ما وراء قصص الإخفاق والفشل احتجاجات الشوارع والتحولات البنيوية في المجال العام ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ص٢ – ٣ .

٥- عصام مليجي ، مظاهرات سلمية للطلاب في مختلف جامعات مصر للتعبير عن غضبهم للعدوان على العراق ، <u>جريدة الأهرام</u> ، ٢٣ مارس ، ٢٠٠٣

انظر أيضا فريد زهران ، <u>مرجع سابق</u> ، ص ٤٩ – ٤١ .

أفرطت حركة كفاية في استخدام سلاح التظاهر، حتي أنها وفقا لبعض التقديرات كان بعض الوقفات الاحتجاجية لا يزيد عدد المشاركين فيها على بضع عشرات ولم تستطع أن تنظم مظاهرة من العاطلين عن العمل مثلا في مواجهة البطالة . [١] وبعض الوقفات تم تضخيمها بواسطة وسائل الإعلام وهي ذات معني رمزي أكثر منها معبرة عن المواطنين.[٢]

٢-وجود تناقض بين إعلان الحركة عن رغبتها في تفعيل المشاركة وتعبئة الجماهير في اتجاه التغيير، وبين الدعوة إلي العودة للمربع رقم واحد وهو المقاطعة مثل مقاطعتهم للإنتخابات الرئاسية [٣] والعزوف عن المشاركة و استنكار الوعود الانتخابية [٤]، كما كشفت تطورات الصراع بين المعارضة والنظام أن الأطراف المنظمة الأكثر ثقلا، سواء كانت سياسية كالإخوان المسلمين أو نقابية كالقضاة ومؤخراً العمال ، هي الأقدر على التأثير في سياسات النظام ، والتوصل إلى مكاسب فعلية ولو محدودة بالمقارنة بسقف مطالب كفاية العالي ، كما أن غياب قطاعات واسعة من الجمهور عن مجرد الاهتمام بالتعرف على التعديلات الدستورية مثلا أثر سلبيا على دور كفاية.[٥] وواجهت كفاية منذ البداية التناقض الرئيسي في الحياة السياسية المصرية، وهو كيفية التعامل مع الإخوان المسلمين ، فهي حركة مدنية من حيث الروافد الأساسية لتكوينها وفي بعض المظاهرات رفض الإخوان المسلمون المشاركة إلي جوار الحركة، وفي مرات أخري انسحب الإخوان من قلب المظاهرة ، بالإضافة إلي كثرة الخلافات الداخلية داخل الحركة، والشخصية، وضعف الشفافية، وعدم قدرة الحركة على تطوير إطار فكري بعيد عن توجهات أعضائها، فهي أخذت طابعا تجميعيا في عضويتها مما جعل من الصعب الاتفاق على رؤية سياسية متسقة.[٦] ، وافتقرت كفاية أيضا إلي القدرة على بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لتحالف سياسي ، فلم يكن في صفوف الحركة رجال أعمال مؤثرون، باستثناء نفر قليل ينتمون إلى جيل السبعينات، وكذلك لم تستطع الحركة أن تجد مؤيدين لها في صفوف الأقباط، رغم أن منسقها العام جورج إسحاق شخصية قبطية معروفة وذلك نتيجة قوة الدفع الكنسي في اتجاه مساندة حكم الرئيس مبارك وأيضا لم يكن الإسلام السياسي في صف كفاية؛ فقد تركها الإخوان عدا حضور رمزي غير ملموس رغبة في احتكار المعارضة .[٧]

---

[١]- فريد زهران ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

[٢]- احمد سيد حسين ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

[٣]- على الدين هلال ، احتجاجات القضاء بعضها سياسي وكفاية بدأت قوية ثم ضعفت ، جريدة المصري اليوم ، ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

[٤] Broken Promises, Economist,, Vol. 379 Issue 8474, 22-4-2006 , p48-49

[٥]- سيف نصراوي وشريف يونس ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

[٦]- أحمد سيد حسين ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠ .

[٧]- المرجع السابق ، ص ص ١٤١ – ١٤٢ انظر أيضا شعبان هداية : خلافات داخل كفاية بين اليسار وبين الإخوان حول أولويات عمل الحركة ، جريدة نهضة مصر ، ٢٠٠٨/٤/٢٧ .

ب تأثير حركة كفاية على المواطنة :

قد انتشرت ثقافة الاحتجاج والتظاهر بالفعل ولكن ليس من أجل مطالب قومية وسياسية عظمي، ولكن دفاعاً عن لقمة العيش أو الكرامة الشخصية وكان نشاط حركة كفاية قائم على الإصرار على شطب كل المطالب النوعية والفئوية للمواطنين ، فمطالب مثل تحرير المرأة أوحرية التعبير للكتاب ، كان يسبقها دائما الشعار الواحد العام ضد التوريث والتمديد وكانت الفكرة السائدة هي أن المطالب الخاصة بالمواطنين لا يمكن تحقيقها إلا في وطن حر بما يعني أسبقية الوطن الحر على المواطنين الأحرار ، وأكدت كفاية على مكان الممارسة قبل الممارسة ذاتها أي الوطن قبل المواطن والممارسة للمواطنة . (١)

وقد استطاعت حركة كفاية جذب الشباب إلي حد ما للمشاركة السياسية وهي محور المواطنة، وتم اعتبار هذه المشاركة بوصفها دليل على حيوية وراديكالية حركات التغيير الناشئة ، والتي تجاوزت بخطابها أعلى الأسقف الممكن بلوغها في السياسة المصرية أي أن الحضور الشبابي الواسع قد انقلب إلي حجة على ركود الحياة السياسية المصرية، وتم تحويله إلي رمز يرسم الحد الفاصل بين حركات التغيير وفي القلب منها كفاية، وبين الأحزاب القائمة ومختلف القوى السياسية بما فيها القوى خارج إطار الشرعية (٢) معتمدة في جذب مؤيديها على فجوة بين وعود وخطابات الإصلاح على المستوى الرسمي و الواقع(٣) ،ونتيجة التفاعل بين شباب مختلفي الانتماءات ظهرت على السطح أزمة الهوية، فقد وجدت توترات مكتومة بين أنماط الحياة والثقافات المختلفة التي ينتمي إليها هؤلاء الشباب، واصطدام الكثيرين بأشكال العلاقات الحرة السائدة ما بين الشباب المنتمي لحركات سياسية علمانية الطابع يسارية كانت أو ناصرية، كذلك شكلت أنماط حياة الشباب الأكثر ارتباطا بالثقافة الغربية من حيث المظهر والعادات السلوكية مصدراً آخر لتوتر مكتوم بين هذه الشلل والمجموعات، أي أن الاحتكاك بكفاية لعب دوراً في الوعي بهذه التمايزات وإدراكها بشكل ملموس وعلى نطاق ضيق بكل الحساسيات التي تولدها (٤) .

تندرج حركة كفاية عمليا تحت مسمى الحركات الاحتجاجية، والحركات الاحتجاجية الاجتماعية تاريخياً تبدأ صغيرة إلى حد ما ثم تنمو بعد ذلك ،وهذا لا يحدث لكفاية التي بدأت جاذبة ثم تقلصت إلي مستوي معين لم تستطع تجاوزه بعد ذلك، و بعض القوى المنظمة

١- سيف نصراوي وشريف يونس ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

٢- عمرو عبد الرحمن ، ما وراء نصوص الإخفاق والفشل احتجاجات الشوارع والتحولات البنيوية في المجال العام ، مرجع سابق، ص ٩

3 - Katherine Zoepf , In Egypt Grand Plans Meet Harsh Realities , Chronicle Of Higher Education .VOL 51 , Issue 49 , 8-12- 2005, pp38 – 40 .

٤- عمرو عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص ١٤ .

اخترقتها وانحرفت بها عن أهدافها، كما أن أي حركة من قبل المثقفين او الطبقة الوسطي مالم ترتبط بمطالب اجتماعية لا يمكنها الاستمرار . (١)

ثانيا : حركة شباب ٦ إبريل وتأثيرها على المواطنة والإصلاح السياسي

كانت الحركة قبل ظهورها الرسمي مجموعة من الشباب المصري الذين يشاركون في مناقشة أحوال مصر الاقتصادية والسياسية على مجموعات (groups) على موقع فيس بوك، وفي ذلك الوقت كان هناك اضرابات عمالية كثيرة متتالية حدثت أغلبها في المحلة الكبري ، وأعلن بعض الشباب تضامنهم مع إضراب العمال وتبنوا فكرة أن يكون الاضطراب عام وليس العمال فقط ، وبدأت الحركة في تشكيل مجموعات لنشر فكرة الإضراب حتي وصل عدد الأعضاء إلي ٧٠ ألف في أحد المجموعات الداعية للإضراب (٢) ، حددت مجموعة من شباب الإنترنت ومستخدمي موقع الفيس بوك أطلقوا على أنفسهم (شباب ٦ إبريل) أربعة مطالب أساسية لحل مشكلات المجتمع المصري ، وهي حد أدني للأجور، والتصدي للغلاء ومكافحة الاحتكارات ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، ومؤسس هذه الحركة شاب يسمي (أحمد ماهر) وقد عقد حوار حول هذه المطالب في لجنة الحريات بنقابة الصحفيين . (٣)

سمات حركة شباب ٦ إبريل:

تسبح حركة ٦ إبريل في فضاء واسع من الديمقراطية الافتراضية عبر شبكة الإنترنت وهي حركة شبابية يصعب تجاهلها ويلاحظ أن هناك بعض السمات لهذه الحركة وهي :

- هدف الحركة هو تغيير مصر نحو الأفضل من خلال المطالب السابق ذكرها والتصدي لمشكلات المجتمع المصري، وهو هدف مشترك مع ما أعلنه الحزب الوطني الديمقراطي في وثائق الديمقراطية والمؤتمر السنوي الأول ٢٠٠٣ .
- هذه الحركة غير ملونة أيدولوجياً؛ فهي ليست يسارية أو إسلامية أو ليبرالية ولكنها هجين، تمثل كافة ألوان الطيف السياسي .
- حركة ذكية تبني نفسها بنفسها، ولديها قدرة فائقة على استخدام كافة الأدوات التكنولوجية للتغلب على أي معوقات فهي متجددة باستمرار، ولا تتوقف على أشخاص بعينهم لذا فهي تكتسب أنصارا جددا ، كما أنها مفتوحة على العالم ولديها خيال لكل الأفكار .
- يوجد تناقض رئيسي يتمثل في أن الشباب المصري يتجه إلي المشاركة عبر الإنترنت ومن خلال المدونات ، في حين أنه ينصرف عن ممارسة العمل السياسي

---

[1] - علي الدين هلال ، احتجاجات القضاء بعضها سياسي وكفاية بدأت قوية ثم ضعفت ، مرجع سابق .
[2] - حركة شباب ٦ ابريل . ar.wikipedia.org//
[3] - شباب ٦ ابريل يحددون ٤ مطالب لحل مشاكل مصر ، جريدة نهضة مصر ، ٢٠٠٨/٦/٣٠ .

من خلال قنوات الأحزاب والمجتمع المدني مما يؤكد خطأ الإستهانة بهذه الحركة ومثل هؤلاء الشباب غيروا شكل الجمهورية الفرنسية عام ١٩٦٨، وأيضا انتفاضة الطلاب والحركة المصرية عام ١٩٧٢ شكلت ضغطا مباشرا على الرئيس السادات، وأيضا أحداث الميدان السماوي في الصين عام ١٩٨٩ (١) ولا يتنافي ذلك مع قدرة النظام على السيطرة على القوى الاجتماعية الموجودة في مصر وامتلاكه أدوات القوة . (٢)

- هؤلاء الشباب لا تربطهم صلات تنظيمية، ولكنهم جميعا يتبنون لغة بسيطة قريبة من الشارع والمواطنين، رغم قدرتهم العالية على التعاطي مع تقنيات الاتصال.(٣)

نشأت حركة ٦ إبريل في إبريل ٢٠٠٨ وهي وليدة ويصعب تحديد أثرها على عملية المواطنة والإصلاح السياسي بصورة محددة ولكن تشير إليها الدراسة في ضوء نتائج الإضرابات التي دعت إليها الحركة .

إضراب ٦ إبريل ٢٠٠٨ دعى شباب الفيس بوك لإضراب عام في مصر يوم ٦ إبريل ٢٠٠٨ وكان شعار هذا الإضراب (خليك في البيت) واستخدمت الحركة في نشاطها الرسائل البريدية ، والبوسترات والملصقات ، والعديد من الأغاني التي بدأ بثها على نطاق واسع -عبر موقع فيس بوك (يوتيوب) والهواتف المحمولة ، والمدونات لاستخدامها تحسبا لأي هجوم أوتعطيل حكومي للموقع .(٤) لقد ألقت أجواء ونتائج إضراب ٦ إبريل الذي انضمت له العديد من الأحزاب والقوى السياسية وقاطعته جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد والتجمع التقدمي بظلالها على الساحة السياسية بمصر . وقد وصفت التصريحات الحكومية دعوة الإضراب بالفاشلة ،واتهمت الداعين لها بالتحريض على الفوضى، بينما أكدت قيادات بجماعات المعارضة المختلفة نجاح الإضراب، واستشهدت على ذلك بما نشر من صور تكشف عن ارتفاع نسب الغياب بالجامعات ،والمدارس ،ومواقع العمل، وخلو شوارع القاهرة من الازدحام المروري المعتاد . (٥)

و يمكن التمييز بين آراء المؤيدين والمعارضين لإضراب ٦ إبريل على النحو التالي :

١- خليل العناني ، دنياميكيات الكلتة الحرجة في مصر ، جريدة الأهرام ، ٤ يونيو ٢٠٠٨ .
٢- قدري حفني ، الشعب المصري لم يعد مستكينا مسالما ويثور عندما تصبح الثورة ضرورة ، جريدة الدستور ، ٧ مايو ٢٠٠٨ .
٣- محمد صلاح ، القاهرة اليوم وأمس ، جريدة الحياة ، ٢٠٠٨/٤/٢٧ .
٤- جريدة الدستور ، ٢٠٠٨/٥/٣ .
٥- جدل في الشارع السياسي حول نتائج إضراب ٦ ابريل ، جريدة الأحرار ، ٢٠٠٨/٤/١٤ .

يرى المؤيدون لاضراب ٦ إبريل أن هناك استجابة من بعض القوى السياسية لدعوة الإضراب التي أطلقها نشطاء الإنترنت ، وهذه القوى هي حركة كفاية ، حزب الكرامة وحزب الوسط- تحت التأسيس- ، وحركة موظفي الضرائب العقارية وعمال القطاع التعليمي، ونقابة المحامين المصرية ، وحركة ٩ مارس المعروفة بحركة أساتذة الجامعة، وبعض المثقفين والمدونين وناشطى الإنترنت ، وتضمنت قائمة مطالب المؤيدين مجموعة متنوعة أهمها زيادة المرتبات وتحسين خدمات المواصلات العامة ، ومحاربة رفع الأسعار ، والمحسوبية ، وتوفير الدواء ومحاربة الفساد [١] ، و يرى المؤيدون لنجاح الإضراب أن رسالة الإضراب نجحت كفعل رمزي ، والخطوة التالية لها تتوقف على مدي استجابة الدولة المصرية للرأي العام، وأن الدلائل التي تشير إلي نجاح الإضراب كثيرة منها تحسب الحكومة، ونشر قوات الأمن في كافة شوارع ومدن الجمهورية، واستخدام وسائل الإعلام كوسيلة من وسائل التحذير من الإضراب ، والدليل على استجابة عدد كبير من المواطنين للإضراب هو خلو شوارع القاهرة والإسكندرية، وسيولة المواصلات ومن نتائج الإضراب زيارة رئيس الوزراء للمحلة الكبري وصرف مكافأة شهر للعاملين و١٥ يوما لجميع العاملين بقطاع الغزل . [٢] وأيضاً قيام بعض التظاهرات رغم التواجد الأمني المكثف، وارتفاع نسبة الغياب بالجامعات والمدارس وانتشار فكرة الإضراب والسماع عنه في جميع أنحاء مصر في وقت قصير . [٣] كما أن البقاء في المنزل يحمي من العقاب لسهولة خلق أعذار كسبب للبقاء في المنزل .

بينما يذهب المعارضون لإضراب ٦ إبريل من الأوساط الرسمية وبعض المثقفين إلى أن الدعوة للإضراب عشوائية، ولا هدف من ورائها سوي الظهور على الساحة، فالعمل الذي يقوم به شباب الفيس بوك غير محدد ونابع من فكره مشتت، وفوضوي ، وبلا رؤية سياسية أواجتماعية ، ومفهوم العصيان المدني الذي قامت على أساسه فكرة الإضراب العام كانت في غير محلها تماما، وهناك تعارض بين الشعار (خليك في البيت) وبين التواجد في الشوارع والقيام بمظاهرات وتجمهرات شعبية بمعني من سينزل الشارع ومن يبقي ؟ ومصر تقام بها مظاهرات منذ ٤ سنوات، وليس بالجديد أن يقام تظاهر ، والجديد هو الدعوة للبقاء في المنزل، والإضراب أو العصيان المدني هو مرحلة متقدمة في تعامل المواطنين مع النظام السياسي بعد استنفاد كل السبل في الوصول إلي حل.

١- إضراب ٦ ابريل ، . //ar.wikipedia.org

٢- جدل في الشارع السياسي حول نتائج إضراب ٦ ابريل ، جريدة الأحرار، ٢٠٠٨/٤/١٤

٣- إضراب ٦ ابريل ، مرجع سابق ، //ar.wikipedia.org

وهو ما لم يحدث في مصر لأن المواطنين ليسوا في حالة تعبئة عامة .[1] ويري المحللون أن الإضراب لم يتحقق له إجماع بين القوى السياسية في المجتمع، ولا تتوافر له الحماية الأمينة المطلوبة أو الشروط القانونية للقيام بإضراب .[2]

إضراب ٤ مايو٢٠٠٨ وعقب الدعوى لإضراب ٦ إبريل استمر عمل هذه الحركة بالدعوة لإضراب ٤ مايو، غير أن هذا الإضراب فشل [3] فقد رفض عدد كبير من الأسر خروج أبنائهم يوم ٤ مايو ؛ خوفا عليهم وتحاشيا لوقوع مواجهات يوم ٦ إبريل ، عزفت القوى السياسية عن المشاركة عدا جماعة الإخوان المسلمين المحظورة وبعض المثقفين والنشطاء ويري كثير من المحليين أن سبيل فشل الإضراب هو وجود حالة من رضاء المواطنين؛ بسبب العلاوة ٣٠ % التي أقرها الرئيس في مايو ٢٠٠٨ في احتفال عيد العمال ، مما أكد لهم أن الرئيس يعمل على تحسين أحوال الفقراء ومساعدتهم، ومشاركة الإخوان لم تنجح في التأثير على الشارع الرافض للفكرة، ويعد إضراب ٤ مايو إضراب افتراضي بشكل كامل ولا تدعمه أي قوة فعلية في الشارع [4] ،ولم يبد أي مظهر للإضراب في شوارع القاهرة ، سوي الوجود الأمني المكثف في بعض أماكن التظاهر المعتادة وسط القاهرة مثل ميدان التحرير ورمسيس، وانتظم العمل في مصانع الغزل والنسيج .[5]

أن عدم الاستجابة لإضراب ٤ مايو أكد أن الأحزاب السياسية ليس لديها القدرة أو الشعبية الكافية لإنجاح دعوة من هذا النوع أو التأثير في قطاعات واسعة من المواطنين ، كما أن الفضاء الالكتروني وموقع الفيس بوك لا يمكن بدورهما أن يؤثرا في الواقع بشكل كبير والقوى السياسية التي دعمت الإضراب مثل الإخوان المسلمين وحزب الجبهة الديمقراطية لازالت عاجزة عن التأثير في الأغلبية الصامتة من المواطنين، ومن الواضح أن الجماعة المحظورة لا تحشد أنصارها إلا في قضاياها الخاصة ،كما أن الإضراب كشف عن عجزها في التواصل مع الشارع [6] كما يلاحظ أن الدعوة لإضراب ٤ مايو جاءت متضاربة وسارت في اتجاهات متعددة ما بين البقاء في المنزل، والنزول إلى الاحتجاج ، وارتداء الملابس السوداء ، وتعليق الريات السوداء على شرفات المنازل .

---

[1] ـ أحزاب أعلنت مشاركتها وجماعة الأخوان تبحث الفكرة انتشار رسائل الكترونية تدعو لعصيان مدني في مصر عبر البقاء بالبيت ، ٢٠٠٨/٤/٣ ، www.alarabiya.net
انظر أيضا انتظام العمل بجميع مؤسسات الدولة ورفض الإضراب ، جريدة الأهرام ، ٨ ابريل ٢٠٠٨

[2] ـ جمال زايدة ، لماذا فشل الإضراب ، جريدة الأهرام ، ٩ ابريل ٢٠٠٨

[3] ـ هاني عزيز ، الإضراب ليس من مصلحة أحد ، جريدة الوطن اليوم ، ٢٠٠٨/٥/١٣

[4] ـ محمود متولي ، الإضراب فشل ولا عزاء للمهرجين ، مجلة أخر ساعة ، ٢٠٠٨/٥/٧

[5] ـ فشل إضراب ٤ مايو في القاهرة والمحلة تعج برجال الأمن وبعض منازلها تتشح بالسواد ، جريدة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٨/٥/٤

[6] ـ محمود متولي ، مجلة أخر ساعة ، مرجع سابق ، ٢٠٠٨/٥/٧

يمكن التفرقة بين إضراب ٦ إبريل وإضراب ٤ مايو لأن إضراب إبريل كان واقعياً استند إلي قوي اجتماعية حقيقية هي عمال المحلة، بينما دعوة إضراب ٤ مايو هي مجرد دعوة على الإنترنت ، وغالبية الجماهير مازالت غير مستعدة وغير مهتمة بدعوات الاحتجاج السياسية طالما ليست لها مصلحة شخصية مباشرة في الدعوة . [١]

يلاحظ أيضا المفارقة بين القوى السياسية المشاركة في إضراب ٦ إبريل والقوى السياسية المشاركة في إضراب ٤ مايو؛ حيث أعلنت حركة كفاية وحزب الكرامة والناصري والغد والتجمع رسميا عدم المشاركة في إضراب ٤ مايو، [٢] بينما شارك فيه الإخوان وقد شنت قيادات حزبية هجوما عنيفا على جماعة الإخوان المحظورة ؛ إثر إعلانها تبني إضراب ٤ مايو ويري البعض أن مشاركة الإخوان في إضراب ٤ مايو هى رد فعل للوم العنيف الذي وجهته حركة كفاية لهم لعدم مشاركتهم في أحداث ٤ إبريل [٣] واعتمدت حسابات الإخوان في ٦ إبريل على عدة اعتبارات ؛ فقد حاول الإخوان برفضهم المشاركة في إضراب ٦ إبريل أن يظهروا للدولة تحيزهم لها وقت اللزوم ؛املا في أن يسجلوا موقفا لصالحهم مع الرئيس مبارك شخصيا وأجهزة الحكم، وارتبط هذا الموقف بمحاولة إقناع النظام بإصدار أحكام براءة أو أحكام مخففة على القيادات التي تخضع لمحاكمة عسكرية، وبالرغم من أن نضال الشباب على الإنترنت كان يطالب بوقف المحاكم الاستثنائية جميعاً فقد بدا للإخوان أن نيل مطلبهم من الدولة أقرب من نيله بالمشاركة في الكفاح ، كما طرحته القوى المجهولة وعبر هذا الموقف عن الاحتراف السياسي للإخوان .

واتفق حزب التجمع مع الإخوان على نفس الموقف المقاطع لإضراب ٦ إبريل، لكن الأسباب مختلفة فقد أرجع فريق من المحللين أن قيادات حزب التجمع اعتادت احتكار حق الحديث عن التغيير وعن النضال، وازعجها أن تأتي قوي مناضلة من خارجها ، والعامل الأساسي أيضا هو الخوف من الحركة الشعبية –في حالة نجاحها– وأن يؤدي تدفق حركة احتجاجية جماهرية غير منظمة لتمكين الإخوان من القفز إلي السلطة، وبالتالي هذه الحسابات أدت لتحول قطاع من اليسار الرسمي إلي قوة محافظة شديدة العداء للحركة الشعبية ؛ خوفا من وراثة القوى الشابة الجديدة لدور القيادة والدفع بالقيادات التقليدية إذاما نجح الإضراب.[٤]

---

[١] ـ فشل إضراب ٤ مايو في القاهرة والمحلة تصبح برجال الأمن وبعض منازلها تتشح بالسواد ، مرجع سابق ، جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٨/٥/٤ .

[٢] ـ الموت لإضراب ٤ مايو ، جريدة نهضة مصر ، ٢٠٠٨/٤/٣٠ .

[٣] ـ فريدة محمد، المعارضة الرئيسية تهاجم تبني الإخوان لإضراب ٤ مايو ، جريدة روز اليوسف .

[٤] محمد السيد سعيد ، هل كانت الدعوة خطأ وما الخطوة التالية ، جريدة البديل، ٢٠٠٨/٤/١٠ .

انظر أيضا أكرم القصاص ٦ ابريل الحكومة لا توقد شمعة ولا تلعن الظلام ، جريدة العربي ، ٢٠٠٨/٤/١٣ .

بينما يرى فريق آخر من المحللين أن حزب التجمع رفض المشاركة في إضراب ٤ مـايو لأن المواطن المصري لا يستجيب إلي دعوات من مجهولين يخافون مواجهة المجتمع وهو ما يدل على وجود موقف واضح وقاطع لحزب التجمع من المشاركة في دعوات الإضراب وأن الحزب ضد هذه الدعوات التي تهدد استقرار المجتمع.(١)

مؤتمر شباب ٦ إبريل ٢٠٠٨ لم ييأس شباب الفيس بوك من فشل إضراب ٤ مايو، و هـو مايدل على اتباع سياسة النفس الطويل في المطالبة بالإصلاحات السياسية و تحقيق المواطنـة وقاموا بعقد أول مؤتمر افتراضي على شبكة الإنترنت ١-٣ نـوفمبر ٢٠٠٨ ويلاحـظ أنـه مؤتمر مواز لمؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي ١-٣ نوفمبر ٢٠٠٨ .

وضم المؤتمر كل من حزب الجبهة الديمقراطية، وحزب الكرامة، وحزب الوسط ، وحـزب الغد، وحزب العمل، وناقش قضايا الصحة ، والتعليـم ، والأمـن القـومي، و دورحركـات المعارضة ،والتنمية، والطاقة ، والمرافق، والمواصلات.(٢)

<u>ويشير هذا المؤتمر إلى عدة دلالات لعل أهمها :</u>

١- استمرار الحركة في العمل رغم فشل إضراب ٤ مـايو ؛فهـي تعتمـد علـى المجـال الافتراضي على الإنترنت ، ويستخدمون تكتيكات مختلفة تعتمد علـى تجنـب المواجهـات المباشرة مع الأمن؛ لتفويت الفرصة على الحكومة للسيطرة على نشاطهم .

٢- تحاول حركة شباب ٦ إبريل بلورة رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية لقضايا ومشكلات المواطنة في مصر، وقد يكون ذلك ردا على الانتقادات التي وجهت لها بأنـه حركـة غيـر منظمة ، وفوضوية .

٣- توقيت المؤتمر والبيان الختامي يدلان على وجود ندية في تعامل نشطاء الحركة مع النظام السياسي ، ووصف المؤتمر بأنه مواز لمؤتمر الحزب الوطني بمثابة إعلان عن طرح الحركة لرؤي مغايرة لرؤية النظام القائم ، وهو ما يدل على ارتفاع سقف المطالب السياسية للحركـة بما يتجاوز الإصلاح السياسى . (٣)

٤- صعوبة اللجوء إلي الحلول الأمنية في التعامل مع الحركة، بالرغم من الحلـول الأمنيـة ليست دائما فكرة سيئة وقد تكون ضرورية في حالات معينة ، إلا أنها لا يمكن أن تحل مشكلة

---

١ محمود متولي ، الإضراب فشل ولا عزاء للمهرجين ، <u>مجلة أخر ساعة</u> ، ٢٠٠٨/٥/٧ .
٢ مؤتمر شباب ٦ ابريل مؤتمر القلة المندسة ، www.anti-ndp.com
٣- البيان الختامي لمؤتمر شباب ٦ ابريل ، www.anti-ndp.com

اقتصادية أو اجتماعية [١] فالإنترنت يتطور يوميا بشكل يجعل من الصعب مراقبة المستخدمين أو حجب موقع.[٢]

٥- صعوبة إغلاق موقع الفيس بوك ؛ سبب موقع مصر الاستراتيجي نتيجة مرور كابلات الإنترنت العالمية بها ؛ لأن عند منع الموقع داخل مصر فإنه سيؤثر على جزء كبير من الشرق الأوسط وغرب آسيا، ويمنع المنطقتين من تصفح الموقع.[٣]

وبإلقاء الضوء على الحركات ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية والحركات ذات المطالب السياسية تبين أنها ارتبطت بموجة الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية بالعمال والفلاحين وهي القطاعات الأكثر أهمية في مصر من زاوية الاستقرار الاجتماعي وهي احتجاجات ذات مطالب شديدة التحديد وترتبط بالاحتياجات المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالأجور، والمكافآت وظروف العمل، ولم يتم تسييس هذه المطالب وقد اقترنت هذه المطالب بعملية تفاوض مستمر بين أجهزة الدولة والمحتجين، وبدا خلال التفاوض أنه لا توجد مباريات صفرية فالدولة على استعداد للتجاوب بقدر ما تتيحه لها إمكاناتها ، والمواطنين على استعداد للقبول بحدود معينة من المكاسب ، ولم تلجأ الأطراف المحتجة إلي وسائل عنيفة في طرح مطالبها بل كان سلوك عمال المصانع نموذجياً في الحفاظ على الآلات ، والعمل جزئياً أحيانا ، أما بقية الحالات فقد لجأت للتظاهر السلمي، والضغط الإعلامي ، وأحيانا الإضراب عن الطعام، وفي الحالات التي ذهبت فيها بعض الجماعات إلي التطرف النسبي كالقيام بقطع الطرق وبدأت قبضة الدولة في الظهور بهدوء [٤] ، وبينت حركتي كفاية وحركة شباب ٦ إبريل أن هذا العالم الافتراضي قد أنعش الحياة السياسية المصرية ،ولكن أزمة هذا العالم الجديد أنه عالم افتراضي ينقصه التنظيم المحكم ومن الصعب أن يصنع التغيير السياسي، وإن كان من إيجابياته انه خلق مناخا من الحرية اتاح لقطاعات عديدة من الشباب المشاركة والتعبير عن أفكاره.[٥]

١- politics Or Security , Magda El Ghitany , Ahram Weekly , 17- 4 – 2008 008 .

2- أكرم القصاص ٦ ابريل الحكومة لا توقد شمعة ولا تلعن الظلام ، جريدة العربي ، ٢٠٠٨/٤/١٣

3- هاني الأعصر ، هل تغلق الحكومة موقع الفيس بوك ، جريدة الدستور ، ٢٠٠٨/٤/٢٣

4- محمد عبد السلام ، بعد المظاهرات السياسية الأن الموجه الثانية من احتجاجات العمال والفلاحين ، جريدة نهضة مصر ، ٢٠٠٧/٨/٦

5- محمود متولي ، الإضراب فشل ولا عزاء للمهرجين ، مجلة أخر ساعة ، ٢٠٠٨/٥/٧

وساهم في تغيير جزئي للثقافة السياسية السائدة التي تعتمد على الدولـــة وفـــي رفـــع ســـقف المطالب السياسية ، ولكن يفتقرإلى الخبرة الحقيقية في التحرك المنظم والمـــستقل عنهـــا([١])، ويرسخ إحساس أن تقليص دور الدولة هو الوجه الآخر لعدم الاستقرار والفوضي.[٢]

لا تقود هذه الحركات الاجتماعية طبقة معينة ؛ فهي مستقطبة بين المحليـــة تحـــت الوطنيـــة والعالمية في ضوء فكر العولمة وبالتالي لا تتبناها كل الطبقات مما يؤثر على دورها.[٣]

١ - Jay Nordlinger, Into *Egypt* ، National Review, Vol. 58 Issue 11, p40-41, 6/19/2006.

٢- عماد صيام ، الفكر الليبرالي ومستقبل الحركات الاجتماعية ذات المرجعية الدينية ، في عزة خليل (محررا) ، مرجع سابق ،ص ٣٧٦ .

٣-عزة خليل ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ما بين تراجع الدولة وضعف القوى السياسية ، مرجع سابق ، ص ٥١٠ .

خاتمة

ترجع أهمية المواطنة إلى كونها مفهوم يثير مختلف مكونات وقضايا النظام السياسي مثل المشاركة والشرعية والثقافة السياسية ومخرجات النظام وتأثيرها على فاعلية المواطنة فالمواطنة دالة في الإصلاح السياسي وهي تدعم عملية الإصلاح السياسي وتتدعم بها. (١)
والمواطنة هي أحد المؤشرات الأساسية للإصلاح السياسي والديمقراطي ، ومع توسع رقعة الديمقراطية أخذ مفهوم المواطنة في التطور إ

لي آفاق أرحب ، حتي لا يتوقف عند حدود الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية فقط لكن تجاوزها إلى الحق في المعلومات وفي بيئة
نظيفة فضلاً عن الحقوق الخاصة بالمرأة التي اتسعت بشكل مطرد. (٢)

القضايا التي تطرحها الدراسة

تقسم الدراسة إلي أربعة فصول يتناول الفصل الأول المواطنة والإصلاح السياسي (نحو إطار نظري) ، والفصل الثاني يتناول واقع وطبيعة المواطنة في مصر، والفصل الثالث عن عملية الإصلاح السياسي في مصر ، أما الفصل الرابع فيناقش أثر الحركات الاحتجاجية على المواطنة و الإصلاح السياسي .

وبالنسبة للفصل الأول "المواطنة والإصلاح السياسي (نحو إطار نظري) "انقسم إلى مبحثين هما الجدل النظري حول مفهوم المواطنة ، والجدل النظري حول مفهوم الإصلاح السياسي وتبين أن المواطنة مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد، والمواطنة تشهد تغيرات من فترة زمنية إلي أخري داخل النظام السياسي الواحد ، كما أن هدف الإصلاح في النهاية هو تعزيز المواطنة وعلى الصعيد العالمي أيضاً يشهد مفهوم المواطنة صحوة فكرية في الخطاب السياسي ومؤلفات النظرية السياسية في ظل تنامي النزعات العرقية والقومية وبروز فكرة العولمة والتحولات الكثيرة التي صاحبتها وتأثرها على الدولة القومية. (٣)

---

[1] ـ إكرام بدر الدين ، "تطور مفهوم المواطنة المصرية في المرحلة ما بعد ١٩٧٠ "، برنامج الموسم الثقافي في موضوع تطور المواطنة المصرية ،(القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٨) .
[2] ـ قايد دياب ، قراءة حديثة في مفهوم قديم المواطنة المصرية : قضايا واشكالات ، أحوال مصرية ، عدد ٢٥ ، صيف ٢٠٠٤ ، ص ١٢٧ .
[3] ـ إكرام بدر الدين ، تطور مفهوم المواطنة المصرية في المرحلة ما بعد ١٩٧٠ ، مرجع سابق .

وتنهض المواطنة على عدة قيم أهمها المساواة والعدل والالتزام والحرية والاستقلالية والتوازن وأهم خصائص المواطنة الانتماء الوطني وليس الديني أو العنصري أو العقائدي هو أساس التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات (١) ،كما يتضح أن مبدأ المساواة بين المواطنين ، وهو طابع المواطنة الأساسي في الدولة الحديثة لم يتحقق في يوم وليلة وإنما ساهمت في بلورته وتأكيده روافد ومنابع كثيرة منها ما هو فلسفي (نظريات العقد الاجتماعي – فلسفة التنوير – الليبرالية – الماركسية) ومنها ما هو قانوني دستوري مثل إعلان حقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩ وإعلان حقوق الإنسان (١٩٩٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٦٩ ، ١٩٨١) ومنها ما هو ثورة اجتماعية مثل الثورة الإنجليزية ١٦٨٨ – والأمريكية ١٧٧٦ ، والفرنسية ١٧٨٩ والروسية ١٩١٧) .

يلاحظ أيضا أن في الخبرات الغربية تبلورت المواطنة بشكل تاريخي وكلما تحققت المواطنة في أحد أبعادها سعى المواطنون لاكتساب بعد آخر وساهمت في بناء المواطن الواعي القادر على طرح الرؤى النقدية واتخاذ القرارت المدروسة في القضايا المعنية وأيضا القدرة على الوصول لتوافق عام(٢)، بينما في الحالة المصرية الأبعاد القانونية والسياسية والمدنية والاقتصادية كلها وجدت معا دون اكتمال أحد الأبعاد تماما ثم الانتقال للبعد الذي يليه. (٣)

فيما يخص مفهوم الإصلاح السياسي يلاحظ أن التنظير له ارتبط بأدبيات الديمقراطية ، وأن مفهوم المواطنة لابد من توافر بيئة ديمقراطية له حتي لا يحدث انفصال بين الفكر والممارسة،والفكرة الأساسية التي ينطلق منها الإصلاح السياسي هي التغيير في أسلوب الحكم، وأدوات الحكم ،وكيفية إدارة الدولة ، فمفهوم الإصلاح السياسي هو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف للانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلي نظم حكم تقوم على قاعدة المواطنة من خلال المشاركة والمساواة (٤). و قد تناولت الدراسة عوامل الإصلاح السياسي وهي عوامل داخلية و أخرى خارجية ، ثم أنواع الإصلاح السياسي ومداخل عملية الإصلاح السياسي وأولوياته، ثم الطبقات المساندة والمعارضة للإصلاح و السيناريوهات المختلفة المتوقعة للإصلاح السياسي ، ثم إجراءات تحقيق الإصلاح السياسي سواء كانت سياسات طويلة الأجل أم سياسات على المدى القصير ، وانتهت إلى أهمية الإصلاح السياسي لاستمرار و بقاء النظام و اكتسابه الشرعية اللازمة لهذا البقاء .

١- مني مكرم عبيد ، المواطنة ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ – ١٧ .

2- Stein Dankert Kolstoe , Consensus projects: teaching science for citizenship , International Journal of Science Education , Volume 22 , Issue 6 , January 2000 , pp 260 – 265 .

٣- سمير مرقص ، نشأة مفهوم المواطنة ، مرجع سابق .

٤- على الدين هلال ،" المحاضرة الافتتاحية لندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي "، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ – ٥٠ ..

و تناول الفصل الثاني" واقع وطبيعة المواطنة في مصر" المواطنة على أرض الواقع في مصر خلال فترة الدراسة من خلال مبحثين الأول يناقش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة في مصر ، والثاني يناقش الأقليات و المواطنة في مصر. وبالنسبة لواقع وطبيعة المواطنة في مصر فقد عرفت الدراسة المقصود بالحق الاقتصادي والاجتماعي للمواطنة كما تناولت رؤية الحزب الوطني للمواطنة على المستوي النظري ثم رؤية الحكومة على المستوي التنفيذي من خلال إلقاء الضوء على البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك أولا وأهم السياسات الحكومية لتفعيل البعد الاقتصادي والاجتماعي للمواطنة ثانيا . كما وضحت الدراسة الاتفاقات التي تلزم بها مصر دوليا وتتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة ، وأيضا مواضع الإشارة لهذه الحقوق في الدستور المصري ، السياسة التشريعية المصرية وتحقيق المواطنة ومدى تأثير عدم التوازن الجغرافي في التنمية على المواطنة وحاولت الدراسة عمل رؤية مقارنة بين المستوى النظري والتنفيذي لسياسات الحكومة الخاصة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي للمواطنة ، فضلا عن طرح رؤية عامة لمفهوم الحزب الوطني عن المواطنة.

أما الأقليات والمواطنة في مصر ، فقد اهتم المبحث بالإشارة إلي الأقباط وأسباب تزايد الاهتمام بالملف القبطي ،رؤية كل من الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية والإنجيلية وأقباط المهجر للمواطنة بالإضافة إلي أهم القضايا التي تخص الأقباط وهي بناء الكنائس والأوقاف القبطية وتخصيص حصة للأقباط في مجلس الشعب مع توضيح دور الكنيسة في تناول الملف القبطي والتركيز على موقف الحركات الإسلامية من الملف القبطي وما هي أهم مبادرات احتواء هذا الملف ، والإشارة لدور العولمة بالإضافة لتناول قضية البهائيين في الأوراق الثبوتية وانعكاس ذلك على المواطنة .

كما طرحت الدراسة إشكاليات المواطنة لدى فئات من المواطنين المصريين مثل مواطني النوبة ، فضلا عن إلقاء الضوء على واقع المرأة المصرية وأنها لازالت تنقصها بعض حقوق المواطنة وأن الحل يكمن في تفعيل سياسات التمكين التي يلعب المجلس القومي للمرأة دور رائد فيها .

واهتم الفصل الثالث بعملية الإصلاح السياسي خلال الفترة محل الدراسة من خلال دراسة الانتخابات والإصلاح السياسي في مصر في المبحث الأول ،والتعديلات الدستورية و أثرها على الإصلاح السياسي في المبحث الثاني ، يلاحظ تدني نسب مشاركة المرأة والأقباط سواء بالترشيح أو التصويت كما ، انخفضت نسبة نجاحهم فقد نجح في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ٤ سيدات ، بينما الفائزات منهن في انتخابات الشورى بالانتخاب سيدة واحدة فقط أما الأقباط ففاز قبطي واحد بمجلس الشعب وهو في نفس الوقت وزير المالية ولم يفز أحد من الأقباط في انتخابات مجلس الشورى ، ولكن الموقف كان أكثر إيجابية في انتخابات القواعد

الحزبية للحزب الوطني؛ حيث ترشح وفاز عدد كبير من السيدات وأيضا من الظواهر الإيجابية هو فوز سيدة بانتخابات المجلس الملي للطائفة الإنجيلية بمصر . (١)

وعرفت الانتخابات في مصر ظاهرة خطيرة تؤثر سلبياً على المواطنة وهي ظاهرة التعصب والقبلية وهناك دور حاسم في الانتخابات لنفوذ الأشخاص والعائلات والقبائل ، وهو ما يعكس عدم ثقة المواطن في الأدوار التي تقوم بها أطراف العملية الانتخابية وبالتالي يكون الملجأ الطبيعي هو العودة إلي الانتماءات الأولية والتي تعتمد على العصبيات والقبلية ،وقد أدت تلك الظاهرة إلي ارتفاع نسبة المشاركة بالتصويت والترشيح في العديد من الأماكن خصوصا في صعيد وريف مصر ، وقد تبدو القراءة الأولية أن ذلك يدل على التطور الديمقراطي من خلال زيادة نسبة المشاركة إلا أن المشاركة في هذه الحالة بعيدة عن الوعي السياسي والحقوقي فهي لا تعدو في النهاية سوي عصبية لشخص أو عائلة. (٢) ففي الصعيد مثلا الانتماء للإشراف أو العرب أو النوبيين هو مفتاح النجاح في الانتخابات العامة ، يلاحظ أن الأجهزة الأمنية تلعب دورا رئيسيا في إدارة الحياة العامة والانتخابات، فوزارة الداخلية هي المسئولة عن القيد في الجداول الانتخابية وفتح باب الترشيح وفي مرحلة الدعاية لها دور قوي .

وجدير بالذكر أن النظام السياسي يتعامل مع مشكلة تمثيل المرأة في البرلمان من خلال سياسة التمييز الإيجابي التي تقوم على استخدام الرئيس للعشرة المعينين في المجلس النيابي من أجل زيادة تمثيل الفئات محدودة التمثيل سياسيا. (٣) وقد تكون سياسة التمييز الإيجابي يدها مغلولة لأنه يحق للرئيس تعيين ١٠ نواب فقط خاصة وأن تمثيل الأقباط محدود، والحقيقة أن الرئيس مبارك يحاول استثمار العشرة المعينين إلي أقصي حد باختيار نساء مسيحيات وهو بذلك يكون قد رفع من نسبة المسيحيين والنساء على السواء . ومن المفارقة محدودية تمثيل المرأة في المجال السياسي في الوقت الذي شهد المجال الاقتصادي حضوراً متواصلا للمرأة العاملة كما يشهد المجتمع زيادة نسبة المرأة التي تعول أسرتها .

وترى الدراسة أن مشكلة ضعف تواجد النواب والسياسيين ذوي الديانة المسيحية في البرلمان هي قضية قديمة من عمر نظام يوليو وهو ما يضع هذه المشكلة في إطار أوسع بكثير من تفسيره فقط بالطائفية ، ويمكن القول أن العامل الأساسي الذي يفسر التفاوت في نسب الأقباط في البرلمان هو التيار المهيمن على السياسات الانتخابية فعندما كان ذلك التيار هو الوفد الليبرالي وصل المسيحيون إلي البرلمان .إجمالا تؤكد الدراسة أن انتخابات برلمان ٢٠٠٥

---

[1]- مجدي عبد الحميد واخرون ، التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية عام ٢٠٠٧ ، القاهرة : الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٦ .

[2]- المرجع السابق ، ص ٢٥٨

[3]- تنص المادة ٨٧ من الدستور " يجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد على عشرة " .

تميزت بإشراف قضائي أعلى داخل اللجان الأمر الذي خفض معدلات التزوير ونتيجة ذلـك وصل ٨٨ من الأخوان إلي مقاعد البرلمان ولكن يؤخذ عليها عدم الانضباط خـارج اللجـان الانتخابية خاصة (١) أن التعديلات الدستورية تقر أن الإشراف القضائي يكون فـي اللجـان العامة .

أما الفصل الرابع أثر الحركات الاحتجاجية على المواطنة و الإصلاح السياسي فاهتم بدراسة الحركات الاحتجاجية والإصلاح السياسي من خلال مبحثين هما : الحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية ، والحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج فيما يخص العلاقة بين المواطنة والإصلاح السياسي بالتطبيق على مصر يمكن عرض أهمها على النحو التالي :

أولا : نتائج خاصة بالمواطنة:

١. يعد مفهوم المواطنة في الغرب مفهوما ثابت الأركان ،عميق الجذور ، ويتمتع بقـدر كبير من الوضوح لدي الأطراف الفاعلة سياسياً سواء في دوائر الحكـم أو النخـب السياسية أو الجمهور العام، والاهتمام بالمواطنة لا يكون فقط على المستوى الرسمي الضيق بل هو مفهوم عام يلخص العلاقة بين الفرد و الدولة و المجتمع (٢) ، وحتـي عهد قريب لم يكن ثمة حضور مكثف لمفهوم المواطنة بكل دلالاته السياسية والثقافية في الحقل السياسي المصري إلا عند تعرض الوطن لنوة طائفية شديدة ؛ حيث تستنجد الأمة بموروثاتها التاريخية ، لتحفظ لنسيجها الوطني وحدته وتماسكه. (٣)

٢. لم تكن عملية الانتقال من الحكم المطلق إلي الحكم المقيد ومن الفرد إلـي المـواطن عملية سهلة بل نتاج طريق قطعت فيه رؤوس وسالت على دربه دماء شـعوب. (٤) وصولا إلي قناعة فكرية وقبول مجتمعي والتزام سياسى بأن المواطنة وليس أي شيء عداها هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولـة دون تمييز ، وتجسيد ذلك التوافق في دستور ديمقراطي يضمن سيادة القانون والفصل بين السلطات

١- سامر سليمان ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ ـ ١٤٥

2- Nira Yuval Davis , Women Citizenship Difference , Feminist Review, NO 57 , Autumn 1997 , pp 22

٣- قايد دياب ، قراءة حديثة في مفهوم قديم ، المواطنة المصرية : قضايا واشكالات ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

٤- المرجع السابق ، ص ١٢٦ . .

وتنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة والشفافية للحد من الفساد (١)، وتفصل بعض الأدبيات المعاصرة عن المواطنة بين المجال الخاص بالمواطن والمجال العام الذي يعيش فيه ، و تركز على المساواة السياسية والحقوق الفردية وتعد هذه نظرة ضيقة للمواطنة. (٢)

٣. جاء المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني الديمقراطي في سبتمبر ٢٠٠٣ وما تبعه من مؤتمرات كرسالة إلي المواطنين الذين يعانون الارتفاع المتزايد في الأسعار ومؤدى هذه الرسالة أن الحزب الحاكم معني بضبط سياسات الحكومة في المجالات التي تمس حياة المواطن مثل مجالات العمل، والأجور، والأسعار، والتعليم، والنقل والمواصلات ، والأرض الزراعية مثلما هو مهتم بتدعيم حقوق المواطن السياسية والمدنية (٣) .

٤. توضح الدراسة أنه بالرغم من إنجاز تحسن في عدة مجالات أهمها المساواة بين الجنسين في سوق العمل ، وتقدم التعليم ، وتوقع سد الفجوة في التعليم الابتدائي بين الأولاد والبنات، ووجود مؤشرات إيجابية أيضا في الصحة مثل زيادة العمر المتوقع عند الميلاد، فضلا عن انخفاض نسبة الأمية وزيادة استصلاح الأراضي (٤) إلا أن هناك عدة مشكلات تواجه المواطنة تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية . وأهم المشكلات التي يعانيها المواطن هي البطالة، والأمية ، والعشوائيات وتزايد معدلات الفقر، ارتفاع تكاليف المعيشة ، الانخفاض في الدخول الحقيقية ، تدني مستوي الخدمات الحكومية . كما تؤكد الدراسة على أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تهم المواطن ، فهو قد لا يهتم بالمشاركة السياسية أو تكوين نقابات لكن الغذاء والمسكن والعمل لهم أثر مباشر على حياته (٥) حيث أن ارتفاع نسبة التضخم يزيد العبء على الفقراء(٦).

---

١ ـ على خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ ـ ٣١ .انظر أيضا :
على الدين هلال، الجدل حول مبدأ المواطنة ، ١٢ مارس ٢٠٠٧ ،
http://www.ndp.org.eg/ar/News/ViewNews

2 - Susan . D ,Collins, Aristotle And The Rediscovery Of Citizenship,(Cambridge: , Cambridge University Press ,2006) p168 .

٣ـ وحيد عبد المجيد ، التغيير طريق مصر الي النهضة ، مرجع سابق ، ص ١٤٠

٤ـ تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ .

٥ـ مصطفي كامل السيد ، "المواطنة المصرية ودورها في تعزيز الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية" ، برنامج الموسم الثقافي في موضوع تطور المواطنة المصرية، (القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة ٢٠٠٨)

٦- A Summer of discontents , Economist , Vol. 384 Issue 8541. 8/11/2007p 40,

٥. تتمثل أهم صعوبات تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي للمواطنة في عدم الرضاء عن الإنجازات الاقتصادية والتنموية [١] فهناك إنجازات تنموية تحدث في مصر مثل معدل الاستثمار، التحكم في التضخم، ثبات قيمة العملة ولكن هذه النتيجة بالنسبة للمواطن أقل مما يتوقع، بمعني أن مردود هذه الإنجازات على المواطن أقل من المأمول ويؤدى ذلك إلي ظواهر تؤثر سلبيا على المواطنة مثل اتجاه المواطنين وخاصة الشباب إلي الهجرة غير المشروعة [٢] وأيضا استقطاب الشباب في التنظيمات المتطرفة. [٣]

٦. لم يتفق الكتاب والمفكرون المصريون على تحديد مصطلح دقيق يمكن أن توصف به التوترات التي تحدث في العلاقة بين المسلمين والأقباط من وقت لآخر، ومن المصطلحات المطروحة الظاهرة المربكة ،والمحنة الطائفية، و الاحتقان الطائفى والإشكال الطائفي، الأزمة بالرغم من الاهتمام الكبير من قبل المحللين والباحثين والكتاب بأبعاد العلاقة بين المواطنين المسلمين والأقباط [٤]، لقد تحولت ظاهرة العودة للدين إلى ظاهرة اجتماعية، وتغلغلت في أوساط اجتماعية عديدة منها الفئات الوسطى الصغيرة وبعض أعيان الريف وصغار الملاك والفلاحين ثم تمددت داخل الفئات الوسطى الوسطى وانتقلت إلي بعض شرائح الفئات العليا .إن الطريق الذي وضعته الحركة الإسلامية كحركة سياسية واجتماعية للوصول إلي الدولة بأطروحة كلية يتمثل لديهم في تطبيق نظام الشريعة، أي استخدام نظام الشريعة للتشكيك في شرعية النظام السياسي، مما أدي لتخوف الأقباط نظرا لتشدد خطاب الجماعات الراديكالية. [٥]

٧. يلتحم الأقباط على اختلاف انتماءاتهم الكنسية بالمؤسسة وبالسلطة الكنسية، وأدي ذلك إلي صعود الدور البارز الذي يمارسه الإكليروس في مناحي الحياة اليومية والسياسية والعقدية للمسيحيين المصريين، وانعكس ذلك على مشاركة الأقباط السياسية وتفاعلاتهم الاجتماعية وهو ما يؤثر سلبيا على المواطنة، وكشف الاندماج بين المسيحيين والكنسية نتيجة الضغوط الدينية و الاجتماعية عن الدور المتسع للسلطة

١- يبلغ متوسط الرضاء العام عن الخدمات الحكومية ١٩ % وهي نسبة ضئيلة وأعلى نسبة رضاء كانت الخدمة الصحية ٢٧,٢ % ، ثم استخراج الأوراق الرسمية بنسبة ٢٢,٤ % ، يليها السلع التموينية والخبزية بنسبة ٢٠,٦ % ، ثم الخدمة التعليمية بنسبة ١٧,٤ % واخيرا النقل والمواصلات حصلت على أقل نسبة رضاء ٧,٥ % انظر : فاتن نصار ، قياس الرضا العام عن الخدمات الحكومة في مصر ، مجلة احوال مصرية ، عدد ٣٤ خريف ٢٠٠٦ ، ص ١٥٣ .
٢- إكرام بدر الدين ، ندوة تطور مفهوم المواطنة المصرية في المرحلة ما بعد ١٩٧٠ ، مرجع سابق
٣ - *Strife in Sinai.* Atlantic Monthly, Apr2007, Vol. 299, Issue 3
٤- خالد عثمان ، تقديم محمد سليم العواو الأنبا يوحنا قلته ، طريق مصر لقبول الذات الاحتقان الطائفى وخطايا التعليم العام والأزهري ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٦)، ص ص ٨١ – ٨٢ .
٥- نبيل عبد الفتاح واخرون ، تقرير الحالة الدينية فى مصر ،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٦)، ص ٣- ٦ .

الدينية الكنسية مما أدى إلي تزايد الدور الذي تلعبه المؤسسات الدينيـــة المـــسيحية الرسمية و اللارسمية على المستوي الاجتماعية والثقافي ، كما يري بعض المحللين انه دور سياسي أيضا.(١)

٨- تري الدراسة أن المشكلات المرتبطة بمواطنة الأقباط لا تنفصل عن الـسياق العـام لمشكلات المواطنة لعموم المصريين ، وقد أثبتـت الخبـرة التاريخيـة أن لحظـات النهوض الوطني ووجود مشروع قومي للتحديث والإصلاح مثال فترة حكـم محمـد على لم تنشأ مشكلات تتعلق بأوضاع الأقباط أو العلاقة بيـنهم وبـين المـسلمين . والمشكلات والعقبات التي تواجهه أبعاد مفهوم المواطنة المختلفة خطورتها تكمن في جعل المواطن ينفصل عن الوطن ويتحول إلي ساكن لهذا الوطن دون أن يسكن الوطن داخله أو يرتبط معه بعلاقة عضوية تفاعلية، وفيما يخص البهـائيين فقـد توصـلت الدراسة إلي أن القضاء المصري أنصفهم وخفف ما عـانوه مـن مـشكلات تتعلـق بالأوراق الثبوتية ؛ وصدر حكم قضائي يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٨ بأن يـتم اسـتخراج بطاقات شخصية لهم لكن دون ذكر خانة الديانة وهو ما يتسق مع القوانين المـصرية التي تعترف بالأديان السماوية الثلاثة فقط وأن ما عداها هو عقيدة يجب أن يتـصور المواطن الأخرين كمواطنين زملاء ولا يقصر علاقته على الأسرة و الأصدقاء بـل عليه مسؤولية اجتماعية و التزام متبادل حتى بين دوائر المعاملات الأكثـر اتـساعا والتزامات المواطنين تجاه بعضهم البعض تتمثل في التعاون والاحترام و قبول الحق في الاختلاف.(٢)

ثانيا: نتائج خاصة بالإصلاح السياسي :

١- تسعى الأحزاب فى النظام التعددى المقيد لزيادة قدرتها على الحركة معتمـدة علـى هامش الحرية المتاح ، ومصطدمة بالسقف المنخفض لهذا الهامش ، ومن هنا يواجـه نظام الحكم ضغوطاً من داخل النظام السياسي نفسه وذلك للدفع به في اتجاه الإصلاح حتي لا يحدث توتر بين نظام الحكم والمعارضة أو المواطنين يهدد شـرعية النظـام

١- نبيل عبد الفتاح ، النص والرصاص الإسلام السياسي والأقباط وازمات الدولة الحديثة في مصر (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٩٧) ، ص ص ٣٤٢ ، ٣٤٣

٢- Iseult Honohan , Friends , Strangers or Countrymen ? The Ties Between Citizens As Colleagues, Political Studies , Vol 49 , 2001 , pp 149 – 151 .

القائم [١] وبالتالي فالإصلاح السياسي يتشابه مع المواطنة في أنه في أغلب الحقوق.[٢]

٢. لا يمكن أن تؤتي عملية الإصلاح السياسي ثمارها دون أن يصل المواطن المصري إلي قناعة مؤداها أن صوته الانتخابي مؤثر، وأن المشاركة تحمل نتائج ايجابية وتحسن حالتهم الاقتصادية والاجتماعية .

٣. تمتد المشكلات الخاصة بالمواطنة إلي العمال إلي العمال فقد بلغ عدد العمال المنتخبين في مجلس الشعب ١٧ عاملا بنسبة ٤ % من إجمالي المقاعد وبذلك تكون نسبتهم في برلمان ٢٠٠٥ قد انخفضت عن برلمان ٢٠٠٠ والذي كان لهم فيه ٧,٥ % من إجمالي المقاعد [٣]، في حين تصل نسبة العمال إلي إجمالي قوة العمل حوالي ٣٥ % وبذلك لا تتناسب نسبة العمال في مجلس الشعب مع نسبتهم لإجمالي قوة العمل .وقد يرجع تفسير ذلك إلي التحولات التي لحقت بالاقتصاد السياسي بمصر والتي بمقتضاها يتقلص حضور الدولة في عملية الإنتاج من خلال الخصخصة وقد أدى ذلك إلي انخفاض نسبة العمال الذين يعملون في القطاع العام لصالح عمال القطاع الخاص، هذا في الوقت الذي بقيت فيه التنظيمات النقابية قائمة أساساً على عمال القطاع العام ومن المعروف أن العمل النقابي هو المدخل الأساسي الذي يدخل منه العمال إلي السياسة ، فالعمال الذي يصلون إلي البرلمان يبدءون كنشطاء في النقابات العمالية لذلك يعد بقاء معظم عمال القطاع الخاص خارج التنظيمات النقابية يجعلهم مستبعدين من إمكانية التحول إلي نشطاء في السياسة الانتخابية [٤].

٤. توضح ملاحظات المراقبين أنه بالرغم من عدم تجاوز نسبة المرأة في مجلس الشعب ٢ % إلا أن هناك مشاركة واسعة للنساء بالتصويت في انتخابات ٢٠٠٥ ، وهذا الحضور النسائي المرتفع في عملية التصويت يتماشي مع نمط التصويت في الانتخابات المصرية التي يقوم على تعبئة الشرائح الفقيرة والضعيفة ، فالانتخابات تمثل لهم فرصة للحصول على الخدمات، وهناك تفسير آخر مؤداه أن جماعة الإخوان المحظور نجحت بانضباطها التنظيمي في حشد أعضائها من النساء

١- وحيد عبد المجيد ، التغيير طريق مصر الي النهضة ، مرجع ، سابق ، ص ٢٧ .

2 Karuti Kanyinga , Citizenship and Governance in Eastern and Southern Africa . (Nairobi: International Development Research Centre , 2000) p 7 .

٣- سامر سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٢٣

٤- المرجع السابق ، ص ١٢٤ – ١٢٦ .

(الأخوات) وكانت مشاركتهن لافتة للنظر ليس فقط من حيث العدد ولكن أيضا من حيث الإصرار على ممارسة حقهن في التصويت.

٥. لا يجب أن يخفي ضعف نسبة المسيحيين لإجمالي عدد المرشحين حقيقة مؤداها أن نسبة المسيحيين المرشحين على قوائم بعض الأحزاب كانت مقاربة لنسبتهم في السكان (١) وليست كل القوى السياسية خالية من الأقباط ولكن تعود المشكلة إلي ضعف الأحزاب والتيارات التي لها ميل علماني او التي تقوم حركتها السياسية على فكرة المواطنة ،إن قضية صعوبة وصول مسيحيين إلي البرلمان يجب أن تعالج في ضوء الأوزان النسبية للتيارات السياسية في مصر، والتي تشهد هيمنة للحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين وفي حالة تعديل الأوزان النسبية لصالح اليسار والتيار الليبرالي أو على الأقل تحسنها فسيترجم ذلك نفسه تلقائيا الي حضور أعلى للأقباط .

٦. استنتجت الدراسة أن التعديلات الدستورية الأخيرة تؤثر على كل من المواطنة والإصلاح السياسي ويمكن تتبع ذلك الأثر على ٣ محاور : أ- **محور يرتبط بالمواطنة** وتتأثر إيجابيا بالنص عليها في المادة ١ ولكن قد ينتقص منها المادة ١٧٩ ويرجع ذلك إلي بعض الأخطاء التي تحدث في التطبيق والممارسة ، ومدى قدرة الدولة على حماية الوطن من الإرهاب دون إخلال بحقوق المواطن . **ب-محور الإصلاح السياسي** و تؤثر التعديلات على الإصلاح السياسي في أنها تدعم اللامركزية ويوسع دور المحليات وتشرك رئيس الوزراء في بعض الصلاحيات بالرغم انه معين و ليس منتخب ، كما أن التعديلات عام ٢٠٠٧ خففت شروط الترشيح لانتخابات الرئاسة مقارنة بالشروط التي وضعتها المادة ٧٦ لعام ٢٠٠٥ وإن استمرت تلك الشروط في صعوبتها وأقل من السقف المأمول لإمكانية الترشيح لانتخابات الرئاسة ،**ج – المواد التي تتعلق بالبرلمان :** إمكانية الأخذ بالنظام الفردي والقائمة النسبية حسب نسبة معينة سيجعل الأحزاب تتنافس ويعطي فرصة أوسع للمرأة والأقباط ، ولكنه يتوقف على النسبة التي يتم تحديدها حتي لا يخل بالعدالة بين الحزبيين والمستقلين . ولكن (مادة ٨٨) يتوقع أن تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية سلبا لأن إلغاء الإشراف القضائي المباشر يزيد من احتمال التدخلات الإدارية في الانتخابات .

٧. إن العبرة في تحليل أي نظام سياسي ليست بالوقوف عند النصوص الدستورية والعبارات فحسب ، ولكن بمتابعة الممارسات والأفعال ، وأن يكون هناك حضور

[1]- رشح حزب التجمع ٥ اقباط من إجمالي ٤٦ مرشحا وحزب الغد رشح ١٢ قبطيا من إجمالي ١٦٥ أما حزب الوفد فرشح ٣ أقباط من إجمالي ١٢٤ في حين أن الحزب الوطني رشح ٢ اقباط من إجمالي ٤٤٤ .

دستوري دائم في فكر الحكام و المحكومين، بحيث يشعر المسئول أن الدستور سيد البلاد ولا يتجاوزه ، و المواطن يشعر أن الدستور كفل له مجموعة من الحريات و الحقوق ليس من حق السلطة الاعتداء عليها و بهذا الحضور الدستوري تستقيم المواطنة و تحقق(١).إضافة إلى ذلك فالعلاقة بين نتائج الإصلاح السياسي و حياة المواطنين لابد أن تكون واضحة ولا يوجد انفصال بين الشارع و المعنيين بالشأن السياسي، وشد انتباه المواطن وجذبه للمشاركة السياسية يكون من خلال الخدمات الحقيقية و الإنجازات المتحققة على أرض الواقع(2) .

ثالثا : نتائج خاصة بأثر الحركات الاحتجاجية على المواطنة والإصلاح السياسي :

١- بالاستناد إلى نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة لتفسير الظواهر التي شهدها المجتمع المصري من حركات احتجاج خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ تبين أن سعي المواطن لاكتساب حقوق المواطنة يساهم في تحقيق إيجابي للمواطنة كما يساعد على تغيير الثقافة السياسية لتكون ، أكثر انفتاحا وإيجابية وهذه الحركات جاءت كلها في البداية كردة فعل على تطورات دولية وإقليمية وداخلية وبالتالي لم يكن هناك قدرة على الاستمرار لكل الحركات التي نشأت، كما أن العضوية داخل هذه الحركات كانت محدودة، ونابعة بشكل أساسي من فكرة الصداقة في مجال العمل أو النادي أو الحزب وبالتالي لم يكن الانتماء للحركة قائما على أساس موضوعي، ولم توجد آلية لضم أعضاء جدد واكتفت بالاشتراك من خلال شبكة النت ويتضمن هذا سلبيات تتمثل في عدم جدية هؤلاء الأعضاء واستخدامهم أسماء وهمية وعدم قدرة الحركة على الاستعانة بهم في الأنشطة المختلفة و بالتالي تواجه تلك الحركات تحديات ترتبط باستمرارها وفاعليتها .

٢- تتمثل أهم التحديات التي تواجه الحركات الاحتجاجية فى عدم وجود مصادر تمويلية في ظل إعلانها رفض التدخل الأجنبي أو تمويلات من الخارج ، التحدي القانوني فهذه الحركات تفتقد الشرعية القانونية ، بالتالي فإن التعامل الأمني معها يبقي احتمال قائم ، طالما أن هذه الحركات تفتقد لإطار قانوني يضفي المشروعية عليها ، وإذا لم تستطع هذه الحركات التغلب على هذا التحدى فإن مصيرها ينتهي إلى إما الانضمام إلي حزب سياسي أو تكوين

[1] ـ على الدين هلال ، ماذا بعد التعديلات الدستورية ، جريدة الأهرام ، ٢٤ مارس ٢٠٠٧
[2] ـ مصطفى الفقي ، جريدة الأهرام ، ١٦ مايو ٢٠٠٧ .

جمعيات أهلية .وأيضا قدرة الحركة على تجنيد أعضائها والعمل داخل أنشطتها [١].

٣- لا يمكن ممارسة الإصلاح السياسي دون تفعيل المواطنة وغرسها فالمواطنة هي القاعدة التي تنطلق منها عملية الإصلاح السياسي والعلاقة بينها تلازم وترابط ، فالمواطنة تدعم الإصلاح وتتدعم به ، والمواطنة هي الوجه الآخر لعملية الإصلاح السياسي والديمقراطية ، فالمواطنة معيار للحكم على أداء وفاعلية النظام السياسي وأي أزمة يتعرض لها مفهوم المواطنة تعني تعثر في عملية الإصلاح ، ولابد لعملية الإصلاح السياسي من مواطنين يمارسون حقوقهم ويقومون بواجباتهم التي يرتبها القانون للمواطنين ، فالمواطنة هي الرابطة العضوية بالوطن وتخلق المصالح المشتركة بين المواطن والدولة .

حاولت الدراسة الإجابة على المشكلة البحثية التى تتمثل في سؤال رئيسي هو ما العلاقة بين المواطنة وعملية الإصلاح السياسي في مصر ؟ و خلصت إلى عدم إمكانية نجاح عملية الإصلاح السياسى دون تفعيل أسس المواطنة بجميع أبعادها المتمثلة في الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و حصول كل مواطن على نصيب عادل من عوائد العملية التنموية، وفى ذات الوقت يدفع تحقق المواطنة إلى انتماء المواطن و ارتباطه بوطنه و إنجاح عملية الإصلاح السياسى ، فالمواطن حينما يشعر أنه مشارك في صنع القرار و أنه مستفيد من نتائج هذا القرار يكون أكثر تقبلا للالتزامات المترتبة و يزيد من الإقبال على المشاركة فالعلاقة بين المواطنة و الإصلاح تلازمية ، فالمواطنة بما تشتمل عليه من مضامين و قيم هى أساس للإصلاح السياسى الحقيقى ، و حاولت الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات فرعية وهي:ما هي طبيعة المواطنة و أبعادها ؟ ،و ماذا يعني مفهوم الإصلاح السياسي وما هي آليات تنفيذه وفقا لرؤية النخبة الحاكمة؟ وهل حدث تغير في الرؤية بعد ضغوط الولايات المتحدة من أجل إجراء إصلاحات سياسية؟ ، وهل ضعف تفعيل المواطنة يمكن أن يعوق عملية الإصلاح السياسي؟ ، ما الحقوق والواجبات المرتبطة بالمواطنة في مصر ؟ ، ما هي الإصلاحات التي قام بها النظام

---

[١]- خالد فياض ، حركات المعارضة الجديدة في مصر الحركات الفئوية نموذجا، مجلة أحوال مصرية ، عدد ٤١ خريف ٢٠٠٨ ، ص ص ٨٨ -٨٩ .

السياسي وتأثيرها على المواطنة؟ ، ولم تتمكن الدراسة من الإجابة على سؤال هل الثقافة السياسية في المجتمع المصري معوقا لعملية تفعيل المواطنة؟.

نظرة إلى مستقبل المواطنة والإصلاح السياسي في مصر

تطرح الدراسة بعض القضايا فيما يتعلق بالمستقبل و تتنبأ بها في ضوء النتائج التي وصلت لها وهي :

- ترصد الدراسة تزايد أعداد المسيحيين المسجلين في القوائم الانتخابية لأن هناك وعيا متناميا لدي المسيحيين بأهمية المشاركة السياسية من أجل تكوين كتلة ضاغطة تدعم الحصول على مطالبهم، وتتوقع الدراسة أنه حال استمرار تسجيل الأقباط في القوائم الانتخابية بنفس الوتيرة سنجد كتلة تصويتية كبيرة في الانتخابات القادمة قد تصل الي ٣ أو إلي٤ ملايين صوت ،كما يحتمل توزيع تلك الكتلة على ثلاثة تيارات سياسية هي الحزب الحاكم درءاً لمخاطر جماعة الإخوان المسلمين على الأقباط ، والتيار الليبرالي باعتباره يحمل روافد علمانية ومتسامح ، تيار اليسار باعتباره أكثر تيار في مصر دفاعاً عن العلمانية وعن حقوق الأقليات العددية .
- يتوقع أن تؤثر الأزمة المالية العالمية على قدرة الدولة على تقديم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنة في ضوء تراجع حجم التجارة المتدفقة من الصين وشرق آسيا إلي غرب أوروبا والولايات المتحدة مما يؤثر على رسوم عبور السفن والناقلات في قناة السويس ، ازدياد معدلات البطالة ، ارتفاع معدلات التضخم ، هبوط الأسهم بالبورصة مما يرتب خسائر اقتصادية إضافة إلى ذلك ، تأثر قطاع السياحة والتصدير والاستثمارات الخارجية.وما هو محتمل من محاولات أمريكية وأوروبية لإلقاء تكاليف علاج الأزمة المالية العالمية على كاهل الصين ودول نامية من بينها دول الخليج وربما مصر.(١)وذلك في إطار استراتيجية الولايات المتحدة أن تكون محور النظام الاقتصادي العالمي، فهي تحاول أن تكون صانعة النظام العالمي والمستفيدة من مزاياه في نفس الوقت (٢) .
- هناك مناقشات حول النظام الانتخابي الجديد المزمع الأخذ به ، وتخصيص كوتا للمرأة مما يطرح تساؤلا هل سيتم إلغاء نسبة ال٥٠% عمال و فلاحين أم لا؟ ، وهل تقتصر

---

[1]- أكرم حنا خليل ، تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى ، تعليقات مصرية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، عدد ١١٩ ، ٢٥ يناير ٢٠٠٩

[2]- MICHAEL MASTANDUNO, SYSTEM MAKER AND PRIVILEGE TAKER U.S. POWER AND THE INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY, World Politics , Vol. 61, No. 1, January 2009,

الكوتا على المرأة أم يتوقع مطالبة الأقباط بكوتا في البرلمان؟ ، في ضوء ذلك تـرى الدراسة أن وحدة الدولة هي الأساس في مصر وهي الإنجاز على مـدى العـصور المختلفة ويجب الحفاظ عليها ، وتقترح أنه في حالة الأخذ بنظام الكوتا يكـون ذلـك بصفة مؤقتة و تحديد مدة لا تتجاوز ١٠ سنوات ، ويتم فيها تعزيز مـشاركة المـرأة وقدرتها على الوصول للبرلمان دون الحاجة للكوتا، كما تقترح الدراسة الاستفادة من التكنولوجية الرقمية في إدارة العملية الانتخابية وطرح التصويت الإلكتروني كبـديل يمكن الأخذ به على المدى الطويل([١]) تدعيما للمشاركة السياسية ، وتلافيا للصعوبات الناجمة عن الطرق التقليدية لإدارة العملية الانتخابية .

- في ضوء الاهتمام السياسي المتزايد تجاه النوبيين و إقرار الرئيس مبارك لحقهم فـي العودة لأراضيهم القديمة قبل التهجير فور الانتهاء من بناء المساكن يحتمـل تعزيـز المشاركة السياسية للنوبيين وتغير نمط تصويتهم وازدياد تأييدهم للسياسات الحكومية ويتميز مواطنو النوبة بالحراك والإيجابية و الرغبة في المشاركة ، إضافة إلى ذلك أن نمط تصويتهم في الانتخابات البرلمانية منذ برلمان ١٩٧٦ كان لصالح اليـسار لـذا عرفت النوبة باسم الدائرة الحمراء([٢]).
- يثور تساؤل حول المهاجرين ، فهم يتحدثون لغة الدولة التي هاجروا إليها ، حيث يعد تعلم لغة جديدة مرتبطا بثقافة جديدة للتعلم والمجتمع. و بالنسبة للمهاجرين الجدد اللغة ليست مجرد وسيلة للبقاء على قيد الحياة ، ولكنها خطوة هامة في إعادة بناء الهويات. ويبدو من الطبيعي تماما أن التمكن من اللغة التي هو مفتاح التحول الكامل والفعـال للمواطنة ، أي الحصول على الجنسية. لأنها تساعد على أن يكون الفرد على وعـي بحقوقه وواجباته وممارستها ، وأن يشارك في المجتمع بنـشاط ممـا يطـرح عـدة إشكاليات حول علاقته بوطنه خاصة في حالة ازدواج الجنسية ([٣]) .
- تدور العديد من التساؤلات حول مستقبل المعارضة في مصر ، وفي جميع مراحـل التاريخ المصري الحديث كان هناك دائما البديل الذي يحظى باتفاق معظم المـواطنين عليه، في حين لا يتوافر مثل هذا الاتفاق لأي من قوى المعارضة بما فيها القـوى الإسلامية وهي من أكبر القوى المعارضة ، حيث يتمتع النظام السياسي بكـل مـن القوة و المرونة مما يعطيه قدرة عالية على التكيف مع الأوضاع و المستجدات([4]) .

١- *Toward an Arab Renaissance*. Foreign Policy ، 2004 Davos Report, p13 - ١٤.

2 - توقعات بزيادة التمثيل السياسي لأبناء النوبة ، جريدة المال المصرية ، ١١ مارس ٢٠٠٩ .

٣- Agnieszka Bron , From an immigrant to a citizen: language as a hindrance or a key to citizenship, International Journal of Lifelong Education , Volume22, Issue 6 , January 2003, PP 122- 125 .

٤ - Cook, Steven A , *Adrift on the Nile* , Foreign Affairs , Vol. 88, Issue 2, Mar/Apr2009, pp 292

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

المعاجم و القواميس :

١. إبراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، (القاهرة : منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة و العلوم ، ١٩٧٥)

٢. زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٦)

٣. الموسوعة السياسية ، الجزء الثاني ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١، ١٩٨١) .

الوثائق :

١. دستور جمهورية مصر العربية ، (القاهرة : مجلس الشوري ، ٢٠٠٥).

٢. وثيقة المواطنة والديمقراطية، (القاهرة :المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي، نوفمبر ٢٠٠٧) .

٣. وثيقة حقوق المواطنة والديمقراطية ٢٠٠٨ ، (القاهرة : الحزب الوطني الديمقراطي ، ٢٠٠٨).

٤. وثيقة حقوق المواطنة المصري، (القاهرة :الحزب الوطني الديمقراطي ،٢٠٠٤).

٥. وثيقة حقوق المواطنة والديمقراطية ،(القاهرة : الحزب الوطني الديمقراطي ، ٢٠٠٣)

٦. وثيقة سياسات المواطنة والديمقراطية، (القاهرة: الحزب الوطني الديمقراطي ، سبتمبر ٢٠٠٦)

الكتب

١. الأب وليم سيدهم اليسوعي (محرراً) ، المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧).

٢. أبو سيف يوسف ، الأقباط والقومية العربية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦) .

٣. أحمد ثابت (محررا)، حدود الإصلاح السياسي في مصر، (القاهرة : دار ميريت ، ٢٠٠٧) .

٤. اعتماد محمد علام (محررا)، العمال والتحولات الاقتصادية والسياسة الاجتماعية ، (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد ، ٢٠٠٤).

٥. الإعلان المصري ورقة عمل من أجل مصر ديمقراطية حديثة، (مونتريال – واشنطن : المنظمة المصرية الكندية لحقوق الانسان ومنظمة اقباط الولايات المتحدة ، ٢٠٠٢).

٦. أماني قنديل، تقييم انعكاسات المجلس القومي للمرأة في المجتمع المصري، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٦) .

٧. أندريه زكي ، الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الاوسط، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦).

٨. إكرام بدر الدين ، الديمقراطية الليبرالية و نماذجها التطبيقية ، (بيروت : دار الجوهرة ، ١٩٨٦).

٩. إيمان شومان ، علم الاجتماع السياسي دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية ،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦) .

١٠. بهي الدين حسن وآخرون ، وطن بلا مواطنين التعديلات الدستورية في الميزان ،(القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٧).

١١. حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، مكتبة الشروق الدولية ، ط ١، ٢٠٠٦) .

١٢. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) .

١٣. راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد ، التسويق السياسي والإعلام الإصلاح السياسي في مصر، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ط ١ ، ٢٠٠٥) .

١٤. ريان فوت، النسوية والمواطنة ، ترجمة أيمن بكر و سمر الشيشكلي ،(القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٤).

١٥. سامح فوزي(محرراً)، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠٠٧) .

١٦. ------ ، المواطنة ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،٢٠٠٧) .

١٧. سامر سليمان ، المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية ٢٠٠٥ العوائق و المتطلبات ، (القاهرة : الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، ٢٠٠٦) .

١٨. سمير مرقس، المواطنة والتغيير دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦) .

١٩. شهيدة الباز ، الحركة النسائية في مصر ، (نيوورك :الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، ٢٠٠٦).

٢٠. طارق البشري، الجماعة الوطنية بين العزلة والاندماج ،(القاهرة : دار الهلال ، ٢٠٠٥).

٢١. عبد الخالق فاروق ، مشروع للإصلاح الدستوري في مصر ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤) .

٢٢. عبد المنعم المشاط (محررا) ، الدستور المصري بين التعديل والإصلاح والتغيير : نحو رؤية ديمقراطية، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٧) .

٢٣. العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٧)

٢٤. عزة خليل (محررة)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٦).

٢٥. علا أبو زيد، وهبة رؤف (محررتان)، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٥)

٢٦. علي الدين هلال ، وآخرون ، مصر في التقارير الدولية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٧) .

٢٧. علي ليلة ، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ،(القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٧).

٢٨. عمار على حسن وآخرون ، الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والأخوان المسلمين ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان، ٢٠٠٦).

٢٩. عمرو حمزاوي (محرراً)، بين الشعار و الحقيقة : خطابات و برامج الإصلاح في عالم متغير، (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ٢٠٠٤) .

٣٠. عمرو عبد الرحمن ، الانتخابات في مصر ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٧) .

٣١. عمرو هاشم ربيع (محررا) ، مصر و الاصلاح عقب الانتخابات الرئاسية و البرلمانية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ٢٠٠٥)

٣٢. ------- ، (محررا)، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ ،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥) .

٣٣. ----------- ، (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠٦) .

٣٤. ------- ، (محررا) ، مجلس الشوري وانتخابات ٢٠٠٧ ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧) .

٣٥. غالي شكر ، الأقباط في وطن متغير ، (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩١).

٣٦. فريد زهران ، الحركات الاجتماعية الجديدة ،(القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠٠٧).

٣٧. قايد دياب ، المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠٠٧) .

٣٨. قطب الضوي ، لغز الفتنة الطائفية في مصر ،(القاهرة : دار عالم الشهرة ، ١٩٩٨) .

٣٩. القمص فيلوثاوس فرج، النوبة ملوكاً وشعباً، (القاهرة: بدون، ٢٠٠٦)،

٤٠. كمال المنوفي (محررا) ، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، (القاهرة : برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ٢٠٠٦) .

٤١. ------ و إبراهيم البيومي غانم (محرران) ، سياسات حقوق الإنسان في مصر قراءة في بيان الحكومة ومناقشات مجلس الشعب ٢٠٠٦ ، (القاهرة : برنامج الديمقراطية و حقوق الإنسان ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠٦)

٤٢. ------ وعلى الصوانى (محرران) ، الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، (بنغازي: المركز العالمى لدارسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٦).

٤٣. ليندا ستاركي (محررا) ، -مواطنون دعم المجتمع المدني في العالم ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٩٥) .

٤٤. مجدي خليل ، أقباط المهجر دراسة ميدانية حول هموم الوطن والمواطنة ، (القاهرة : دار الخيال ، ١٩٩٩).

٤٥. محمد السيد سليم و السيد صدقي عابدين (محرران) ، التحولات الديمقراطية في آسيا ، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٩)

٤٦. محمد سليم العوا، المواطنة النظام الاسلامي ووضع غير المسلمين ،(القاهرة :المركز القبطي للدراسات الاجتماعية ، ١٩٩٤) .

٤٧. محمد عباس إبراهيم، الثقافات الفرعية دراسة أثرو بولوجية للجماعات النوبية بمدينة الإسكندرية، (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥) .

٤٨. محمد مهنا و عبدالرحمن الصالحي ، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة ، (الاسكندرية: منشأة المعارف ، ١٩٨٥) .

٤٩. مصطفي كامل السيد ، (محرراً) ، الإصلاح المؤسس والتنمية في مصر ، (القاهرة : شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، ٢٠٠٧).

٥٠. ------ و صلاح زرنوقة (محرران)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٦) .

٥١. معتز الفجيري (محررا) ، نحو دستور مصري جديد ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٥) .

٥٢. منى مكرم عبيد، المواطنة ، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، ٢٠٠٦) .

٥٣. نبيل عبد الفتاح ، النص والرصاص الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٩٧)

٥٤. ---- ، الإسلام و الديمقراطية والعولمة ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٦)

٥٥. نبيل لوقا بباوي ، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها ، (القاهرة : مطابع الأهرام ،٢٠٠٣) .

٥٦. هاني لبيب، المواطنة والعولمة الأقباط في مجتمع متغير ، (القاهرة: دار الشرق، ط ١ ، ٢٠٠٤).

٥٧. ------------، أزمة الحماية الدينية الدين و الدولة في مصر ، (القاهرة : دار الشروق ، ط ٢ ، ٢٠٠٠) .

٥٨. هبة أحمد نصار، أثر العولمة على المشاركة الاقتصادية للمرأة ،(القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٥) .

٥٩. هويدا الرفاعى وآخرون، مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات، ٢٠٠٧)

٦٠. وليم سليمان قلادة ، مبدأ المواطنة دراسات ومقالات ،(القاهرة : المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٩)

٦١. يوسف البحيري (محررا) ، المواطنة و حقوق الإنسان بالمغرب، (مراكش : كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية ،٢٠٠٥) .

الدوريات :

١. أحمد زكي عثمان ، قضية البهائية كمحنة للمواطنة وحرية المعتقد في مصر ، مجلة سواسية ، عدد ٧٥ ، مارس ٢٠٠٧.

٢. أحمد محمود ، الحالة المصرية ، مجلة وجهات نظر ،عدد ١٠١ ،٢٠٠٧

٣. بهي الدين حسن، قبل الطوفان لماذا يشعر الأقباط بالغربة في وطنهم ، مجلة سواسية .

٤. حسن أبو طالب ، الوحدة الوطنية في مصر هل هناك ازمة، مجلة تعليقات مصرية ، عدد ٢٥ ، يناير ٢٠٠٥ .

٥. خالد فياض ، حركات المعارضة الجديدة في مصر الحركات الفئوية نموذجا ، مجلة أحوال مصرية ، عدد ٤١ ، خريف ٢٠٠٨ .

٦. رجب سعد طه ، المواطنة حبر علي ورق في أول اختبار للتعديلات الدستورية، مجلة سواسية، عدد ٧٧ يونية ٢٠٠٧.

٧. رشا عبد العظيم محمود ، المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي في مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٣٥ ، عدد ١ ، ٢٠٠٧.

٨. سيد عيسي محمد ، تطور الحركة الطلابية في مصر ، أحوال مصرية ، عدد ٤٠ ، صيف ٢٠٠٨ .

٩. طارق البشري ، حول الأوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، عدد ٣١١ يناير ٢٠٠٥ .

١٠. -------، في المواطنة والانتماء والدولة ، وجهات نظر ، عدد ٧٠، نوفمبر ٢٠٠٤ .

١١. عصام العريان، الإصلاح المطلوب تحقيقه ، مجلة الديمقراطية، عدد ١٣ ، يناير ٢٠٠٤.

١٢. فاتن نصار ، قياس الرضا العام عن الخدمات الحكومة في مصر ، مجلة أحوال مصرية ، عدد ٣٤ خريف ٢٠٠٦ .

١٣. قايد دياب ، قراءة حديثة في مفهوم قديم المواطنة المصرية : قضايا واشكالات ، أحوال مصرية ، عدد ٢٥ ، صيف ٢٠٠٤ .

١٤. المؤتمر الثامن للمجلس بالمحافظات تحت عنوان "المرأة المصرية في مواقع القيادة"، المرأة المصرية، عدد ٢٠ ديسمبر – مارس ٢٠٠٨ .

١٥. محمد السعيد زكرياً ، الشباب والمواطنة رؤية الشباب المصري للمواطنة ، مجلة أحوال مصرية ، عدد ٤٠ صيف ٢٠٠٨ .

١٦. محمد مالكي ، المواطنة بين الدولة والمجتمع، مجلة الديمقراطية ، عدد ٢٤، أكتوبر ٢٠٠٦ .

١٧. معتز سلامة ، الإصلاح السياسي : السياسة الأمريكية والانتخابات العربية ، كراسات استراتيجية ، عدد ١٥٣ ، ٢٠٠٥ .

١٨. نيفين عبد المنعم مسعد، النظام العربى وقضية الإصلاح السياسى الداخلى، شؤون عربية ، عدد ١٢٣ ، خريف ٢٠٠٥ .

١٩. هشام العوضي ، النظام المصري والإخوان : صراع علي شرعية البقاء ، المستقبل العربي ، عدد ٣٥٣ ، يوليو ٢٠٠٨ .

٢٠. وائل نوارة ، المواطنة في مصر بين الفساد و تحدي البقاء ، الإصلاح الإقتصادي ، عدد ٢١ ، أغسطس ٢٠٠٨ .

الرسائل العلمية : -

١. أحمد سيد حسين ، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي حالة حركة كفاية المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨) .

٢. جابر سعيد عوض، التغير السياسي في الأرجنتين في الفترة البيرونية الأولى ٤٥-١٩٥٥، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة:، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،١٩٨١) .

٣. عبد العظيم محمود حنفي، تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

٤. محمد علي عمير الشرياني ، الهوية في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١ – ٢٠٠٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧) .

٥. نادية حلمي موسى الشافعي ، تعديل المادة ٧٦ من الدستور والحراك السياسي في مصر عام ٢٠٠٥ دراسة للانتخابات الرئاسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

٦. نجلاء الرفاعي البيومي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧) .

٧. نيفين الحسيني ، آليات المشاركة السياسية غير الرسمية للمرأة في المناطق العشوائية ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠١) .

٨. هند مصطفى الشلقاني، "الإصلاح السياسي في خطاب المرأة المصرية (١٨٩٢-١٩٥٢) دراسة في خطابي ملك حفني وهدى شعراوي، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٤).

٩. يسري أحمد إبراهيم عزباوي، أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي في الوطن العربي مع التطبيق على الحالة العراقية ٢٠٠١-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧).

الندوات و المؤتمرات :

١. إبراهيم البيومي غانم ، "العدالة الاجتماعية في برنامج الرئيس مبارك ثلاث سنوات بين جدل الانجازات والاحتجاجات" ، ورقة مقدمة الي مؤتمر السياسة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨ ، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٨) .

٢. أحمد زايد، " السياسة الاجتماعية في عالم متغير : "رؤية نظرية" ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨ ،(القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،٢٠٠٨) .

٣. أحمد عبد الحميد السيد ، "الأحكام الإدارية والأوراق الثبوتية في ضوء حرية العقيدة الدينية "، ورقة مقدمة إلي مؤتمر المواطنة عدالة ومساواة في الفترة ٢٤–٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ ،(القاهرة : المجلس القومي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٧).

٤. أسامة إسماعيل عبد الباري ، "رؤية الفقراء لواقعهم الاجتماعي "، ورقة مقدمة إلي مؤتمر قضايا الفقر والفقراء في مصر ٢٢ – ٢٤ مايو ٢٠٠٧ ، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٧).

٥. إكرام بدر الدين ، "التحليل الكمي و القيمي للنتائج والأوزان النسبية للقوى المختلفة المشاركة في الانتخابات و دلالاتها "، ندوة تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ الدلالات والانعكاسات المستقبلية، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، ٢٠٠٥) .

٦. ـــ ــــــــــ،" تطور مفهوم المواطنة المصرية في المرحلة ما بعد ١٩٧٠" ،برنامج الموسم الثقافي في موضوع تطور المواطنة المصرية، (القاهرة : المجلس الأعلي للثقافة ، ٢٠٠٨) .

٧. إمام حسنين ، "السياسة التشريعية وتحقيق العدالة الاجتماعية" ، ورقة مقدمة لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٦– ٢٩ مايو ٢٠٠٨، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٨) .

٨. أماني الطويل ، " نظام التمييز الإيجابي للمرأة بين الخبرات و الاحتياجات" ، ورقة عمل قدمة لندوة بعنوان الكوتا النسائية و تعزيز دور المرأة و مشاركتها السياسية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ٢٥ فبراير ٢٠٠٩) .

٩. باهر عتلم ، "المالية العامة في مصر خلال قرن زمني ملامح أساسية" ، ورقة مقدمة الي مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام ١٢ – ١٣ مايو ٢٠٠٨ في إطار الاحتفال بمئوية جامعة القاهرة ، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨) .

١٠. البيان الختامي لمؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي ، (القاهرة : مركزالقاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤) .

١١. رفعت فكري ، ندوة هل يمكن تعزيز الحق في المواطنة في ظل نص المادة ٢ من الدستور علي إسلام الدولة ومرجعية الشرعية الإسلامية ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،٢٨ يناير ٢٠٠٧) .

١٢. سامية قدري ، "الاستحقاقات الاجتماعية للفئات الأكثر فقرا في مصر" ، مؤتمر قضايا الفقر والفقراء في مصر ٢٢ – ٢٤ مايو ٢٠٠٧ (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٧) .

١٣. سعيد الدقاق ، "مكافحة الإرهاب بين مقتضيات الأمن وحقوق الإنسان" ، حلقة نقاش قانون مكافحة الإرهاب رؤية مستقبلية للضوابط والضمانات وإشكاليات التطبيق، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧) .

١٤. سمير مرقس ، " الأقباط والشريعة الإسلامية "، ورقة مقدمة إلي ندوة الوحدة الوطنية والمواطنة أمام تحديات جديدة ٢٠ يناير ،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٨) .

١٥. -------- ،" نشأة مفهوم المواطنة "، سلسلة محاضرات برنامج الموسم الثقافي في موضوع تطور المواطنة المصرية ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٨) .

١٦. -------- ، "المواطنة الثقافية اندماج وتعددية بناء دور العبادة نموذجا" ، ورقة مقدمة لمؤتمر المواطنة : عدالة ومساواة ، (القاهرة : المجلس القومي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٧) .

١٧. السيدة سوزان مبارك، "كلمة في احتفالية المجلس القومي للمرأة" بعنوان: المجلس يحتفل بمرور خمسين عاماً للمرأة المصرية في البرلمان (١٩٥٧ – ٢٠٠٧)، ٥ ديسمبر ٢٠٠٧.

١٨. عادل سليمان، "الكلمة الافتتاحية" ،ندوة تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ الدلالات والانعكاسات المستقبلية ، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥) .

١٩. عالية المهدي وأنور عبد العال ، "السكان والتنمية الاقتصادية في مصر" ، ورقة مقدمة الي مؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٢ – ١٣ مايو ٢٠٠٨) .

٢٠. عبدالله خليل، "حرية تكوين الجمعيات و حق المواطنة "، ورقة مقدمة لورشة عمل حول الرؤية المستقبلية لتعديلات القانون ٨٤ لسنة٢٠٠٢ بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة ،(مؤتمر المواطنة : المجلس القومي لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٧) .

٢١. عزت حجازي،" الفقر سوء توزيع الثروة والناتج الاجتماعي" ، ورقة مقدمة الي المؤتمر السنوي التاسع قضايا الفقر والفقراء في مصر ٢٢- ٢٤ مايو ٢٠٠٧ ، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٧) .

٢٢.	عطية مهنا ، "حق الفقير في الحماية من الفقر "،ورقة مقدمة لمؤتمر قضايا الفقر و الفقراء في مصر ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٧ ، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٧) .

٢٣.	علي الدين هلال، "تأثير العامل الديني علي التحولات الديمقراطية في البلاد العربية" ، ورقة مقدمة إلي مؤتمر مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٦) .

٢٤.	علي جبلي وآخرون ، "السياسة الاجتماعية والتنمية الانسانية في مصر رؤية مستقبلية "، ورقة مقدمة لمؤتمر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٦ – ٢٩ مايو ٢٠٠٨ (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٨) .

٢٥.	عماد عواد، "المواطنة الحق في العمل وتكافؤ الفرص" ، ورقة مقدمة إلي مؤتمر المواطنة : عدالة ومساواة ،(القاهرة : المجلس القومي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٧) .

٢٦.	عمرو عبد الرحمن ، "ما وراء قصص الاخفاق والفشل احتجاجات الشوارع والتحولات البنيوية في المجال العام" ،ورقة مقدمة الي مؤتمر تحولات المجال العام في مصر : تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي ١١-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧ ، (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٧) .

٢٧.	فائقة الرفاعي، "السياسة النقدية لمصر خلال مائة عام (١٩٠٨-٢٠٠٨) " ، ورقة مقدمة لمؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر في مائة عام في اطار الاحتفال بمئوية جامعة القاهرة ١٢- ١٣ مايو ٢٠٠٨ ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨) .

٢٨. محمد سالمان، "توجهات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة دراسة ميدانية"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الجامعة وبناء المواطنة في مصر ، (القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٧) .

٢٩. محمد منصور ، "العوامل الاقتصادية و الثقافية و المجتمعية وإنعكاساتها على أنماط التصويت" ، ندوة تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٥ الدلالات الانعكاسات المستقبلية ، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥) .

٣٠. مصطفي الفقي ، ندوة هل يمكن تعزيز الحق في المواطنة في ظل نص المادة ٢ من الدستور علي إسلام الدولة ومرجعية الشريعة الإسلامية؟ ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،٢٠٠٧) .

٣١. مصطفي عفيفي ، "التعريف القانوني للجرائم الإرهابية" ، حلقة نقاش قانون مكافحة الإرهاب رؤية مستقبلية للضوابط والضمانات وإشكاليات التطبيق ، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧) .

٣٢. مصطفي كامل السيد ،" المواطنة المصرية ودورها في تعزيز الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية "، برنامج الموسم الثقافي في موضوع تطور المواطنة المصرية (القاهرة : المجلس الاعلي للثقافة ٢٠٠٨) .

٣٣. نيللي كمال الأمير ، "دور السياسات الاجتماعية في مكافحة الفقر في مصر التقيم والمقترحات" ، مؤتمر قضايا الفقر والفقراء في مصر ٢٢ – ٢٤ مايو ٢٠٠٧ ، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٧) .

٣٤.	هانئ رسلان، " القوى المحجوبة عن الشرعية ومرحلة الإصلاح ، " ، ورقة لندوة مصر والاصلاح السياسي بعد االانتخابات الرئاسية والبرلمانية ،(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٦)

٣٥.	ورشة عمل المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي في مصر ١٠ يونيو ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦)

٣٦.	يحي الجمل، " المواطنة" ، ورقة مقدمة الى مؤتمر المواطنة: عدالة ومساواة (القاهرة : المجلس القومي لحقوق الانسان ، ٢٠٠٧).

التقارير:

١. تقرير رصدي لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ٢٠٠٧ ، (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر و تنمية الوعي القانوني ،٢٠٠٧)

٢. تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ ، (القاهرة البرنامج الانمائي للأمم المتحدة و معهد التخطيط ، ٢٠٠٨) .

٣. تقرير العشوائيات ، (القاهرة : مركز دعم و اتخاذ القرار، مايو ٢٠٠٨)

٤. حسن أبو طالب وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٣) .

٥. ------ ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥) .

٦. عبد الفتاح الجبالي وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٧) .

٧. ------- ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧ –٢٠٠٨ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ٢٠٠٨) .

٨. مجدي عبدالحميد و آخرون ، التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية عام ٢٠٠٧ ،(القاهرة : الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، ٢٠٠٨) .

٩. محمود أبو العنين (محررا)،التقرير الإستراتيجي الأفريقي، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، ٢٠٠٧) .

١٠. نبيل عبد الفتاح و آخرون ، تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥ ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ١٩٩٥) .

١١. -------- ، تقرير الحالة الدينية في مصر ،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٦) .

١٢. نجاد البرعي (محررا) ، التقرير الختامي حول أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية المصرية ذكر ما جري،(القاهرة : الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات ٢٠٠٥) .

الصحف :

١. جريدة الأهرام أعداد مختلفة .

٢. جريدة الأهرام الاقتصادي .

٣. جريدة الوطن اليوم .

٤. جريدة الأحرار .

٥. جريدة الأخبار أعداد مختلفة .

٦. جريدة الأهرام العربي .

٧. جريدة البديل .

٨. جريدة الجمهورية.

٩. جريدة الحياة أعداد مختلفة .

١٠. جريدة الدستور أعداد مختلفة .

١١. جريدة الشرق الأوسط .

١٢. جريدة العربي .

١٣. جريدة المصري اليوم أعداد مختلفة .

١٤. جريدة المصور .

١٥. جريدة روز اليوسف أعداد مختلفة .

١٦. جريدة نهضة مصر أعداد مختلفة .

١٧. جريدة وطني .

١٨. مجلة آخر ساعة .

١٩. مجلة أكتوبر.

المواقع الإكترونية :

١. أحزاب أعلنت مشاركتها وجماعة الاخوان تبحث الفكرة انتشار رسائل الكترونية تدعو لعصيان مدني في مصر عبر البقاء بالبيت ، ٢٠٠٨/٤/٣ ، www.alarabiya.net

٢. أحزاب المعارضة المصرية تتفق علي رفض تعديلات الدستور، ٢٠٠٨/٣/١٣، //news.bbc.co.uk

٣. أحمد بهاء الدين شعبان ، الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر ، الحوار المتمدن ، عدد ٢١٧٥ ، ٢٠٠٨ ، ٢٩/١ wwwalhewar.org/debate/show.art

٤. الإصلاح السياسي في مصر، www.sis.gov .eg./ar/politics

٥. أكرم البنى ، التباس مفاهيم الديموقراطية ، www. Hdrmut.net / rb/
showthread . php .

٦. انتخابات رئاسة مصر حقائق ومعطيات ، ٢/٩/٢٠٠٥ ،
www.aljazeera.net

٧. انظر البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين ٢٠٠٥
، www.islamonline.net

٨. انظر نص التعديلات الدستورية في الملاحق، تحديث دستور مصر ،
الهيئة العامة للاستعلامات www.sis.gov.eg

٩. إيمان مرعي ، جدل بين الأقباط حول دعم مبارك ، مجلة تعليقات
مصرية ، عدد ٤٠ ، ٦ ديسمبر ، ٢٠٠٥
/english www.freeropts.net

١٠. البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك ، موقع الحزب الوطني
الديمقراطي ، http://www.ndp.org.eg/ar/News/

١١. برنامج حزب الوفد الجديد ، www.alwafdparty.com

١٢. البيان الختامي لمؤتمر شباب ٦ ابريل ، www.anti-ndp.com

١٣. تسقط الوطنية عاشت المواطنة ، www.achr.nulktm14.htm

١٤. تقرير اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات بموقع اللجنة
وهي تضم ست منظمات مدنية ، www.eicds.org

١٥. تقرير متابعة انتخابات الرئاسة ، www.shayfeen.com

١٦. تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان ، عدد الاحتجاجات ،
www.lchr.org

١٧. حازم يونس ومحمد حافظ عبد الحميد ، تعديلات دستور مصر...
كتب عليكم الفقر، ٢٥/٣/٢٠٠٧، w w w . Islamonline.net

١٨. حركة شباب ٦ ابريل . //ar.wikipedia.org

١٩. حسن أبو طالب ، نحو تعزيز الحياة الحزبية ، //acpss.ahram/.org.eg

٢٠. ------ ، التعديلات الدستورية إعادة صياغة لمصر ، www.swissinfo.org

٢١. ------، نوبة مصر مطالب مشروعة وإهمال بيروقراطي ، http://acpss.ahram.org.eg/ahram

٢٢. دراسات ألمانية تساهم في الحفاظ على اللغة النوبية ، : www.dw-world.de/dw/article

٢٣. رغدة سعيد ، مواطنون ضد الغلاء . www.horytna.net

٢٤. سعيد شحاتة الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان ، www.arabrenewal.org

٢٥. سيناريوهات الإصلاح السياسي في مصر ، http://www.aljazeera.net

٢٦. صوت النوبة، www.alnobaa.com

٢٧. عبد الحافظ الصاوي ، تداعيات الوضع الاقتصادي المصري على الأحوال المعيشية ، wwwaljazeera.net

٢٨. عبد الستار إبراهيم ، ٤ مواد تثير جدلا في التعديلات الدستورية المصرية وأخري غائبة،٢٠٠٧/٣/٢٤، ww.asharqalawsat.com/detail

٢٩. علي الدين هلال، الجدل حول مبدأ المواطنة ، ١٢ مارس ٢٠٠٧ ، www.ndp.org.eg/ar/News/ViewNewsDetails

٣٠. عماد جاد ، عن المواطنة والانتماء ، سلسلة المقالات الأسبوعية //.acpss.ahram.org.eg،

٣١. عمار قربي ، الإصلاح السياسي عربيا وسوريا ، ١٧ – ٦ – ٢٠٠٧ ، http://www.nohr-s.org

٣٢. قانون مصري يمنع مجاورة المساجد للكنائس والحكومة تخشي اعتراض نواب الاخوان . ٢٦-٦-٢٠٠٨

.www.egyptwindow.net/modules.php

٣٣. قراءات سياسية في نتائج الانتخابات المصرية ،
.http://www.assabeel.info/inside/article

٣٤. القاهرة الكبرى تضم ٤١،٤% من سكان العشوائيات في مصر ،
http://www.alzoa.com/docView.php

٣٥. قدري حفني ، الإسلام والمواطنة ،
http://topics.developmentgateway.org

٣٦. كريم القاضي ، النظم الانتخابية واشكال التمثيل في البرلمان، http//acpss.ahram.org.eg/search/getpage.

٣٧. المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني كشف حساب ، ١٧ /٩/ ٢٠٠٦ ، www.sis.gov.eg

٣٨. مؤتمر شباب ٦ ابريل مؤتمر القلة المندسة،
www.anti -ndp.org

٣٩. محاور السياسات المطروحة علي المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي ، www.sis.gov.eg

٤٠. محمد عز العرب ، حركة مسلمون ضد التمييز وترسيخ ثقافة التسامح ،www.dedi.org.eg/arabic/articles/202

٤١. مزايا طرح قضايا النوبة داخل أرض الوطن ، ٢٧ -٤ - ٢٠٠٧ ،
.www.ahewar.org/debat/show.art

٤٢. مستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي ،
http://www.voltairenet.org/article90675.html

٤٣. مستقبل الحريات الدينية في ضوء مشروع قانون دور العبادة الموحد، صادر عن المعهد الديمقراطي المصري للتوعية بالحقوق الدستورية والقانونية ، ٢٠٠٧/١٢/١٥ ، www.anhri.net/egypt/edi/2007/pr1215

٤٤. نادر شكري، دعوة قضائية ضد رئيس الجمهورية ورئيس الشعب والشوري لاصدار القانون الموحد لدور العبادة ، ٢٠٠٧/٧/٢٨ ، www.copts.united.com /invs/invsgol.php

٤٥. نحو سياسات اجتماعية متكاملة في مصر ، موقع وزارة التضامن الاجتماعي www.mss.gov.eg/../ministry_projects

٤٦. نظرات علي طلب تعديل الدستور ، www.sharkawyonline.com/images/dostor.ppt

٤٧. هبة رؤوف عزت ، المواطنة بين مثاليات الجماعة وأساطير الفردانية . www.islamonline.net

ثانيا المراجع باللغة الانجليزية

DOCUMENTS:

1-Universal Declaration of Human Rights ,General Assembly , United Nations .10-Decembre 1948 .

Encyclopedias:

1- Kuper, Adam & Jessica Kuper , The Social Science Encyclopedia , (London: Routledge, 1996) .

Books:

1. Barbalet J. M . , Concepts in Social Thought Citizenship , Right , Struggle and Class Inequality , (London : Minnesota press , 1981) .
2. Benard Crick , Citizenship Towards a Citizenship Culture, (London : Blackwell Puplishers, 2000) .
3. Cain, Bruce. , Russell j. Daltion and Susane . Scarrow DemocracyTransformed Expanding Political Opportunities in Advanced Industrial Democracies , (Oxford: Oxford University Press , 2000) .
4. Della Porta, D. & Mario Diana ,Social Movements An Introduction,(London : Black Well, Second Edition , 2006).

5. Heater, D., World Citizenship , (London :Continuum , 2002) .

6. Janoski, T. ,Citizenship and Civil Society a Framework OF Rights And Obligations in Liberal, Traditional and Social Democratic Regimes, (Cambridge: Cambridge Press , 1998) .

7. Karuti Kanyinga , Citizenship and Governance in Eastern and Southern Africa , (Nairobi: InternationalDevelopment Research Centre , 2000) .

8. Kevin McDonald , Global Movements Action and Culture , (London : Blackwell Publishing , 2006) .

9. Michele Dunne, Nathan J. Brown And Amr Hamzawy , Egypt s Constitution Amendments, (Washington : Carnegie Endowment For International Peace , 23 March , 2007).

10. Nigel Dower , An Introduction to Global Citizenship (Columbia : Edinburgh University Press, 2003) .

11. Oliver, D. & Derek H., The Foundation Of Citizenship ,(New York : Horrester Wheat Sheaf ,1994).

12. Robert Klitgaard , Adjusting to Reality Behyond state versus Market in Economic Development,(Califonia: ICS Press , 1992) .

13. Susan. D,Collins , Aristotle And The Rediscovery Of Citizenship,(Cambridge: Cambridge University Press ,2006).

14. Tarrow, Sidney ,power in Movement: Social Movements and Contentious politics, (Cambridge: Cambridge University Press, Second Edition, 1999) .

15. The World of Globalization Forces , (Oxford : Oxford university Press, 2000) .

Periodicals:

1. Abd El Hafez, M. (translator) NathanJ.Brown ، Process in The Arabe World Islamist Movments on The Democratic Exploring The Gray Zones, Carengi Papers ,Middle East Sries ,No 67 , March 2006 .

2. Agnieszka Bron , From an immigrant to a citizen: language as a hindrance or a key to citizenship, International Journal of Lifelong Education , Volume22, Issue 6 , January 2003.

3. Byrner,Michille, Alperowicz, Natasha, Agrium To SELL Egypt J v Stake Acquires Share IN Mopoco ,Chemical Week, VOL 170 , Issue 25, 11 August 2008

4. Carles Boix and Susan Stokes ,Endogenous Democratization , World politics, No 55, July 2003.

5. Charles Pattie and Patrick Seyd , Citizenship and Civic Engagement : Attitudes and Behaviour in Britain Political studies ,2003, VOL 51.

6. Consuelo Cruz, Identity and Persuasion How Nations Remember Their Pasts And Make Their Futures, World Politics , No 52 , April 2000.

7. Cook, Steven A, *Adrift on the Nile* , Foreign Affairs , Vol. 88, Issue 2, Mar/Apr2009 .

8. Dan Murphy, Staff writer, *Egypt* dials back *political reform*, Christian Science Monitor, Vol. 99 Issue 82, 3/26/2007 .

9. Daniel Ziblatt, Does Land Holding Inequality Block Democratization? A Test Of the " Bread And Democracy", World Politics , Vol. 60, No. 4, July 2008.

10. Domestic Politics , and Social Spending IN Latin America , World Politics ,vol 53 , July 2001.

11. Eva Bellin , Contingent Democrats ,Industrialists ,Labor , and Democratization in Late Developing Countries , World Politics , vol 52 , January 2000.

12. Gouin , Rache , An Antiracist Feminist Analysis for the Study of Learning *IN Social* Struggle, Adult Education Quarterly, Feb2009, Vol. 59 Issue 2 .

13. I'm a Muslim?, Christianity Today, Vol. 52, Issue 12, Decmbre 2008 .

14. Interview: Fatma Khafagy,MiddleEast Policy ، Summer2008, Vol. 15 Issue 2.

15. Iseult Honohan , Friends , Strangers orCountrymen ? TheTies Between Citizens As Colleagues, Political Studies , Volume 26, Issue 1 January 2004.

16. J. H. H. Weiler , To be a European citizen - Eros and civilization, Journal of European Public Policy, Volume 4 , Issue 4, December 1997 .

17. Jason A . Scorza , Liberal Citizenship and Civic Friendship, Political Theory , VOL 32, NO 1 , February 2004 .

18. Jay Nordlinger, Into *Egypt*, National Review , Vol. 58 Issue 11, 6/19/2006.

19. John K .Glenn, Contentious Politics and Democratization : Comparing The Impact Of Social Movements on The Fall of Communism In Eastern Europe , Political Studies , VOL 51 , 2003 .

20. Jost Halfmann , Citizenship Universalism, Migration and the Risks of Exclusion , The British Journal of Sociology , VOL 49 , NO 4 , December 1998 .

21. Katherine Zoepf , In Egypt Grand Plans Meet Harsh Realities , Chronicle Of Higher Education ,VOL 51 , Issue 49 , 8-12- 2005.

22. Meir Hatina, In Search Of Authenticity Acoptic Perception, Middle Eastern Studies, Vol 42 , No 1 , January 2006.

23. Michael Mastanduno , System Maker And Privilege Taker , Power And The International Political Economy , World Politics , Vol. 61, No. 1, January 2009 .

24. Nira Yuval Davis , Women Citizenship Difference , Feminist Review, NO 57 , Autumn 1997.

25. Pauls, Rowe, four guys and a fax machine ?diasporas new in formation technologies and the internationalization of religion in Egypt, journal of church and state ,vol 43 issue1.2001.

26. Stein Dankert Kolstoe , Consensus projects: teaching science for citizenship , International Journal of Science Education , Volume 22 , Issue 6 , January 2000.

27. *Strife in Sinai.* Atlantic Monthly, Apr2007, Vol. 299, Issue 3, 2000 .

28. Troy D. Glover, The 'Community' Center and the Social Construction of Citizenship, leisure Sciences, Rutledge publications, Vol 49 , 2001.

Journals:

1. Alahram Weekly
2. Business Week
3. Christian Science Monitor
4. Economist
5. Foreign Policy
6. U S A Today
7. Washington Post

•

Internert Sites:

1. Medhat kalada , an open letter to Aysha Abd el Hadi theEgyption minister of human resources, www. coptic assembly.org/showart.ph

2. Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil For Democracy, ***30 -6-2008*** , www.freetrade.org

3 -Paul Magnette , Citizenship: The History of an Idea , European Consortium for Political Research Press , 2008 , available on : http://cup.columbia.edu/search?q=citizenship

الملاحق

النص القائم في الدستور	النص بعد التعديل
مادة 1 جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة. والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة	مادة 1 جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة
مادة4 الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال، ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمي الكسب المشروع، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة.	مادة4 يقوم الاقتصاد الوطني على حرية النشاط الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية وكفالة الأشكال المختلفة للملكية والحفاظ على حقوق العاملين.
مادة5 يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور. وينظم القانون الأحزاب السياسية.	مادة 5 فقرة ثالثة مضافة وللمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية وفقا للقانون، ولا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية أو أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل
مادة 12 الفقرة الأولى يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية، والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية والسلوك الاشتراكي، والآداب العامة، وذلك في حدود القانون	مادة 12 الفقرة الأولى يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية والآداب العامة وذلك في حدود القانون.
مادة24 يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة.	مادة24 ترعى الدولة الإنتاج الوطني وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
مادة30 الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية	مادة30 الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة

في خطة التنمية	
مادة33 للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب	مادة33 للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون
مادة37 يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، بما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية	مادة37 يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال.
مادة 56 الفقرة الثانية وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها	مادة 56 الفقرة الثانية وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفي رفع مستوى الكفاية بين أعضائها وحماية أموالها
مادة59 حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطني	مادة59 حماية البيئة واجب وطني وينظم القانون الحق في البيئة الصالحة والتدابير اللازمة للحفاظ عليها
مادة62 للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني.	مادة62 للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني، وينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقا للنظام الانتخابي الذي يحدده بما يكفل تمثيل الأحزاب السياسية ويتيح تمثيل المرأة في المجلسين. ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي والقوائم الحزبية بأية نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يتضمن حدا أدنى لمشاركة المرأة في المجلسين.
مادة73 رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين	مادة73 رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في

السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني	العمل الوطني
مادة74 لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا إلى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها	مادة74 لرئيس الجمهورية إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأي رئيس الوزراء ورئيسي مجلس الشعب والشورى ويوجه بيانا إلى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها ولا يجوز حل مجلس الشعب أثناء ممارسة هذه السلطات
مادة76 الفقرتان الثالثة والرابعة وللأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة 5% على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل. واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجرى بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة 2005 وفقا لنظامه الأساسي	مادة76 الفقرتان الثالثة والرابعة وللأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة 3% على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى أو ما يساوي هذا المجموع من أحد المجلسين، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل. واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل للأحزاب السياسية المشار إليها التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أي من مجلسي الشعب أو الشورى في آخر انتخابات أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجرى خلال عشر سنوات اعتبارا من أول مايو 2006 أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.
مادة78 تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل فإذا انتهت المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لأي سبب كان استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه.	مادة 78 فقرة ثانية مضافة وإذا أعلن انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بدأت مدة رئاسته من اليوم التالي لانتهاء تلك المدة

مادة82 إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية	مادة82 إذاقام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه. ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو إقالة الوزارة
مادة 84 الفقرة الأولى في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة	مادة 84 الفقرة الأولى في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة مع التقيد بأحكام الفقرة الثانية من المادة 82
مادة 85 الفقرة الثانية ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل في الاتهام	مادة 85 الفقرة الثانية ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى الرئاسة مؤقتا نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب مع التقيد بأحكام الفقرة الثانية من المادة 82 وذلك لحين الفصل في الاتهام
مادة88 يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستغناء على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية	مادة88 يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستغناء على أن يتم الاقتراع ليوم واحد وتتولى لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها على أن يكون بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليون وسابقون وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع والفرز على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون
مادة94 إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان وتكون مدة	مادة94 إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته وجب شغل مكانه طبقا للقانون خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان وتكون

العضو الجديد هي المدة المكملة لمدة عضوية سلفه	مدة العضو الجديد هي المدة المكملة لمدة عضوية سلفه
مادة115 يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقة عليها. ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون، ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة إلي حين اعتمادها. ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة، كما يحدد السنة المالية.	مادة115 يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقة عليها. ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا ويجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة في النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات، وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلا في أي قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن. وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية عمل بالموازنة القديمة لمدة ستين يوما، يكون لرئيس الجمهورية بعدها أن يصدر الميزانية الجديدة.
مادة 118 فقرة أولى يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية. ويتم التصويت عليه بابا بابا . ويصدر القانون	مادة 118 فقرة أولى يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم التصويت عليه بابا بابا . ويصدر القانون
مادة127 لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عُشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلي الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلي رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأي في هذا الشأن وأسبابه. ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلي المجلس خلال عشرة أيام، فإذا عاد المجلس إلي إقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي ويجب أن يجري الاستفتاء	مادة127 لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عُشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلي الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلي رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأي في هذا الشأن وأسبابه. ولرئيس الجمهورية أن يقبل استقالة الوزارة أو أن يرد التقرير إلي المجلس خلال عشرة أيام، فإذا عاد المجلس إلي إقراره بأغلبية ثلثي أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة.

خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس، وتقف جلسات المجلس في هذه الحالة فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا، وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة	وإذا رُفض اقتراح بمسئولية رئيس مجلس الوزراء، فلا يجوز لمن طلب سحب الثقة أن يطلبها مرة أخرى في ذات الدورة.
مادة133 يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة، وعند افتتاح دورة الانعقاد العادي لمجلس الشعب، برنامج الوزارة ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج	مادة133 يقدم رئيس مجلس الوزراء برنامج الوزارة خلال ستين يوما من تاريخ تأليفها إلي مجلس الشعب أو في أول اجتماع له إذا كان غائبا وإذا لم يوافق المجلس على هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة، وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة. ويجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشعب أو إحدى لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه، ويناقش المجلس أو اللجنة هذا البيان ويبدي ما يراه من ملاحظات بشأنه
مادة 136 الفقرتان الأولى والثانية لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس وإجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما، فإذا أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل، أصدر رئيس الجمهورية قرارا به. ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء	مادة 136 الفقرتان الأولى والثانية لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بحل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء، وإذا حل المجلس في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد لذات الأمر. ويجبأن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل
مادة138 يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور	مادة 138 فقرة ثانية مضافة ويمارس رئيس الجمهورية الاختصاصات المنصوص عليها في المواد 144 ، 145 ، 146، 147 بعد موافقة مجلس الوزراء والاختصاصات المنصوص عليها في المواد 108 ، 148 ، 151 فقرة ثانية بعد أخذ رأيه
مادة141 يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويعفيهم من مناصبهم	مادة141 يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم

	من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء
مادة161 تقسم جمهورية مصر العربية إلي وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات والمدن والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك	مادة 161 فقرة ثانية مضافة ويكفل القانون دعم اللامركزية، وينظم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية، والنهوض بها وحسن إدارتها.
مادة173 يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية. ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه. ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية	مادة173 تقوم كل هيئة قضائية على شئونها، ويشكل مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية، يرعى شئونها المشتركة، ويبين القانون تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه.
الفصل السادس المدعي العام الاشتراكي مادة179 يكون المدعي العام الاشتراكي مسئولا عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب، وذلك كله على الوجه المبين في القانون	الفصل السادس مكافحةالإرهاب مادة179 تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة تلك الأخطار وذلك تحت رقابة من القضاء، وبحيث لا يحول دون تطبيق تلك الأحكام الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولى من المادة 41 والمادة 44 والفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور. ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلي أية جهة قضاء منصوص عليها من الدستور أو القانون
مادة 180 الفقرة الأولى الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية ولا شبه عسكرية	مادة 180 الفقرة الأولى الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة ، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية
مادة194 يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتي 23 يوليو سنة 1952 ، 15 مايو سنة 1971 ، ودعم الوحدة	مادة194 يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الأساسية

الوطنية، والسلام الاجتماعي، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته.	للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة. وتجب موافقة المجلس على ما يلي: 1. الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، على أن تسري على مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة 189. 2. مشروعات القوانين المكملة للدستور التي نصت عليها المواد 5، 6 ، 62 ، 76 ، 85 ، 87 ، 88 ، 89 ، 91 ، 160 ، 163 ، 167 ، 168 ، 170 ، 171 ، 172 ، 173 ، 175 ، 176 ، 177 ، 178 ، 179 ، 194 ، 196 ، 197 ، 198 ، 206 ، 207 ، 208 ، 209 ، 210 ، 211 من الدستور . 3. معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة. وإذا قام خلاف بين مجلسي الشعب والشورى بالنسبة لهذه الموضوعات، أحال رئيسا المجلسين الأمر إلي لجنة مشتركة تشكل منهما وبعضوية سبعة أعضاء من كل مجلس تختارهم لجنته العامة، وذلك الاقتراح نص للأحكام محل الخلاف .
.	ويعرض النص الذي انتهت إليه اللجنة على كل من المجلسين، فإذا لم يوافق أي منهما على النص، عرض الأمر على المجلسين في اجتماع مشترك يرأسه رئيس مجلس الشعب، وتحضره أغلبية أعضاء كل من المجلسين على الأقل في المكان الذي يحدده، فإذا لم تصل اللجنة إلي اتفاق على نص موحد، كان للمجلسين أن يوافقا في اجتماعهما المشترك على النص الذي وافق عليه أي منهما . ويكون التصويت في المجلسين أو في الاجتماع المشترك لهما بأغلبية الحاضرين دون مناقشة
مادة195 يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي:	مادة195 يؤخذ رأى المجلس فيما يلي:

1. الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور. 2. مشروعات القوانين المكملة للدستور. 3. مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. 4. معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة. 5. مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية. 6. ما يحيله رئيس الجمهورية إلي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية. ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلي رئيس الجمهورية ومجلس الشعب	1. مشروعات الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. 2. مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية. 3. ما يحيله رئيس الجمهورية إلي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية. ويبلغ المجلس رأيه في هذا الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.
مادة205 تسري في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في المواد : 89 ، 90 ، 91 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 97 ، 98 ، 99 ، 100 ، 101 ، 102 ، 104 ، 105 ، 106 ، 107 ، 129 ، 130 ، 134 ، وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل، على أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه.	مادة205 تسرى في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في المواد 62 ، 2/88 ، 89 ، 90 ، 91 ، 93 ، 94 ، 95 ، 96 ، 97 ، 98 ، 99 ، 100 ، 101 ، 102 ، 104 ، 105 ، 106 ، 107 ، 129 ، 130 ، 134 ، وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل، على أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه.

الاسم : حنان كمال عبد الغني أبوسكين

الجنسية : مصرية

تاريخ و جهة الميلاد : 23 /7 / 1983 – كفر الشيخ

الدرجة : ماجستير فى العلوم السياسية

التخصص : علوم سياسية

المشرف : أ . د / إكرام بدر الدين

عنوان الرسالة : المواطنة والإصلاح السياسى دراسة النظام السياسى المصرى (2008/2003 م)

ملخص الرسالة :

يدور موضوع الدراسة حول المواطنة والإصلاح السياسى بالتطبيق على النظام السياسي المصري منذ 2003 وحتى 2008 بهدف تحديد العلاقة بينهما، ومعرفة هل المواطنة هي المدخل الرئيسي لعملية الإصلاح السياسي في مصر أم أن الإصلاح السياسي هو الذي ينعكس ويؤثر على المواطنة من خلال رصد و تحليل مفهوم المواطنة وأبعاده وتعتمد الدراسة على اقتراب تحليل النظم لديفيد أيستون بهدف الوصول إلى فهم متعمق للموضوع .

و تأتي أهمية الدراسة فى ظل تفاعل وتشابك العديد من العوامل المؤثرة المرتبطة بتزايد حرية الرأى والتعبير، وتزايد الضغوط المنادية بالإصلاح فضلاً عن الضغوط الخارجية، ويتجلى ذلك فى ظهور الحركات الاحتجاجية والحركات النشطة فى مجال الإصلاح ، ويعد ذلك نمطاً جديداً يشهده المجتمع المصرى ، ومن ثم تبدو المواطنة وتفعيل ممارستها ضرورة لنجاح عملية الإصلاح، خاصة فى ظل حدوث عدة توترات طائفية لم يكن معتاد ظهورها من قبل، مما يجعلها حالة عارضة على المجتمع المصرى بالإضافة إلى أهمية دراسة المواطنة الإصلاح السياسي في مصر بعد اتخاذ بعض السياسات الإصلاحية مثل تعديل المادة 76 من الدستور عام 2005، وما تبعها من تعديلات دستورية عام 2007 والتى تؤثر بشكل أو بآخر على قضية المواطنة.

وتقسم الدراسة إلى أربعة فصول : يتناول الأول "المواطنة والإصلاح السياسي (نحو إطار نظري)" ،ويتناول الفصل الثاني"واقع وطبيعة المواطنة في مصر" ، ويتطرق الفصل الثالث إلى"عملية الإصلاح السياسي في مصر" ، ويناقش الفصل الرابع " أثر الحركات الاحتجاجية على المواطنة و الإصلاح السياسي" .

توصلت الدراسة إلى صعوبة القيام بالإصلاح السياسي دون تفعيل المواطنة وغرسها فالمواطنة هي القاعدة التي تنطلق منها عملية الإصلاح السياسي والعلاقة بينها تلازم وترابط ،وتتمثل صعوبات تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي للمواطنة فى البطالة والفقر وأن مردود الإنجازات الاقتصادية علي المواطن أقل من المأمول ، كما أن مشكلات الأقباط لا تنفصل عن السياق العام لمشكلات المواطنة لعموم المصريين ، و تؤثر التعديلات الدستورية على الإصلاح السياسي إيجابيا في أنها تقوى الأحزاب و تدعم اللامركزية وتوسع دور المحليات وتشرك رئيس الوزراء في بعض الصلاحيات مع الرئيس ، والنص على المواطنة فى المادة الأولى، لكن المادة الخاصة بمكافحة الإرهاب يتوقع تأثيرها سلبا ، كما أن إلغاء الإشراف القضائي المباشر يحتمل أن يفتح المجال للتدخلات الإدارية فى الانتخابات .

توقيع المشرف

الأستاذ الدكتور / إكرام بدر الدين

مستخلص الرسالة (Abstract) :

باللغة العربية

تتبع أهمية الدراسة من تناولها العلاقة بين المواطنة و الإصلاح السياسي بالتطبيق على مصر خلال الفترة 2003 – 2008 من خلال دراسة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطن، أوضاع الأقباط و البهائيين و مواطني النوبة و المرأة ، بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية عام 2005 و انتخابات مجلس الشورى عام 2007 ، و الحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاقتصادية و الاجتماعية ،و الحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية ، وتوصلت إلى أن المواطنة تدعم الإصلاح السياسي و صعوبة نجاح أحدهما دون الأخر .

الكلمات الدالة

المواطنة - الإصلاح السياسي – الديمقراطية – المشاركة السياسية – الأقباط – الحركات الاحتجاجية - النوبيون

توقيع المشرف

الأستاذ الدكتور / إكرام بدر الدين

باللغة الإنجليزية

Abstract:

The importance of the study comes from Its Concentration On The relationship between citizenship and political reform In Egypt during the period 2003 - 2008 through the study of social and economic rights of the citizen, the situation of Christians , the Baha'is , citizens of the Nuba and women, in addition to the parliamentary elections in 2005 , the Shura Council elections in 2007 , the protest Movements of social and economic demands, and the protest movements of political demands, and found that citizenship supports political reform, the difficulty of the success of one without the other.

Key words

Citizenship - Political Reform - Democracy - Political Participation – The Copts - Protest Movements – the Baha'is- NUBIANS

Supervisor Signature

Ekram Badr El Din

Prof. Dr. Ekram Badr El-Din

economic and social dimension of citizenship are the unemployment , poverty and the economic impact on the citizen is less than hoped. the problems of the Copts are not separate of the overall context of the citizenship problems of general Egyptians. The effect of constitutional amendments to reform is positive. they strengthen political parties, and support the decentralization, expansion the role of localities and involve the Prime Minister with the president in some authorities, and put the citizenship in the first article, but the article of the fight against terrorism is expected to negatively impact, and that the elimination of direct judicial supervision is likely to open the way for administrative intervention in the elections.

Supervisor Signature

Ekram Badr El-Din

Prof. Dr. Ekram Badr El-Din

Name: Hanan Kamal Abd el Ghani Abu Sekin
Nationality: Egyptian
Date& Place of birth: 23- 7 -1983 - Kafr El-Sheikh
Degree: Master of Political Science
Major: Political Science
Supervisor: Prof. Dr. / Ekram Badr El-Din
Title Of Thesis: Citizenship And political Reform Study Of The Egyptian Political System (2003 – 2008 AD)

Summary :
the subject of the study Is the citizenship and political reform Applied to The Egyptian political system since 2003 until 2008 in order to determine the relationship between them, and whether citizenship is the key to the process of political reform in Egypt, or that political reform is reflected and affect the citizenship through the monitoring and analysis the concept of citizenship and Its dimensions. The study is based on the approach of systems analysis by David Easton in order to reach a deep understanding of the subject.

The importance of the study comes from the interaction and complexity of many of the factors associated with the increased freedom of opinion and expression, and the increasing internal pressures for reform as well as the external pressure. this is reflected in the emergence of protest movements and active movements in the area of reform, and this is a new pattern seen in Egyptian society, thus appear the need of citizenship and activate its exercise for the success of the reform process, particularly in the light of a number of sectarian tensions, unusual appearance before, making it a temporary case in the Egyptian society as well as the importance of the study of citizenship and political reform in Egypt after taking some reform policies such as the amendment of Article 76 of the Constitution in 2005, and the subsequent constitutional amendments in 2007 and that affecting in one way or another on the issue of citizenship.

The study is divided into four chapters: the first dealing with "citizenship and political reform (Towards a theoretical framework)" , Chapter II analyzes" the Reality and nature of citizenship in Egypt ", Chapter III deals with the" process of political reform in Egypt ", chapter IV discusses," the impact of protest movements on citizenship and political reform .

The Study found that , it difficult to carry out political reform without activating citizenship, because citizenship and its instilling is the base which the process of political reform Starting and the relationship between them is correlation and coherence, The difficulties of achieving

Cairo University
Faculty of Economics and Political Science
Department of Political Science

Citizenship And Political Reform
Study of the Egyptian political system
(2003 – 2008 AD)

A thesis Proposed to complete the Requirements
For a Master's Degree In Political Science

By :

Hanan Kamal Abd el Ghani Abu Sekin

Supervisor:

Prof. Dr. Ekram Badr El-Din

Professor of Political Science
Faculty of Economics and Political Science
Cairo University

Ekram Badr El-Din

M ay 2009